مركز دراسات الوحدة العربية

الدعوة السلفية السكندرية

مسارات التنظيم ومآلات السياسة

أحمد زغلول شلاطة

هذا الكتاب

تشهد التنظيمات السياسية في مصر، وبخاصة الإسلامية منها، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تغييرات في مكوناتها السياسية والتنظيمية، وفي حضورها ودورها، سواء صعوداً أو هبوطاً. ورغم تبدلات المشهد السياسي في مصر وتغيُّر مكوناته بعد ٢٠١١، ظل هناك مكوِّن سياسي ثابت وإن اختلف حجم حضوره وتأثيراته، هو جماعة «الدعوة السلفية السكندرية» وحزبها السياسي (حزب النور)، الذي مرّ بمفارقات تُثير الكثير من التساؤلات. فمنذ إشهاره في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ استطاع أن يكون ثاني أكبر القوى الحزبية في مصر بعد فوزه بنحو ٢٢ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، في أول انتخابات تشريعية يخوضها، لكنه ما لبث أن حقق نتائج هزيلة في انتخابات ٢٠١٥، رغم أنه لا يزال يُحاول احتكار المشهد السياسي كممثل للإسلاميين عقب إخراج الإخوان المسلمين من المعادلة السياسية.

يسعى هذا الكتاب لتحليل تجربة تنظيم الدعوة السلفية، وظروف نشأته وتكوينه، وشبكة علاقاته، وأبرز المحطات التي مرَّ بها، وأدوات انتشاره وتمدده التي ترجمت بالزخم الذي حققه منذ عام ٢٠١١، مروراً بقراءة مواقفه العملية وتصوراته الفكرية والفقهية، وصولاً إلى توجُّهه نحو العمل الحزبي. كما يناقش الكتاب مستقبل العمل السياسي السلفي في مصر، ومدى قدرة تنظيم الدعوة السلفية على الاستمرار كممثل سياسي للإسلاميين، وبخاصة بعد حظر جماعة الإخوان المسلمين.

أحمد زغلول شلاطة

- باحث مصري في شؤون الحركات الإسلامية، من مواليد دمياط ١٩٨٥.
- حصل على بكالوريوس تجارة من جامعة المنصورة.
- عمل محرراً صحافياً في موقعي «إسلام أونلاين» و«إسلاميون.نت»
- عمل باحثاً في مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية «سيداج» في القاهرة.
- من مؤلفاته: **الحالة السلفية المعاصرة في مصر** (٢٠١١)، **والإسلاميون والثورة** (٢٠١٢).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٠ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-730-8

الدعوة السلفية السكندرية

مسارات التنظيم ومآلات السياسة.

مركز دراسات الوحدة العربية

الدعوة السلفية السكندرية

مسارات التنظيم ومآلات السياسة

أحمد زغلول شلاطة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

شلاطة، أحمد زغلول

الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة/أحمد زغلول شلاطة.

٢٠٨ ص.

ببليوغرافية: ص ١٩٥ ـ ٢٠٢.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-730-8

١. الحركات السلفية ـ مصر. أ. العنوان.

324.2382

العنوان بالإنكليزية

The Salafi Da'wah of Alexandria
Paths of Organizations and Outcomes of Politics

By Ahmad Zaghloul Shlatah

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

المحتويات

تنفّس..

الآن أستطيع التقاط أنفاسك

أحمد زغلول شلاطة

خلاصة الكتاب

مقدمة

عبر خمس سنوات مضت، منذ تنحّي الرئيس المصري حسني مبارك في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وإلى اليوم، تشهد الخريطة السياسية في مصر تغييرات كبيرة في ما يتعلق بمكوناتها السياسية ـ وبخاصة الإسلامية ـ التي شهدت دورة حياتها السياسية على مدار السنوات تحولات متباينة أصابت بنيتها الفكرية والتنظيمية والسياسية، سواء في مراحل صعودها أو في مراحل هبوطها. ومع تباينات المشهد السياسي وتغيُّر مكوناته ظل هناك مكوّن سياسي ثابت، وإن اختلف حجم حضوره وتأثيراته؛ ألا وهو جماعة «الدعوة السلفية السكندرية» ـ أكثر المكونات السلفية تنظيماً ـ وحزبها السياسي (حزب النور)، الذي مرّ بمفارقات تُثير الكثير من التساؤلات. فمنذ إشهاره في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ استطاع أن يكون ثاني أكبر القوى الحزبية في مصر، بعد الفوز بنحو ٢٢ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، في أول انتخابات تشريعية يخوضها ـ حازت الأحزاب الإسلامية مجتمعة على أكثر من ٧٠ بالمئة من المقاعد ـ مُروراً بمواقفه المُناهضة للإخوان في الحكم، كذلك تمثيلهم في المشهد الأخير من تجربتهم في الحكم، وليس انتهاءً بالنتائج الهزيلة التي حققها الحزب في الانتخابات المنعقدة الأخيرة ٢٠١٥، حيث ستؤثر كثيراً في حجم وجوده في برلمان ٢٠١٥[1]، رغم أنه لا يزال يُحاول أن يحتكر كممثل إسلامي المشهد السياسي، عقب إخراج الإخوان المسلمين من المعادلة السياسية.

من هنا تُثار إشكالية الدراسة، التي تشير إلى أن اللحظة الثورية منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وما بعدها، تسببت في الصعود السياسي للتيار الإسلامي بعامة والسلفي بخاصة، بصورة أظهرت تنوعه الكبير وأكدت تشرذمه في الوقت نفسه. ومع حالة الزخم الذي أحدثوه سياسياً بعد

(١) طبقاً للمعلن من نتائج المرحلة الأولى لم تفز قائمة الحزب بأي مقعد، كما أنه لم يحقق أكثر من نسبة ٤ بالمئة فقط من مقاعد المرحلة الأولى في مقاعد الفردي. مع الإشارة إلى أن الحزب لم ينافس على أكثر من ٣٥ بالمئة من المقاعد على عكس الحال في برلمان ٢٠١١ الذي نافس على ١٠٠ بالمئة من المقاعد وحصل على نسبة ٢٠ بالمئة منها.

انعدام حضورهم السياسي في ما سبق، فهذا لم يواكبه زخم فكري داخلي؛ بل مجموعة مُوائمات مرحلية من أجل الاستمرارية السياسية. وبدا ذلك تحديداً في سلوك جماعة «الدعوة السلفية» وتباين قوتها.

ومن أجل تحقيق ذلك نسعى إلى تحليل تجربة السلفية السياسية الحديثة ممثلة بتنظيم الدعوة السلفية، وظروف النشأة والتكوين، وشبكة العلاقات بين الاتجاهات السلفية، وأبرز المحطات التي مرَّ بها التنظيم. كذلك أدوات انتشاره وتمدده التي ترجمت في ما بعد في الزخم الذي أحدثته الدعوة منذ عام ٢٠١١، مروراً بقراءة مواقف العملية للدعوة وتصوراتها الفكرية والفقهية وصولاً إلى توجه التنظيم نحو العمل الحزبي، وتداعيات تلك التجربة على كل من التنظيم والحزب، فضلاً عن انعكاس ذلك على الأداء السياسي الإسلامي بوجه عام. ثم نناقش مستقبل العمل السياسي السلفي، ومدى قدرة جماعة الدعوة السلفية على الاستمرارية كممثل سياسي للإسلاميين، وبخاصة بعد حظر جماعة الإخوان المسلمين.

أولاً: سياقات النشأة

لا يمكن اختزال وجود «الفكرة السلفية» بمدينة الإسكندرية على جماعة «الدعوة السلفية»، فرغم تاريخية هذه المدينة الكوزموبوليتانية وحالة الانفتاح الثقافي والتعدد اللغوي، والتنوع الديني بها نتيجة تركز جنسيات مختلفة فيها على مدار عقود، حيث لم يخلُ الأمر من وجود أثر لنشاط الفكرة السلفية التقليدية بها، كنوع من رد الفعل على حالة التنوع هذه بالمدينة، وإن كان ذلك في صور فردية اتساقاً مع السلفية كحالة فكرية في بدايات القرن، قبل أن تتَّخذ شكل جماعات[٢]. فمن أبرز الشخصيات التي أدت دوراً في نشر الفكرة السلفية كان الشيخ محمد عبد الظاهر أبو السمح (١٨٨٠ ـ ١٩٥٠) أحد أعضاء جماعة أنصار السنّة المحمدية وإمام الحرم المكي وخطيبه في ما بعد، إضافة إلى[٣] الأساتذة عكاشة أحمد عبده، وبخاري أحمد عبده، ومحمد علي عبد الرحيم، ورشاد الشافعي، والشيخ عبد السلام الطباخ إمام مسجد العطارين، والشيخ صلاح رزق إمام مسجد النبي دانيال، والشيخ محمد زيد الأشقر، الشيخ إسماعيل حمدي الذي كان صوفياً ثم اتجه إلى السلفية وكان خطيباً مبرزاً شبيهاً بالشيخ الغزالي في الخطابة، والشيخ عبد الحليم حمودة، وهو من أبرز رموز الدعوة في المدينة، وأمين رضا وكان طبيباً في الأصل، لكنه كان يشارك في الدعوة بالكتابة في مجلة أنصار السنّة، والهدي النبوي، ثم التوحيد، وتولى منصب سكرتير جماعة أنصار السنّة، وكانت والدته السيدة نعمات صدقي أول من كتبت في نقد السفور والدفاع عن الحجاب.

(٢) انظر فصل بعنوان: «الحركة السلفية في مصر،» في: أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٥).

(٣) سنعتمد في هذه النقطة على ما أورده الراحل حسام تمام في فصل بعنوان: «محمد رشاد غانم... مدرسة سلفية في محل أنتيكات،» في: حسام تمام، مع الحركات الإسلامية في مصر والعالم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص ٦٩ ـ ٧٨.

أيضاً محمد رشاد غانم[٤] تاجر الأنتيكات، الذي لم يكن له علاقة من حيث العمل والتخصص بالعلوم الشرعية، وإليه يرجع الفضل في نشر الفكر السلفي، وإمداد العاملين في حقل الدعوة، ومساعدة طلابه وتوجيههم وتوفير الكتب والمصادر التي يحتاجونها لهذا الغرض. وبالنظر إلى المشهد السياسي والفكري في مصر أواخر الستينيات والسبعينيات نجد أمرين بارزين:

الأول، تأميم المجال الديني بدمج جمعيتي أنصار السنّة المحمدية والشرعية في الستينيات، فغاب الاهتمام بالقطاعات الشبابية الناشئة عقب النكسة لغياب العلماء، إما لكبر سن بعضهم وإما لسفر بعضهم الآخر إلى السعودية، أو لانغماس في المساجلات بين الجمعيتين المدمجتين نتيجة اختلاف المرجعيات، ما أدى إلى نشأة جيل إسلامي أغلبه بعيد من الأطر الرسمية الموجودة، وإن كان لبعضهم بعض الصلات بهاتين الجمعيتين.

الثاني، نجد الانتقال بين سياستين متناقضتين انعكستا على الحركة الإسلامية بعامّة، حيث غذت النزعة السلفية التي أثرت فيها بدرجات متفاوتة الأجيال الجديدة المؤسسة بأوجه مختلفة. وكان السبب الرئيس المؤثر هو عودة الجدل حول «هوية مصر».

وقد تسبب تحول الدين من أيديولوجيا رئيسة إلى أداة مساعدة لأيديولوجيا أخرى، في أن يبدأ الجيل الناشئ والمتأثر بالفكرة الشمولية المسيطرة على النظام السياسي الناصري ـ من طريق الإعلام والنظام التعليمي استناداً إلى شمولية فكرية مرتبطة بفكرة القومية العربية والتي ترى أنها الحل والملاذ من قوى الاستعمار ـ في بحثه عن الهوية الإسلامية التي لم يجد لها مكاناً في الجدل الدائر يليق بها. فإن كان الخوف على الهوية الإسلامية، عقب سقوط الخلافة، سبباً لنشأة الإسلام السياسي، ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين، فنرى أن التأرجح بين فكرة القومية العربية، والأمة المصرية في الستينيات والسبعينيات، كان حافزاً أمام الجيل الناشئ إلى البحث عن هويته الإسلامية المفقودة، تزامناً مع عودة الحديث الثقافي عن هوية مصر. وكان هذا الجيل بداية تأسيس مرحلة جديدة من العمل السلفي ذات صبغات سياسية متباينة. وهنا، نرى التفرقة بين نوعين من السلفية؛ فإلى جانب السلفية التقليدية الدعوية الممثلة بجماعة أنصار السنة المحمدية، والجمعية الشرعية، نجد في مصر ثلاث مدارس سلفية سياسية رئيسة:

١ ـ «السلفية العلمية»: منها «المنظمة» ـ أبرزها «الدعوة السلفية» ـ كذلك مشايخيات «غير منظمة».

٢ ـ «السلفية الحركية»: وهي مجموعات ـ منظمة وغير منظمة ـ سواء كانت قطبية أو سرورية.

٣ ـ «السلفية المدخلية»: وهي التيار المدخلي الذي بدأ يظهر في أوائل التسعينيات عقب حرب الخليج الثانية.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٨.

وفي حين كانت السلفية المدخلية امتداداً للتيار المدخلي في السعودية، فقد نجمت كل من السلفية العلمية والحركية محلياً عن الانقسامات التي حدثت في الحركة الإسلامية في الجامعة المصرية في السبعينيات، وهذا ما سنوضحه. ففي بداية السبعينيات بدأ في الجامعات المصرية ما سُمي «جماعة الدراسات الإسلامية» ثم «الجماعة الدينية» ثم «الجماعة الإسلامية»، وهي إحدى لجان الأنشطة الطلابية مثلها مثل نوادي الفكر الناصري وغيرها، انتمى إليها الطلاب المتدينون. ورغم تعدد الروايات التي تؤرخ للنشأة الزمانية والمكانية لما عُرِف بـ «الجماعة الإسلامية» ما بين القاهرة أو الإسكندرية أو أسيوط، وأياً ما يكن، فإن الجميع يؤكد أن الجماعة الإسلامية «سلفية» المنهج إلى حد كبير. وظل الأمر على ما هو عليه من دعوة الجماعة الإسلامية المتميزة بمنهج سلفي واضح جداً مع الاستفادة بالطاقة الحركية الموجودة عند الإخوان، وكذلك طاقة الشباب العالية[٥].

ومع استمرار التمدد الفكري والتنظيمي للإخوان في جسد الجماعة الإسلامية، منذ منتصف السبعينيات، حدث تصادم مع المكون السلفي الموجود - والمسمّى «المدرسة السلفية» - تمثل بعدد من القضايا، التي أثارت الجدل وتقذاك بين أبناء الجماعة الإسلامية[٦] وهي:

أ - الموقف من المرأة: تسببت موافقة الاتحاد الذي تحكم في أنشطته الجماعة الإسلامية - وغالبهم بايع الإخوان - على تنظيم رحلات للطالبات، بأن يثور جدل شرعي حول «مسألة سفر المرأة بدون محرم»، ضغط «الإخوان» لتفعيل هذه الرحلات آخذين بالجواز، حيث يرون أن أي رأيٍ فقهي يمكن الأخذ به[٧]، واعترضت المدرسة السلفية على ذلك، حيث يرون عدم جواز سفرها بدون محرم وبينوا موقفهم الشرعي هذا في كتيب».

ب - قضية حلق اللحية: فمخالفة لـ «الجماعة الإسلامية» أصدرت «المدرسة» كُتيباً يبين حرمة ذلك، مؤكدين أن هناك أربعة مذاهب تقول بحرمة حلق اللحية.

ج - الثورة الإيرانية: أيّدها طلاب الإخوان من دون النظر إلى هويتها الشيعية، في حين رفضتها «المدرسة السلفية» تماماً لخطرها على العقيدة.

وعلى نحو تدريجي، تزداد الخلافات ليأتي عام ١٩٨٠ حيث يُحسم كل ذلك بالانفصال عقب اعتداء يدوي تم على أعضاء «المدرسة السلفية» في إحدى الفاعليّات التي اعتاد القيام بها بجامعة الإسكندرية، ليبدأ كيان جديد باسم «الدعوة السلفية».

---

(٥) مقابلة مطولة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
(٦) مقابلة مع ياسر برهامي.
(٧) كثير من الاتجاهات السلفية بصفتها الدعوية الظاهرة كمدرسة علمية قامت في سياق الرد على ما رأته حينها تنازلاً من جانب جماعة الإخوان، وكرست منذ ذلك الحين جل همها في إطار مهمة واحدة، تركزت في رفض كل ما هو جديد ومبتدع في الدين، انظر: هشام مصطفى عبد العزيز، نهضة أمة (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٨)، ص ١٠٥.

ثانياً: التمدد

دفع وجود حزب النور البارز في برلمان ٢٠١١ نحو التساؤل حول كيفية استطاعته ـ ومن ورائه الدعوة ـ التمدد بين طبقات المجتمع المختلفة، بحيث تمكن من زيادة موارده المادية، التي انعكست في حصولها في ما بعد على أكثر من سبعة ملايين صوت انتخابي. فإضافةً إلى استفادة الدعوة من أصوات الكتلة الصلبة من أبناء التنظيم، والتصويت العقابي ضد الإخوان المسلمين وضد عودة الحزب الوطني، استفادت الدعوة من حالة التدين السلفي التي انتشرت في العقدين الماضيين في الحصول على جزء كبير من أصوات المجال السلفي العام ـ المتعاطف مع «الدعوة» باعتبارها «سلفية» ـ ذلك التيار العريض غير المؤطر الذي امتاز بنوع من السيولة في الانتشار الآمن؛ فالأسر البسيطة التي اعتادت أن تحذر أبناءها عند التحاقهم بالمرحلة الثانوية أو الجامعية من الاقتراب بأي صورة من جماعة الإخوان المسلمين، سواء بالرحلات التي ينظمونها أو بالأنشطة الاجتماعية التي يقومون بها خوفاً من تعرضهم إلى الاعتقال، هذه الأُسَر لم تكن لديها المخاوف نفسها بالدرجة نفسها إذا سلك أبناؤهم طريق التديُّن السلفي، كالمواظبة على الصلاة في المسجد، وحفظ القرآن، وإعفاء اللحية، وحضور الدروس الدينية، والاستماع إلى الأشرطة الدينية أو القنوات الدينية، حيث تعتبر الأسَر أن هذه المظاهر السلفية هي «البديل الآمن للتدين»[٨]، كما أنه مشهور عن السلفيين عدم وجود أي نشاط سياسي أو رغبة في العمل السياسي؛ لذا فهم لا يُشكلون خطراً على النظام السياسي مثل الإخوان المسلمين... هكذا تعتقد بعض الأسر.

وهنا يثور التساؤل حول ماهية الطبقات الاجتماعية المُستهدفة من قِبل الجماعات الإسلامية بعامة، وبخاصة في ظل وجود أمرين رائجين سواء في الوعي العام تجاه الإسلاميين بعامة أو في الكتابات حول الجماعات الإسلامية بخاصّةٍ: **الأول**، أن جماعة الإخوان المسلمين ممثلة للطبقة الوسطى، أما السلفيون فهم ممثلو الطبقة الدنيا؛ **والثاني**، أن الحركة الإسلامية بعامة والسلفية خاصة نتاج بيئات شعبية هامشية. وهذا ما تسبب في رواجها وتمددها[٩]، إلا أننا نرى غير ذلك.

فعند العودة إلى بدايات الصحوة الإسلامية في أوائل القرن العشرين نجد أغلب آبائها الروحيين من رموز السلفية التقليدية من أبناء المؤسسة الدينية الرسمية، حيث تراوحوا بين الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة تبعاً لعلاقاتهم المختلفة بالطبقة المركزية المتحكمة، وكانوا أقرب إلى حالة فكرية استهدفت الإصلاح الديني أكثر منها جماعة سياسية اجتماعية لها مشروع يسعون إلى تحقيقه. ثم أتى بعدهم تلاميذ بدأوا في تنظيم مشروع اجتماعي/سياسي/ديني، منهم من اهتم بالحث على

(٨) وجدت الشرائح الميسورة في الخطاب السلفي تديناً سهلاً لا يؤثر في طلب الدنيا ونيل ملذاتها ولا يتطلب تضحيات في مواجهة سطوة الأجهزة الأمنية وبطشها. انظر: عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٠٥.

(٩) جدير بالذكر أن هذه الرؤية تكاد تكون شائعة في المجتمعين البحثي والصحافي ـ العربي والأجنبي ـ من واقع مقابلاتي مع أكاديميين وصحافيين. وهذه الرؤية امتداد للتحليل الماركسي للحركات الإسلامية التي يرى أنها نتاج بيئات هامشية فقيرة. وحسب اطلاعي لم يسبق أن قرأت تحليلاً سوسيولوجياً للحالة السلفية في مصر من قبل.

إبطال البدع والمنكرات، فضلاً عن رعاية الفقراء والمرضى، ممثلين بالجمعيات الإسلامية الناشئة، وهي في جوهرها كانت انعكاساً للتحولات السياسية والثقافية والاجتماعية الحادثة في هذه المرحلة. ولم تكن تحركات السلفيين محصورة في نطاقٍ بعينه، بل كانت الدعوة الدينية عامة لكل الطبقات، في حين تركزت جهودها الاجتماعية الرعوية على الفئات «اللاطبقية»، والطبقة العاملة إضافةً إلى كلّ من تلم به الأزمات ولا يستطيع الصمود بمفرده[١٠].

وفي حالة السلفية السياسية مُمثلة بجماعة الدعوة السلفية السكندرية ـ كأحد تجليات الحركة الإسلامية في طورها الثاني ـ فإن كان مُؤسسوها قد نشأوا على هامش المدينة، فإن بعضهم الآخر كان ابن المدينة المركزية بكل تراثها، وكما نشأت في قلب كليات الطب والهندسة، فإنها استطاعت التمدد في كل كليات الجامعة، حيث كان التمدد بهدف تكوين أتباع لدعوتهم، لذا كانت الشرائح الاجتماعية كافة مستهدفة طالما توافر في هؤلاء قبول دعوتهم[١١].

وقد تسببت مركزية الجامعة وقربها من محافظات الدلتا، الغالب عليها الطابع الريفي، في تمدد الفكرة السلفية بسلاسة بين طبقاتها الاجتماعية كافة، حيث ساهمت بساطة الفكرة في عدم حدوث تنافر بين التنوع الطبقي الحادث، كذلك رغم ما يترتب من تطور علمي، ومن ثم مهني لهذا الجيل الناشئ وما يلحق به من تطور مادي، فإن الرابط الفكري ساهم في التناغم بين مكوناتها نتيجة إحدى صور مواردها الرمزية، والمتمثل بخطابها السلفي الذي يمتاز في مضمونه بأمرين:

الأول، «خطاب مُسَكِّن» يحض مُتبنِّيه على الصبر على ما يعانيه من مشاكل وأزمات، ويدفعه إلى احتساب ذلك عند الله.

والثاني، «خطاب تكافلي» يدفع باتجاه تكافل الأغنياء للفقراء عن طريق الصدقات والزكاة ـ أي أن مضمونه ليس خطاباً تنموياً ـ وتالياً فهو مناسب لبيئتي الريف والحضر على السواء.

فإلى جانب فكرة التعليم ودورها في الترقي الطبقي، وُجدت مساحات أخرى للترقي. فقد كان من تداعيات السياسة الأمنية التي عمدت إلى تحجيم انتشار الإسلاميين ثم التضييق على الناشطين ـ في الحركة الإسلامية بعامة وفي القلب منهم قطاعات من أصحاب السمت السلفي ـ بإبعادهم من الجهاز الإداري للدولة، ودفعُهم إلى التوجه نحو القطاع الخاص، سواء في الداخل أو الخارج، حيث الاستثمار في مشروعات سريعة الدوران ـ برأسمال مختلف وشرائح اجتماعية مختلفة مستهدفة ـ كالمواد الغذائية وتجارة الأدوية والمقاولات. لذا نجد عدم دقة تقسيم الجماعات الإسلامية طبقياً باعتبار أن الإخوان المسلمين هم ممثلو الطبقة الوسطى، والسلفيين ممثلو الطبقة الدنيا.

---

(١٠) في تفاصيل التمايز بين كل من السلفية التقليدية والسلفية السياسية، انظر: شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ص ١٩٢ وما بعدها.

(١١) مقابلة شخصية مع أحمد موسى بدوي، الباحث في العلوم الاجتماعية، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

والسؤال الآن: كيف استطاعت الدعوة الانتظام في عملية التواصل الجيلي، وتنمية مواردها المادية والرمزية؟ فرغم التضييقات الأمنية على الإسلاميين بعامة، وعليهم بخاصة ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢ ومنع شيوخهم من العمل خارج محافظة الإسكندرية، نجد أن ذلك أدى إلى توسيع رقعة الدعوة الجغرافية على عكس المأمول من هذه الإجراءات. وهذا كان نتاج حسم الدعوة السلفية منذ البدء لفكرة «العمل الجماعي» بالقول بمشروعيته، ـ وبخاصة أن هذه الإشكالية إحدى أبرز نقاط الخلاف داخل المشهد الإسلامي بعامة، وسبب رئيس في تشظي المشهد السلفي[١٢] ـ وهذا ساعد كثيراً على العمل في إطار منظم محكم حافظ على تمايزها عن غيرها من السلفيين بصور مختلفة، ومكنها من تنظيم صفوفها في سنوات ما بعد كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

وباستقرائنا تاريخ الدعوة، نجد أن هناك عاملين رئيسين ساهما في انتشارها:

أحدهما غير مباشر ويتعلق بطبيعة «السياسة الأمنية»، فرغم أن الهدف الرئيس لها هو التضييق على العمل الدعوي، إلا أن الأمر فعلياً ساهم في انتشارها. وهنا نشير إلى اختلاف هذه السياسة من مرحلة إلى أخرى تبعاً للمُتغيرات الداخلية والخارجية، لكن إحدى أبرز السياسات الثابتة في التعامل مع جميع التيارات هي «الاختراق» ومن ثم «التوجيه» وهذه تكون في صورتين: **الأولى** تكون بشكل مباشر من طريق زرع شخص وتصعيده تنظيمياً، ومن ثم يكون في أحد الأيام قيادياً يملك القدرة على اتخاذ القرار، وينتج من ذلك، إما ضرب التنظيم من الداخل وإنهاؤه مباشرةً وإما إضعافه بمشاكل داخلية تدفع إلى حل التنظيم أو تفتيته بصورة تبدو طبيعية، أو إبقاؤه أسير صراعاته الداخلية من دون أي فاعلية. أما **الصورة الثانية** من التوجيه، فيتم بصورة غير مباشرة؛ فبناء على التحليل النفسي للرموز السلفية تُهيّأ المدخلات المعرفية التي تصل إليهم من أجل دفعهم تلقائياً من دون أن يظهر أي توجيه مباشر لاتخاذ قرار بعينه لا يُناقض جَوهر الحالة السياسة والأمنية.

وبالنظر إلى تحولات العلاقة بين جماعة «الدعوة السلفية» والأنظمة الأمنية المتعاقبة، نجد السياسات الأمنية تمحورت حول عدة صور كما يلي:

ـ **غض الطرف عن أنشطتهم**: واستهدفت هذه السياسة تخفيف الضغوط المتبادلة على القوة الأمنية بتأجيل مواجهة البعض مقابل آخرين، كذلك تحقيق نوع من التوازن المجتمعي.

ـ **تقليم الأظافر**: واستهدفت تحجيم الأنشطة لأقل قدر ممكن من دون القضاء التام عليها، حدث ذلك عقب حل جميع أنشطة الدعوة في ١٩٩٤ وترك قطاع الجامعة، كذلك إيقاف نشاط

---

(١٢) هذا الموقف أثار العديد من الانتقادات لهم باعتبارهم حزبيين وفي دعوتهم تفرقة بين المسلمين؛ وكان هذا الموقف سبباً في انتقاد الدعوة من قبل السلفيين (مثل سلفية القاهرة وجماعة أنصار السنة المحمدية). أيضاً خصص الرمز المدخلي البارز الشيخ محمد سعيد رسلان أكثر من ١٤ محاضرة يهاجمهم فيها بسبب هذا الموقف منها في إحدى سلاسل محاضراته بعنوان: «ملف العمل الجماعي التنظيمي،» على الرابط التالي: <http://www.rslan.com/vad/categories_browse.php?categories_id=57> (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الجامعة والطلائع أيضاً عام ٢٠٠٢ والقبض على عدد كبير من شيوخ الصفين الأول والثاني، فضلاً عن الشباب.

ـ وعندما بدأت القبضة الأمنية في الارتخاء عام ٢٠٠٩، بدا أن هناك محاولة للنشاط الطلابي مرة أخرى، وحاول البعض كسر الحاجز المفروض بالمشاركة في الأحداث العامة ذات الأبعاد الدينية، ليعقب ذلك مرحلة جديدة من التصعيد الأمني تستهدف الرغبة في القضاء عليها، ولم يتم تنفيذ كامل المخطط بسبب ثورة ٢٥ يناير. وتمثل ذلك في عدة صور منها:

• **اعتقال عدد من أبرز رموزها:** مثلما تم مع الشيخ أحمد فريد في حزيران/يونيو ٢٠١٠، والشيخ عبد المنعم الشحات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بعد انتقاده الأقباط في مقال له.

• **التضييق الإعلامي على شيوخها،** سواء بوقف منابرهم الإعلامية، كموقع «صوت السلف»، عدة مرات، نتيجة ما ينشر فيه وبخاصة ما يتعلق بالأقباط، أو بالحملات الإعلامية الشرسة ضدهم مثلما حدث من قبل مجلة روز اليوسف في بدايات كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

• **ربطهم بأعمال العنف:** عقب تفجير كنيسة القديسين خرجت التصريحات الأولى للمسؤولين ـ محافظ الإسكندرية حينذاك ـ تشير إلى احتمالية تورط السلفيين في الأمر.

أما العامل الثاني المباشر، فيتعلق بالموارد الذاتية ـ المادية والرمزية ـ لهذا التيار التي تراكمت في ما يقرب من أربعة عقود. فبعد الانفصال الرسمي عن الجماعة الإسلامية، بدأت الدعوة السلفية في تنظيم صفوفها واستمرار عملها العلمي الذي أرادته ونشر المنهج السلفي، ورغم الظروف الأمنية التي أعقبت مقتل الرئيس السادات، إلا أن «الدعوة» استطاعت الانتشار، سواء بالإسكندرية أو خارجها ـ بدرجات متفاوتة، وذلك من طريق عدة وسائل أبرزها:

الانتشار العلمي: ويظهر ذلك في الاهتمام بالجانب العلمي وتكوين كوادر دعوية تتيح لها نشر الفكرة واجتذاب كيانات جديدة، وذلك بإنشاء معهد الفرقان الذي يتيح تكويناً علمياً لأبنائها، فضلاً عن استخدام الدروس العلمية والندوات والكتب في تعبئة مواردها الرمزية من خلال نشر الأفكار.

العمل الجامعي والطلائع: حيث كان للعمل الجامعي وقطاع الطلائع الدور الكبير في تنمية مواردها المادية بالتمدد في مساحات جغرافية واجتماعية جديدة، حيث تمَّ التغلب على القيود الأمنية والجغرافية بالتركيز في جامعة الإسكندرية مدّة ما يقرب من عشرين عاماً، ثم بدأوا في التمدد خارجها في العقد الأخير، حيث كان المدخل في ذلك الانتشار اعتمادهم على الأنشطة الطلابية والمعسكرات في تنظيم الانتشار.

الدعوة الفردية: حيث ظهر أثرها بوضوح في حالة الوجود السلفي في الجيزة ـ كما رصدناها ـ القائمة على عدد من الجهود الفردية لنشر الدعوة وتكوين مجموعات دعوية ثم إعادة توجيهها نحو المركز بالإسكندرية، وذلك لوجود اهتمام تنظيمي وتراتبية وسابق خبرة، قد لا تتوافر في أماكن محلية أخرى.

ثالثاً: المواقف العملية

لا يمكن تفسير المواقف الفكرية ذات المنحى السياسي للدعوة السلفية واختلافها، الذي يراه البعض تَناقضاً حادثاً، من دون النظر إلى أمرين: **الأول** يتعلق بالسياق السياسي الذي يُنتج الخطاب/الموقف/الفتوى فيه؛ والثاني، الركائز الشرعية التي يُقدمها شيوخ الدعوة في تسويق/تبرير/تفسير مواقفهم بين أتباعهم في التنظيم.

فإن كان مدخل «الفرص السياسية»، أحد المفاتيح المهمّة في تناول التحولات الحركية والفكرية الحادثة في بنية تنظيم الدعوة السلفية (جزء منها نتاج طبيعة السياسات الأمنية)، فلا يمكن أن يقتصر التحليل عليها من دون رصد إحدى آليات مواردها الرمزية تحت باب «الموازنات بين المصالح والمفاسد في السياسة الشرعية»، حيث تجمل أدبياتهم اثنتي عشرة قاعدة تحكم هذه القائمة بهذه الموازنة[١٣]. وتعتبر هذه القاعدة أبرز الآليات التي توفر حماية للدعوة أمام انتقادات مُخالفيها واستفسارات أبنائها، حيث تُتيح لها مَخرجاً شرعياً من أزماتها ونوعاً من الحصانة لمواقفها، وبخاصة أن كل تصرف أو رأي أو موقف يؤخذ يكون مُستنداً إلى دليل، وطالما وجد الدليل، فالمسألة إذاً تكون منتهية عند العقل السلفي، حيث إن التربية الشرعية التي يتلقاها تجعله يهتم جداً بالدليل، وبأن يكون كلامه موثقاً بالكتاب والسنّة.

ففي حين اعتمدت أدبياتهم في ما يخص باب «المصالح والمفاسد» على استشهادات كاملة من القدماء، فضلاً عن وضعهم عدة ضوابط يجب توافرها في من يوازن بين المصالح والمفاسد وهي: العلم بالشرع؛ تحصيل أسباب البصير من التقوى والعمل الصالح؛ العلم بالتطبيقات العملية لقواعد السياسة الشرعية على مر التاريخ الإسلامي؛ العلم بالواقع؛ تطبيق قواعد الشورى، إلا أننا نجد الممارسات الفعلية في النهاية محض اختيار شخصي للشيوخ من طريق آلية «القياس»، وذلك طبقاً لإدراكهم وتجاربهم وقراءاتهم وما يتوافر لديهم من معلومات.

ويرتبط بهذه المسألة أمر مهمّ، وهو حَصر الاجتهاد بعامة في الشيوخ المؤسسين طوال أربعة عقود، فبمرور السنوات وتطور المراحل ـ كما سنرى ـ أصبحوا هم من يُحددون المواقف التي يَتمايز بها التنظيم[١٤]، وأن أغلب الأوراق الفكرية التي تقدمها الدعوة على أنها ركائزها منذ التسعينيات، والمنشورة في مجلة صوت الدعوة هي نتاج أفكار ياسر برهامي بشكل رئيس، وإن كان دائم التأكيد ـ لكاتب هذه السطور ـ أن كل القضايا الفكرية كانت بإشراف وإقرار ومشاركة الشيوخ،

---

(١٣) من أبرز الأدبيات في ذلك: ياسر برهامي، فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلاً عن: **الموازنات بين المصالح والمفاسد في السياسة الشرعية**، إعداد المكتب التنفيذي للدعوة السلفية تم تدريسه في معسكر الدعوة الذي عقد بأبي قير بالإسكندرية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ وهو آخر تعديل في هذا الباب.

(١٤) نُلاحظ عدم إنتاج التنظيم لقامات علمية تقف جنباً إلى جنب مع شيوخها الستة المؤسسين، أو تتجاوز التنظيم فكرياً كما هي الحال في جماعة الإخوان المسلمين، حيث نجد التنظيم أنتج مرجعيات فكرية متعددة بعضها تجاوز التنظيم وأصبح بعض إنتاجاتهم العلمية مادة أساسية لدى أغلب الإسلاميين مثل السيد سابق، محمد الغزالي، يوسف القرضاوي وغيرهم.

إلا أن المتابع لإنتاجه العلمي يجد أن هذه الأبحاث مع بعض التغييرات نُشرت مُفردة في كُتيبات حملت اسمه في ما بعد. فرغم أنه الأصغر سناً بين شيوخ الدعوة المؤسسين، إلا أنه استطاع التَمدد فكرياً في التنظيم لأسباب كثيرة[15]، وحتى كتابة هذه السطور تُعتبر أغلب هذه الدراسات المادة العلمية الأساسية التي تُدرَّس لأبناء الدعوة حالياً، وأبرزها: الدعوة السلفية ومناهج التغيير، وفقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفقه الخلاف بين المسلمين، وفقه الجهاد، والعمل الجماعي بين الإفراط والتفريط.

ونشير إلى أن هذا الالتفاف والتبرير للمواقف في جوهره ما هو إلا تعبير عن أبرز الأزمات التي واجهت الجماعات الإسلامية بعامة ـ ومنها الدعوة السلفية[16] كما لاحظنا من استقراء مواقفها عبر عقود ـ وتتعلق بجدلية: «الفكر يسبق أم الحركة»؟[17]، وهذه الجدلية لم تحسمها ممارسات أغلب جماعات الإسلام السياسي. فكما وجدنا من تاريخها أنه قد حدث تباين في التعاطي مع الجانب الفكري من جماعة لأخرى، سواء الفكر قبل الحركة أو الحركة قبل الفكر، كذلك اختلاف المرجعية من وقت إلى آخر باختلاف الطبيعة العمرية والفكرية، كذلك الأزمات السياسية التي انعكست على الجانب الفكري الذي انعكس بدوره على الجوانب التنظيمية في بعض الفترات.

وعليه، فقد استطاعت الدعوة السلفية من خلال هذا التكييف الشرعي التوافق مع القيود القانونية، الذي يُعتبر من أقوى الضربات السياسية التي وُجهت ـ بصورة غير مباشرة ـ لحزب النور في ظل النظام الحالي، حيث تتصادم مع ثوابت الدعوة الفكرية، كما في موقفها من المرأة وما يتعلق بحقوقها الانتخابية، وكذلك مشاركات الأقباط على قوائمها.

رابعاً: الحزبية

وبغض النظر عن كل التبريرات التي قِيلت في سبب المشاركة أو تفسير التحول، فإننا نرى ألّا يُقرأ كل ذلك بمعزل عن «اللحظة التاريخية» المرتبكة التي عايشتها «الدعوة» ـ التي لم يسبق

(١٥) من هذه الأسباب تصدره للقضايا ذات الأبعاد السياسية وفي قضايا مركزية لدى السلفيين بعامة بصورة أكثر من غيره من الشيوخ، لذا من الطبيعي أن يتمدد فكرياً في التنظيم بصورة تلقائية مُكملة لسيطرته التنظيمية. وفي مراحل تالية دفع بأبرز تلاميذه، وهو عبد المنعم الشحات، للتصدر في هذا الباب. وفي تفسيري الشخصي أن هذه الخطوة كانت للرد على منتقديه ونفي ما يُقال عن سيطرته الفكرية والتنظيمية على الدعوة السلفية ومن صور هذه الانتقادات مقولة (من لم يقرأ المنّة ـ أي كتابه: المنة في شرح اعتقاد أهل السنة ـ فليس منا) والتي طالما أشاعها مُعارضوه ونفاها هو وتلاميذه مراراً، وذلك نتيجة مركزية هذا الكتاب المتعلق بأصول العقيدة والتوحيد والذي يُنصح به كل طالب علم جديد حيث يرجع تلاميذه تلك النصيحة لبساطة أسلوب الكتاب وشموليته وهو ما يلائم طالب العلم الجديد.

(١٦) كنموذج للتطبيق العملي عن استخدام التبرير للمواقف عقب الأزمات التي واجهت الدعوة السلفية موقفهم عقب عزل مرسي، وللتفاصيل انظر: أحمد زغلول شلاطة، «الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة،» مؤسسة مؤمنون بلا حدود (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ص ١٣، <http://www.mominoun.com>.

(١٧) لمزيد من التوسع، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «المرجعيات الفكرية للتيارات الإسلامية،» مجلة الثقافة الجديدة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

دخولهم إلى ساحة العمل السياسي الحزبي تنظير شرعي ـ، كذلك طبيعة «التغيير» في الفكرة السلفية بعامة ـ ولدى الدعوة بخاصة ـ، وتطبيقاتها المختلفة لدى باقي الكيانات الإسلامية.

ففي حين نرى أن أنصار السنّة المحمدية لا تمانع في المشاركة السياسية، فحسب عبد الله شاكر: «لا حرج في هذا... لا مانع لمن يريد أن يترشح لمجلس الشعب، فهذا عمل داخل الدولة حتى لو كان قيادياً فلا حرج في هذا إن قبلوه»[١٨]. كذلك موقف الإخوان المسلمين الذي تبنى منهج التغيير التدريجي، وشارك قدر المستطاع في الحياة السياسية سواء في النقابات أو البرلمانات المختلفة قدر المساحة السياسية التي توافرت له، فقد ظلّت «الدعوة السلفية» مترجِّحةً بين آليات المشاركة وعدم المشاركة السياسية، بين الرغبة في «تديين السياسة» وبين المتاح ـ «الوقتي» ـ وهو التفرغ للدعوة، مطبقة قاعدة المصالح والمفاسد ورافعة شعاراً في كلتا الحالتين: «لو خُيِّرنا بين شَرَّين نختار أخفَّهما»؛ فطبقاً لأدبيات الدعوة نجدها «تُرجح القول بتجنب المشاركة في هذه البرلمانات مع عدم تضليل المخالف»[١٩]، فإن تحفظت الدعوة على طريقة الممارسة السياسية «الحزبية»، إلا أنها حضرت بـ«رؤيتها الشرعية» حيث عنيت بتطبيق معنى «تديين السياسة»، حيث ترفض الدعوة «تسييس الدين» بمعنى: «استخدامه تابعاً للسياسة»[٢٠]. ومع منهج التغيير الجذري الذي تتبناه ـ وهو ما يتناغم مع حدث مثل «الثورة» مُفترض نظرياً أنه يُنبئ بتغيير جذري حيث لا يمكنه أن يتوافق مع الأوضاع القائمة ـ كان طبيعياً مشاركتها السياسية المباشرة.

وبعد أربعة أعوام من الممارسة السياسة المباشرة لحزب النور، وعامين من التقارب مع النظام ـ حتى الآن ـ يمكننا قراءة تداعيات/نتائج ذلك عبر ثلاثة مستويات. فعلى مستوى التنظيم: تسببت ممارسات الدعوة السلفية السياسية وغياب الرؤية والمؤسساتية في حدوث أزمات تنظيمية متعددة. فرغم أن ممارساتها دائماً ما يتم تقديم مسوغات شرعية لها إلا أنها تنال رفضاً/تحفظاً

---

(١٨) أحمد زغلول شلاطة، «عبد الله شاكر: على من يبحث على المنهج السلفي أن يرجع لجماعة أنصار السنة المحمدية،» حوار على الرابط التالي: <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=778&Itemid=157> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(١٩) انظر: محمد إسماعيل المقدم، «سلسلة حول دخول البرلمان،» ٢ ج، على الرابطين التاليين: <http://goo.gl/xHKeOW>، و<http://goo.gl/WQAEbL> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

انظر أيضاً درس محمد إسماعيل المقدم، المعنون: «السلفيون والانتخابات،» بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٥، على الرابط التالي: <http://goo.gl/ZP0OZL> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

(٢٠) عبد المنعم الشحات، «نصائح بعد الانتخابات «لا تحزن ـ لا تشمت ـ لا تتعجل ـ لا تتوقف،» موقع «صوت السلف،» بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=> ويتعجب برهامي قائلاً: «كيف يُظن أن السياسة تخرج عن دين الله؟!، لا بد أن يتم التعامل في السياسة بالدين، نريد سياسة شرعية، وليس ما يحدث من كذب وزور وتزوير ومؤامرات أو تبعية للغرب، وعلى ذلك فلا يوجد لديهم أي تناقض بين العمل الدعوي والعمل السياسي حيث حارب النظام الدعوة لأنه يعلم أن المنهج السلفي الشامل الذي عليه الدعوة السلفية حين يوجد على الأرض سوف يضم كل الكفاءات الشبابية وكل الكفاءات من جوانب لأخرى لأن هناك شمولاً، وليس هناك موالاة للحكام وهذا وحده يثير خوفهم». انظر: أحمد زغلول شلاطة، «حوار مع ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» إسلام أون لاين، ١٩/١٠/٢٠١١، <http://islamonline.net/ar/1877> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

سواء من أبناء الدعوة السلفية وأعضاء حزب النور أو أبناء الكتلة الإسلامية بعامة. هذا دفع تنظيمين منهم إلى مغادرة الحزب/الدعوة احتجاجاً على الممارسات القائمة، أو تجميد عضويتهم احتجاجاً على طريقة إدارة ياسر برهامي للتنظيم ومحاباة تلامذته المقربين على حساب باقي الأعضاء. ورغم ذلك لا يزال ياسر برهامي يؤكد أن «من ترك الدعوة هم من المُؤيدين بشكل عام دون تبني منهجها»[٢١].

وعلى صعيد مُمارستها السياسية، يرى إسلاميون أن الحزب من واقع ممارساته ـ بحسب النظرة السلفية ـ لم يُصدر ما يشير إلى رؤية شرعية حول الأوضاع الراهنة أو خطوات تتعلق بتطبيق الشريعة... إلخ، وهذا يسبب غضباً بين القواعد وكذلك البقية الباقية من الكتلة الإسلامية السائلة التي كان ينتظر أن تدعم الحزب، مما سيؤثر سلباً في الصورة الذهنية للحزب في وعي الإسلاميين وتترجم في الموقف من الانتخابات البرلمانية. وهذا ما حدث فعلاً وأظهرته نتائج الحزب.

وبالنظر إلى رُؤية الدولة له: فرغم شراكة حزب النور في لحظة بدء النظام الحالي إلا أن الحزب/الدعوة لا يزال يتعرض لمضايقات من قبل بعض مكونات النظام بصورة غير مباشرة ـ وإن لم يكن هناك موقف مباشر ضد الحزب حتى اللحظة ـ تستهدف استنزاف الدعوة وحصرها في خانة الدفاع عن نفسها. ومن ذلك: الدعوات المطالبة بحله رغم تأكيد القضاء الإداري أكثر من مرة بعدم جواز نظر الطعون المطالبة بحل الحزب[٢٢]. كذلك الهجوم الذي تقوم به أدوات الدولة المختلفة ـ سواء إعلاميون أو سياسيون تجاه عموم التيار السلفي، والتحذير من الحزب لأنه «داعش» ولكن منزوع السلاح، أو لأنه الباب الخلفي لعودة الجماعة الإرهابية «الإخوان» للمشهد السياسي[٢٣]. فضلاً عن سعي وزارة الأوقاف إلى ضم المساجد السلفية لسيطرتها، والتضييق إدارياً وقانونياً[٢٤] على شيوخ الدعوة في الحصول على تصريح الخطابة[٢٥] رغم سابق دراسة بعضهم بالأزهر.

---

(٢١) انظر: ياسر برهامي في حواره مع جريدة الفتح: «الدعوة الإسلامية لن تتوقف.. والفكر السلفي هو الوحيد القادر على مقاومة التطرف،» أجرى الحوار مختار سيد وإبراهيم أباظة، الفتح، ٢٠١٥/٦/٢١، <http://www.fath-news.com/cont/99714> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

(٢٢) نورهان حسن، «المحكمة الإدارية العليا تقضي بعدم جواز حل حزب النور،» اليوم السابع، ٢٠١٥/٧/٥، <http://goo.gl/Uh4yGx>.

(٢٣) حول هذه الدعوات، انظر: «إبراهيم عيسى يوضح أوجه الشبه بين داعش وحزب النور والجماعات الإسلامية،» على موقع اليوتيوب، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، <http://www.youtube.com/watch?v=_7uIRsehA6U>.

انظر أيضاً: «مخيون: «الغزالي حرب» حرض الرئيس على «النور»،» <http:LLgoo.glLgHQxy8p>، وسمير الوشاحي، «فاطمة ناعوت: حزب النور هو «داعش منزوع السلاح»،» الشروق، ٢٠١٥/٦/١٩، <http://goo.gl/OqKE36>.

(٢٤) أيمن عبد العزيز، «ننشر حيثيات حكم «الإداري» بتأييد قرار الأوقاف رفض تجديد تصريح الخطابة لـ «متشدد»،» البوابة نيوز، ٢٠١٥/٤/٢٧، <http://www.albawabhnews.com/1257657>.

(٢٥) «بالأسماء.. شيوخ السلفية الممنوعون من الخطابة في رمضان،» الموجز، ٢٠١٥/٦/٢٣، <http://www.elmogaz.com/node/214471>.

خاتمة

أظهر الانفتاح السياسي للدعوة السلفية/حزب النور وتفاعلات الممارسة عدة تحديات يتوقف التفاعل معها على تحديد طبيعة وكيفية استمرارها ـ سياسياً واجتماعياً ـ في الفترة المقبلة، وهي عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة:

أولها، تحديات تنظيمية حيث كشفت الممارسة قصور الوضع الحالي للتنظيم؛ وهذا يتمثل بعدة أمور، منها: ضرورة الفصل بين الدعوي والسياسي؛ فبالنظر إلى الأوضاع الداخلية بالدعوة/ الحزب والتفاعلات السياسية نجد أن الدعوة السلفية حُملت/وتسببت بأزمات سياسية وتنظيمية نتيجة الممارسة السياسية الحزبية، والأمر كذلك بالنسبة إلى الحزب. كذلك القدرة على مأسسة الدعوة السلفية وحزب النور: فإن كانت هناك مؤسسية شكلية وتراتبية واضحة معلنة، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن الأمور لم تزل تدار بشكل مشايخي، بمعنى أن لكل شيخ تياره الخاص يسعى للاستئناس برأيه.

وثانيها، مُراجعات فكرية وسياسية تدفع باتجاه مشروع واضح يمكّن الدعوة من الاستمرار: فمن واقع مُمارساتها نجد أن الدعوة السلفية لم تزل تفتقد تصوراً واضحاً في ما يتعلق بهدفها من المشاركة السياسية وطبيعة الدولة المنتظرة، كما أن تحركاتها الفقهية لا تزال تدور في مساحة «رد الفعل»، دون السعي نحو الانتقال إلى مساحة الفاعل السياسي الذي لديه مشروع محدد يمكن أن يفاوض على بعض جوانبه.

أما ثالث هذه الدوائر (وهو نتاج سابقيه)، فيتعلق بمدى قدرة/مؤهلات تنظيم الدعوة السلفية على إدارة علاقته بالمجتمع: استمرارية الدعوة سياسياً كممثل ديني ترتبط بقدرتها على إدارة علاقتها بالمجتمع وهذا يتوقف على قدرتها على التصالح مع الكتلة الإسلامية السائلة، واستعادة ما فقدته من قاعدتها الانتخابية «السائلة» غير المنتظمة معها، بسبب مواقفها التي أثارت عليها الغضب. أيضاً بقدرتها على إعادة بناء الصورة الذهنية لدى عموم المجتمع واكتساب الثقة التي فقدها، وبخاصة بعد الحملات الإعلامية التي شَوَّهت صُورة المتدين والإسلامي لدى عموم الناس، وربطهم بأعمال العنف التي تحدث في المجتمع.

مقدمة

منذ تنحّي الرئيس الأسبق حسني مبارك في الثاني عشر من شباط/فبراير ٢٠١١ وإلى اليوم والمشهد السياسي المصري يشهد تغييرات كبيرة في خريطة القوى السياسية التقليدية بصورة متضاربة، وبدا ذلك تحديداً في ما حدث لجماعات الإسلام السياسي، حيث شهدت هذه السنوات الأربع مراحل مُتنوعة في دورة حياة هذه الجماعات، على تنوُّعها. فقد برزت كيانات إسلامية جديدة قدمت نفسها كقوة اجتماعية وسياسية، ثم استطاعت تحقيق نمو تنظيمي كان له تأثير في المعادلة السياسية بدرجات، مثل التيار السلفي. ومنها ما شهد مساحات تقدم تنظيمي وسياسي لكيانات موجودة من قَبل، مثل الإخوان المسلمين والتي استطاعت الوصول إلى سدة الحكم. ورغم اختلاف قوة هذه الجماعات وحجمها، إلا أنها بدأت جميعاً ـ وبدرجات متفاوتة السرعة ـ في الدخول في مرحلة التدهور بعد بيان عزل الجيش الرئيس السابق محمد مرسي في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣ حيث بدأت في فقدان الكثير من المكاسب السياسية والتنظيمية التي حققتها طوال دورة حياتها السياسية.

تُثير هذه التحولات كثيراً من التساؤلات حول مدى الإضافة التي حققتها جماعات الإسلام السياسي، والتي كانت لاعباً أساسياً في المشهد السياسي عبر عدة مستويات، سواء من ناحية الأداء السياسي أو الهدف الذي حققته أو سعت إلى تحقيقه والمُتمثل بالمطالب المرفوعة عبر عقود والتي تتعلق بالدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة. كذلك أثر زيادة نطاق أو فاعليّة المشاركة السياسية لجماعات دينية في زيادة/انخفاض درجة مركزية التنظيم، وانعكاس ذلك على عملية صنع القرار أثناء وجودها في الحكم/المعارضة. فضلاً عن تأثيرات الممارسة السياسية على «التنظيم» وثوابته الفكرية.

والمتتبع تفاعلات التجربة، وما ارتبط بها من جوانب سلبية في الأداء/الممارسات، يجدها تعود إلى الجانب الفلسفي/التنظيري لدى التيار الإسلامي بتنويعاته ـ سواء في وجوده في الحكم أو في المعارضة ـ وتحديداً في نظرته إلى الدولة وأدواتها، وأدوارها، ومقاصدها، وامتداد ذلك إلى فكرة

الشريعة التي أظهرت الممارسات عدم وضوحها أو تحديد أطرها وكيفية تحقيقها. وهذا نتيجة غياب مفهوم القانون والدولة الحديثة ودوره ومكانته ووظيفته. فمن خلال الممارسة غاب التصور عن شكل الدولة الإسلامية، وتَبدّى ذلك ـ كإشارة ـ في التجارب الدستورية حيث غاب التصور العملي لدسترة التشريع، خارج إطار الحديث الوعظي الذي اعتمدوا عليه في تجييش قواعدهم لسنوات. أيضاً الخلط في الممارسة بين الدستور والقانون في ضوء الرغبة في دسترة التفاصيل في الدستور ـ بديلاً من موضع ذلك الطبيعي في القانون ـ من دون إجمالها.

أيضاً من أسباب هذه الأزمة الفكرية مواقف الإسلاميين السلبية تجاه العلوم الاجتماعية، في ظل الدعوات بأفضلية العلوم الشرعية، ما أنتج ضعفاً كمياً ونوعياً في كوادر هذه التيارات، والذين حال تفاعلهم مع العلوم الحديثة من دون إنضاج رؤيتهم بصورة تمكن من تقديم أطروحات معمقة تناسب الواقع المعاصر. كما أدى غياب الإسلامين عن مراكز الدولة العليا، إلى افتقادهم الفرصة لوضع تصور واضح عن إدارة الدولة والتي لا يعرفون هندستها عَملياً. كما أن جزءاً كبيراً من ذلك القصور يعود إلى الاستراتيجيات الأمنية/السياسية، بمنع تصعيد كل من له توجُه إسلامي في مراكز الإدارة العليا. وانعكس ذلك في افتقار هذا التيار الكوادر التي يمكنه إحلالها تنفيذياً؛ وهو ما انعكس على أدائهم عندما تقدموا سياسياً واستلموا مقاليد الحكم في ما بعد. وأمام هذا الارتباك في التفاعل كانت محاولات التوفيق من قبل الإسلاميين بين المرجو تحقيقه من تصورات وتراث وعظي وسابق ممارسة، وبين المُتاح تحقيقه وفق تَحولات السياسي والديني، من دون وجود قواعد واضحة المعايير تحكم هذه المواقف في ظل رغبة قطاعات إسلامية منهم للاستمرارية السياسية. وكمثال على ذلك، موقع الشريعة في دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٣ وتفاعلات مكونات التيار السلفي في التجربتين.

* * *

ورغم أن وجود الإسلاميين في الحكم مدة عام بشكل مباشر، وثلاثة أعوام كفاعلين سياسيين بدرجات متفاوته القوة، فإن هذه التجربة الرائدة لم تنل بعد حقها في النقاش والتقييم والتحليل من المهتمين لعدة[١] أسباب أبرزها استمرار حالة التوتر السياسي الذي تشهده البلاد، كذلك الاستقطابات الأيديولوجية والنزاعات الإسلامية العلمانية الدائرة عبر مراحل مختلفة. أيضاً ما تزال حالة الاحتقان من تجربة الإسلاميين مسيطرة على قطاعات كبيرة من مكونات المجتمع. فإضافةً إلى التحولات التنظيمية والسياسية التي أصابت أكبر التنظيمات الإسلامية (الإخوان المسلمين)، كان هناك تحولات بالغة الأهمية تحدث في مُنافسه طوال فترة حكمه، والذي يحاول أن يحتكر كممثل إسلامي المشهد السياسي عقب إخراج الإخوان من المعادلة السياسية، ألا وهو، «جماعة الدعوة السلفية السكندرية» أكثر المكونات السلفية تنظيماً، وأكثرها مناهضة لها.

---

(١) لكاتب هذه السطور محاولة في الإسهام في التطرق إلى هذه التجربة من خلال كتاب قيد النشر بعنوان: «الإسلاميون وأزمات الحكم.. إخوان مصر نموذجاً».

وهنا نشير إلى أن هذه الجماعة، التي أشهرت حزب النور كأداة سياسية لها، قد مرّت بمفارقات تُثير الكثير من التساؤلات. فمنذ إشهاره في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ استطاع أن يكون ثاني أكبر القوى الحزبية في مصر بعد الفوز بنحو ٢٢ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، في أول انتخابات تشريعية يخوضها ـ حازت الأحزاب الاسلامية مجتمعة على أكثر من ٧٠ بالمئة من المقاعد ـ، مُروراً بمواقفه المُناهضة للإخوان في الحكم، كذلك تمثيلهم في المشهد الأخير من تجربتهم في الحكم، وليس انتهاءً بالنتائج الهزيلة التي يحققها الحزب حالياً في الانتخابات المنعقدة حالياً (٢٠١٥)، وهو ما سيؤثر كثيراً في حجم وجوده في برلمان ٢٠١٥[٢]، والنسبة المتوقعة للحزب والتي نراها تدور حول ١٠ بالمئة على أحسن تقدير.

ومن هنا تُثار إشكالية الكتاب التالية:

تسببت اللحظة الثورية منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وما بعدها في الصعود السياسي للتيار الإسلامي عامة والسلفي خاصة، بصورة أظهرت تنوعه الكبير وأكد تشرذمه في الوقت نفسه. إلا أن الزخم الذي أحدثوه سياسياً بعد انعدام حضورهم السياسي في ما سبق، لم يُواكبه زخم فكري داخلي مُقابل ذلك؛ بل فقط مجموعة مُواءمات مرحلية من أجل الاستمرارية السياسية. وبدا ذلك تحديداً في سلوك جماعة «الدعوة السلفية» ـ النموذج السلفي الأكثر تنظيماً ـ في برلماني ٢٠١١ و٢٠١٥ رغم اختلاف قوتها فيهما. فطوال ممارساتها في هذه السنوات سعت الدعوة إلى أن تكون القوة الإسلامية/السلفية الوحيدة على الساحة المصرية، سواء كمعارضة للإخوان أو بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، وسعيها إلى أن تكون شريكة للنظام الحالي، ومُمثلاً دينياً له.

ويرجع تركزنا على جماعة «الدعوة السلفية السكندرية» تحديداً إلى عدة أسباب منها:

ـ الدور السياسي الذي أضحت تؤديه جماعة «الدعوة السلفية» باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للتيار الإسلامي، بعد إقرار الإخوان المسلمين جماعة إرهابية.

ـ محاولات الدعوة السلفية المستمرة تقديم نفسها كبديل «إسلامي» لجماعة الإخوان المسلمين، سواء أثناء حكم محمد مرسي وما بعده.

ـ حصول حزب النور المنبثق منها على المركز الثاني في انتخابات برلمان ٢٠١١ وتلقيبه بـ «الحصان الأسود»، في سابقة سياسية لم تحدث من قبل في الوطن العربي، ثم فشله في الانتخابات التالية بصورة مُحيِّرة للمتابعين.

ـ الرمزية التي أصبح عليها حزب النور في الخيال السياسي للسلفيين العرب، وبخاصة أن السنوات الأخيرة شهدت محاولات سلفية عربية للعمل السياسي الحزبي.

---

(٢) طبقاً للمعلن من نتائج المرحلة الأولى لم تفز قائمة الحزب بأي مقعد، كما أن غالب مُرشحيه الفرديين لم يستطيعوا تحقيق تقدم، وذلك مع النظر إلى أن الحزب لم ينافس على أكثر من ٣٥ بالمئة من المقاعد عكس الحال في برلمان ٢٠١١ والذي نافس على ١٠٠ بالمئة من المقاعد.

وبناء على الإشكالية المطروحة تتفرع عدة أسئلة:

من هي الدعوة السلفية السكندرية؟ وإلى أي مدى استطاعت ـ من دون غيرها ـ التمدد في المجتمع المصري طوال العقود الماضية؟ وهل تملك مقومات الاستمرارية المؤسساتية في المشهد السياسي المصري أم تتأثر قوتها وضعفها طبقاً لموازين القوى الداخلية في جسد الدعوة؟ ما مدى قدرة هذا المكوِّن السلفي على الاستمرارية كممثل سياسي للإسلاميين خاصة بعد حظر جماعة الإخوان المسلمين؟

* * *

تهدف هذه الدراسة إلى:

• التعرف إلى أحد مكونات جماعات الإسلام السياسي المُجهَلة وسد ثغرة بحثية في تاريخ الجماعات الإسلامية المصرية.

• التعرف إلى العوامل الرئيسة التي ساهمت في صعود هذه الجماعة تحديداً من دون غيرها وحصول حزبها على مركز متقدم في البرلمان، ثم أسباب فشلها في تكرار هذه النتيجة في ما بعد.

• التعرف إلى مستقبل الدعوة السلفية ـ سياسياً وتنظيمياً ـ في مرحلة ما بعد خُفوت الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

• تأصيل هذه التجربة الرائدة بأسباب نجاحها وإخفاقاتها كمرجع للمتابعين من خارج مصر وبخاصة بعد أن أصبح حزب النور نموذجاً تتجه نحوه أنظار السلفيين العرب.

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة، كونها أول عمل بحثي يقترب تنظيمياً وفكرياً من كيان «الدعوة السلفية»؛ وبخاصة أن المعلومات المتداولة عنها ظلت في أغلبها أسيرة «الحَكي». وهنا نشير إلى أمرين:

أولاً، نجد تجارب بعض الشيوخ قد ظلت حبيسة ذاكرة بعض تلاميذهم، ممن جمعتهم جلسات خاصة عن تاريخ العمل الدعوي مع إصرار على عدم التسجيل الصوتي لهذه الأحاديث، ومثالها حالة الشيخ محمد إسماعيل المقدم.

ثانياً، هناك من خرج إلى العلن سواء في صورة «الذكريات» أو حوارات ومقالات «صحفية» في مراحل مختلفة ـ ولأسباب مختلفة ـ كما يلي:

ـ «تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة»، «حديث الذكريات» للشيخ أحمد فريد، وهي عن تجربته الشخصية في العمل الإسلامي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

ـ حوارات قديمة مع أبرز شيوخها ياسر برهامي على عدة مواقع إسلامية في سنوات ما قبل ٢٠١١.

ـ مقالات في جريدة الفتح (لسان حال الدعوة السلفية) جُمعت في كتاب بعنوان الصحوة الإسلامية في مصر لـ علاء بكر، وهي في مجملها إعادة إنتاج للمعلومات المتداولة عن تاريخ

الدعوة استناداً إلى ذكريات كل من الشيخين أحمد فريد وياسر برهامي، السابق الإشارة إليهما، أو إلى كتابات جماعة الإخوان المسلمين، وبخاصة مذكرات عبد المنعم أبو الفتوح.

ـ فضلاً عما نُشر من تقارير صحفية في أوقات الأزمات التي تعرضت لها الجماعة.

ـ أيضاً هناك محاضرتان عن تاريخ الدعوة السلفية في عدة لقاءات تدريبية مع أبناء الدعوة ـ عقب ٢٠١١ ـ لمحمود عبد الحميد، وهي عبارة عن رؤيته لأبرز مراحل الدعوة من واقع تجربته الشخصية، والمرحوم هيثم توفيق، وأحمد حمدي وهي تجميع وإعادة نشر لـ«حكي» عدد من رموز العمل الدعوي.

* * *

اعتمدنا في تناول الدعوة السلفية والنظر إليها على تزاوُج عدة مقاربات:

١ ـ مقاربة «الحركة الاجتماعية»، حيث توافرت للدعوة ملامح الحركة الاجتماعية، وبالاعتماد على فرضية «الفرص المتاحة»، حيث توافر المطلب والموارد والسياق السياسي؛ فقد أدى تغيير النظام السياسي السلطوي عقب الثورة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، وتنحّي مبارك، إلى إدراج فاعلين جدد في هذه العلاقات؛ بل فرض علاقات جديدة. فوجود حالة من الحرية في الحركة أدى إلى خلق فرص سياسية ملائمة بلا عوائق كبيرة، تحدّ من قدرة الدعوة السلفية على الحركة وترويج نفسها في الوسط السلفي وتعبئتهم لمصلحتها كممثل سياسي لهم، وفرض وجودها على الواقع السياسي الجديد، بحيث تكون جزءاً من المعادلة السياسية لا يمكن تجاهلها.

٢ ـ وكمحاولة للوصول إلى فهم عميق للحالة السكندرية استخدمنا منهج «دراسة الحالة» كي تمكننا من بحثها كوحدة سلفية بارزة ـ تتمايز بنوع من الترابط الداخلي ـ لتكون مؤهلة للدراسة، وهذا يساعد في تقديم دراسة شاملة متكاملة مستفيضة لعلاقاتها المتنوعة وأوضاعها وتأثيرات ذلك في إنتاجها الفكري والفقهي. وفي سبيل تحقيق ذلك حاولنا الإلمام بتاريخ تطور الدعوة ومراحلها، واعتمدنا على عدد من المصادر الأولية تتمثل بمقابلات معمقة مع عدد من رموز العمل الإسلامي الذين أسهموا بصورة متعددة ـ كفاعلين رئيسيين على كل المستويات ـ في نشأة الحركة الإسلامية وتطوراتها، ومن ضمنهم عدد من الشيوخ المؤسسين للدعوة، فضلاً عن عدد من كوادرها الإدارية الوسيطة والدنيا، كذلك ما استطعنا الوصول إليه من إنتاج شيوخ الدعوة السلفية، المرئي والمكتوب.

٣ ـ ولطبيعة البحث استفدنا من المنهج التاريخي حيث دراسة الوقائع التاريخية وتفسيرها وتحليلها، واستخدامها بما يفسر طبيعة الحوادث الحاضرة، وذلك بتحديد التغيرات والتطورات التي مرت على الدعوة، فضلاً عن العوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي تسببت في منحها صورتها الحالية.

وإلى جانب الأزمات «الإدارية» المعتادة والخاصة بالتمويل والنشر وتوجهات مراكز الأبحاث وأدلجة بعض القائمين عليها سواء مع أو ضد، نشير إلى أبرز المشكلات العملية التي تواجه الباحث

بعامة في مجال الحركات الإسلامية، وذلك من واقع تجربتي الشخصية وعملي الميداني خلال إعداد هذا الكتاب وجمع مادته، والتي استمرت ما يزيد على أربع سنوات:

أ ـ أول مشكلة هي ندرة المعلومات الخاصة بهذه الجماعات وبخاصة السلفية؛ فتاريخها شفاهي يُحكى في الجلسات الخاصة بين الشيوخ ومريديهم، والبعض يرفض أن يُسجل أو يُنشر محتوى هذه الجلسات لعدة أمور:

(١) تعففاً ورغبة في إنكار الذات، وعدم الرغبة في بعث مواطن الخلاف بالحديث عنها، حيث يختلط فيها العام بالشخصي.

(٢) رغبة بعض القيادات في ترسيخ أمر واحد يخص جماعاتهم؛ وهو «ربانية الحركة»، حيث وُجدت الحركة قدراً من الله وانتشرت واستمرت أيضاً بقدر الله.

(٣) بعض القيادات ترى أن الحركة الإسلامية وأسرارها بمنزلة قدس الأقداس التي لا يجب أن تخرج إلى أحد مهما كانت بساطتها ومهما مضى عليها من زمن.

وإن نُشر بعضها فيكون جزءاً يسيراً، تعوزه الدقة في رواية الحوادث في أغلب الأحيان عمداً أو لضعف الذاكرة نتيجة بُعد الفترة التاريخية.

ب ـ وللتغلب على هذه النقطة يكون العمل الميداني هو الوسيلة المتاحة، بل الوحيدة لتدقيق بعض المعلومات المتواترة شفاهة، أو استظهار جوانب غير مطروقة في تاريخ التنظيم، وهنا تبدأ الأزمة الحقيقية والتي تتمثل بعدة أوجه:

(١) قطاعات من الإسلاميين يتخوفون من فكرة «الباحث»/الصحفي[٣]؛ فهو في العادة بمنزلة العدو والخصم لهم ولجماعاتهم، لأنه بكتاباته ينزع صفة الربانية عن عملهم، فلا تفرقة إذاً بين المشروع البشري بكل ما يعتريه من نقائص وأخطاء وبين النبع الرباني المعصوم، وهو تالياً معادٍ للمشروع الإسلامي ـ وهي النظرة نفسها لأغلب قواعد هذه الجماعات وبعض عوام المتدينين ـ يعتبره بعضهم أيضاً مدسوساً عليهم أمنياً أو من منافسيهم من أجل تشويههم. هذا الحس الأمني قد يكون مفهوماً ومقبولاً في مرحلة ما قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لكن العجيب أن هذه المخاوف الأمنية لم تغادرهم رغم حالة الانفتاح الحديثة والتقدم السياسي الكبير الذي حققه الإسلاميون وتوليهم مقاليد الأمور في البلاد بصور مختلفة. ومن خلال تجربتي الشخصية، فإن مرحلة صعود الإسلاميين إلى الحكم كانت الأشد صعوبة في العمل الميداني.

---

(٣) لدى بعض الفاعلين الإسلاميين خلط بين مهنتي «البحث» و«الصحافة» فلا فارق لديهم بين الاثنين، رغم أن الباحث مجال اهتمامه الجذور والأفكار كي يتمكن من وضع تمايز بين الجماعات المختلفة، ويحدد مساحات الاتفاق والاختلاف بين بعضهم بعضاً. كذلك بالتكوين الفكري والشخصي والنفسي للناشطين الإسلاميين، ومعرفة المراحل التي مرت بها الحركة والقيادات، وذلك كي يمكنه في ما بعد استقراء حراك هذه الجماعات. على العكس من «الصحافي» الذي يكون أساس عمله وتميزه في مدى قدرته على معرفة «الخبر» والذي يقدم في أغلب المؤسسات الصحفية على باقي صور العمل الصحفي كالتحقيق الصحفي. وإن تطرق إلى إحدى النقاط في تاريخ الجماعات الإسلامية، فالأغلب هو التطرق إليها بنوع من العمومية ويكون اعتماده غالباً على الباحثين كمصادر.

(٢) ولو تم تجاوز هذا التخوفات من طريق التوثيق الشخصي ـ بمعنى تزكية الباحث من قبل شيخ آخر ـ وتم اللقاء، فسيجد الباحث نفسه أمام ثلاثة بدائل:

أ ـ هناك من يتحدث عن بعض ما عايشه مدركاً أهمية حديثه بالنسبة إلى التاريخ، وهنا تحدث الإضافة للبحث والباحث.

ب ـ هناك من يعمد إلى إعطاء أجوبة غير دقيقة حول الأسئلة المطروحة، بسبب أن البعض يجد نفسه أمام أسئلة أقرب إلى ما تعرَّض له سابقاً من تحقيقات مع الأجهزة الأمنية.

ج ـ وهناك من يرفض رغم التوثيق والموعد المحدد بسبب مظهر الباحث، حيث يكون المظهر الديني معياراً أساسياً لدى بعضهم للتعامل مع الشخص أم لا. وبما أنني غير ملتحٍ فقد رُفضَ العديد من اللقاءات، وهناك من علَّق على مسألة اللحية وآخرون أجَّلوا الموعد إلى أجلٍ غير مسمى بلا أي أسباب، ولا يشغل بال هؤلاء المسافات الطويلة التي قُطعت من أجل هذه المقابلة، ولا الرغبة في تدقيق وقائع، وبعضهم يُعتبر شاهداً أساسياً فيها!

ج ـ أبرز المشاكل التي اصطدم بها الباحث كانت مع الدوائر المحيطة بعدد من الشيوخ، حيث يكون تقييمها هو الفيصل في إتمام اللقاء أو رفضه حتى في حالة موافقة الشيخ على اللقاء!، فضلاً عن أن أحدهم اشترط قبل أن يوافق على اللقاء أن يكون لديَّ استعداد بأن تتم مراجعة نص الكتاب ـ وليس الجزء الذي قد أستعين به في مقابلة الشيخ ـ من قبل أحد شيوخ الدعوة قبل نَشره تحت ذريعة إمكان وجود خطأ في النقل أو سوء فهم لبعض الأحداث!

* * *

تنقسم الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول رئيسة وخاتمة وملاحق.

في التمهيد نقرأ واقع الدعوة السلفية كحركة اجتماعية توافرت لها شروط ذلك. ويُقدم الفصل الأول مسحاً تاريخياً حول السلفية السياسية الحديثة و«الدعوة السلفية نموذجاً»، حيث نبحث فيه ظروف النشأة والتكوين، وشبكة العلاقات بين الاتجاهات السلفية، وفكرة التنظيم لدى الدعوة وأبرز محطاته.

أما الفصل الثاني فنقرأ فيه أبرز أدوات انتشار الدعوة وتمددها من خلال معهد الفرقان والطلائع والجامعة والدعوة الفردية.

ويأتي الفصل الثالث لنقرأ فيه المواقف العملية للدعوة وتصوراتها الفكرية والفقهية عن بعض القضايا المثارة دائماً أمام أي تيار إسلامي مثل: المواطَنة والعمل النسائي وفكرة الأمة، كذلك موضع العلاقة بالسعودية ومواطن الاتفاق والاختلاف. ونقرأ في الفصل الرابع والأخير تحوُّل السلفيين إلى العمل الحزبي، ومعرفة تداعيات التجربة على صعيد التنظيم والحزب، كذلك تأثير ذلك في الأداء السياسي الإسلامي بشكل عام.

وفي خاتمة الكتاب نحاول قراءة مستقبل العمل السياسي السلفي، وأبرز التحديات التي تواجه جماعة الدعوة السلفية كحركة اجتماعية.

ورغم الجهود التي بذلناها خلال ما يقرب من خمس سنوات من أجل تقصي جوانب التنظيم والتأكد، حسبما استطعنا، من كل المعلومات الواردة في ثنايا الكتاب، إلا أنه تظل هناك بعض الجوانب في مسيرة الدعوة السلفية ـ تحديداً والجماعات السلفية الأخرى بعامةً ـ مادة متجددة للكتابة والإضافة، وبخاصة في حال تغير الأوضاع الداخلية ووجود رغبة حقيقية عند المؤسسين في كتابة تاريخهم بشكل رسمي، أو على الأقل الانفتاح في الحديث عن التاريخ والاعتراف بأخطاء التجربة، وهذا سيعطي نموذجاً للأجيال الجديدة من أبناء الجماعات الإسلامية ـ في الداخل والخارج ـ في تجويد الحركة وتطوير المواقف والأفكار وعدم تكرار أخطاء السابقين.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى كل من قدّم لي العون خلال إعداد هذا الكتاب وبخاصة الصديق العزيز د. ستيفان لاكروا، أستاذ العلوم السياسية، الذي تكرّم بملاحظات بالغة الأهمية على مسوَّدة الكتاب، كذلك الباحث اللغوي والمدقق محمد عبد اللطيف الذي راجع الكتاب في مراحله المختلفة، واستفدنا من ملاحظاته.

تمهيد

الدعوة السلفية كحركة اجتماعية

برزت الدعوة السلفية السكندرية كأحد الملامح الرئيسة لمرحلة ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير٢٠١١؛ فرغم وجودها في المجتمع المصري منذ أواخر السبعينيات، إلا أنها لم تحقق هذا الزخم الذي أحدثته بعد الثورة المصرية، فوجدناها تجذب الأنظار إليها بمواقفها المختلفة، وخصوصاً أن شعبيتها بدأت تزداد يوماً بعد يوم، وبدا ذلك في مختلف الفاعليات والأحداث السياسية، سواء مُؤيدة أم معارضة لبعض التي تدعو إليها. لم يكن هناك كثيرون يعلمون شيئاً عن هذا الكيان الذي أصبح ملء السمع والبصر، واستطاع أن يكون حزباً أثار بنتائجه في الانتخابات البرلمانية دهشة الخاصة قبل العامة.

فبداية من ٨ شباط/فبراير ٢٠١١ وجدنا الإعلان عن المؤتمر السلفي الأول الذي تقيمه الدعوة السلفية بالإسكندرية، وطوال الأيام التالية وجدنا مثل هذه المؤتمرات تقام بشكل يومي في جميع أنحاء الجمهورية، ويحضرها أعداد كبيرة من السلفيين، ترفع شعار «هوية مصر الإسلامية» عنواناً لجولاتها، وموضوعاً لحديثها، في وقت كان التساؤل حول مصير مبارك ومصير معتصمي التحرير وعمّا ستترتب عليه الأحداث المقبلة. هذا الحضور أصاب البعض بالقلق والحيرة، ليس فقط بسبب نقص المعلومات عن هويتها وأفكارها وكيانها، وإنّما بسبب ما يراه البعض من أنها تهدد بصورة أو بأخرى رصيد غيرها من الإسلاميين كالإخوان تحديداً، حيث كان السلفيون بمنزلة المخزون التصويتي لهم.

ظاهرة جديدة

كانت الحالة السلفية وستظل خارج المساحات السياسية والأطر التنظيمية المعروفة للإسلاميين؛ فالصورة المنطبعة في الأذهان تجاهها: إما أنها مؤيدة للحاكم تحرّم الخروج عليه، وإما أنها مجموعات تتبنى الأفكار الاجتماعية والأنشطة الخيرية، أو أنها مجموعات تكفيرية ترفض الدخول في العمل السياسي، وتُكفِّر العمل البرلماني. لكن عقب الثورة المصرية وجدنا أحد التجليات

السلفية (الدعوة السلفية السكندرية) تتمايز من غيرها من الكيانات السلفية بعدة صفات، سواء من ناحية الخطاب أو من ناحية الوسيلة.

عند النظر إلى «خطابها» نجده يقوم على إثارة المخاوف المجتمعية من ضياع الهوية الإسلامية لمصر، ويدعو إلى تبني الدعوة إلى «تطبيق الشريعة» من المجتمع ككل وليس الإسلاميين فقط وذلك بشكل واضح وصريح، حيث يرون أن الأمن المجتمعي يحتاج إلى تطبيق الشريعة، سواء في ذلك المسلمون أو المسيحيون. ومن حيث «المضمون» نجده خطاباً وعظياً عاطفياً، بسيطاً أكثر منه سياسياً مُركباً، لذا كان سبباً في الانتشار والتأثير في شرائح واسعة من المجتمع غير مؤطرة داخل إطار الدعوة السلفية السكندرية. وقد اعتمدت هذه الظاهرة على تحركها كحركة اجتماعية[1] احتجاجية ترفض الوضع اللاإسلامي المُنتظر في حالة الاستجابة لمن يطالب بتغيير المادة الثانية من الدستور ـ كما رددت ـ وتعتمد على التجييش الحاصل في مؤتمراتها في مراحل الثورة الأخيرة بداية من يوم ٨ شباط/فبراير، إلى ما بعد تنحي مبارك. اعتمد انتشار الدعوة السلفية السكندرية ونجاحها في فترة ما بعد الثورة كحركة اجتماعية على توافر عدة أمور لديها هي: مطلب وموارد، وسياق سياسي مناسب.

لم تملك الدعوة السلفية مشروعاً لاقتحام المشهد السياسي عقب تنحي مبارك سوى بخلق تحرك جماعي كي تضمن تحركاً جماهيرياً حولها ـ في لحظة تاريخية متنوعة المشارب والتوجهات ـ ودعمها لها، لذا فقد رفعت مطلباً (لم يُطرح سلطوياً ما يدفعهم لطرحه) جعلته شعاراً لتحركاتها في الأيام الأخيرة للثورة، وما بعد سقوط النظام؛ وهو «الحفاظ على الهوية الإسلامية لمصر»[2] حيث مثّل ذلك نقطة تمايز لها ـ وانتقاداً من غيرها من السلفيات ـ هي الصوت الوحيد الذي حمل هذا المشروع رغم انتقاد بعض السلفيات الأخرى كسلفية القاهرة لهذا المطلب باعتبار أنه لا أحد يمكن أن يتبنى مشروعاً يخالف الهوية الإسلامية لمصر.

---

(١) في مقاربة الحركات الاجتماعية اعتمدنا على: تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبه، المشروع القومي للترجمة؛ العدد ٩٥٧ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥)؛ نادين عبد الله، الحركات الاجتماعية: أهم المدارس الفكرية، أوراق البدائل (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١١)، و Sidney G. Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998).

(٢) يرى خليل العناني أن السياسة التسلطيّة التي خبرها التياران الإسلامي والقومي خلال عهد مبارك دفعتهما إلى تهذيب مواقفهما الأيديولوجية والسياسية، بعدما اكتشفا العدو الحقيقي لهما ممثلاً بالأنظمة السلطويّة، وفي مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، باتت مسألة الهويّة إحدى النقاط الساخنة للجدل والخلاف؛ وذلك نتيجة لعاملين: أولهما الإرث السّلبي لعهد مبارك. فهو لم يتح المجال لأيّ حوارٍ أو نقاشٍ بنّاء حول القضايا الأساسية للأمة المصرية، ومن تلك القضايا: علاقة الدين بالدولة، والحيّز الذي يتّخذه الدّين في الفضاء العام. هذا فضلاً عن العمل على توتير العلاقات بين المسلمين والأقباط، بشكلٍ بدا أحياناً كما لو كان مقصوداً. أمّا العامل الثاني؛ فهو محاولة تسييس هذه المسألة، واستخدامها كأداة في الصراع السياسيّ، من أجل حشد الأنصار والموالين لفصيلٍ سياسي ضد آخر. ولمزيد من التفاصيل، انظر: خليل العناني، دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، سلسلة دراسات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢) ص ١٥. وسوف نتوسع في الفصول التالية في دوافع مركزية هذا المطلب لدى جماعة الدعوة السلفية السكندرية.

يتفرع هذا المطلب إلى ثلاثة أنواع:

«برنامج، وهوية، ومكانة»؛ فمطلب «البرنامج» تضمن تأييداً/معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة، وتبدّى ذلك في قضية الهوية الإسلامية لمصر التي بررت الدعوة تحركاتها بأن هناك أصواتاً علمانية دعت إلى إلغاء المادة الثانية[3] من الدستور.

أما مطلب «الهوية» فتألف من تأكيدات ومطالبات «دينية» على أننا نحن ـ المطالبين ـ نشكل قوة يُعتدّ بها، وصفات «الجدارة والوحدة والزخم العددي» تساند مطالب الهوية، ويظهر ذلك في التأييد الذي تمثل بالحضور الكبير للمؤتمرات السلفية التي عقدتها الدعوة بداية من ٨ شباط/فبراير.

أما مطالب «المكانة» فتعني إيجاد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين؛ وذلك بالسعي إلى توسيع رُقعة مؤيدها غير المؤطرين تنظيمياً لديها بخطاب عاطفي هوياتي إسلامي فضفاض يجذب شرائح كثيرة إليه. وبالخطوات نفسها حاولت الدعوة الاستمرار في رفع هذا المطلب في كل المواقف التالية فعندما حققت ما تصبو إليه في ما يتعلق بالشريعة في دستور ٢٠١٢، كما أنها بدأت في صراعات مع مصالح طرف آخر هو الإخوان المسلمون، وظهر ذلك من خلال الحملة السياسية التي قامت بها على النظام الحاكم تحت دعوى أخونة الدولة. عند عزل الجيش في الثالث من تموز/يوليو محمد مرسي، أكدت أيضاً أن موقفها كان أقل الضررين وحفاظاً على الهوية.

وإلى جانب مطلب الهوية توافرت للدعوة موارد «مادية» و«رمزية» ـ داعمة لمطلبها وساعدتها على التمدد في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث تمثلت «مواردها المادية» بوجود شبكات اجتماعية، لها قدرة كبيرة على حشد أنصار لها على الأرض، وإن كانوا غير مؤطرين تنظيمياً. كما نشير إلى أن تحركاتها لم تستمر كتحركات فردية بل كانت حملات تفاعلية، ارتبط فيها رغبتها بصعودها السياسي بمشروع الهوية ببناء كتلة إسلامية تدعمها، وتضيف إلى تحركها ثقلاً من قوى سلفية مُشرذمة كي تؤثر بشكل أكبر[4]. ونشير هنا إلى ضرورة التمييز بين المنهج والحركة، فـ «المنهج السلفي» له معالمه التي يتميز بها، عن المناهج الأخرى الكلامية والفلسفية وهي[5]:

ـ الاستدلال يكون واضحاً بآيات من القرآن الكريم، وأحاديث صحيحة من السنة النبوية.

---

(٣) يرى السلفيون أن هذه المادة سلاحهم الفاعل في مواجهة مطالب الأقباط بما يخالف الشريعة الإسلامية، بينما يشدد الأقباط على الدولة المدنية بوصفها الضمانة الرئيسة لحقوقهم الكاملة ولمواطنتهم، لا معاملتهم على أساس ديني. انظر: محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٤٧. وفي الفصل الثالث نناقش العلاقة بين الطرفين تفصيلاً.

(٤) ومن أبرز هذه المحاولات محاولات دمج رموز السلفية في كيان الدعوة الذي بدأ يعاد تكوينه مثل الرموز السروري محمد إبراهيم يسري رئيساً لمجلس الشورى العام فضلاً عن محاولات ضم غيره من الرموز السلفية والتي رفضت كما سنبيّن في سياق الكتاب.

(٥) عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية (القاهرة: دار الرشاد، ١٩٩٢)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

ـ صريح المعقول فيها يكون موافقاً لصحيح المنقول. وعلى هذا، فالتأويلات الكلامية، التي ترجح العقل على النقل مرفوضة وعلى هذه القاعدة صنف ابن تيمية كتبه كلها.

ـ لا يُؤمنون بالعقل لأنه يُضل، ويؤمنون بالنص وبالأدلة التي يوحي إليها النص.

وهناك «المجال السلفي العام»، وهو كيان غير محدد المعالم أو مُؤطّر تحت أي راية تتحرك من خلاله كل الكيانات الإسلامية بعامة والسلفية بخاصة، حيث تستخدمه كقاعدة داعمة وتسويقية لها. وهناك «الكتلة السلفية» والتي تتحرك بشكل منظم في شكل (حزب ـ جمعية) أو بشكل غير منظم (كمشيخيات لها جمهورها)، وتتخذ المنهج السلفي مرجعيةً لها وقاعدة فكرية.

وعلى ذلك نلاحظ أن «السلفية» كمنهج وكفكر، غير مرتبطة بكيان بذاته، أو بجماعة بعينها. فبالنظر إلى كل الجماعات الإسلامية، أو ما سُمي جماعات الإسلام السياسي في العالم، نجدها انتسبت إلى السلفية، عدا جماعة العدل والإحسان المغربية، فهي صوفية؛ لذا استطاعت الدعوة بخطابها وشبكات أنصارها جذب قطاعات كبيرة من المجال السلفي العام إلى دعمها.

وتمثلت «الموارد الرمزية» في وجود خطاب مؤطر في إطار يلقى قبولاً عند الناس، تمثل ذلك بالخطاب العاطفي الذي يداعب غرائز التديُّن من طريق إثارة مشاعر الحمية الدينية على إسلامية البلاد، وتصوير العلمانيين كغزاة يستغلون اللحظة التاريخية من أجل القضاء على الإسلام ومحاربته في مصر، فوجد هذا الخطاب قبولاً لدى قطاعات كبيرة من المواطنين؛ حيث استمرت الدعوة فترة طويلة في إقامة مؤتمراتها الشعبية بمشاركة كبار شيوخها، فضلاً عن استغلالها الاستفتاء الحادث على الدستور في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ على تغذية خطابها الهوياتي؛ حيث انضم إليها الكثير من المشايخ وجماعات الإسلام السياسي كافة إلى الدعوة إلى الموافقة على الإعلان الدستوري بهدف حماية الهوية الإسلامية.

وساهمت الظروف السياسية في تغذية هذا الخطاب، وتالياً تمدد الدعوة السلفية؛ فعند النظر إلى طبيعة الخطاب السلفي نجده خطاباً يتبنى التغيير الجذري لإصلاح المجتمع، بمعنى أن التغيير يكون من أسفل إلى أعلى من طريق تهيئة المجتمع لتبني الشريعة، على العكس من خطاب جماعة الإخوان المسلمين الداعي إلى التغيير التدريجي وهدفها الوصول إلى مراكز الحكم العليا لتحقيق هدفها سواء بالمشاركات النقابية أو البرلمان، لذا لم تشارك الدعوة السلفية في العملية السياسية في مرحلة ما قبل الثورة، وذلك لأنها لا تستطيع التوافق مع الوضع القائم آنذاك. وعليه، فبمجرد أن تيقنت من سقوط النظام، ووجدت أن الساحة قد أصبحت مناسبة لها من أجل التحرك تحركت؛ فالمجتمع يُعاد تشكيله من جديد كذلك النظام العام الحاكم، كما غذى من انتشارها اهتمامهم القديم بالعمل التنظيمي، وهو ما كان مثار تلاسنات فقهية بينها وبين غيرها من الكيانات السلفية، لذا ساعدها هذا التنظيم ـ وإن كان أقل إحكاماً مما هو لدى الإخوان ـ على التمدد والانتشار بسهولة، على العكس من غيرها من التيارات السلفية والتي لا يوجد لها أي إطار تنظيمي، حيث

تقوم على «المشايخية» بمعنى وجود شيخ وحوله مجموعة تلاميذ ومريدين، وتكون حركتهم بناء على توجيهاته ولا يوجد فيها تراتبية إدارية أو ما شابه.

* * *

وقد استخدمت الدعوة السلفية عدة استراتيجيات في تحركاتها هدفت من ورائها إلى زيادة تأثيرها وانتشارها معتمدة على الوسائل الآتية:

أولاً، وسائل الاتصال الحديثة من قنوات فضائية، ومواقع إلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن التواصل الشخصي بالمؤتمرات الجماهيرية التي أقامتها في معظم أنحاء الجمهورية، وذلك للتمدد وسط قطاعات واسعة من المتدينين، وبخاصة أن وسائل الاتصال أصبحت متاحة بعد عهد من التحجيم الأمني داخل محافظة الإسكندرية.

ثانياً، تضخيم بعض القيم وجعلها مركز ثقل لتحركاتهم، مثل خطاب الهوية والشريعة؛ حيث تم تضخيم هذا الخطاب واستخدم كنقطة انطلاق لحشد تأييد واسع، لدرجة أوحت إلى البعض بأن الإسلام كدين سماوي أصبح مهدداً بالقضاء عليه في مصر في حالة المساس بمواد الهوية.

ثالثاً، استخدمت الدعوة السلفية خطابها الوليد في التمدد داخل المجتمع وتوسيع قاعدتها باجتذاب كيانات أخرى ذات طابع سلفي ولها ثقل جغرافي محلي في بعض المحافظات لكنها لم تكن قد حسمت أمرها تجاهها، مثال ذلك جمعية دعوة الحق بمحافظة دمياط والتي لم تحسم أمرها بالانضمام إلى الدعوة السلفية إلا بعد أن بدأ يتكون حزب النور.

رابعاً، أحدثت الدعوة تغييرات في بعض مبادئها وركائزها الفكرية من أجل التواؤم مع المشهد الجديد، ومن أمثلة ذلك الموقف من الانتخابات والمشاركة السياسية، وجواز وجود أقباط في الحزب، أيضاً جواز ترشح المرأة في الانتخابات ـ اضطراراً ـ.

هذا التمهيد نراه مدخلاً ضرورياً إلى قراءة وتفسير ظاهرة «الدعوة السلفية»، التي أثارت دهشة متابعيها. وسنعمل، في فصول الكتاب التالية، على التوسع أكثر في تفاصيل هذا الكيان.

الفصل الأول

التنظيم

أولاً: السلفية والإسكندرية

في البدء، وقبل الإشارة إلى جماعة الدعوة السلفية السكندرية، يجدر بنا العودة قليلاً إلى تاريخ السلفية في الإسكندرية، والعوامل الجغرافية والثقافية والسياسية، والتي كان من حصيلة تضافرها وجود أكبر الجماعات السلفية، بهذه المدينة التاريخية الكوزموبوليتانية؛ فرغم حالة الانفتاح الثقافي والتعدد اللغوي، والتنوع الديني في مدينة الإسكندرية نتيجة تركز جنسيات مختلفة فيها على مدار عقود ـ أبرزها الأرمن واليونانيون والفرنسيون والإيطاليون والإنكليز ـ إلّا أن الأمر لم يخلُ من وجود أثر لنشاط الفكرة السلفية التقليدية فيها، كنوع من رد الفعل على حالة التنوع هذه بالمدينة، وإن كان ذلك في صور فردية اتساقاً مع السلفية كحالة فكرية في بدايات القرن، قبل أن تتخذ شكل جماعات[1].

أبرز الشخصيات التي أدت دوراً في نشر الفكرة السلفية كان الشيخ محمد عبد الظاهر أبو السمح (١٨٨٠ ـ ١٩٥٠) أحد أعضاء جماعة أنصار السنَّة المحمدية وإمام وخطيب الحرم المكي في ما بعد. فبعد إغلاق دار الدعوة التي أنشأها رشيد رضا؛ حيث كان يعمل فيها وانتقل أبو السمح إلى الإسكندرية عام ١٩١٤ معلماً خاصاً لأبناء أحد البشوات هناك، حيث استقر به المقام، يقول عنه الشيخ فتحي أمين عثمان:

«بدأ دعوته إلى توحيد الله في الإسكندرية، وقد استجاب له كثير ممن أكرمهم الله بالهداية والانتفاع بدعوته، حتى كوَّن جماعة قوية تناصره وتؤيِّد دعوة الحق مما حرَّك الصوفية فألَّبوا عليه..»[2].

---

(١) انظر فصل بعنوان: «الحركة السلفية في مصر» في: أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٥).

(٢) فتحي أمين عثمان، الثمار الشهية والتراجم الذكية لعلماء أنصار السنة المحمدية وإخوانهم (القاهرة: دار ابن عباس، ٢٠٠٩)، ص ٧٨. ويورد الشيخ محمد تقي الدين الهلالي في كتابه المضايقات التي حدثت مع الشيخ أبو السمح وحالة الغضب التي أثارها، ومواجهاته مع الصوفيين ومنعه من الخطابة ووصفه بالوهابية... إلخ. انظر: محمد تقي الدين الهلالي، الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة (الدار البيضاء: دار الهداية، ٢٠٠٦)، ص ١١ ـ ١٧ وفي ما بعد سافر للحج عام =

ومن أبرز أبناء هذا الجيل[3] الأساتذة عكاشة أحمد عبده، وبخاري أحمد عبده، ومحمد علي عبد الرحيم، ورشاد الشافعي، والشيخ عبد السلام الطباخ إمام مسجد العطارين، والشيخ صلاح رزق إمام مسجد النبي دانيال، والشيخ محمد زيد الأشقر، الشيخ إسماعيل حمدي الذي كان صوفياً ثم اتجه إلى السلفيّة وكان خطيباً مبرزاً شبيها بالشيخ الغزالي في الخطابة، والشيخ عبد الحليم حمودة وهو من أبرز رموز الدعوة في المدينة، وأمين رضا وكان طبيباً في الأصل، لكنه كان يشارك في الدعوة بالكتابة في مجلة أنصار السنَّة، الهدي النبوي، ثم التوحيد، وتولى منصب سكرتير جماعة أنصار السنَّة، وكانت والدته السيدة نعمات صدقي أول من كتبت في نقد السفور والدفاع عن الحجاب.

إضافةً إلى من سبق وهناك الاسم الأبرز وأكثر من أثَّر «فكرياً»[4] في الجيل المؤسس للعمل الإسلامي بصفة عامة، والسلفي بصفة خاصة وهو الحاج «محمد رشاد غانم»[5]ـ ولد في ١٩١٦ وتُوفِّي في ١٩٩٢ ـ تاجر الأنتيكات، والذي لم يكن له علاقة من حيث العمل والتخصص بالعلوم الشرعية، وإليه يرجع الفضل في نشر الفكر السلفي، وإمداد العاملين في حقل الدعوة، ومساعدة طلابه وتوجيههم وتوفير الكتب والمصادر التي يحتاجونها لهذا الغرض، فقد كان قارئاً نهماً، واسع الاطلاع على أهم مصادر السلفية وأدبياتها وهاوياً جمع الكتب والمخطوطات الإسلامية النادرة والمهمة، وساعده في ذلك علاقته الوثيقة بكل دور النشر التي تلاحقه بالجديد (مكتبة حجازي ـ مكتبة عم إبراهيم في شارع عبد المنعم ـ مكتبة علاء الدين ـ مكتبات المحطة...)، بل كان يرسل في طلب كتب التراث، وبخاصة كتب السنَّة والحديث من أنحاء العالم مع التجار الذين كانوا يأتون إليه بالكتب والمخطوطات النفيسة من كل البلاد، حتى إن جزءاً كبيراً من مخطوطات مكتبته جلبه من مدارس أهل الحديث في شبه القارة الهندية. وكان شديد التأثر بالشيخ محمد رشيد رضا، وأول من اقتنى فتاواه التي جمعها صلاح المنجد، وعبره توثقت صلته بابن تيمية، وتعمقت علاقته بالسلفية ومصادرها. وكان دائم التعريف به، والتنويه بأهميته، قبل أن يشتهر لدى جمهرة الباحثين. وبالرغم من أنه كان سلفيّاً فإنه لم يتورع عن أن ينتقد الشباب السلفي الذي قاد العمل السلفي في السبعينيات، وكان يراهم أطفالاً مُقلدة، ومن دون فهم للمدرسة السعودية الوهابية وللمذهبية الحنبلية، كما دار بينه وبينهم خلاف؛ حيث كان يرفض فكرة المهدي المنتظر، ويشكك في أحاديثه. وساند الشيخ عبد المعطي عبد المقصود في إصدار كتاب بهذا المعنى، وهو الكتاب الذي أشعل معركة بينه وبين التيار السلفي، تولى فيها الرد عليه الشيخ محمد إسماعيل المقدم أبرز رموز السلفية.

= ١٩٢٧ عينه الملك عبد العزيز، عضواً في مؤتمر مكة ثم إماماً وخطيباً للحرم المكي وظل يعمل هناك حتى وفاته عام ١٩٥٠ بالقاهرة.

(٣) سنعتمد في هذه النقطة على ما أورده الراحل حسام تمام في فصل بعنوان: «محمد رشاد غانم... مدرسة سلفية في محل أنتيكات،» في: حسام تمام، مع الحركات الإسلامية في مصر والعالم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص ٦٩ ـ ٧٨.

(٤) في الصفحات التالية نشير إلى التأثير الحركي الذي أحدثه الأستاذ محمد بسيوني في جيل الإسلاميين وإن كان أقل شهرة من غانم وغيره من رموز العمل الإسلامي إلا أن دوره وتأثيره في مرحلة فارقة غاية الأهمية في تاريخ الحركة الإسلامية.

(٥) تمام، المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٨.

وبالنظر إلى المشهد السياسي والفكري في مصر، أواخر الستينيات والسبعينيات، نجد أمرين بارزين:

الأول، تأميم المجال الديني بدمج جمعيتي أنصار السنَّة المحمدية والشرعية في الستينيات، فغاب الاهتمام بالقطاعات الشبابية الناشئة عقب النكسة لغياب العلماء، إما لكبر سن بعضهم أو لسفر بعضهم الآخر إلى السعودية، أو لانغماس في المساجلات بين الجمعيتين المدمجتين نتيجة اختلاف المرجعيات، ما أدى إلى نشأة جيل إسلامي أغلبه بعيد من الأطر الرسمية الموجودة، وإن كان لبعضهم بعض الصلات بهاتين الجمعيتين.

الثاني، نجد الانتقال بين سياستين متناقضتين انعكستا على الحركة الإسلامية بشكل عام، حيث غذت النزعة السلفية التي أثرت فيها بدرجات متفاوتة وتالياً في الأجيال الجديدة المؤسسة بأوجه متعددة. وكان السبب الرئيس المؤثر هو عودة الجدل حول «هوية مصر». وهذا الأمر يحتاج إلى تفصيلات لأهميته.

عند دراسة تاريخ مصر[٦] نجد أنَّ هناك مدرستين، إحداهما تؤكد استمرارية مصر وتزعم بأن مصر الحديثة ما تزال فرعونية جوهراً، وكل ما طرأ عليها من تغييرات لم يمس سوى القشور؛ أما الثانية فتؤكد تنوع مصر، وتتطرف أحياناً إلى حد الزعم بأن مصر العربية الإسلامية، أو مصر الحديثة مقطوعة الصلة بما قبلها. ويمكن أن نضيف مدرسة ثالثة ترى أن تاريخ مصر في جوهره تاريخ لأمة مصرية ولكنه متنوع الحلقات، وأن هناك تكاملاً وتداخلاً بين هذه الحلقات؛ فلا يوجد تعارض بين الذاتية المصرية والعقيدة الإسلامية والقومية العربية.

هذا الجدل حول هوية مصر له خلفيته التاريخية والتي بدأت منذ رفاعة الطهطاوي وغيره من أعلام هذه المرحلة. فمع نهاية القرن التاسع وعشر وبدايات القرن العشرين، حدث انفتاح ثقافي على أوروبا سواء بالاحتلال الفرنسي والبريطاني أو بالبعثات التعليمية التي حصلت عليها النخب المصرية، كذلك سقوط الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ ومدى الجدل الذي أثير فكرياً وسياسياً حول الخلافة، فضلاً عن هجرة الشوام إلى مصر وتأثيرهم في المجال الثقافي والديني، وثارت جدالات فكرية بين المثقفين المصريين ـ سنجد لها ظلالاً على الإسلاميين في ما بعد ـ سواء باعتبار أن العرب هم أحد مصادر العدوان التي مرت على مصر بحسب طه حسين؛ كذلك الحديث حول التراث العربي والفرعوني وأيهما أجدر بالاقتباس والاقتداء؛ أيضاً الحديث حول الفرعونية والعربية وعلاقة الفكر القومي بالخصوصيات التي ترتبط بالمجتمعات العربية. وعندما جاء جمال عبد الناصر، استطاع وقف المناظرة السياسية الثقافية حول هوية مصر، حيث تمت بلورة تلك الهوية في الخيار العروبي المستند إلى القومية العربية كمذهب سياسي.

---

(٦) نعتمد في هذه الجزئية على: حسن أبو طالب، عروبة مصر بين التاريخ والسياسة (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤)، ص ١٥ ـ ٣٣ (بتصرف).

تعرض هذا الحسم لنوع من المراجعة الفكرية بعد موته بسبع سنوات؛ وذلك في ضوء الحوار الفكري السياسي الذي شهدته مصر عقب دعوة الكاتب المصري توفيق الحكيم إلى تبني خيار الحياد كخيار سياسي رسمي يؤدي إلى فك الارتباط بين مصر وبين المشكلات العربية وغير العربية، والتي تحدّ من قدرتها على الانطلاق. ونتيجة هذا الجدل الذي أثير، انقسم المثقفون إلى ثلاثة تيارات؛ فإضافةً إلى رؤية توفيق الحكيم وُجد تيار يعارض حياد مصر ولكنه غير مؤمن بالقومية العربية ولا يسلّم بهوية مصر العربية ويرفض أي مشروعات وحدوية، وطرف يتوسط الرأيين، يرفض الحياد ويتحفظ عن رفض القومية العربية.

فكرة حسم عبد الناصر أمر الهوية نحو الفكرة القومية وجعلها بديلاً من الهوية الحضارية الإسلامية لمصر، يفتح باب التساؤل حول أبعاد موقع الدين في إدراكه، وكيفية نحاجه في ذلك، وانعكاسات ذلك على الحركة الإسلامية الناشئة. فبحسب التحليل الكمي والكيفي لخطابات عبد الناصر، نجد أن هناك أربعة أبعاد لرؤيته للدين كالتالي[٧]:

البعد الأول، الدين جزء من عملية التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي، حيث يسهم في عملية التحول ويخضع للشروط والتحديات نفسها، وبخاصة في المجتمعات ذات الثقافة التقليدية.

البعد الثاني، يرى للدين الإسلامي دوراً مؤثراً في توحيد العالم الإسلامي وتضامنه تجاه أهداف اجتماعية وسياسية، وهنا نقطتان:

- لم يقتصر الدين عنده على الإسلام فحسب، بل مثَّل لديه كل التراث من قيم وتقاليد وتاريخ ديني.
- أنه استخدم الدين ككلمة وكفكرة في المجالين الداخلي والعربي في مواجهة الرجعية العربية وأعداء الاشتراكية والتنمية وأعداء الجمود الفكري.

البعد الثالث، رفض الرؤية المتزمتة الجامدة للدين وللإسلام، كذلك رفض احتكار بعض القوى الدينية لحق تفسير الدين، وبخاصة إذا تعارض هذا التفسير مع عملية التحول الاجتماعي التي يقودها. عندئذ، يصير الدين جزءاً من عملية التعبئة السياسية في مواجهة الجمعية والأعداء التقليديين.

البعد الرابع، يرى أن الدين لا يصلح كأيديولوجية سياسية مُستقلة، بل كأداة ومُنطلق وكأحد العناصر لأيديولوجية سياسية هي القومية العربية.

وعليه، فقد تسبب تحول الدين من أيديولوجيا رئيسة إلى أداة مساعدة لأيديولوجيا أخرى في أن يبدأ الجيل الناشئ المتأثر بالفكرة الشمولية المسيطرة على النظام السياسي الناصري ـ من طريق الإعلام والنظام التعليمي ـ استناداً إلى شمولية فكرية مرتبطة بفكرة القومية العربية، وأنها الحل والملاذ من قوى الاستعمار، لكنه بدأ يبحث عن الهوية الإسلامية التي لم يجد لها مكاناً في الجدل الدائر يليق بها. فإن كان الخوف على الهوية الإسلامية عقب سقوط الخلافة سبباً لنشأة

---

(٧) رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة (القاهرة: الدار الشرقية، ١٩٨٩)، ص ٩٦ ـ ١٠٠ (بتصرف).

الإسلام السياسي ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين؛ فنرى أن الترجّح بين فكرة القومية العربية، والأمة المصرية في الستينيات والسبعينيات كان حافزاً أمام الجيل الناشئ إلى البحث عن هويته الإسلامية المفقودة، تزامناً مع عودة الحديث الثقافي عن هوية مصر. وكانت الفكرة السلفية هي أساس الخطاب الديني الذي بدأ يظهر حيث ضرورة العودة إلى الأصول، والتي بدأت تنتشر عقب النكسة بتنويعاتها المختلفة في هذه المرحلة المبكرة، حيث رأوا أن الشمولية المرتبطة بفكرة القومية العربية وأنها الحل والملاذ ولم يُحصد من ورائها سوى الهزيمة؛ أما السلفية فهي الإسلام الصافي، والابتعاد منه سبب كل ما تعيشه البلاد.

والملاحظ أن هذه الفكرة تحديداً كانت الأنسب للسيطرة الفكرية على الحركة الطلابية الإسلامية الناشئة حينئذ. ففكرة السلفية عامة ـ والتي أصبحت قاعدة فكرية لها ـ تتوافق مع الطبيعة الشمولية التي نشأ عليها هذا الجيل، وحكمت المجتمع المصري في عهد عبد الناصر. وعند قراءة شهادات الجيل المؤسس للعمل الإسلامي (الشيخ سعيد عبد العظيم[8] نموذجاً) حول رؤيته الأوضاع الاجتماعية في الإسكندرية، وبقايا ثقافاتها المتعددة ـ ومصر بعامة ـ المغتربة عن المظاهر الإسلامية نجده يقول: «في أواسط الستينيات وجدت امرأة تسير بجوار أخرى عند قبر الجندي المجهول بمحطة الرمل، وقد غطت شعرها ونحرَها بـ «إيشارب»، وارتدت «بالطو» طويلاً ـ إلى الأرض ـ وتساءل الناس يومذاك: من هذه؟! فقيل هذه حميدة قطب. فطبيعة التدين يومئذ كانت مختلفة، حيث المرأة المحتشمة هي التي تغطي جزءاً من ذراعيها، وتغطي تحت ركبتيها، أما من كشفت إبطها، أو ركبتها فتنسب إلى التسيُّب، وعدم التأدب، والدعاة إلى الله في هذه المرحلة نادراً ما يُسمع لهم صوت في مثل هذه القضايا، ويكمل قائلاً: «دخلت مسجداً للجمعية الشرعية قرب راغب باشا بالإسكندرية، فوجدت رجلاً يقال له عبد الحليم حمودة ـ وله مؤلفاته الإسلامية يومئذ ـ يعظ ويذكر، ويتكلم عن الزي الذي ترتديه المرأة، ويقول: لا بأس أن يكون هكذا وهكذا، وأشار بيده إلى تحت الركبة، وشيء من الذراع». ويستطرد ويقول: «حتى عبارات التحية لا تكاد تجد امرأة على وجه الخصوص تذكر تحية الإسلام، فبعضها أجنبي، وبعضها بلدي مُخترع تبعاً للوسط الاجتماعي».

أما ياسر برهامي فيقول: «الحقيقة أننا كنا بالفعل في غفلة حقيقية دفعنا النظام إليها، في هذا الوقت لم يكن يُصلي بالمساجد سوى من تجاوز الستين، لم تكن هناك فتاة محجبة، أختي سناء كانت إحدى أول فتاتين تضعان شيئاً على رأسها في الطب، مجرد «إيشارب» بسيط، وليس حجاباً بالشكل الشرعي المتعارف عليه حالياً، وقت امتحاناتها لم تكن تُسأل عن الطب، بل كانوا يسألونها لماذا تضع «الإيشارب»؟!، لم توجد سوى فتاة واحدة منتقبة بالإسكندرية كلها في هذا الوقت»[9].

(٨) استفدنا من حوار بعنوان: «صفحات من حياة فضيلة الشيخ «سعيد عبد العظيم» منشور على شبكة «أنا المسلم للحوار الإسلامي»، نقلاً عن: موقع الشيخ www.al-fath.net والحوار على ثلاث حلقات بداية من آب/أغسطس ٢٠٠٥.
(٩) مقابلة مع ياسر برهامي في الإسكندرية ١٢ أيار/مايو ٢٠١١.

لذا كانت قضية الهوية ـ والتي تنعكس أو تتمثل قوتها وحضورها، أو ضعفها وغيابها في وعيهم، بصورة المرأة ومظهرها ووضعها في المجتمع، فصورتها انعكاس لما عليه المجتمع، فعندما لا يرى المجتمع في مظهرها أي مخالفة، رغم أن هيئتها مخالفة للإسلام، تكون الهوية الإسلامية للمجتمع في خطر، والعكس صحيح ـ وسوف نشير بتوسع إلى الموقف من المرأة في صفحات هذا الكتاب ـ لذا فمركزية فكرة تهديد الهوية، في فكر رواد الجماعات السلفية الناشئة حينئذ، نراه أمراً حقيقياً لا مصطنعاً، وكانت قضية أساسية على أجندتهم، ومحركة لمواقفهم حيث كانت بمنزلة «رمانة الميزان» في تحركاتهم كافة. وبالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية للمجموعة الأم للحركة السلفية بخاصةً، نجد أغلب مؤسسيها من حي محرم بك الشعبي على هامش المدينة الكوزموبوليتانية ـ وإن لم يقتصر النشاط الإسلامي على الهامش[10] ـ، لذلك لم تكن احتكاكاتهم المعيشية مع الطبقات الأجنبية في هذا الحي تحديداً الذي نشأ على هامش المدينة التقليدية القديمة، بدأت مظاهر الاحتكاك مع بقايا هذه المظاهر في مراحل تالية، مُتمثلة بالاختلاط، والانفتاح في ملابس النساء؛ وبخاصة أن مظاهر الكوزموبوليتانية بدأت تتضاءل نتيجة موجات هجرة الأجانب في الستينيات، وبدايات التحول في المشهد السياسي، وانعكاسات تلك السياسات على المكونات البشرية والثقافية المعتادة قبل ذلك في المجتمع. وكما سنرى في الصفحات المقبلة، فقد نشأت المدرسة السلفية بداخل الجماعة الإسلامية للمحافظة على المنهج السلفي، وبمرور الوقت منح الموقف من الهوية نوعاً من التمايز للسلفيين.، ولمركزية الفكرة في وعيهم أصبحت كل القضايا التي يشتبكون معها تحت راية «الحفاظ على الهوية»؛ فزيّ المرأة ـ كذلك الاختلاط ـ نتاج حملات تغريبية مخالفة للهوية الإسلامية[11]، والانفتاح يهدد الهوية، والثورة الإيرانية تهدد الهوية، والتدخل الأمريكي في العراق يهدد الهوية.

في السياق نفسه، وعند النظر إلى أحد الكتب المركزية في فكر جماعة الدعوة السلفية السكندرية ـ والسلفيين بعامة ـ وهو كتاب **عودة الحجاب** للشيخ محمد إسماعيل المقدم، نجد أنه شن هجوماً شديداً على كل الرموز التنويرية في بدايات القرن، حيث اتخذ من حديثه عن حجاب المرأة نقطة ارتكاز في التطرق إلى هذه الرموز، وبيان بُعدها من صحيح الإسلام. والمفارقة في هذا الكتاب أن مؤلفه اعتمد في إعداده اعتماداً كبيراً على محمد محمد حسين، وكتابه **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**، والذي يعتمد بدوره على كلام كل من يوسف النبهاني، ومصطفى صبري، ونقل عنهم في حديثه عن الشيخ محمد عبده، والذي هاجموه لأنهم يرون أنه يميل للسلفية، وذلك رغم أنهما من ألدّ أعداء الفكرة السلفية بعامّة ـ فللنبهاني كتاب يهاجم فيه ابن تيمية بقسوة، فالمفترض أن يكون قولهم ساقطاً ـ فكيف يَأخذ برأيهم؟

(١٠) رغم أن الرائج في الكتابات الماركسية حول الجماعات الإسلامية أنها نتاج بيئات شعبية هامشية. وهذا ما تسبب في رواجها وتمددها، إلا أننا نرى غير ذلك، وفي الفصل الثاني مزيد من التفاصيل.

(١١) بهدف تأصيل مركزية «الهوية الإسلامية» قدَّم الشيخ محمد إسماعيل درسين معمَّقين بالعنوان نفسه في بداية الألفية الثانية. انظر موقع إسلام ويب: <http://www.islamweb.net>.

ويضيف محمد يسري سلامة مكملاً شهادته حول تجربته مع مؤلف هذا الكتاب[١٢]: «كان المقدم يُريد تعديلاً على الكتاب خاصة الجزء الأول نتيجة الانتقادات الكثيرة، وراجعته معه، وكان من المفترض صدور طبعة منقحة، فهم يعرفون أنهم أخطؤوا، لكن يَعزّ عليهم الرجوع، باعتبار أن كتاباتهم أصبحت جزءاً من الكلاسيكيات»[١٣]. وعلى النهج نفسه، سار كُثر من قيادات الدعوة في مهاجمة رموز الثقافة المصرية كما في كتاب أعلام وأقزام في ميزان الإسلام للشيخ سيد حسين العفاني ـ عضو مجلس إدارة الدعوة السلفية ومسؤول الصعيد سابقاً ـ ففي هذا الكتاب سار على الدرب نفسه حيث قال في مقدمته[١٤]: «... وكانت النكبة القاصمة لما نُحي الإسلام عن الحياة، وتطاول عليه الرعاع والغوغاء، ممن يسمونهم قادة الفكر، وأعلام الأدب والصحافة، وأهل الحداثة من التنويريين الإرهابيين التقدميين أعداء الإسلام الظلامي، الذين تطاولوا على الله، وسخروا من دينهم، وأنكروا وتنكروا لكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة ...».

وكما كانت الظروف الجغرافية والثقافية للإسكندرية سبباً في هذا المد السلفي بين طلاب جامعتها، نشير إلى سبب ثانٍ أعطى زخماً غير مباشر للإسلاميين في هذه المرحلة ـ واستمر في ما بعد ـ وهذا يتعلق بطبيعة الدراسة والتي تكون سبباً في زيادة التوجه الإسلامي بين الطلاب الجامعيين؛ فالتساؤل الذي يُطرح كثيراً يتعلق بتركز الطلاب الإسلاميين في كليات الطب تحديداً، والجواب نراه يتعلق أساساً بطبيعة الأوضاع في كليات الطب والتي تدفع تلقائياً من لديه ميول أو نمط تدين صوب أي عمل إسلامي متاح له، وذلك نتيجة حالة الاختلاط إلى درجات بعيدة وما يَنتُج منها، فضلاً عن غياب الضوابط الشرعية في التعامل مع الجسد ـ أيّ جسد ـ، ما ينتج من ذلك في رأي إسلاميين حالة من الاستباحة للعورات.

كذلك نشير إلى أن الانتشار العددي للإسلاميين بعامة ـ والفكر السلفي بخاصة ـ في الكليات العلمية بدرجة أكبر من الكليات النظرية نتاج طبيعة التعليم؛ حيث يميل دارسو الكليات العلمية للحسم واليقين؛ فمنطق الدراسة لا يحتمل أي تأويل أو أكثر من نتيجة، فكل شيء يسير بمنطق المعادلة الكميائية: مادة A + مادة B = مادة D عكس الكليات النظرية، حيث تطرح العلوم الاجتماعية بعامة الكثير من الاحتمالات والبدائل للأمر الواحد، ما يغيب فيها فكرة اليقين، وما يترتب عليه من فكرة التمسك بالرأي الواحد في المسألة الواحدة، فهناك دوماً عدة بدائل للمسألة

---

(١٢) مقابلة مع محمد يسري سلامة بمنزله بالإسكندرية يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(١٣) جدير بالذكر أن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر أصدر قراراً بحظر تداول هذا الكتاب والذي يؤكد مؤلفه فيه وجوب ارتداء النقاب وعدم جواز كشف وجه المرأة في بعض الحالات التي من أهمها إذا كان وجهها مثيراً للفتنة وذلك في خضم الجدل المثار حول النقاب في مصر بعد قيام شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي بنزع نقاب فتاة في الصف الثاني الإعدادي الأزهري بأحد المعاهد الأزهرية، وقد هدّد بإلغاء النقاب داخل المؤسسات التعليمية الأزهرية. انظر: جريدة المصريون، ٢٠٠٩/١٠/١٤.

(١٤) سيد بن حسين العفاني، أعلام وأقزام في ميزان الإسلام (جدة: دار ماجد عسيري، ٢٠٠٣)، ص ٤ ـ ٥ والكتاب في جزأين، يتجاوز عدد صفحاته ١٢٠٠ صفحة.

الواحدة؛ لذا نجد انعكاساً لأنماط الدراسة على الممارسات الدينية للطلاب الإسلاميين[١٥]. ونتيجة المكون السلفي القائم بالأساس على فكرة «الدليل الشرعي»، نجد اليقينية في كل تصرفات الإسلاميين، فممارساتهم هي الدين المطلق طالما معهم الدليل، ويترتب على ذلك وجود حالة من الاستعلاء ذات «صبغة عقدية» على مخالفيهم ـ سواء كانوا إسلاميين من غير جماعاتهم، أو عموم المسلمين ـ حيث هم الدين أو على أقل تقدير الأقرب إلى التمسك بصحيح الدين.

وفي الفصول المقبلة نبدأ في الاقتراب تنظيمياً وحركياً من أبرز مكوِّنات الحركة الإسلامية الحالية، وهي الدعوة السلفية السكندرية.

ثانياً: السلفية السياسية

في قراءة دقيقة للمرحلة الجديدة من العمل السلفي، نجد التفرقة بين نوعين؛ فإلى جانب السلفية التقليدية الدعوية الممثلة بجماعة أنصار السنَّة المحمدية، والجمعية الشرعية، توجد في مصر ثلاث مدارس سلفية رئيسة ذات صبغة سياسية متباينة:

١. «السلفية العلمية» أو ما سوف تعرف بمدرسة «الدعوة السلفية».

٢. «السلفية الحركية».

٣. «السلفية المدخلية»، وهي التيار المدخلي الذي بدأ يظهر في أوائل التسعينيات عقب حرب الخليج وهو امتداد للتيار المدخلي في السعودية. أما كلٌّ من السلفية العلمية والحركية، فقد نجمتا عن الانقسامات التي حدثت في الحركة الإسلامية في الجامعة المصرية في السبعينيات. وهذا ما سنوضحه[١٦].

---

(١٥) «من يدخل كلية علمية طوال عمره لم يدرس مُقرراً فلسفياً ولكنه تأسس على اليقينية، وأن العلم حقائق مطلقة ثم إذا انتقل إلى الدين يتقل إلى اليقين المطلق، عكس الدارس بالأزهر الذي يدرس كل التفسيرات والمذاهب الدينية.. وفي النهاية يتربى على الله أعلم. أي أنه لا توجد حقيقة مطلقة لأن هناك تفسيرات متعددة وليس تفسيراً واحداً فيتربى على وجود رؤى مختلفة». انظر قدري حنفي، في: جريدة الدستور (القاهرة)، ٢٠١٠/١٠/٢٧.

(١٦) جدير بالذكر أن هناك اختلافات بين الباحثين في نظرتهم إلى تقسيمات الحركات الإسلامية بعامة والتيارت السلفية بخاصة. وعند النظر إلى الحالة السلفية المصرية نجد غياب السلفية. انظر: دليل الحركات الإسلامية في العالم، تحرير ضياء رشوان (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، والذي أخرج منه السلفية تماماً. كما أن ما أورده عبد المنعم منيب في كتابه أقل إحكاماً في تطرقه إلى المشهد السلفي من واقع حقيقة جماعاته والعلاقات بينها. انظر: عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠). ويقدم محمد أبو رمان في كتابه أيضاً خريطة أكثر إحكاماً ومنهجية لواقع المشهد السلفي على أرض الواقع، لكننا نختلف معه في تضمينه السلفية الجهاية والتي نراها تنويعاً إسمياً وتطوراً للتنظيمات الجهاية. انظر: محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣). لكن بعامة، وأمام ما رأينا من بعض جوانب القصور في الإحاطة بتقسيمات السلفية المصرية، حاولنا تلافي ذلك بالتميز بين السلفية التقليدية والتي وُجدت كـ«جماعة» استطاعت التمدد في المجتمع المصري، من خلال بعض الجمعيات الإسلامية كأنصار السنة المحمدية، وكان تركيزها إصلاحياً/دعوياً/خيرياً، وبين سلفيات أخرى زادتها بمنحاها السياسي. ومعيارنا في ذلك مدى اقترابها أو ابتعادها عن العمل السياسي سواء بطريقة مباشرة من خلال اتخاذ مواقف فقهية من آليات سياسية كالمشاركة البرلمانية والأحزاب... إلخ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التعرض/عدم التعرض للنظام السياسي سواء بالموقف من الحاكم =

ففي بداية السبعينيات، بدأ في الجامعات المصرية ما سُمي «جماعة الدراسات الإسلامية»، ثم «الجماعة الدينية»، ثم «الجماعة الإسلامية»، وهي إحدى لجان الأنشطة الطلابية مثلها مثل نوادي الفكر الناصري وغيرها، انتمى إليها الطلاب المتدينون. وبالنظر إلى ظروف تلك المرحلة، نجد أن كل الأسباب كانت تدفع إلى بروز هذا الكيان الطلابي الذي توسع وانتشر بقوة دفع ذاتية. كانت الأجواء السياسية مهيأة تماماً منذ نكسة ٦٧ وخفوت القبضة الأمنية والسماح بالممارسة الدينية بوجه أوسع مما كان من قبل، نتيجة حالة «الصدمة» التي سببتها النكسة، فكان الدين هو الملاذ للبعض وهو طوق النجاة لنظام يتآكل، وجد في الدين «مخدراً» لمشاعر السخط الشعبي عليه، وبسبب غياب «الحاضن الديني» الذي يثق به الشباب المتدين، وبخاصة مع الغياب القسري للإخوان المسلمين في السجون، واهتزاز الصورة الذهنية لعلماء الأزهر والجمعيات الدينية بسبب ممارسات نظام عبد الناصر التي شككت فيهم، كانت التجربة الدينية الذاتية هي الحاكمة في هذه المرحلة لهذا الجيل، وأدى تغيير النظام بوفاة عبد الناصر إلى وجود مرحلة من «التردد» للنظام الجديد، حيث لم يزل يتحسس خطاه وسط بقايا النظام السابق وتحديات الحاضر، فكانت الفرصة مواتية للفكرة الإسلامية، سواء بقوة الدفع الذاتي عقب فترة تحجيم، أم بسبب السماح الرسمي لها من قبل نظام جديد يريد تثبيت أقدامه في الدولة الجديدة.

مهما يكن، فقد كان مثل هذه اللجنة الملاذ لكل الشباب المتديِّن - باختلاف درجات تديُّنه - الرافض للتوجهات اليسارية بتنويعاتها المختلفة السائدة حينئذ. ومن خلال لقاءاتنا مع عدد من قيادات العمل الإسلامي في تلك المرحلة، أُشير إلى تعدد الروايات التي تؤرخ للنشأة الزمانية والمكانية لما عُرف بـ «الجماعة الإسلامية» ما بين القاهرة أو الإسكندرية أو أسيوط، وأياً ما يكن إلا أن الجميع يؤكد أن الجماعة الإسلامية «سلفية» المنهج بوجه كبير[١٧].

* * *

= أو بالنظام السياسي... إلخ. وفي الصفحات الآتية مزيد من التفصيل. ولتفاصيل أوسع حول هذه السلفيات انظر: شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر. انظر أيضاً: أحمد زغلول شلاطة، «خريطة الجماعات السلفية في مصر،» مجلة رؤى (مركز الدراسات الاجتماعية والتاريخية بالأهرام)، العدد ١ (شباط/فبراير ٢٠١٥)، ومتاحة على الرابط التالي: <https://goo.gl/ODPLU9>.

(١٧) يؤكد صلاح هاشم مؤسس الجماعة الإسلامية في هندسة أسيوط عام ١٩٧٢ ذلك، ويقول: «هناك ما يسمى «الجماعة الدينية» تَوجهها يميل إلى التصوف بسبب أفكار بعض الأساتذة وتوجهاتهم الصوفية. وكان لي أخ اسمه حسين عبد العال طالب بكلية الصيدلة ود. عبد المتعال عبد الواحد معيد في كلية الهندسة وتناقشنا في ضرورة أن نحاول أن نُغير باستضافة دعاة أهل السنة والجماعة. ومن هؤلاء الدعاة فضيلة الشيخ مصطفى درويش ممثلاً عن أنصار السنَّة بسوهاج، كما كنا نستضيف بعض دعاة الإخوان مثل الشيخ صلاح أبو إسماعيل، وأيضاً دعاة السلفية القدامى. بدأنا نستضيف الدعاة الذين تكلموا عن فكر أهل السنَّة والجماعة». حوار منشور على موقع إسلام أون لاين على الرابط التالي: <http://www.islamonline.net/ara/article/1304970776287>، (آخر زيارة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣). يقول ياسر برهامي عن ذلك: «كانت معسكرات صيفية سنة ٧٧، ٧٨، ٧٩ كلها كانت ذات منهج سلفي، يوزع فيها كتاب الأصول العلمية للدعوة السلفية للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق وكتاب تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران وهو كتاب في التوحيد وخصوصاً في مظاهر الشرك للشيخ أحمد بن حجر آل بو طامي (أحد كبار علماء قطر)، وكتاب صحيح الكلم الطيب لشيخ الإسلام بن تيمية كلها بصبغة سلفية في جميع الأشياء. وبخلاف المنهج السلفي الذي اتفقنا عليه جميعاً بلا خلاف». مقابلة مطولة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وبالنظر إلى الحالة الدينية السكندرية عقب نكسة ١٩٦٧، نجدها هلامية تنظيماً ـ نتيجة الأوضاع السياسية حينئذ، والضربات الأمنية التي نالتها جماعة الإخوان المسلمين ـ ومجرد مجموعة شبابية تجمعها فكرة إسلامية ويُريدون إحداث تغيير لكن طريقة التغيير لم تكن قد تبلورت نهائياً سواء بالدخول في الجيش والتغيير أو أي شيء آخر(١٨). انتماؤهم إلى مدرسةٍ فكريةٍ واحدة خرجت من رحم (مسجد الحاجة زينب) بمنطقة الإبراهيمية بالإسكندرية(١٩)حيث عُرفوا حينئذ بـ «جماعة محمد بسيوني» الموظف بشركة الحرير الصناعي، وأحد شيوخ جمعية أنصار السنَّة المحمدية والذي تولى بصورة «فردية» و«سرية» الإرشاد الديني والفكري لهم، حيث نظم برنامجاً تربوياً سارت عليه هذه المجموعة بانتظام، وكان يأتي بمؤلفات منتقاة لأعلام الفكر الإسلامي ليقرأها على الشباب المتطلع للاستزادة مثل كتب سيد قطب ومحمد قطب ومحمد الغزالي ومحمد البهي وأبي الأعلى المودودي وسعيد حوى. واهتم بالتوسع الأفقي بين الشباب في الجامعة كما في المدارس الثانوية ـ وأبرزها الناصرية بباكوس، و«العباسية» بمحرم بك ـ وحضَّ طلابها على الالتحاق بالكليات العسكرية»(٢٠). وكان الهدف هو التمدد في المؤسسة العسكرية بهدف كسر حالة العلمانية في هذه المؤسسة ووجود أفراد بها يحملون الدعوة ويكون بمقدورهم الترقي في ما بعد بها على أمل إحداث تغير يخدم القضية الإسلامية يوماً ما. في هذه الأثناء، بدأ حامد الدفراوي أحد تلاميذ بسيوني البارزين في العمل على مد جسور التواصل بين المجموعة الإسلامية الناشئة في الإسكندرية ونظيرتها القاهرية ممثلة بمجموعة «إسماعيل طنطاوي»؛ حيث تشاركتا في الاهتمام الديني، وبدأت العلاقات نتيجة اعتياد الدفراوي السفر إلى القاهرة حيث تعرف إلى المكتبة السلفية وصاحبها ابن الشيخ محب

---

(١٨) لقاء مع خالد داوود بالإسكندرية في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(١٩) محمد يسري سلامة، «السلفيون والأقباط،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة، كتاب المسبار؛ العدد ٦٨ (دبي: مركز المسبار للدراسات والنشر، ٢٠١٢)، ص ٢٠٦. ويذكر طلال الأنصاري في مذكراته أسماء يحيى هاشم الذي عرف بتنظيم حمل اسمه وقتل عام ١٩٧٥، ثم رفاعي سرور، وخامسهم طلال، ويؤكد أن هدفهم هو إحياء جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها العصبة الوحيدة التي تحمل مسؤولية الإسلام، انظر: طلال الأنصاري، صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة: من النكسة إلى المشنقة، إعداد عبد الله سرور (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ٢٠.

(٢٠) نعتمد في هذه الجزئية على شهادات كل من: طلال الأنصاري (المتهم الرقم (٢) بالقضية)، انظر أيضاً صلاح عبد الصبور، قضية «الفنية العسكرية»، وثائقي من جزأين من إعداد قناة الجزيرة (٢٠٠٩)، متاح على موقع يوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=BwhwxYOoiV8>.

انظر أيضاً شهادة مصطفى أحمد حسن خالد (المتهم الرقم (٣٤))، على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/ watch?v=A0RmwmC0BuE>، (آخر مشاهدة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). وعند النظر في قائمة الاتهام في قضية الفنية العسكرية، نجد أن هناك ٧ طلاب بالمرحلة الثانوية. والجدر بالذكر هو ما أثارته هذه المذكرات من انتقادات واسعة بين طلال ورفاقه، حيث خلا من كثير من التوثيق للأحداث وبحسب عدد من القيادات التقيناها ـ تتحفظ على ذكر اسمها ـ فإن الكتاب غلبت عليه الظنون أكثر من التأكيدات، كما أغفل طلال ذكر رفض الإخوان بيعه هذه المجموعة حيث أرسلت الجماعة الأستاذ عبد المتعال الجبري إلى الإسكندرية وأخبر الإخوة هناك برفض الإخوان البيعة نتيجة أداء طلال وخطابه. ومن ثم فإن كتابه يؤكد ارتباط التنظيم بالجماعة، رغم أن هذه المجموعة تجاوزت فعلياً أفكار الإخوان، وكانت لها تحفظات عليها وأصبحت أكثر اقتناعاً بأفكارها.

الدين الخطيب[٢١]، ومنها كان يحضر الكتب السلفية. ويأتي عام ١٩٧٢ حيث يعتكف بسيوني في أواخره ببيته ويترك العمل الدعوي لأسباب أمنية نجم عنها فصله من الجماعة ومنعه من صعود المنابر على أي منابرها.

ظلت الحركة الإسلامية بالإسكندرية بمنزلة التنظيم الواحد، فالجميع يتحرك بالقناعات نفسها، وإن كان هناك بعض الاختلافات الفكرية وبتعبير طلال الأنصاري «كان نصف التشكيل علنياً ونصفه الآخر تحت السطح»، في حين بدأت الدعوة العلنية في المساجد أو مدرجات الجامعة تفرز عدداً من النجوم في الحركة الإسلامية أشهرهم إبراهيم الزعفراني، والبداية كانت جماعة الدراسات الإسلامية ثم الجماعة الدينية ثم الجماعة الإسلامية[٢٢]. بالتوازي مع هذه الحركة الجامعية، بدأت تتشكل عدة مجموعات سرية، كان لها أبلغ الأثر في الحركة الإسلامية أبرزها ثلاث مجموعات:

١ ـ مجموعات شبابية رأت أن الخلاص في التغيير يكون في القيام بانقلاب عسكري، وهؤلاء عُرفوا في الثامن عشر من نيسان/أبريل ١٩٧٤ بـ«قضية الفنية العسكرية». وهذه القضية تحديداً كانت بمنزلة الصدمة للحركة الإسلامية الناشئة بالإسكندرية، فلم يكن أحد يتوقع أن تكون الكتلة الكبرى من التنظيم الذي يحاول القيام بانقلاب من رفاقهم السكندريين[٢٣]. ففي حين شمل بيان أسماء المتهمين البالغ عددهم ٩٢ متهماً، كان عدد السكندريين منهم ٥٧ متهماً، وبيانهم كالتالي[٢٤]: ١٦ طالباً بكلية الطب، ١١ طالباً بكلية الهندسة، ٦ طلاب بكلية الزراعة، طالب بكلية التربية، ٥ طلاب بالكلية الفنية العسكرية ـ نقيب مهندس بالقوات المسلحة، ٦ طلاب في المرحلة الثانوية، سائقان، محصِّلان بترام إسكندرية، طالبان في معاهد متوسطة. وكان لهذه القضية تأثيراتها الكبيرة خاصة في الجيل الناشئ آنذاك، فبعض من انضم إلى صفوف الجماعة الإسلامية حرصاً على دراسته حلق لحيته ومارَسَ حياته بالجامعة كإنسان عادي[٢٥].

٢ ـ أيضاً، بدأت تتكون اتجاهات تكفيرية، أبرزها جماعة محمد إبراهيم سالم، وشكري مصطفى، والذي انتقل إلى الإسكندرية آنذاك، وأحدث «فتنة» بالفعل بين كثيرين بسبب ذكائه،

---

(٢١) يقول الشيخ فتحي أمين عثمان ـ رئيس إدارة التراث بأنصار السنّة المحمدية سابقاً ـ يروي أنه في بداية السبعينيات كان يعمل بجامعة القاهرة أن الطلاب كانت تأتي بالكتب من المكتبة وعند بيعها كان يتم دفع ثمنها ورحبت المكتبة بذلك حيث كانت الكتب السلفية تعاني الركود الذي أنهته هذه الصحوة الناشئة. لقاءات متعددة للباحث مع الشيخ في مقر جمعية أنصار السنّة المحمدية بالقاهرة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

(٢٢) في ما يخص التسمية بالجماعة الإسلامية نجد طلال الأنصاري في شهادته ينسب التسمية إلى الأستاذ محمد بسيوني. بينما داوود ينسبها إلى محمد تاج الدين الطالب في هندسة الإسكندرية.

(٢٣) يتحمل الأنصاري مسؤولية التسريع بحركة التنظيم حيث استطاع الضغط على «سرية» في ظروف غير مفهومة من أجل الموافقة على خطة الانقلاب رغم أن المستهدف من قبل هذه المجموعة الحرص على إخفاء أي هوية دينية لهم كي يمكنهم الاستمرار والترقي كما سبق وأشرنا.

(٢٤) البيانات مستمدة من: مختار نوح محمد علي أبو هميلة، موسوعة الحركات الإسلامية والسياسية الأمنية (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٦)، قضية «الفنية العسكرية».

(٢٥) أحمد فريد، تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة (كتاب إلكتروني).

وقد أقدمت هذه المجموعة على قتل الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف عام ١٩٧٥. تزامنت هذه الحادثة مع إقامة أحد المعسكرات الإسلامية حيث خرجوا إلى المواصلات العامة مُرتدين تيشيرت مكتوب عليه «الجامعة الإسلامية ندعو الله عز وجل ونتبرأ من جماعة التكفير وقتل الذهبي» حتى لا تستغل الفرصة لضرب الصحوة(٢٦).

٣ ـ فضلاً عن هذه المجموعات كان هناك تنظيم سري يقوده يحيى هاشم رئيس النيابة، حيث تبنى فكرة التغيير من طريق حرب العصابات، وقد قتل هاشم في إحدى المواجهات مع الشرطة عام ١٩٧٥.

وبالتزامن مع التطورات الحادثة في الحالة السكندرية بدأ الزخم الإسلامي بجامعة القاهرة في التبلور، فبسبب تعنت اتحاد الطلاب اليساري ضد الإسلاميين، قرروا خوض الانتخابات الطلابية، وبخاصة بعد أن اتسعت الحركة وصارت محل جذب للطلاب والطالبات، وكان عام ١٩٧٣ أول عام لهم في الاتحادات الطلابية(٢٧). ومثَّل تولي الطالب عبد المنعم أبو الفتوح رئاسة اتحاد طلاب قصر العيني بداية زخمها الكبير في الحياة المصرية، حيث كان ذلك بمنزلة التدشين الحقيقي للجماعة الإسلامية كقوة طلابية ناشئة في المجتمع المصري. فمنذ بداية السبعينيات حتى منتصف عام ١٩٧٩، استطاعت الجماعة الإسلامية التمدد في الجامعات المصرية وخارجها من طريق الدور الاجتماعي الذي بدأت تؤديه(٢٨).

* * *

أما الإخوان المسلمون، فقد بدؤوا يتلمَّسون الأرض عقب خروجهم من السجون، لم يكن لهم وجود آنذاك سوى عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد من الشباب كانوا على علاقة قوية بمحمد حسين عيسى(٢٩). كانت الجماعة الإسلامية موجودة بقوة على أرض الواقع في الجامعات بمنهجها السلفي النقي ـ في العقيدة والهدي الظاهر، والاهتمام بإحياء علوم الحديث ونحو ذلك ـ في بداية الأمر، لم يكن لديهم بديل غير أن يَقبلوا بهؤلاء الشباب، فلم يحاول الإخوان إظهار كبير فرق؛ مثلاً يحافظون على الهَدي الظاهر، ولم يتعرضوا للكتب السلفية التي يدرسونها. وظل الأمر على ما هو عليه من دعوة الجماعة الإسلامية المتميزة بمنهج سلفي واضح جداً مع الاستفادة بالطاقة الحركية الموجودة عند الإخوان، وكذلك طاقة الشباب العالية(٣٠).

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) حسام تمام، محرر، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤، تقديم طارق البشري (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص ٤٠ ـ ٤١ (بتصرف).

(٢٨) «كنا نصور الكتب الجامعية ونطرحها للطلبة بأسعار منخفضة جداً، واستخدمنا أموال الاتحاد في دعم الطلاب الفقراء وإقامة معارض للملابس للمحجبات كما كنا نقوم بدروس تقوية للطلاب من جميع المراحل ونرعى الأرامل والأيتام بتبرعات القادرين». حوار مع ناجح إبراهيم، الإسكندرية، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٢٩) لقاء مع خالد داوود بالإسكندرية في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٣٠) مقابلة مطولة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

استمر الأمر حتى عُقد معسكر طلابي في معهد إعداد القادة بأبي قير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، وكان الهدف منه توحيد الخط الفكري في الجماعات الإسلامية، بإعداد كوادر تُسيطر على العمل الجامعي والاتحادات الطلابية على مستوى الجمهورية، حيث كان هذا الأمر غير منظم من قبل. وفي إحدى الأمسيات أقيمت مسابقة بين الجامعات، فبدأ إبراهيم الزعفراني يُلقي أسئلته على الحضور، سأل عن قضايا الأسماء والصفات وغيرها ـ حيث الطابع السلفي هو الغالب على الإسكندرية ـ وبدأت ملاسنات بين بعض المشاركين المنتمين إلى كلٍّ من أنصار السنَّة المحمدية والجمعية الشرعية، حدث نزاع كبير وهاجم «جمعة أمين» من طرح مثل هذه الأسئلة وقال: «نتفق في ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعض في ما اختلفنا فيه»، وثارت باقي الجامعات بسبب الجدال حول السلفية وترك الهدف الأساسي وهو الانتخابات. لتستمر الملاسنات وينتهي المعسكر بعد ثلاثة أيام[٣١].

بعد فشل هذا المعسكر، بدأ الحديث حول ضرورة أن يكون هناك توحد في المنهج والفكر، لتجنب حدوث خلافات بعد ذلك، لذا أصبح من الضرورة تأسيس منظومة علمية تكون مسؤولة عن الخط العلمي والدعوي للجماعة الإسلامية بالإسكندرية، وكان الحديث عن إنشاء المدرسة السلفية ككيان داخل الجماعة الإسلامية ـ كانوا أقل من أربعة عشر شخصاً ليس لهم أي نشاط خاص بهم ـ واستمر هذا التوجه، حتى بدأ القطاع الأكبر من الجماعة الإسلامية بالانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين[٣٢]. ومن أجل الحفاظ على المنهج السلفي، وُضعت عدة شروط يجب توافرها في من ينضم إلى هذه المدرسة، حيث يتم الاختيار من بين الأشخاص ممن لديهم إمكانيات جيدة في الحفظ والاستدلال والخطابة والتدريس، وقد حدث توافق على كل من: محمد عبد الفتاح ومحمد إسماعيل وسعيد عبد العظيم وإبراهيم الزعفراني وحامد الدفراوي وعادل عبد الغفور ومحمد ياقوت وعلاء محمود وعلاء حمدي، كان هدفها حينئذ أنه بعد مرحلة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً مقبلة يكون قد أصبح هناك سيادة لعلوم الحديث والفقه والتفسير، ويكون منهم علماء في هذه الفروع[٣٣]. ويصف محمد إسماعيل المقدم حالهم في ذلك الوقت قائلاً: «كُنا نتصور أننا نكتب تاريخ البشرية من جديد فلم يكن هناك سقف لطموحات»[٣٤].

وبالنظر إلى حياتهم الخاصة التي جنح البعض إليها نتفهم هذه الروحانية التي غلبت عليهم حينئذ من أجل تحقيق هدفهم؛ فعمدوا إلى الاعتكافات في المساجد، وليتجنبوا نقطة الضعف التي

---

(٣١) مقابلات يومية مطولة للباحث مع د. عماد عبد الغفور تمت بين ٥ و٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ بالقاهرة، وسوف نعتمد عليها في سياق الكتاب، وسوف نشير إليها إختصاراً بـ «لقاء مع عماد عبد الغفور».

(٣٢) يؤكد البعض أن هذا الانفصال بشكل رسمي في نيسان/أبريل ١٩٧٩. لقاء مع مدحت الحداد المسؤول الإداري لجماعة الإخوان المسلمين في الإسكندرية، بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٣٣) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٣٤) الشيخ رضا الصمدي، في ترجمة للشيخ محمد إسماعيل المقدم، مقال متاح على الإنترنت، <http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=15823>.

أُوتوا منها من قبل غيرهم من التيارات الإسلامية، أنهم «أيتام» بلا مشايخ مثل غيرهم من الإسلاميين، لذا فالخطأ في الفهم أصبح فزّاعة لهؤلاء الشباب، وقتها استعاضوا عن غياب المشايخ بالحفظ ونقل النقول بألفاظها أو قريباً من ألفاظها، فحفظوا كتب ابن تيمية كحفظهم القرآن ويُسمِّعونها لبعضهم[٣٥]. وكانت الاعتكافات في المساجد هي الوسيلة التي رآها البعض مناسبة في هذه المرحلة للتقرب والعبادة والحفظ[٣٦]. ونتيجة التفاعلات الفكرية الحادثة في جسد الجماعة الإسلامية، واستمرار التمدد الفكري والتنظيمي للإخوان في منتصف السبعينيات، والذي تصادم مع المكون السلفي الموجود، وتمثل ذلك بعدد من القضايا التي أثارت الجدل وقتئذ بين أبناء الجماعة الإسلامية[٣٧]وهي:

(١) الموقف من المرأة: فقد تسببت موافقة الاتحاد والذي يتحكم في أنشطته الجماعة الإسلامية ـ وأغلبهم بايع الإخوان ـ على تنظيم رحلات للطالبات، ليثور جدل شرعي حول «مسألة سفر المرأة بدون مَحْرم»، ضغطت «الإخوان» لتفعيل هذه الرحلات آخذين بالجواز، حيث يرون أن أي رأيٍ فقهي يمكن الأخذ به[٣٨]، واعترضت المدرسة السلفية على ذلك حيث يرون عدم جواز سفرها بدون مَحْرم وبيّنوا موقفهم الشرعي هذا في كتيب.

(٢) قضية حلق اللحية: كذلك أثيرت قضية حلق اللحية، وأصدرت المدرسة كُتيباً يبيِّن حرمة ذلك، مؤكدين أن هناك أربعة مذاهب تقول بحرمة حلق اللحية.

(٣) الموقف من الثورة الإيرانية: كان الموقف من الثورة الإيرانية أحد النقاط الأساسية في الاختلافات حيث حصلت الثورة الإيرانية على تأييد الإخوان لها دون النظر إلى هويتها الشيعية، في حين كان موقف المدرسة السلفية الرفض التام لها بسبب وخطرها على العقيدة.

وتزداد الخلافات تريجياً ليأتي عام ١٩٨٠ حيث يُحسم كل ذلك بالانفصال عقب اعتداء يدوي تم على أعضاء المدرسة السلفية في إحدى الفاعليّات التي اعتادوا القيام بها، ليبدأ كيان جديد باسم «مدرسة الدعوة السلفية» بالتشكل، وذلك في جامعة الإسكندرية حيث يدرس شيوخ الدعوة المؤسسون.

يروي عماد عبد الغفور شهادته المهمّة عن تلك اللحظات الفارقة ويقول: «في صيف ٨٠ أقمت معسكراً كمدرسة سلفية داخل كلية الطب فقط، واتفقنا مع محمد إسماعيل على أن أُقسم السنة إلى أسابيع، كل أسبوع عبارة عن أربعة عشر يوماً، نقيم فيه محاضرات وندوات ونوزع النشرات ليتجمع

---

(٣٥) هيثم توفيق، «تاريخ نشأة الدعوة السلفية،» محاضرة في أحد اللقاءات مع أبناء الدعوة على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=Y0hcU25JICg>، (آخر زيارة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

(٣٦) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٣٧) مقابلة مطولة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٣٨) كثير من الاتجاهات السلفية بصفتها الدعوية الظاهرة كمدرسة علمية قامت في سياق الرد على ما رأته حينها تنازلاً من جانب جماعة الإخوان، وكرست منذ ذلك الحين جلّ همها في إطار مهمة واحدة، تركزت في رفض كل ما هو جديد ومبتدع في الدين، انظر: هشام مصطفى عبد العزيز، نهضة أمة (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٨)، ص ١٠٥.

الطلبة، ونأتي بأحد المشايخ للحديث عن الأمور الدينية المختلفة بحيث يركز المتكلمون على معاني الحجاب والالتزام والصلاة وغيرها، في الأسبوع الأول كانت النتائج مُبهرة وأتى إلينا أفراد من الإخوان للجلوس معنا في هذه اللقاءات ـ فالإخوان كان لديهم قحط شديد في الجانب الروحي ـ كذلك كان الأسبوع الثاني، وأتى الأسبوع الثالث وقد بُيتت النيَّة من قبل الإخوان لإفشاله خوفاً من اجتذاب عدد كبير منهم للعمل معنا، وأذكر أن ذلك كان يوم الثلاثاء، أتى إبراهيم الزعفراني ورفض إخراج الحصير، وأخبرنا أن لديه اجتماعا مع الطلاب! فقرر محمد إسماعيل التأجيل حتى ينتهي، وجلس يسمعه ومعه غيره من المشايخ، بدأ الزعفراني حديثه بالتأكيد أن الإخوان «هي الجماعة الحق والأم حتى جاء حديثو السن يُكفِّرون المسلمين ويقولون إنهم سلفيون وهم ليسوا كذلك»، في هذه الأثناء كان يتم توزيع بيان يُهاجمنا باسم «قصر العقيدة»، انتفض الشيخ محمد إسماعيل يُكذبه وهاجمه بشدة، فجأة وجدناهم يحيطوننا من جميع الجهات ـ وكانوا مستعدين بالحشد من قبل ـ ويشتبكون بالأيدي معنا وكان يوماً مشهوداً، فهي المرة الوحيدة التي استخدم فيها العنف ضدنا، في ما بعد عرفنا أن ذلك التصرف نتيجة أن بعض الحضور في درس الأستاذ محمد حسين عيسى، أخبروه بأننا نطمس أفيشات وصور الدعاية لما يحدث للشعب السوري في مدينة حماة من نظام الأسد، ولا أحد يردعهم، فعلق عيسى قائلاً: «اردعوهم أنتم».

وأمام كل هذه التباينات الحادثة في الرُّؤى فضل البعض أن ينضم إلى الجماعة على حساب المنهج مثل: إبراهيم الزعفراني وحامد الدفراوي وعصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح، وآخرين آثروا الثبات على المنهج والمحافظة عليه ولو على حساب الجماعة وهم ما عرفوا بـ «المدرسة السلفية»[٣٩].

١ ـ المنهج الفكري

لكل جماعة أفكارها وقواعدها الفكرية التي تستند إليها، وحيث إن «الدعوة السلفية» تُقدم نفسها بأنها الامتداد الطبيعي للسلفية التراثية سواء لابن تيمية وأحمد بن حنبل ومحمد بن عبد الوهاب ورشيد رضا ومحب الدين الخطيب وجماعة أنصار السنَّة، لذا فمنهجها لا يختلف عن المنهج السلفي المتعارف عليه والذي يتمثل في[٤٠]:

أ ـ تقديم النص على العقل: وهذه القاعدة هي التي تميز أصحاب المنهج الصحيح .. فإذا قال الله (ﷻ) فلا قول لأحد، وإذا قال رسول الله (ﷺ) فلا قول لأحد.

ب ـ رفض التأويل الكلامي: فالتأويل قد يأتي بمعنى التفسير؛ فيقال تأويل القرآن أو تفسير القرآن، وقد يأتي بمعنى ما يؤول إليه الأمر، أما التأويل الكلامي وهو الذي ذمَّه السلف؛ فهو صرف

(٣٩) مقابلة مع ياسر برهامي.
(٤٠) أحمد فريد، السلفية: قواعد وأصول (الإسكندرية: دار الخلفاء الراشدين، ٢٠١١)، ص ١٥ ـ ٢٥ (بتصرّف).

اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر مرجوح، ومثل هذا التأويل مرجوح عند السلف لأن ظاهر الكتاب والسُنة يجب القول به.

ج ـ الاستدلال بالآيات والقرآن: فلا يؤصلون أصولاً من عند أنفسهم ثم ينظرون بعد ذلك في الكتاب والسنَّة، فما وافق أصولهم أخذوا به، وما خالفهم أولوه أو ردوه.

ومن الأهمية الإشارة إلى رؤية الدعوة السلفية للمنهج السلفي ومركزيته في وعيهم، حيث يرون أن «المنهج السلفي ليس فقط منهجاً فكرياً أو ثقافياً، ولا هو القدرة على القول والكلام فحسب، بل هو منهج متكامل في العقيدة والعمل والعبادة والسلوك والأخلاق والدعوة إلى الله عز وجل، إنه منهج يتحرك به الإنسان في كل مناحي حياته، ولا أن يلتزم الإنسان في باب واحد بطريقة السلف فحسب، فقط يحفظ الإنسان المسائل الاعتقادية حفظاً جيداً ويحسن الإجابة عنها أحسن إجابة، ولكنه في جانب السلوك والأخلاق لا يلتزم بما شرَّع الله فيغتاب وينمّ، ويكذب ...»[41].

٢ ـ السلفية الحركية

و«السلفية الحركية»[42] هي سلفية علمية تهتم بالتأصيلات العلمية الشرعية وتتحرك في حدود المتاح الذي يسمح لها بتطبيق تنظيراتها وتفسيراتها، وتسمى أيضاً «سلفية القاهرة» وإن كان لها امتدادات وتنويعات مختلفة في أماكن جغرافية أخرى، وذلك يتوقف على مدى شعبية الشيوخ المحليين الحاملين لجوهر هذا الفكر. فهي عدَّة مشيخيات، بمعنى أن كل شيخ له تلامذته ومريدوه المؤطَّرون تحت سلطانه الفكري والمنهجي بلا أي تنظيم محدد المعالم والطبقات، يجمع هذه الكتلة ويحركها. وتتكون من تيارين رئيسيين ينتميان إلى مدرستين فكريتين هما:

أ ـ «المدرسة القطبية»

ـ نسبة إلى سيد قطب ـ وهي المكون الأساس لما يُسمى «السلفية الحركية». وهي ترفض التنظيم، بمعنى وجود كيان منتظم يقوم على السمع والطاعة، حيث ترى عدم مشروعية تكوين الجماعات لأنها تسبب الفرقة، لذا فهي غير منتظمة في جماعة، وتزامنت في نشأتها مع الحركة السلفية العلمية في الثمانينيات.

ب ـ «المدرسة السرورية»

ـ نسبة إلى محمد سرور زين العابدين ـ وهو تيار نشأ في السعودية في الستينيات، وازدهر في التسعينيات إثر الاختلاف الحادث هناك حول الغزو الأمريكي للعراق لتحرير الكويت ومدى مشروعية الاستعانة بالقوات الأجنبية، وهي مزيج من الفكرة الإخوانية التنظيمية مع المنهج السلفي.

---

(٤١) ياسر برهامي، المنة في شرح اعتقاد أهل السنّة (الإسكندرية: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٠.
(٤٢) شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٩ (بتصرف).

وقد وُجد في مصر بتنويعات فكرية مختلفة فهي حالة فكرية تأصيلية أكثر منها جماعة منتظمة في تراتبية محددة المعالم، أسست لها كتابات صلاح الصاوي ـ وفي مرحلة لاحقة وبشكل أقل تأثيراً محمد يسري إبراهيم، عطية عدلان[43] ـ وبخاصة كتابه مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي[44]. وتقوم أفكارهم في جوهرها على دحض المواقف السلفية الممانعة للعمل الجماعي والسياسي.

٣ ـ السلفية المدخلية

ثالث هذه التيارات تيار «السلفية المدخلية»[45] والتي تنادي بعدم الخروج على الحاكم المسلم وإن كان فاسقاً، كما لا يجوز معارضة الحكم مطلقاً، ولا حتى إبداء النصيحة له علناً، ومخالفة هذا الأصل تعتبر خروجاً على الحاكم المسلم. ولذلك فإن الدولة هي الجماعة المسلمة لذا ترفض أي عمل جماعي، سواء كانت جماعات إسلامية أو حزبية فهي ترفض العمل الجماعي وتراه يفرّق الأمة.

ظهر تيار «المدخلية» في السعودية كرد فعل على مواقف الإسلاميين في السعودية ـ كالإخوان والسرورية ـ بعد غزو العراق للكويت؛ إبان حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وكتيار مضاد للتيارات المعارضة لدخول القوات الأجنبية للجزيرة العربية، بل ذهب منظِّروه أبعد مما ذهبت إليه مؤسسات الدولة الرسمية مثل «هيئة كبار العلماء السعوديين»، والتي أفتت بجواز دخول القوات الأجنبية على أساس أن فيها مصلحة، إلا أنهم لم يجرّموا مَن حرَّم دخولها، أو أنكر ذلك، فجاء «المدخلية» واعتزلوا كلا الطرفين، وأنشؤوا خليطاً فكرياً يقوم على القول بمشروعية دخول القوات الأجنبية، ومعاداة من يحرم دخولها أو ينكر على الدولة ذلك، مؤسسين رأيهم على مرجعية سلفية تتمترس وراء أدلة من القرآن والسنة. ويلقب هذا التيار بـ «الجامية»؛ نسبة إلى محمد أمان الجامي الأثيوبي الأصل، وهو المؤسس الحقيقي لهذا التيار، أو بـ «المدخلية» نسبة إلى ربيع بن هادي المدخلي.

---

(٤٣) أطروحته للدكتوراه بعنوان «الأحكام الشرعية للنوازل السياسية» حصل عليها من الجامعة الأمريكية المفتوحة في آب/أغسطس ٢٠٠٨م. وقام في عام ٢٠١١ مع عدد من الناشطين الإسلاميين ـ هشام برغش، خالد منصور، هشام عقدة ـ بتكوين حزب «الإصلاح المصري» تحت التأسيس، وهذه المجموعة برزت في مرحلة ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حيث نشطت من خلال «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح»، وكانت أقرب إلى الإخوان في خياراتها السياسية من السلفيين.

(٤٤) صلاح الصاوي، معد، مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي، ط ٢ (القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام، ١٩٩٤)، ص ١١٤.

(٤٥) وفي نشأة هذا التيار وتفاصيل الخلافات فيه، انظر: السلفية الجامية... عقيدة الطاعة وتبديع المختلف (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢)؛ أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، وصلاح الدين حسن، «المدخلية: تيار ديني ينصّب نفسه ممثلاً حقيقياً للسلفية (الحلقة الأولى)،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=568&Itemid=157>.

انظر أيضاً: صلاح الدين حسن، «السلفية المدخلية في مصر .. وحراك الشارع (الحلقة الثانية)،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=611&Itemid=157>.

وهذه التسميات غير معترف بها من التيار الجامي أو المدخلي الذي ينسب نفسه إلى السلفية الخالصة، والذي يقوم أساس منهجه على رفض الطائفية والفرقة والتحزب، ومن ثَم كان من الأولى رفضه إطلاق اسم على نفسه، ولا سيَّما إذا كان يرجع إلى شخص مهما كانت مكانته. وتحولت هذه التسميات من ألقاب تعطي توصيفات لتيار بعينه ـ تمييزاً له من سائر التيارات ـ إلى لقب يعده الآخرون تهمة أو سبّة تجرح من يتصف به؛ إلا أن رموز هذا التيار وَعَت ذلك، وقامت بالرد عليه وقبلت ضمناً بهذه التسمية، وحاولت أن «تبيّض وجهه» بدلاً من تجاهل التعامل معه ونكرانه. وفي أواخر التسعينيات من القرن المنصرم بدأت تظهر رموز هذا التيار وإن كان بشكل خافت، وبمرور الوقت بدأت أفكارهم تظهر وتثير رفض سائر السلفيات. ومن أبرز رموز هذا التيار السلفي في مصر محمود لطفي عامر(٤٦) وأسامة القوصي(٤٧) ومحمد سعيد رسلان وطلعت زهران.

ثالثاً: شبكة العلاقات بين الاتجاهات السلفية

عند تحليل العلاقات بين التيارات السلفية المختلفة ـ دعوة سلفية أو مدخلية أو حركية ـ نجد أنفسنا أمام محورين يوضحان هذه العلاقة:

الأول، يتعلق بنظرة السلفية التقليدية ممثلة بجماعة أنصار السنَّة المحمدية تجاه هذه التيارات.

أما المحور الثاني، فيتعلق بشبكة العلاقات بين هذه التيارات وبعضها البعض، وذلك كما يلي:

١ ـ رؤية جماعة أنصار السنَّة المحمدية تجاه هذه التيارات

ظلت العلاقات مرتبكة بين «السلفية التقليدية» ممثلة بأنصار السنَّة المحمدية وبين تيارات «السلفية السياسية» بتنويعاتها المختلفة، تتحفظ أنصار السنَّة عن «الدعوة السلفية السكندرية»

---

(٤٦) في لقاء مطوّل لنا مع الشيخ محمود عامر في ٢٠١١م غلبت عليه لغة العنف الفكري واللفظي نوعاً ما، رفض فكرة الانتماء إلى مشايخ السعودية وبخاصة الجامي والمدخلي وأخبرني أن له كتاباً يرد فيه على بعض أقوالهم بعنوان من أجل التوحيد (جمعية أنصار السنة المحمدية بدمنهور، ٢٠١٠)، <https://mahmodamer.files.wordpress.com/2011/04/ mn_ajl_altwheed.pdf>.

انظر أيضاً: حوار مع الشيخ بعنوان: «محمود عامر وحوار صحفي عن مصر بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير،» على اليوتيوب <http://www.youtube.com/watch?v=OQwNBmg_sWc> (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

انظر أيضاً كتابه وقفات حاسمة حيث ينتقد محمد اسماعيل المقدم، ومحمد حسان، ومحمد حسين يعقوب وقد صدر كتابه هذا بقوله إنه لا ينتقدهم لمسائل شخصية بل لما أحدثوه وزعموه ونسبوه إلى المنهج السلفي.

(٤٧) في لقاء لنا معه يؤكد القوصي في المداخلة أنّهم يتبرؤون منه رغم أن الشيخ مقبل هو من كان السبب الأساسي في تخليه عن الفكر التكفيري القطبي. ويرى أن ذلك يعود إلى «أفكارهم.. فأنا أقول أنا مسلم سلفي عقلاني، هذا العنوان نفسه مرفوض للأسف، السلفية عقلانية فما الداعي لهذا التمييز؛ هذا التمييز أنكم فعلاً جامدون. أنا أفهم التيارات السلفية في مصر لأني كنت على طريقتهم؛ فأنا أقول أنا كنت متطرفاً ولم أكن إرهابياً». انظر: أحمد زغلول شلاطة، «أسامة القوصي: أنا أول الخائفين من السلفية.. وأقبل المسيحي رئيساً لمصر،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1253&Itemid=157>، (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

وتحرص دائماً على التأكيد أنها هي التي «تحمل الدعوة السلفية، وعلى من ينتمي إلى هذا المنهج، أو يبحث عنه أن يرجع إلى أنصار السنَّة، فعندهم منهج واضح ومجلة التوحيد تبيّن آراءهم، ولهم تواجد فعلي من خلال موافقة الجهات الرسمية على أعمالهم»(٤٨).

والنقطة الأساسية لتحفظ الجماعة على الدعوة هي وجود «التنظيم»، حيث ترفض أنصار السنَّة التحزب وما ينجم عنه من حقوق للمنتمي للدعوة أكثر من غير المنتمي للدعوة وهذا لا يوجد بها. كذلك لم تبتعد السلفية الحركية عن تحفظات أنصار السنَّة حيث الخلاف معها بسبب «تكفير المعين»؛ فمشايخ السلفية الحركية تكفِّر «مبارك» كشخص، رغم أن أنصار السنَّة ترى أن الحاكم المتغلب ولي أمر أيضاً، وترفض المظاهرات والاعتصامات. أيضاً تشاركها في رفض العمل الحزبي قبل أن تعدل عن ذلك السلفية الحركية. ورغم أن بعض مشايخ هذا التيار يتحرك من خلال مساجد أنصار السنَّة ويجمعهما بعض الندوات، إلا أن نظرة السلفية الحركية إليها في الجملة أنهم: «علماء سلطة بسبب عدم سجن أي من شيوخ الجماعة، بينما يعتبرون أن السجن باب من أبواب الابتلاء ومن لم يعتقل لا يؤخذ منه علم»(٤٩). ورغم هذه التوترات، تعتبر أنصار السنَّة مرحلة مهمة في تاريخ الدعوة السلفية، ولا يُنكر شيوخ الدعوة دور وفضل الجماعة عليهم؛ خاصة علمياً في مرحلة التكوين، حيث تمثلت السلفية بمنهج جماعة أنصار السنَّة، ورغم أنها لم تكن محتكة بالمجتمع بقوة، إلا أنها أثرت تأثيراً ضخما من خلال المصادر العلمية في عقول الشباب والجماعة ذات المنهج السلفي(٥٠)، وكانت مساجدها مفتوحة لشباب الدعوة في الاعتكافات رغم منعهم من إعطاء دروس بها، وحدثت لقاءات مع الرئيس العام لأنصار السنَّة «عبد الرزاق عفيفي» عدة مرات ـ وقت أن شغل منصب نائب مفتي المملكة ـ حيث كان مُتفهماً لأوضاعهم ولقضاياهم إلى حدٍّ بعيد، فضلاً عن غيره من مشايخ أنصار السنَّة»(٥١).

رغم هذا التوافق، فإن هناك بعض الملاحظات التي أدت إلى وجود عمل منفصل عن أنصار السنَّة، منها عدم اهتمامهم بالشباب؛ فلا يوجد تنظيم أو هيكلة نظراً إلى التخوفات الأمنية، فضلاً عن وجود بعض الأشياء التي علقت بالجماعة مثل قول بعضهم: عدم العمل بحديث الآحاد والاقتصار على الصحيحين، وهناك مسائل في القدر والعقل والتأثر بمحمد عبده»(٥٢).

في حين تثير الفكرة المدخلية رفضاً داخل الخط العام للجماعة، رغم وجود من يتبنى هذه الفكرة على رؤوس بعض فروعها، ما تسبب في حدوث صدامات بين المركز العام للجماعة وبين

---

(٤٨) أحمد زغلول شلاطة، «عبد الله شاكر: على من يبحث على المنهج السلفي أن يرجع لجماعة أنصار السنة المحمدية،» حوار على الرابط التالي: <http://goo.gl/RmqhM9>، (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٤٩) مقابلة مع أسامة سليمان، عضو مجلس إدارة أنصار السنة بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

(٥٠) مقابلة مع ياسر برهامي.

(٥١) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٥٢) محمود عبد الحميد، «تاريخ الدعوة السلفية،» (محاضرة ضمن دورة القضايا الفكرية، ٦ من ذو القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م).

هذه الفروع، وبخاصة أن هناك لامركزية في إدارة فروع الجماعة؛ فكل فرع مستقل ولا يخضع لتدخلات المركز العام. ومن أبرز الصدامات ما حدث عقب إهدار الشيخ محمود عامر دم القيادات المعارضة للرئيس المخلوع حسني مبارك، الأمر الذي أثار ردود أفعال غاضبة، حيث أدت تفاعلات الأحداث إلى فصل المركز العام فرع دمنهور الذي يترأسه عامر عن الجماعة ككل.

وهنا إشارة تتعلق بالضغوط الأمنية قبل الثورة على كل التيارات الإسلامية دفعت بعض التيارات إلى العمل في إطار تيار آخر، مثلما كان التيار المدخلي يتحرك في إطار أنصار السنَّة كانت الدعوة السلفية أيضاً كذلك في بعض فروع أنصار السنَّة، ومن خلال جماعة دعوة الحق أيضاً وشيوخها كانوا يكتبون في مجلتها... وعلى ما سبق؛ فلا توجد حدود فاصلة بين هذه الكيانات السلفية المتعددة، بل تقترب الفواصل وتبتعد من وقت إلى آخر، والمتحكم الأساسي فيها هو المناخ السياسي الذي يسمح أو لا يسمح بحرية الحركة.

٢ ـ شبكة العلاقات بين هذه التيارات

نتطرق في هذا المحور إلى مواقف كل من الدعوة السلفية مع كل من السلفية الحركية والسلفية المدخلية، أيضاً العلاقة بين السلفية الحركية والسلفية المدخلية وذلك كما يلي:

أ ـ الدعوة السلفية والسلفية الحركية

وهنا نشير إلى مرحلتين في العلاقة بين الطرفين، الفاصل بينهما حدث الثورة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ فقبل الثورة كانت المدارس سلفية تشترك جميعها في رفض العمل السياسي بالمشاركة البرلمانية، كذلك موقفها الرافض الديمقراطيّة، وتطبيق القوانين الوضعية[٥٣]، وبعضها راجَعَ بعض أفكاره في ما يخص العمل السياسي. ورغم أن هناك نوعاً من التقارب على المستوى الشخصي والمنهجي بين سلفيي الإسكندرية والقاهرة، إلا أن خطاب السلفية الحركية يتسم بالشدة مقارنةً بخطاب السلفية السكندرية، وهذه الحدة الواسمة لمدرسة القاهرة نابعة من «طبع شيوخه، فهم ذوو طباع شخصية حادة انعكست في آرائهم»[٥٤]. كذلك كان بعضهم ذوي خلفيات جهادية انعكست في ما بعد على مواقفه وتصوراته الفقهية[٥٥]. فعند النظر في أوجه الخلاف بين المدرستين نجدها تتمحور حول الأمور التالية:

(٥٣) انظر: ياسر برهامي، «السلفية ومناهج التغيير،» مقال كتبه بمجلة صوت الدعوة، <http://www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=1606>.

انظر أيضاً: موقف محمد عبد المقصود من القوانين الوضعية على الرابط التالي: <http://goo.gl/4bV7mj> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٥٤) لقاء مطول مع الأستاذ محمد الكردي، مسؤول الدعوة السلفية بالجيزة، في مكتبه بالهرم، الثلاثاء ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(٥٥) كان فوزي السعيد أحد المتهمين في قضية الجهاد الكبرى عقب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات.

- يرى شيوخ الإسكندرية العمل الجماعي ما بين الجواز ـ وهذا رأي أغلب الشيوخ ـ وما بين الوجوب، وهذا رأي ياسر برهامي. في حين ترى القاهرة أن العمل الجماعي نوع من الحزبية ويرون الجواز، ويؤكدون أن عملهم دائماً يكون منظماً، فالعمل في المساجد جماعي.
- فتاوى الإسكندرية فيها النكهة السعودية، على العكس من فتاوى القاهرة، فنكهتها واقعية وهذا بسبب اختلاف المدارس والمشارب.
- ترى القاهرة تكفير العين في حين ترى الإسكندرية تكفير النوع، وتؤكد أن تكفير العين يفتح باب التكفير، وكلا الفريقين له أدلته.

وكانت هناك محاولات قام بها شيوخ الإسكندرية أوائل التسعينيات للتقارب مع القاهرة، وحدثت لقاءات مع محمد عبد المقصود وأسامة عبد العظيم لكنها لم تنجح في تجاوز هذه الخلافات بسبب الانشغال بالضربات الأمنية التي تمنع العمل الجماعي، رأى القاهريون أن العمل الفردي أنسب في الدعوة في هذه المرحلة لتلافي الضربات الأمنية. لكن ظلت علاقة الود والتلاقي بين التيارين، حيث فلم تكن هناك فجوة، حيث يتزاورون ويتبادلون إلقاء الدروس في المساجد التابعة لهم، وكان لشيوخ القاهرة دروس وخطب في مسجد الرحمة بالهرم ـ معقل الدعوة السلفية بالجيزة ـ حيث خطب فيه الشيوخ محمد عبد المقصود وفوزي السعيد وحسن أبو الأشبال[٥٦].

استمرت العلاقات جيدة في الجملة بين سلفيي القاهرة وسلفيي الإسكندرية بعد الثورة، حيث تتبع هذا التيار مسار التيار السكندري شبراً بشبر وذراعاً بذراع، فحوّل موقفه من حرمة المشاركة في العملية السياسية إلى شرعية الدخول فيها، وذهب ليشكل حزباً سياسياً أطلق عليه حزب الفضيلة، ... ومع أن سلفيي الإسكندرية كانوا يرغبون في أن يكون لسلفيي مصر حزب واحد، إلا أن الشيخ عبد المقصود كان يرى أن تعدد الأحزاب السلفية لنصرة الدين مفيد للأمة، إذا تعاونت في ما بينها[٥٧]. وعندما هاجم الشيخ محمد سعيد رسلان الشيخ عبد المقصود، رفض برهامي هذا الهجوم ورآه ظلما للشيخ، وأضاف أن الاختلافات بين سلفية القاهرة وسلفية الإسكندرية اختلافات في السائغ[٥٨]. وبدأ التباين يحدث بين التيارين عند الانتخابات الرئاسية، بدرجات مختلفة، وبدأت الانتقادات العلنية تظهر إيذاناً بحدوث تحول في العلاقات، فما أحدث الخلافات، هو التباين في المواقف السياسية، وكان أكثر الدعوة السلفية مؤيداً لعبد المنعم أبو الفتوح في الانتخابات،

---

(٥٦) لقاء مع محمد الكردي، لكننا نرى أن السبب الرئيس لعدم إتمام هذا التكامل هو عدم رغبة القاهرين في أن تكون الإسكندرية مركزهم وقبلتهم كلما أرادوا القيام بأي تحرك حيث أرادوا أن تكون لهم اليد الطولى، وتتابع الأحداث بعد ذلك يقوي هذا الطرح، فمثلاً من ضمن الروايات التي قيلت في سبب خروج عبد المقصود من دعمه حزب الفضيلة واتجاهه إلى إنشاء حزب الأصالة روايته أن أغلب أعضاء المكتب السياسي للحزب من خارج القاهرة من مدينة المنصورة تحديداً. ولمزيد من التفاصيل، حول هذا الطرح، انظر: أحمد زغلول شلاطة، الإسلاميون والثورة (القاهرة: أوراق للطبع والنشر، ٢٠١٣)، ص ١٠٦.

(٥٧) صلاح الدين حسن، «سلفية القاهرة والسلفية السكندرية .. الفروق والتمايزات،» الشروق، ٢٠١١/٨/٢١.

(٥٨) «هل الشيخ محمد عبد المقصود شيخ ضلاله؟!،» <http://goo.gl/4bV7mj> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

فيما كانت لدى كثير من هؤلاء الشيوخ قناعة بأن الإخوان هم رجال المرحلة، وأنه لا يحق لغيرهم أن يدخل هذا المجال، ثم كان موقفهم في قمة التناقض، عندما مدحوا الإخوان من أجل العمل الجماعي المنظم، فيما ذمّوا الدعوة السلفية من أجل العمل الجماعي المنظم[٥٩]. ثم أتت مبادرة حزب النور التي قدمها لإنهاء الأزمة السياسية في مصر ـ شباط/فبراير ٢٠١٣ ـ ليشن كل من الشيخين محمد عبد المقصود وفوزي السعيد هجوماً حاداً على الدعوة السلفية بالإسكندرية وحزب النور[٦٠]، بسبب هذه المبادرة التي أطلقها الحزب، وهاجما ياسر البرهامي واتهماه وجماعته بأنهم عملاء «أمن الدولة» وفعلوا أمور الكفر. وهو ما نفاه بُرهامي وشدد على عدم وجود «بيعة» للدعوة في الإسكندرية لـ «أبو إدريس» حتى على البر والتقوى، وتعجب من تركهم الإخوان وبيعتهم المعروفة والمعترف بها منهم، قائلاً: «الإخوان هم الأولى بالهجوم وليس نحن». وعندما بدأت الخلافات تحدث بين السكندريين و«الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح»[٦١]، كان القاهريون أحد أسباب هذا الخروج. ويُفصّل برهامي قائلاً: «مأخذنا عليهم أنهم حين هاجم الشيخ عبد الرازق الرضواني، الشيوخ محمد حسان وأبو إسحاق ومحمد حسين يعقوب، خرجت الهيئة لتدين الهجوم باعتبار أن الشيوخ المهاجمين ينتمون إلى الهيئة، وحينما هاجمنا الشيخان فوزي السعيد ومحمد عبد المقصود، واتهمانا بالعمالة وبارتكابنا أفعال الكفر، لم يحرك أحد منهما ساكناً، وحين لفتنا انتباههم إلى التباين بين الموقفين، فاجؤونا بالرد بأننا أخطأنا حين دافعنا عن الشيوخ من قبل، فقلنا لهم ولماذا لا تخطئوا معنا وتدافعوا عنا وقد جرى ظلمنا أيضاً»[٦٢].

وظلت الخلافات تتسع بين الطرفين ويزداد هجوم القاهريين عليهم وبخاصة بعد الخلاف الحادث حول كون مرسي ولي أمر أم لا، وهنا اتفق القاهريون من الإخوان المسلمين على التأكيد أن «الرئيس» هو «ولي الأمر الشرعي»[٦٣]، وأن الخروج عليه غير مقبول، وشايعهم في هذا الموقف القيادي السلفي والنائب الثاني للدعوة السلفية سعيد عبد العظيم والذي يرى أن مرسي ولي أمر

---

(٥٩) صلاح الدين حسن وسعيد حجازي، «ياسر برهامي: «مرسي» ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين.. وغير قادر على التدخل لوقف الصراع الحالي،» الوطن، ٢٠١٣/٣/١٠ <http://goo.gl/2lWlq2> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦٠) صلاح الدين حسن وسعيد حجازي، ««برهامي» يرد على اتهامات «سلفيي القاهرة»...،» الوطن، ٢٠١٣/٣/٧، <http://goo.gl/OkMnC>.

وقال فوزي السعيد: «إن برهامي إن لم يتب إلى الله هيسقط أكثر وأكثر مثل أسامة القوصي،» <http://www.youtube.com/watch?v=BlhUD_Fhajw> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦١) لتفاصيل هذا الخلاف، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «حزب النور .. هل يبقى الحصان الأسود؟،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، <http://goo.gl/h9Jy2r> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦٢) حسن وحجازي، «ياسر برهامي: «مرسي» ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين.. وغير قادر على التدخل لوقف الصراع الحالي،» <http://goo.gl/00rp8j> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦٣) انظر: أحمد زغلول شلاطة، «٣٠ يونيه ومأزق الإسلاميين في مصر،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://goo.gl/emfGeb> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

شرعي والخروج عليه محرَّم، ونطيعه في غير معصية الله. في حين يؤكد النائب الأول للدعوة السلفية ياسر برهامي أن «مرسي» ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين، ووصفه بأنه «حاكم دولة مسلمة، نرجو فيه الخير، لكن العقد الذي بيننا والرئيس يختلف عن العقد الذي يكون بين المسلمين والخليفة؛ فشروط الخلافة أن يختاره أهل الحل والعقد، وأن يحكم مدى حياته». بعدها يخرج الشيخ محمد عبد المقصود ويكفر معارضي مرسي الداعين للخروج في الثلاثين من حزيران/يونيو في مؤتمر نصرة سورية ـ بحضور مرسي ـ حيث قال عن الداعين للخروج: «أسأل الله أن ينصر الإسلام ويعز المسلمين، ويجعل يوم ٣٠ حزيران/يونيو يوم عزة للإسلام والمسلمين، وكسر لشوكة الكافرين والمنافقين»[٦٤]. وبعد عزل مرسي من قبل الجيش وتأييد السكندريين لذلك باعتبار أنه أخف الضررين، وهذا لم يُرضِ القاهريين الذين رأوا ذلك خيانة منهم للمشروع الإسلامي ككل. وتسببت تفاعلات المشهد في ما بعد بزيادة تأجج هجوم القاهريين على الحركيين.

ب ـ الدعوة السلفية والسلفية المدخلية

عند الحديث عن «السلفية المدخلية» نجدها عبارة عن تيار متشعب لعدة «مشيخيات» بسبب رفضها للعمل الجماعي، بمعنى أن لكل شيخ مريديه، وكثيراً ما تثور بينهم الخلافات والملاسنات حول عدد من القضايا الشرعية أو السياسية، وأشهرهم محمود عامر ومحمد سعيد رسلان، وأسامة القوصي، وطلعت زهران، حيث تجمع بينهم الفكرة المدخلية وإن أنكروا هم ذلك[٦٥]. قضاياهم الأساسية هي رفض الحزبية والقطبية[٦٦] والخروج على الحاكم وتكفيره؛ يرفضون كل التيارات الإسلامية حيث يكون التقويم الأساسي عندها على أساس مدى الاقتراب من فكر سيد قطب ـ فكما أثار سيد قطب وأفكاره خلافات داخل جماعة الإخوان المسلمين، فقد أثيرت الخلافات نفسها وبصورة أعمق ـ نتيجة غياب تنظيم يجمع السلفيين ـ في التيار السلفي، وأصبح التمايز والنقاء العقدي والفكرة السلفية السليمة تقاس بمدى القرب أو البعد من سيد قطب، ويرون أنها «... نسخة مكررة أو معدلة للجماعات الإخوانية الحزبية على اختلاف تسمياتها، كالجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد أو تنظيم القاعدة»[٦٧]. لم يكن للمدخلية أي وجود طوال فترة الثمانينات، وهي

---

(٦٤) «الشيخ محمد عبد المقصود يدع على الكافرين المشاركين في يوم ٦/٣٠ على الهواء أمام الرئيس محمد مرسي،» اليوتيوب، <http://goo.gl/Ca0wob> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦٥) في مقابلة شخصية مع محمود عامر رفض اعتباره رمزاً مدخلياً فهو رجل سلفي وله مآخذ وردود على كل من ربيع المدخلي، ومقبل بن هادي الوادعي وأصدر في ذلك كتاب من أجل التوحيد، انظر رابط اللقاء <http://goo.gl/b4J7lb> (آخر زيارة ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦٦) تثير الفكرة القطبية الكثير من التحفظات لدى كيانات السلفية المختلفة، بداية يعود هذا المصطلح إلى كتابات سيد قطب وبخاصة في ظلال القرآن ومعالم على الطريق، وفضلاً عن كتابات شقيقه محمد قطب وأبرزها واقعنا المعاصر، حيث قسم سيد قطب فيه المجتمع قسمين فقط: مجتمع مسلم ومجتمع جاهلي، بينما شقيقه قام بتقسيم المجتمع ثلاث طبقات: طبقة مسلمة ـ طبقة كافرة ـ طبقة متميعة لا ينبغي الانشغال بالحكم عليها».

(٦٧) محمود عامر، وقفات حاسمة (دمنهور: جمعية أنصار السنة المحمدية، ٢٠٠٨)، ص ١٠.

جماعة شُكلت أمنياً لضرب كل المشايخ. في التسعينيات، بدأ فكرهم يظهر على استحياء، ولم يكن لهم أي تأثير قوي، وهجومهم كان بطريقة غير مباشرة على المشايخ وبعض الفتاوى، لكن منذ بداية الألفية الثالثة بدأت رموزهم في التصريح بالأسماء[٦٨]. وعند النظر في التمايزات بين الجماعتين، نجد أنَّ هناك الكثير من التحفظات والملاسنات التي دارت بين السكندريين، والمداخلة الذين يرون الحكام ولاة أمور شرعيين، لهم حق السمع والطاعة حتى لو كانوا مبدلين ومخالفين لشرع الله، وذلك خلاف السكندريين.

أيضا لا يُجيزون المشاركة السياسية بسبب الوضع الشرعي الحالي، فهذه الممارسات مُنازعة في الحقوق ونابعة من الهوى، بينما يرى السكندريون جوازها طبقا لباب المصالح والمفاسد. أما الانتقاد الأساسي للسكندريين، فهو اهتمامهم بالتنظيم، حيث خصص «رسلان» عدة خطب للحديث عن العمل التنظيمي، والدافع الأساسي لهذه المحاضرات هو ما كتبه ياسر برهامي «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط»، ويرفض ما انتهى إليه الباحث بأن «الجماعات الإسلامية المعاصرة أمل الأمة ونبض حياتها ومادة عزتها وبعثها بإذن الله، فالقضاء عليها قتل للأمة ندعو الله أن لا يقع أبداً، ويرى رسلان أن الجماعات الإسلامية المقصودة هي جماعات تنظيمية لها قيادة وفيها جندية ولها إمارة ومسؤولون وأسر وشعب، وترتكز على تكفير الحكام عند جميعها وعلى تكفير المجتمعات عند بعضها، وعلى حُرمة الخروج عند الجميع». وانتقد في إحدى خطبه ما ترتب على فكرة «التنظيم» في الجماعة، قال: «عندما كان البغاء الجسدي رسمياً مُصرحاً به، كان هناك وظيفة لا يستطيعها كثير من البشر لأنها تتطلب مواصفات نفسية وقدرات جسدية، هي «صَبي العالمة»، ومضت تلك الأيام وانقضت وصار البغاء الفكري والدعارة العلمية مأذوناً لهما ومصرحاً بهما، فنشأت وظيفة صَبي عالم»[٦٩].

وأثار مديح محمد إسماعيل المقدم في كتابه علو الهمة لسيد قطب ثائرة القطب المدخلي محمود عامر، والذي أخرج كتاباً يهاجم المقدم بسبب ما أورده بشأن سيد قطب. كذلك هاجمه محمد سعيد رسلان[٧٠] وقال: «سيّد ـ غفر الله له ـ كان غالياً في التّجريح جدّاً، بل هو إمام أئمة الغلوّ فيه، وقد رمى عمرو بن العاص (ﷺ) بالكذب والغشّ والخديعة والنّفاق والرشوة وشراء الذّمم، وجرّده (ﷺ) من كلّ فضيلة، مع أن سيّداً مَدِينٌ لعمرو بن العاص (ﷺ)، خاصّة بإسلامه ـ

---

(٦٨) لقاء مع محمد الكردي وفي الوثائق التي خرجت من أمن الدولة عقب اقتحام عدة مكاتب له من قبل متظاهرين في الخامس من آذار/مارس ٢٠١١ نجد وثائق تشير إلى استغلال الأمن للمداخلة وكتبهم وإصداراتهم في مواجهة باقي التيارات الأخرى، انظر: أحمد مولانا، العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية: دراسة تحليلية «أمن الدولة المصري نموذجاً» (القاهرة: إصدارات الجبهة السلفية، ٢٠١٢)، ص ٧٠.

(٦٩) «الشيخ محمد سعيد رسلان: صبي علمه،» <http://www.youtube.com/watch?v=fmqbo19IFKA> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤) ونشير إلى أن هذه الواقعة جاءت في سياق هجوم رسلان على برهامي وأبرز تلاميذه عبد المنعم الشحات.

(٧٠) محمد سعيد رسلان، مع سيد قطب رحمه الله، خطبة بتاريخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧،على الرابط التالي: <http://goo.gl/ZSarpb> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

انظر له أيضاً: «خطة رد الاعتداء القطبية،» على الرابط التالي: <http://goo.gl/bPHnAR> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

أي: بإسلام سيّد نفسه ـ، لأنّه ما من مصريّ مسلم إلى يومنا هذا وإلى ما شاء الله ربّ العالمين إلّا ولعمرو بن العاص خاصّة (ﷺ) في عنقه دَين كبير، وجميل جليل، فعمرو (ﷺ) هو قائد الأجناد الذين فتح الله بهم مصر».

ونتيجة لهذه المآخذ وصف السكندريين بأنهم خوارج العصر، وذلك من بعض المداخلة المنتمية لأنصار السنَّة المحمدية. يقول برهامي مُنتقداً هذا التوجه: «الكثير جداً من هؤلاء يتكلمون باسم أنصار السنّة بأن حسني مبارك أمير المؤمنين، وأنه الحاكم الشرعي وولي الأمر، هناك من تدارك نفسه ووقف مع الثورة، ونحن ومن قبل الثورة، ونقول لا يُسمى ولي أمر شرعياً إلا من يقود الناس بكتاب الله، ولهذا يقال عنا بأننا خوارج! وفي أحد الأيام قال أحد الدعاة من هذا الاتجاه إن حسني مبارك أخطأ في تركه لياسر برهامي وعبود الزمر، لأنهما من الخوارج وقبل إفتائه بقتل البرادعي والقرضاوي أوصى بقتلنا نحن ـ أنصار السنَّة ـ والتي تبرأت من لطفي عامر، لكنه منذ سنوات طويلة بالجماعة ويقول هذا الكلام»[٧١].

ج ـ السلفية الحركية والسلفية المدخلية

وامتداداً لموقفها الحاد من سلفية الإسكندرية، كان للمدخلية موقف حاد من القاهريين، وبخاصة أنهم يُعلنون التكفير العيني للحاكم، ويجيزون الخروج عليه، وهو ما يرفضه المداخلة حيث قال رسلان إنه لا يجوز الخروج على الحاكم ولو كان كافراً إلا بشروط، وهي[٧٢]:

أن ترى أنت كفراً بواحاً مقطوعاً به لا يختلف فيه اثنان، ثم عندك فيه من الله برهان، أي حجة قاطعة، ثم توافر الشروط وانتفاء الموانع النبوية، كذلك امتلاك العُدة. ودارت تلاسنات بين كل من محمد سعيد رسلان ومحمد عبد المقصود كفَّر كلٌ منهما الآخر، اتهمه عبد المقصود[٧٣] بأنه «من عباد الطواغيت، وكلامهم يستند إلى الجهل، وإما أنهم لا يقرؤون أو قرؤوا ولا يفهمون، وإن أخذوا وضعية كبيرة في العهود المظلمة». ورفض رسلان[٧٤] ما يقال على أن عبد المقصود حجة الله في أرضه على خلقه في هذا العصر، فقال إن ذلك كذب، فالله تعالى لم يجعل سوى الرسل حجة لله على خلقه، استناداً لقوله تعالى: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[٧٥] قائلاً عنه «هو بين الإفراط والتفريط، لا يستقر على حال، بدأ مكفراتياً

(٧١) انظر: أحمد زغلول شلاطة، «حوار مع ياسر برهامي: الدعوة لها رؤية شاملة بما فيها المشاركة السياسية، إسلاميون، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ <http://goo.gl/ocu6TY> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٧٢) محمد سعيد رسلان، «شروط الخروج على الحاكم الكافر،» اليوتيوب، <http://goo.gl/xWDPoZ> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٧٣) «محمد عبد المقصود يكفر الشيخ رسلان!،» اليوتيوب، <http://goo.gl/KcWgbE> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٧٤) اليوتيوب، <http://goo.gl/qmRule> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٧٥) القرآن الكريم، «سورة النساء،» الآية ١٦٥.

وانتهى مبرراتياً، قاعدته «هو يكفر إذن فهو موجود» فهو يتنفس التكفير، وبعد نسائم الحرية صارت قاعدته هو «يسبّ إذن فهو موجود»، وأضاف بأن اسمه ـ يقصد اسم عبد المقصود ـ «خطأ» عقدي!

رابعاً: التنظيم لدى الدعوة

ظلت الدعوة السلفية مثار انتقاد من قبل كثيرين من أبناء التيار السلفي بسبب «التنظيم»(٧٦)، لكنها تنظر إلى التنظيم على أنه ضروري لإنجاح أي عمل حتى لو كان عملاً دعوياً، فبعد المواجهة التي استخدمت فيها الأيدي بين الجماعة الإسلامية والمدرسة السلفية، وحالة التخبط التي سيطرت على المشهد، اقترح عماد عبد الغفور ضرورة تنظيم العمل حيث يقول(٧٧): «بعد هذه الأحداث بدأنا نُحول المدرسة السلفية لكيان محدد المعالم عام ١٩٨٠، بناءً على اقتراح مني، حيث كنت أرى ضرورة تحول المدرسة لدعوة سلفية، فكنا بين أمرين: الأول، ضرورة أن تكون هناك خصوصية للدعوة، فلا ينتمي لها سوى عميق الفهم لخصوصية الدعوة. والثاني، ضرورة الانتشار أو جماهيرية الطرح، بمعنى أن تعي طبقات المجتمع كافة ماهية السلفية، ومن ثم، فبغير التنظيم لا يكون الانتصار، فرأينا وجوب التنظيم مع تعذره في تلك اللحظة بسبب ما يراه بعض العلماء من ضرورة أن تكون العلاقة بين التيار السلفي علاقة الشيخ بالطالب. فرأى بعض القاهريين عدم شرعية العمل التنظيمي، ورأينا حتمية التنظيم، فكان التوجه إلى تكوين مجلس لإدارة المدرسة السلفية، ومعنا محمد إسماعيل و«أبو إدريس» محمد عبد الفتاح وأحمد فريد وسعيد عبد العظيم وأحمد حطيبة وكمال قريطم ومحمد ياقوت وأحمد أبو علي».

---

(٧٦) هذا البعد التنظيمي للدعوة سبب دائماً انتقادات كثيرة لها من قبل تيارات سلفية أخرى حيث عابوا عليها الاهتمام بالتنظيم على حساب الدعوة، ومحاولتها الدائمة تقليد جماعة الإخوان المسلمين والتأثر بمنهجها حسب ما صرح الكثير من القيادات السلفية متعددة المشارب. وعن هذا الشكل التنظيمي الجديد للدعوة يقول عبد المنعم الشحات ـ المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية ـ إن الدعوة منذ نشأتها تتبنى العمل الجماعي ولا ترفضه، وتتلخص رؤيتها في الشكل التنظيمي على تسيير أعمال وأنشطة الدعوة المختلفة. في حين يأخذ بعض القطاعات السلفية عليها فكرة التنظيم يقول أسامة سليمان، عضو مجلس إدارة أنصار السنّة: «الدعوة السلفية فيها تحزّب أي يوجد بها مسؤول دعوة وحقوق للذي ينتمي للدعوة أكثر من الذي لا ينتمي للدعوة نحن في الجماعة غير ذلك، أنت بالنسبة لي أخي لا يوجد غطاء حزبي يحكمنا أو مسؤول الرأي له، السلفية التنظيمية غير السلفية المنهجية». انظر: أحمد زغلول شلاطة، «الدعوة السلفية والتنظيم.. خطوات على طريق الإخوان،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٧ تموز/يوليو ٢٠١١، <http://goo.gl/XOKFJs> (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢) في حين يعلق برهامي على هذه الأقاويل ويقول: بالتأكيد من أحتك به أكثر، وأجلس معه أكثر، وأتعاون معه على البر والتقوى سأحبه أكثر، وهذا حب في الله، بمعنى الحب لأجل طاعة الله، فالعمل من أجل الإسلام لا يقوم به آحاد الناس بل طائفة من الناس، ومن يشترك معي في هذه الطاعة أحبه أكثر. التنظيم هدفه تحقيق مبدأ التعاون والتقوى، ولا بد له من آلية وهي التنظيم في العمل الجماعي، انظر أحمد زغلول شلاطة، «ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/ar/1877> (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢).

(٧٧) لقاء مع عماد عبد الغفور.

ويُضيف: «أُديرَ الأمر في هذه الفترة بشكل عشوائي إلى حد بعيد، حيث تُركت الأمور للاجتهاد الشخصي، كُل شخص يتحرك وفق إمكاناته، وفي المساحة التي تُناسبه، يكاد يكون الأمر المنظم هو مسؤوليتي عن ملف الجامعة ـ وكنت ما زلت طالباً ـ، فكنت مسؤول الجامعة ومسؤول وسط الإسكندرية عن المساجد والأئمة والتوسع فيها وخطب الجمعة. تمر الأيام وتزداد أعداد المنتسبين للدعوة، وكنت أطبع نشرات يصل عددها إلى ألفي نسخة بكلية الطب، زادت إلى خمسة عشر ألفا للجامعة كلها، فضلا عن أن الكليات تعيد الطبع مرة أخرى، وصلنا أحيانا إلى ثلاثين ألف نسخة، كنا نجمع الأموال من بعضنا في البداية من أجل تمويل مثل هذه المنشورات، ثم بدأنا نضع رسائل علمية نبيعها وننفق منها على الأنشطة، وبعد شهور قمنا بتعديل المجلس وانضم ياسر برهامي وخرج أحمد أبو علي، حيث كان الأداء ضعيفا، لذا وجب التجديد وكان نطاق حركتنا داخل الإسكندرية فقط».

وسُمي الرئيس ـ محمد عبد الفتاح ـ باسم «القيّم» وذلك لعدة أسباب: أولها، أن كلمة «أمير» لها أبعاد ومدلولات غير صحيحة في نفوس الناس، فالجماعات الإسلامية أعطت لمفهوم الأمير صورة ذهنية تدل على الخضوع المطلق لمن يُلقب بكلمة أمير، ولهذا أيضاً رفضوا البيعة للانضمام إليهم.

ثاني الأسباب «ديني» تيمُّناً بشيخ الإسلام ابن الجوزي العالم الحنبلي الجليل، فبعدما مات ابن الجوزي جاء سبطه وأقام مدرسة دينية، وأسماها المدرسة الجوزية (نسبة إلى جده ابن الجوزي)، حيث مُديرها يسمى «القيِّم». وتم اختيار القيِّم أيضاً بناءً على السن، فبالنظر إلى الطبقات العمرية لشيوخ الدعوة المؤسسين نجدهم ثلاث طبقات كالتالي: المقدم وأبو إدريس ثم فريد وعبد العظيم، ثم برهامي وحطيبة. ولرفض المقدم أي مناصب إدارية(٧٨) وتفرُّغه للعلم الشرعي، وُكل الأمر إلى قرينه أبي إدريس، حيث استمر على قمة الهرم التنظيمي للدعوة، فعمل على بناء هيكلها الإداري، واتفق الشيوخ على طريقة إدارة جماعية، فعند اتخاذ قرار يكون بالأغلبية، ورأي الرئيس ـ أبو إدريس ـ مُرجّح عند التساوي وذلك في كل القضايا.

* * *

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ حدثت أزمة كبيرة في قيادة الدعوة؛ يقول عبد الغفور عنها(٧٩): «بدأنا نجتمع لبحث كيفية النشاط واتفقنا على أن ينشط كل واحد منا في منطقته، كنت قد أوقفت كل أنشطتي في الجامعة، فهناك حالة توتر سياسي ضاغط على أي نشاط، كذلك تَواجد الحرس الجامعي مما جعل التحرك فيها غاية الصعوبة، فلم يكن أحد يملك دخول الجامعة سوى بـ «كارنيه»،

---

(٧٨) يقول عبد الغفور: «كان الشيخ محمد إسماعيل هو الأولى ليتصدر المشهد نظراً لإمكاناته لكنه يعاني من ضعف شديد في اتخاذ القرار في حين كان أبو إدريس أكثر حسماً منه لذا تولى هو القيِّم». وفي حين يقول جميع من قابلناهم من أبناء الدعوة أن الشيخ أبو إدريس هو القيِّم منذ البداية إلا أن الثابت تاريخياً أن أول قيِّم هو «عادل العدوي» وكان رئيس اتحاد طب الإسكندرية لكنه لم يستمر كثيرا كقيِّم، انظر: محمود عبد الحميد، «تاريخ الدعوة السلفية،» (محاضرة ضمن دورة القضايا الفكرية، ٦ من ذو القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م).

(٧٩) لقاء مع عماد عبد الغفور.

وبالطبع توقفت أنشطة الطلائع، وكنت قد بدأت الفكرة لكنها لم تكن منظمة، وفيما بعد وضع فاروق الرحماني الأساس لها، وبعد سفره لقطر التقط مصطفى دياب الخيط، حيث ساعدته وظيفته كمدرس من إحداث تطوير في الفكرة، وبدأ عبد العظيم في الضغط لإقالة «أبو إدريس» لسوء إدارته لهذه المرحلة، مُشددا على أن العمل لا يمكن أن يستمر بهذه الطريقة بسبب غيابه ـ وهذا لم يكن يحدث من قبل، فهو شديد الالتزام في الحضور ـ وقد انحاز له برهامي في مطلبه، بينما كنت [أنا] وفريد وياقوت نرفض ذلك لأننا نرى أن الظروف شديدة الصعوبة، وبعد ذلك مَال فريد لرأي سعيد عبد العظيم. في هذه الفترة خرج أحمد حطيبة من السجن ـ ولم يكن يحضر لظروف شخصية ـ فانتُدبت من قبل الدعوة مع ياسر لإبلاغ «أبو إدريس» بتغيير القيم بحيث يكون عبد العظيم هو القيم نظرا للسن والخبرة والإمكانيات، حدث هذا اللقاء في منزل فريد، وخرجنا لمنزل حطيبة وأخبرناه بما تم، لكنه رفض وثار جداً علينا وقال إن المدرسة السلفية ما هي إلا أبو إدريس ومحمد إسماعيل فبدونهما لا توجد مدرسة سلفية، وحدث شد وجذب بين برهامي وحطيبة، وحاولت التهدئة لأنّي أعلم أن الأمور تحتاج لأن ننحني للريح حتى تمر ويكتمل التنظيم. بعد ذلك التقينا بأبي إدريس وأخبره ياسر بما تم الاتفاق عليه، فرد عليه أبو إدريس بشكل قوي وارتفعت الأصوات. حدث تصدع في الدعوة لمدة شهور، كل منا جزيرة منعزلة يعمل بمفرده حتى خرج إسماعيل في منتصف ١٩٨٢ واتفقنا على أن يستكمل أبو إدريس عمله كما هو، وكانت رواسب ما حدث ما زالت موجودة والأنشطة متوقفة بعدها بدأت الدروس تنتشر على استحياء».

ولكي تتخطى «المدرسة السلفية» أدوار التدريس والوعظ إلى دور اجتماعي وتثقيفي أوسع، تحولت إلى «الدعوة السلفية»، وذلك عام ١٩٨٤، حيث شكل مجلس تنفيذي للدعوة السلفية ليخرج منه محمد ياقوت وعماد عبد الغفور. فإضافةً إلى الدروس بالمساجد بدؤوا في جمع زكاة الفطر في مساجدهم، واهتموا بالدور الخيري برعاية الأرامل وكفالة الأيتام ومساعدات المرضى، وعندما سُمح بتكوين أسر بدؤوا العمل في الجامعة، واستمر الأمر في التوسع سواء في العمل الاجتماعي والخيري أو الجامعة. وكان مجلس إدارة الدعوة في محافظة الإسكندرية يسمى المجلس التنفيذي، ولم يكن ذلك كله في إطار جمعية رسمية، لدواعي أمنية، حيث يُسمح بقدر ما من الوجود، كنوع من التوازنات تقتضي وجود العمل مع كثير من القيود. وبعد ضربات أمنية موجعة لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية في ١٩٩٤ تعرضت الدعوة أيضاً لضربة أمنية قوية، قُبض خلالها على كل أعضاء المجلس التنفيذي ومسؤولي المناطق، على رأسهم محمد عبد الفتاح وسعيد عبد العظيم[٨٠]. كان حجم التوسع الإداري كبيراً؛ حيث شهد الأمر حماسةً كبيرة من نجم الدعوة آنذاك سعيد عبد العظيم، حيث يتحمل مسؤولية هذا التوسع ـ «والذي لم يكن محل إجماع من قيادات الدعوة الآخرين»[٨١] ـ وما ترتب عليه من ضربة أمنية قوية. يقول محمود عبد الحميد ـ

(٨٠) حوار ياسر برهامي مع جريدة الفتح، ٢٠١١/١١/٤.
(٨١) لقاء مع ياسر برهامي.

وكان ضمن المقبوض عليهم: «كان إجمالي من قبض عليه ثمانية وعشرين أخاً، منهم فرنسيان، وإيراني لا نعرف عنهم شيئاً، حيث وُضعوا ليتحول الأمر لقضية دولية، بعد عرضنا على النيابة أفرج عنا ثم اعتقلنا شهراً ثم أفرج عنا بشروط، هي: إغلاق المعهد؛ إيقاف العمل بالجامعة؛ عدم العمل في شكل هيكل تنظيمي. وافقنا على الشروط عدا الجامعة[٨٢] واستمرت الدعوة، حيث نظمت الدروس بالمساجد بديلاً عن المعهد بنفس المواد، بالإضافة إلى تنظيم دورات مكثفة في أشهر الصيف، أو لمدة ستة أشهر أو سنة أو أربع سنوات، فضلاً عن استخدام أكثر من مسجد بديلاً عن مسجد واحد، وتسبب ذلك في انتشار الدعوة والدروس»[٨٣].

ويضيف برهامي: «شهدت هذه المرحلة توقف العمل الإداري بالدعوة السلفية كلية، لما في ذلك من خطورة مع بقاء العمل في المساجد، وزيارات سرية لبعض المحافظات، ولقاءات مستمرة بالمشايخ الأفاضل، ولا شك أن هذه اللقاءات كانت إحدى النقاط البارزة في هذه المرحلة الصعبة للغاية، والتي حافظت على وجود الدعوة في الأقاليم. واستمر العمل في الجامعة والطلائع خلال هذه المرحلة رغم التتبع الشديد والاضطهاد والقبض على الإخوة والتعذيب في كثير من الأحيان لطلاب الجامعة والطلائع الذين يُصرُّون على العمل، ومع حلّ التنظيم ابتعد أبو إدريس كلية عن التصدر في العمل الإداري وكان عبد العظيم هو المشرف المعلن على العمل، في حين كان ياسر برهامي هو النائب غير المعلن نتيجة الضغوط الأمنية. وبدأ برهامي في التمدد العنقودي في المناطق المحيطة، كان الأمر يتم بصورة لا مركزية؛ فكل شيخ من شيوخ الدعوة يتحرك وفق المساحات المتاحة له، والأمر لم يكن مخططاً بشكل مركزي نوعاً ما، واستمر الأمر كذلك حتى عام ٢٠٠٢م، حيث تم القبض على ياسر برهامي وسعيد عبد العظيم، أشرف ثابت، محمود عبد الحميد ومجموعات متعددة من المحافظات بتهمة تأسيس جماعة سرية تسعى لقلب نظام الحكم. وكما تنسب اعتقالات ٩٤ لتوسعات عبد العظيم، يتحمل برهامي أحداث ٢٠٠٢؛ فقد أثارت توسعاته في العمل التنظيمي دهشة وتعجب سعيد عبد العظيم، فرغم أنه المشرف الأول المعلن عن أنشطة الدعوة فقد فُوجئ بحجم العمل الذي قام به برهامي دون أن يكون لديه أي معرفة عن هذه الخطوات!».

وبالعودة إلى القضية يقول عبد الحميد: «كان هناك العديد من الإخوة لا يعرفون شيوخ الدعوة شخصياً، هم حفظوا دروسهم وكتبهم، وسعدوا بلقائهم في السجن، وبدأنا في الدعوة وسط الإخوة الجهاديين ومنهم من تراجع عن فكره، وحدثت مساومات على الهيكل والجامعة». يضيف برهامي: «المساحة الدعوية المتاحة كانت محدودة جدّاً، ومكثت عدة أشهر لا يُسمح لي بالصلاة إماماً ولا يسمح لي بإلقاء كلمة بعد أي صلاة من الصلوات، وضُمَّت مساجد كثيرة للأوقاف ومُنعت كثير

(٨٢) في ما يخص الجامعة يؤكد برهامي في حواره معنا على أمر مخالف وهو أن الأمن هو من أبقى على العمل الجامعي مقابل حل التنظيم وتسليم المعهد. مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٨٣) عبد الحميد، «تاريخ الدعوة السلفية،» (محاضرة).

من الدروس، وقد اشترطوا عدم تجاوز هذا المنع وعدم وجود أي هيكل إداري، وتحمّل الإخوة سنوات صعبة في الفترة من ٢٠٠٢م وحتى٢٠١١[٨٤].

في هذه المرحلة كان هناك مجلس إدارة للدعوة غير معلن ـ التزاماً بالشروط الأمنية المفروضة منذ قضية عام ٩٤ ـ مكون من ستة أشخاص، هم:«محمد عبد الفتاح وياسر برهامي وسعيد عبد العظيم وأحمد حطيبة وأحمد فريد ومحمد إسماعيل المقدم»، وكانت الدعوة تضطلع بالأمور الدعوية، مثل تنظيم الخطب وصلوات العيد وإخراج زكاة المال والدروس الدينية. ولإحداث نوع من الترجيح في اتخاذ القرارات احتاج المجلس لإضافة عضو سابع لهم، فتم دعوة عشرين داعية من دعاة الصف الثاني لاجتماع، منهم «سعيد السواح وسعيد الروبي ومحمود عبد الحميد وأشرف ثابت»، وُزعت فيه أسئلة واختبارات، بعدها تم انتخاب «علي حاتم » عضواً سابعاً بمجلس الإدارة بالأغلبية[٨٥].

وعقب ثورة كانون الثاني/يناير، تمت دعوة الـ٢٧ عضواً (٢٠ + ٧)، وتم تشكيل مجلس إدارة مؤقت يدير الدعوة السلفية، وتم استكمال مجلس الإدارة بثمانية أعضاء ليصبح خمسة عشر عضواً بالانتخاب، وحاز الشيخ المقدم أكثر الأصوات كمدير للدعوة، لكنه اعتذر عن عدم قدرته على إدارة الدعوة وحده، ليتم في الثالث عشر من آذار/مارس٢٠١١ تشكيل مجلس مؤقت لإدارة الدعوة[٨٦] مكون من خمسة عشر عضواً (معلناً)، حيث هناك مجلس رئاسي ثلاثي، رئيس ونائبان، ـ أبو إدريس والمقدم وبرهامي ـ بالإضافة إلى مجلس إدارة للدعوة يتكون مِن أعضاء المجلس الرئاسي المذكورين، إضافة إلى كلٍ من: سعيد عبد العظيم وأحمد فريد وأحمد حطيبة وعلي حاتم وسعيد حماد وسعيد السواح ومحمود عبد الحميد وأشرف ثابت وشريف الهواري وجلال مرة ويونس مخيون وعبد المنعم الشحات بالإضافة إلى شخص واحد «غير معلن» وهو عماد عبد الغفور باعتباره رئيس حزب النور[٨٧]. عهد إلى هذا المجلس إعداد لائحة منظمة للدعوة وطريقة اتخاذ القرارات، وحدد شهرين حتى يجتمع مجلس الشورى ويتم انتخاب مجلس إدارة، لكن الفترة مُدِّدَت لأربعة أشهر بدلاً من شهرين. وفي الاجتماع الذي تم في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١، وذلك طبقاً للائحة المنظمة للعمل، أعادت الدعوة تشكيل صفوفها حيث قسمت الإدارة فيها إلى ثلاثة مستويات[٨٨]:

---

(٨٤) حوار ياسر برهامي مع جريدة الفتح، ٢٠١١/١١/٤.

(٨٥) لقاء مع الشيخ علي حاتم المتحدث الرسمي باسم مجلس إدارة الدعوة السلفية، بعنوان: «طائفة من الإخوان وضعت أيديها في أيدى الجماعات التكفيرية ولم ينكروا ما حدث في سيناء،» حوار أحمد بدراوي، الشروق، ٢٠١٤/٤/٢٠، <http://goo.gl/K3k6nO> (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٨٦) موقع «أنا سلفي،» <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5210> (آخر زيارة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

(٨٧) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٨٨) عبد الحميد، «تاريخ الدعوة السلفية،» (محاضرة)، وأحمد حمدي، «خواطر حول العمل المؤسسي بالدعوة السلفية،» جريدة الفتح، ٢٠١٤/٣/٤، <http://www.fath-news.com/Art/264> (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).

١ ـ مجلس الشورى

كُونت لجنة من الشيخين أشرف ثابت وعلي حاتم لمناقشة الأعضاء المتقدمين ـ والذين بلغوا خمسمئة شخص ـ، تم اختيار مئتين وثلاثة أعضاء على مستوى الجمهورية، بحيث لا يقل السن فيه عن ٢٥ سنة بناء على معايير تتعلق بالكفاءة العلمية والخلقية والسلوكية وامتلاك مساحة دعوية وتكون قراراته استشاسية. وطبقاً للائحة لا يقل عدد أعضائه عن مئة وخمسين عضواً، ومن الممكن التعديل في الأعضاء بالحذف والإضافة، وينعقد مرتين في السنة، ومدته أربع سنوات.

٢ ـ مجلس الإدارة

ويرأسه الرئيس العام لجماعة الدعوة السلفية حيث يشترط أن يكون من مجلس الأمناء واختياره يكون من قبل مجلس الشورى وله نائبان، يشترط أن يكون النائب الأول من الأمناء، أما النائب الثاني، فلا ويتكون من ثمانية عشر عضواً ينتخب منه خمسة عشر عضواً، وهو من يتخذ القرار الفعلي، حيث يدير العمل الدعوي على مستوى الجمهورية، وتكون مدة المجلس أربع سنوات يتم بعدها انتخاب مجلس يتكون من الأمناء الستة إضافةً إلى عدد من الشيوخ هم: شريف الهواري ومحمود عبد الحميد وسعيد السواح وعبد المنعم الشحات وأشرف ثابت وجلال مرة وعماد عبد الغفور. ونتيجة اعتذار ثلاثة أعضاء من مجلس الأمناء عن العمل الإداري وهم: المقدم وفريد وحطيبة تم تعيين ثلاثة أعضاء من المحافظات هم: «علي غلاب ومحمد إبراهيم منصور، ويونس مخيون» ثم زيد بعد ذلك عادل نصر من الفيوم وسيد العفاني من بني سويف(٨٩).

---

(٨٩) ويشترط أن يكون مسؤول الإسكندرية في مجلس الإدارة كذلك مسؤول المحافظات، ثم عشرة أعضاء على الأقل منهم ٢: ٣ من المحافظات المختلفة. ولكل عضو بمجلس الإدارة له وظيفة تنفيذية: فعلى سبيل المثال: الشيخ علي حاتم مسؤول الإسكندرية ـ استقال بعد نتيجة الانتخابات الرئاسية لشعوره بالتقصير نتيجة انخفاض الدعم السكندري لأبو الفتوح، وتولى بعده محمود عبد الحميد لتسيير أعمال المحافظة لحين إجراء انتخابات جديدة، الشيخ سعيد السواح مسؤول غرب الإسكندرية، الشيخ شريف الهواري مسؤول القاهرة الكبرى، وبعد تعيين العفاني أصبح على رأس القاهرة الكبرى يليه شريف الهواري، مصطفى دياب مسؤول الطلائع، سعيد حماد العمل خارج مصر، محمد إبراهيم منصور مسؤول محافظات القناة (بورسعيد/السويس/الإسماعيلية/شمال وجنوب سيناء)، عبد المنعم الشحات المتحدث الرسمي، عماد عبد الغفور رئيس الحزب، عادل نصر مسؤول عن محافظات الصعيد (المنيا/بني سويف/الفيوم/الوادي الجديد/البحر الأحمر/أسيوط/سوهاج/قنا/الأقصر/أسوان) ـ وكانوا منقسمين من قبل إلى شمال وجنوب الصعيد ـ، جلال المرة مسؤول المحافظات ـ وبعد أن تولى أمانة الحزب أصبح ياسر برهامي هو مسؤول المحافظات ـ، سعيد عبد العظيم مسؤول اللجان النوعية (القرآن، النساء ... إلخ)، أشرف ثابت المسؤول الإداري للمعاهد العلمية ـ وبعدما تولى وكالة مجلس الشعب في برلمان ٢٠١١ خلفه عصام عبد الواحد ـ، يونس مخيون مسؤول البحيرة، علي غلاب مسؤول مطروح، بالإضافة إلى هذه الأسماء هناك مسؤول وسط الدلتا (بحيرة/الشرقية/الغربية/المنوفية/كفر الشيخ/الدقهلية/دمياط) وهو الشيخ حسن عمر ـ ولا يشغل عضوية مجلس الإدارة ـ حيث هناك مسؤولون لكل محافظة. انظر محاضرة أحمد حمدي، بعنوان: «تاريخ الدعوة السلفية والجماعات المعاصرة،» على موقع اليوتيوب، <http://www.youtube.com/watch?v=Wv6DgTl5Dkk> (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).

لكن حمدي عاد وقال في مقاله المنشور في جريدة الفتح بعنوان: «خواطر حول العمل المؤسسي بالدعوة السلفية،» ذكر رواية أخرى قائلاً: «عقب انتخابات الرئاسة دخل الشيخ علي حاتم، مسؤول إدارة الدعوة السلفية بالإسكندرية حينها، في =

٣ ـ مجلس أمناء

ويتكون من الستة أعضاء المؤسسين، ودوره أن يراقب، ومن حقه إيقاف القرار. يروي عبد الغفور جانباً غير مُعلن مما دار في هذا الاجتماع ويقول: «اقترح محمد إسماعيل المقدم إدخالي لمجلس الأمناء على اعتبار أنّني من المؤسسين الأوائل جنباً إلى جنب مع المشايخ الستة، خاصة بعد مسؤوليتي عن ملف كبير مثل ملف حزب النور، لكن مجلس الشورى العام ـ والذي تدخل برهامي في اختياره، فأكثر أعضائه يدينون له بالولاء ـ رفض ذلك، وتم تعييني بعد ذلك في مجلس الإدارة لكن لم يُعلن اسمي[٩٠]؛ فضلاً عن تشكيلهم لمجلس إدارة جديد لجمعية «الدعاة» التي أشهرتها الجماعة رسمياً ويتكون من: أبو إدريس رئيساً، برهامي نائباً أول، عبد العظيم نائباً ثانياً، إضافة إلى ١٢ عضواً آخرين».

وتم وضع لائحة داخلية بهدف إيجاد هيكل مُؤسسي يُنظم العمل الدعوي، ويُسهل الحركة خاصة مع اتساع مسؤولياتها سواء في الإسكندرية أو سائر المحافظات المختلفة، وكذلك وضع خطة عمل دعوية في كل المجالات: اجتماعية، خدمية، تعليمية، دورات علمية، لجان شعبية، وغير ذلك. وكوسيلة للتقارب مع سائر المجموعات السلفية تم تعيين محمد يسري إبراهيم رئيسا لمجلس الشورى العام، وتمت دعوة عدد من رموز العمل السلفي للمشاركة في مجل الشورى، لكن كان لغلبة الشباب على المجلس أثر سلبي في نفوس عدد من المشايخ التي رأت أنه من غير اللائق أن يرأسهم شباب في نصف أعمارهم[٩١]!

* * *

وبعد إعلان عن سابق عن عقد الجمعية العمومية لجمعية الدعاة الخيرية ـ الدعوة السلفية ـ لانتخاب مجلس إدارة جديد[٩٢] بعد انتهاء فترة مجلس الإدارة الأول ثم تأجيلها بدون أسباب ولأجل غير مسمى تم عقد الجمعية في الخامس والعشرين من تموز/يوليو ٢٠١٥ بشكل سري بزعم إمكان حدوث أعمال عنف تستهدف قيادات الحزب خلال الاجتماع، من أعضاء الإخوان المسلمين ـ

= وعكة صحية أصبح إثرها طريح الفراش لفترة، فلم يتمكن من متابعة العمل الإداري بالمحافظة عاصمة الدعوة بمصر؛ فنصح إدارة الدعوة بتوكيل الشيخ محمود عبد الحميد في إدارة الدعوة بالإسكندرية، ولما أتم الله الشفاء على الشيخ علي حاتم وأراد أن يعود لمواصلة عمله الإداري داخل الدعوة وجد أن الشيخ محمود عبد الحميد قد حقق نتائج طيبة ملموسة، فنصح إخوانه في إدارة الدعوة بالإبقاء على الشيخ محمود، ضارباً المثل على حسن التجرد في الدعوة».

(٩٠) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٩١) محاضرة أحمد حمدي، بعنوان: «تاريخ الدعوة السلفية والجماعات المعاصرة،» <http://www.youtube.com/watch?v=Wv6DgTI5Dkk>.

(٩٢) في هذه التغييرات، انظر: حمدي، «خواطر حول العمل المؤسسي بالدعوة السلفية،» جريدة الفتح، ٢٠١٤/٣/٤، <http://www.fath-news.com/Art/264>؛ محمد الفقي، «كواليس «عمومية السلفية» وحقيقة الإطاحة بـ «داعم مرسي»،» مصر العربية، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://goo.gl/xUSXLq>؛ البدري جلال، «تأميم الدعوة السلفية.. برهامية خالصة،» البديل، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://goo.gl/Wkrc82>، ودعاء رجب، «برهامي يطيح بـ٥٠ قيادياً مؤيداً للإخوان من الدعوة السلفية،» المصريون، ٢٠١٥/٧/٢٧، <http://goo.gl/zNg0DU>.

حيث نتج من ذلك إحداث تغييرات في هيكل الدعوة، وذلك لتحقيق هدفين: **الأول**، توفيق الأوضاع القانونية للجمعية؛ **والثاني** التخلص من عدد من المناهضين لسياسات ياسر برهامي.

وطبقا لقانون الجمعيات الأهلية أصبحت جمعية الدعاة ـ الدعوة السلفية ـ مكونة من ثلاثة مستويات إدارية فقط هي: مجلس ادارة، جمعية عمومية (مجلس الشورى العام)، مكتب المحافظات.

وعليه فباكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية ـ بحضور ٢٥٠ من إجمالى ٣٠٠ عضو، بنسبة ٨٣ بالمئة:

• أُلغي مجلس الأمناء ـ استحدث في التشكيل الجديد في ٢٠١١ ـ وتحويل ما بقي من أعضائه إلى مستشارين لمجلس الإدارة الجديد وهم محمد إسماعيل المقدم»، أحمد فريد، أحمد حطيبة. مع استبعاد النائب الثاني سعيد عبد العظيم تماماً بسبب مواقفه[٩٣].

• تمت إعادة تشكيل مجلس الإدارة بخفض عدده إلى ١٣عضواً ـ طبقاً للقانون ـ بعد أن كان في المجلس السابق ١٥عضواً. ولم يترشح من المجلس القديم كل من: المقدم، عبد العظيم، علي حاتم، سعيد حماد، سعيد السواح، سيد حسين العفاني كل لأسبابه الخاصة ـ كما أُعلن ـ، مع الاحتفاظ بعضويتهم في الجمعية العمومية. وانضم ثلاثة أعضاء جدد هم: غريب أبو الحسن، ومحمد شريف، ورضا ثابت والأخير انتخب لأمانة الصندوق.

• بالإضافة إلى تغييرات في الجمعية العامة بخروج ما يقرب من خمسين عضواً؛ إما لديهم تحفظات عن طريقة إدارة الدعوة، وإمّا رفضاً للخط السياسي العام الذي انتهجته وابتعادها عن العمل الدعوي، ـ وهؤلاء في حقيقة الأمر مُنسحبين عملياً من كل ما يتعلق بعمل الدعوة على مدار الأعوام الماضية. ومن أبرزهم: علي غلاب، مسؤول الدعوة بمطروح ومحمد يسري إبراهيم «الأمين العام لمجلس الشورى» وأحمد النقيب ومحمد الكردي، إضافة إلى سعيد عبد العظيم.

وبانتهاء أعمال الجمعية العمومية ـ مجلس الشورى العام ـ انعقد مجلس الإدارة الجديد حيث تم انتخاب الشيخ محمد عبد الفتاح (أبو إدريس) لرئاسة المجلس، وانتخب د. ياسر برهامي نائباً له. إضافةً إلى عُضوية كل من الشيوخ: «شريف الهواري، محمود عبد الحميد، عبد المنعم الشحات،

---

(٩٣) في الصفحات التالية نشير إلى الصراعات التنظيمية بين شيوخ الدعوة مما نتج منها هذا الاستبعاد. وفي ما يخص تحديداً المقدم وعبد العظيم هناك حالة من الجدل حول استبعاد المقدم لرمزيته الكبيرة إلا أن الهدوء ما يزال هو المسيطر على القواعد حيث تم الحديث عن ابتعاد المقدم عن الإدارة مباشرة منذ عقود واكتفاءً بدوره العلمي. في المقابل نشر الموقع الرسمي للدعوة بياناً لافتاً من المقدم في أعقاب الانتخابات يرجو فيه «سائر إخوانه أن يقتصروا على الدعاء بظهر الغيب نظراً إلى المشقة في استقبال المزيد من العواد ـ الزوار ـ لحرج الحالة الصحية» وهو ما تم تفسيره بالرغبة في رفع الحرج عنه وعن قيادات الدعوة تجاه أي تعقيبات تخص الانتخابات تسبب أي ارتباك تنظيمي. انظر: «رسالة من الشيخ د. محمد إسماعيل المقدم،» موقع «أنا سلفي»، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://anasalafy.com/play.php?catsmktba=58454> (آخر زيارة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥). وعكس الحال مع سعيد عبد العظيم والذي رأت القواعد أنه خالف مواقف الدعوة وما تم تربيته عليهم من إنتاجه القديم.

عادل نصر، جلال مرة، يونس مخيون، أشرف ثابت، محمد إبراهيم منصور، غريب أبو الحسن، رضا ثابت، محمد شريف».

• كما تم إعادة تشكيل مكاتب لجمعية الدعاة ـ الدعوة السلفية في المحافظات المختلفة بالتعيين، حيث اختارت الجماعة في إدارتها فروعها بالمحافظات نمط أن تكون تابعة بشكل مركزي تجنباً لأي أفكار دخيلة مُخالفة لمنهجها قد تدخل إليها ـ كما هي الحال في بعض الجماعات الدعوية الأخرى التي اتّخذت شكلاً لامركزياً في إدارتها الفروع ـ وإن اقتصر الأمر حالياً على وجود فرع واحد في كل محافظة فإنه من المفترض في ما بعد أن فروعاً أصغر في المحافظة تمثّل مركز ـ مدينة /حي ـ قرية.

الفصل الثاني

الانتشار والتمدد

مدخل

تسبب الظهور السلفي البارز في برلمان ٢٠١١ في التساؤل حول كيفية تحقيق السلفيين ذلك وكيف تمكنت الدعوة من التمدد بين طبقات المجتمع المختلفة بصورة مكّنتها من زيادة مواردها المادية، والتي انعكست في حصولها في ما بعد على أكثر من سبعة ملايين صوت انتخابي. فإضافةً إلى أصوات الكتلة الصلبة من أبناء الدعوة، كان هناك التصويت العقابي ضد الإخوان المسلمين وضد عودة الحزب الوطني، أيضاً استفادت الدعوة من حالة التدين السلفي التي انتشرت في العقدين الماضيين في الحصول على جزء كبير من أصوات المجال السلفي العام ـ المتعاطف مع «الدعوة» باعتبارها «سلفية» ـ ذلك التيار العريض غير المؤطر والذي امتاز بنوع من السيولة في الانتشار الآمن. فالأسر البسيطة، التي اعتادت أن تحذر أبناءها عند التحاقهم بالمرحلة الثانوية أو الجامعية من الاقتراب بأي صورة من جماعة الإخوان المسلمين، سواء بالرحلات التي ينظمونها أو بالأنشطة الاجتماعية التي يقومون بها خوفاً من تعرضهم للاعتقال، لم تكن لديها المخاوف بالدرجة نفسها إذا سلك ابنهم طريق التدين السلفي، كالمواظبة على الصلاة في المسجد، وحفظ القرآن، وإعفاء اللحية، وحضور الدروس الدينية، والاستماع للأشرطة الدينية أو القنوات الدينية، حيث تعتبر الأسر أن هذه المظاهر السلفية هي «البديل الآمن للتدين»[1]. كما أن السلفيين مشهور عنهم عدم وجود أي نشاط سياسي أو رغبة في العمل السياسي، لذا فهم لا يُشكلون خطراً على النظام السياسي مثل الإخوان المسلمين... هكذا تعتقد بعض الأسر.

---

(١) وجدت الشرائح الميسورة في الخطاب السلفي تديناً سهلاً لا يؤثر في طلب الدنيا ونيل ملذاتها ولا يتطلب تضحيات في مواجهة سطوة الأجهزة الأمنية وبطشها. انظر: عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٠٥.

الطبقات الاجتماعية المستهدفة

وهذا يدفع إلى التساؤل حول ماهية الطبقات الاجتماعية المستهدفة من قبل الجماعات الإسلامية بعامة، ولا سيَّما في ظل وجود أمرين رائجين سواء في الوعي العام تجاه الإسلاميين أو في الكتابات حول الجماعات الإسلامية:

أولهما أن الإخوان المسلمين ممثلة للطبقة الوسطى، أما السلفيون فهم ممثلو الطبقة الدنيا.

وثانيهما أن الحركة الإسلامية بعامة والسلفية بخاصة نتاج بيئات شعبية هامشية وهذا ما تسبب في رواجها وتمددها[٢]، إلا أننا نرى غير ذلك.

بداية يستخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية (Social Class) للدلالة على[٣] «مجموعة من الناس، تتشابه في جملة من الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تميزها من غيرها من الجماعات المكوِّنة للمجتمع، وعلى الرغم من أن استخدام المفهوم يعود إلى مراحل زمنية بعيدة، غير أن الدلالات العلمية التي ينطوي عليها تختلف باختلاف الرؤى الفلسفية للمجتمع وللعلاقات السائدة بين الأفراد المكونين له». وبعيداً من الجدل الاجتماعي حول تعريفات «الطبقة» ومقاييسها، هناك ثلاثة معايير لتقييم الوضع الطبقي هي الدخل والمستوى المهني والتحصيل العلمي[٤] نراها ملائمة لاستقصاء الوجود الإسلامي بالنظر إلى أبرز صور التحولات السياسية الحادثة في الدولة المصرية في عقدَي الخمسينيات والستينيات، والمتمثلة بـ «مجانية التعليم»، نجد لها انعكاساً كبيراً على تركيبة المجتمع، وأحدثت حراكاً طبقياً جماعياً صاعداً، حيث كان الاجتهاد في التعليم هو الفرصة التي تكاد تكون الوحيدة لتغيير الطبقة الاجتماعية للأسرة بأكلمها.

لذا عمدت كل من الطبقة الوسطى بشرائحها «الفقيرة، المستقرة، المتنفذة»، والطبقة العاملة، والفئات اللاطبقية الكادحة إلى التعليم والاجتهاد فيه من أجل تحقيق ترقٍّ طبقي، ومن ثم وضع اجتماعي متميز، وكانت الحركة الطلابية الناشئة آنذاك ـ صاحبة التأسيس الثاني للحركة الإسلامية ـ ابنة هذه التحولات ونتاجاً لها[٥].

---

(٢) جدير بالذكر أن هذه الرؤية تكاد تكون شائعة في المجتمعين البحثي والصحافي ـ العربي والأجنبي ـ من واقع مقابلاتي مع أكاديميين وصحافيين. وهذه الرؤية إمتداد للتحليل الماركسي للحركات الإسلامية والتي يرى أنها نتاج بيئات هامشية فقيرة. وحسب إطلاعي لم يسبق أن قرأت تحليلاً سوسيولوجياً للحالة السلفية في مصر من قبل.

(٣) «الطبقات الاجتماعية،» الموسوعة العربية، <http://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>.

(٤) أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ٣٥٥.

(٥) نعتمد في تناولنا تقسيمات الطبقات الاجتماعية الواردة في السياق على كتاب: أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣). حيث يقصد الباحث بـ «الفئات اللاطبقية» العاطلين من العمل مهما كان مستوى تعليمهم، والعاملين في قطاعات غير رسمية، عامة أو خاصة، الذين يتم استغلالهم في مصانع بئر السلم مثلاً، أو الجائلين... إلخ. «الطبقة الوسطى الفقيرة» فهي كلُّ المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، =

عند العودة إلى بدايات الصحوة الإسلامية في أوائل القرن العشرين نجد أغلب آبائها الروحيين من رموز السلفية التقليدية من أبناء المؤسسة الدينية الرسمية، حيث تراوحوا بين الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة تبعاً لعلاقاتهم المختلفة بالطبقة المركزية المتحكمة، وكانوا أقرب إلى حالة فكرية استهدفت الإصلاح الديني أكثر منها جماعة سياسية اجتماعية لها مشروع يسعون إلى تحقيقه. ثم أتى بعدهم تلاميذ بدؤوا في تنظيم مشروع اجتماعي/سياسي/ديني، منهم من اهتم بالحث على إبطال البدع والمنكرات، فضلاً عن رعاية الفقراء والمرضى، ممثلين في الجمعيات الإسلامية الناشئة، وهي كانت في جوهرها انعكاساً للتحولات السياسية والثقافية والاجتماعية الحادثة في هذه الفترة ولم تكن تحركاتها محصورة في نطاقٍ بعينه، بل كانت الدعوة الدينية عامة لكل الطبقات، في حين تركزت جهودها الاجتماعية الرعوية على «الفئات اللاطبقية»، والطبقة العاملة بالإضافة لكل من تلم به الأزمات ولا يستطيع الصمود بمفرده[٦]. ومنهم من بدأ بوضع مشروع شامل ـ اجتماعياً سياسياً دينياً ـ مُمثلاً بجماعة الإخوان المسلمين، والتي تعتبر التأسيس الأول للحركة الإسلامية، وكانت نتاج تلاحم عاطفي ديني بين الطبقة الوسطى المستقرة مُمثلة بـ «الأفندي» حسن البنا، مع الطبقة العاملة مُمثلة بستة ممن تأثروا بالدروس والمحاضرات التي كان يُلقيها وهم: حافظ عبد الحميد (نجار)، أحمد الحصري (حلاق)، فؤاد إبراهيم (مكوجي)، عبد الرحمن حسب الله (سائق)، إسماعيل عز (جنايني)، زكي المغربي (عجلاتي)[٧].

هذا التلاحم استلزمته ظروف مرحلة التأسيس، وبعدها كان لا بد للبنا من العمل على تكوين «طليعة» يمكن الاعتماد عليها في مسيرة التنظيم سياسياً واجتماعياً، واضعاً في اعتباره شرائح المجتمع المختلفة ـ والتي حرص على التوجه إلى كل شريحة منه من خلال أقسام الجماعة المختلفة، ومن ضمنها قسم العمال[٨] ـ وانعكس ذلك عند تشكل أول مجلس شورى لشعبة

= وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقّدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، ويمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، وغالباً يكون على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية. بينما «الطبقة الوسطى المستقرة» تضم كلّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع. وتضم الطبقة الوسطى المتنفذة كلّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية معقدة، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق، كما تضم أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم. أما الطبقة المركزية المتحكمة، فيحددها الباحث بالطبقة الممتدة في المحافظات وفي العاصمة، رؤوس كل قطاعات الدولة سواء في القاهرة أو المحافظات، وبينهم هارموني ووضوح في الأهداف والاستراتيجيات.

(٦) في تفاصيل التمايز بين كل من السلفية التقليدية والسلفية السياسية، انظر: أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٥). ص ١٩٢ وما بعدها.

(٧) في رواية حسن البنا عن التأسيس، انظر: حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٦)، ص ٨٢ وما بعدها.

(٨) عن هذا القسم وعلاقة البنا بهم، انظر: «جهود الإمام البنا مع العمال ..مسيرة النهوض و الترقي،» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، <http://goo.gl/nvpxYh> (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الإخوان الناشئة في الإسماعيلية عام ١٩٢٨ حيث كان منهم ثلاثة من المؤسِّسين الستة الأوائل، هم الحصري والمغربي وحسَب الله، والأخير كان أول سكرتير للجماعة[٩].

وفيما بعد نحا التنظيم أكثر باتجاه كل من الطبقة الوسطى المتنفذة، الطبقة الوسطى المستقرة نتيجة حرص البنا على الاعتماد على أبناء هاتين الطبقتين من أجل «إيجاد داعمين لأنشطة الجماعة، فضلاً عن رغبته في الارتقاء بالتنظيم اجتماعياً من خلال كوادره، عبر الأجيال التالية، حيث يتمكن التنظيم من التغلغل في الطبقة الوسطى المتنفذة ومنها إلى الطبقة المركزية المتحكمة»[١٠]. وظهر ذلك في أول مكتب إرشاد تم تكوينه للجماعة ـ تموز/يوليو ١٩٣١ ـ فإضافةً إلى البنا مرشداً، كان الأعضاء العشرة هم[١١]: مصطفى الطير (مدرس بالأزهر)، حامد عسكرية (واعظ بالأزهر)، عفيفي الشافعي (مأذون شرعي)، أحمد السكري (مدرس ابتدائي)، خالد عبد اللطيف (من الأعيان)، محمد فتح الله درويش (موظف بالمالية)، عبد الرحمن الساعاتي (موظف بهندسة الوابورات)، محمد أسعد الحكيم (موظف بهندسة الوابورات) كاتم سر المكتب، محمد حلمي نور الدين (موظف بتفتيش الري) أمين صندوق المكتب.

ويأتي التأسيس الثاني للحركة الإسلامية في بدايات السبعينيات على يد عدد من الطلاب غير المؤطرين تنظيماً في أي اتجاه سابق، وإن كان قطاعاً كبيراً من الحركة التي بايعت الإخوان أواسط السبعينيات كان بمنزلة إحياء ثانٍ لها بعد عقدين من المواجهات الدموية مع النظام الحاكم. وبطبيعة الحال كان التحصيل العلمي هو أحد صور التحول الذي بدأ يحدث في التركيبة الاجتماعية للإسلاميين الجدد، على سبيل المثال كان لبعض المهن (وبخاصة مجالا الطب والهندسة) دور كبير في إحداث هذا الحراك الجزئي؛ فوجود أحد الأبناء في أي من هاتين الكليتين يكون إيذاناً بالتحول الذي سوف يحدث لهذه الأسرة في ما بعد[١٢].

---

(٩) تاريخ مجلس الشورى العام بجماعة الإخوان: مجلس الشورى العام في الإسماعيلية،» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، <http://goo.gl/KuCWCl> (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(١٠) مقابلة شخصية مع أحمد موسى بدوي، الباحث في العلوم الاجتماعية، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويفصّل أكثر ويقول إن الطبقة الوسطى المتنفذة، هي الوعاء الذي يستوعب كل المرشحين لدخول حيز الطبقة المركزية المتحكمة، وبالتطبيق على سنة حكم مرسي، فإن تشكيل الطبقة المركزية المتحكمة في القطاع الإداري للدولة (بعيداً من الجيش والشرطة) تم بالأخذ من كوادر الإخوان المنتمين لهذه الشريحة الطبقية.

(١١) أعضاء مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين،» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، <http://goo.gl/yYr0Yq> (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(١٢) طبقاً لما استقصيناه من سيَر أبرز رموز الجماعة الإسلامية الناشئة ـ سواء في محافظة الإسكندرية أو غيرها من المحافظات الأخرى ـ وجدنا أن بعضَهم من «الطبقة الوسطى الفقيرة»، مثل ناجح إبراهيم وأحمد فريد ومحمد عبد الفتاح (أبو إدريس) ـ الأول والثاني والداهما موظفان بسيطان في هيئتي البريد والإصلاح الزراعي، وامتهن والد الثالث إصلاح الأجهزة الإلكترونية، ـ وأنَّ آخرين كانوا من «الطبقة الوسطى المستقرة» مثل خالد داوود وحامد الدفراوي وعبد المنعم أبو الفتوح وياسر برهامي، وآخرين محسوبين على «الطبقة الوسطى المتنفذة» مثلما هي الحال مع عماد عبد الغفور وسعيد عبد العظيم وأيمن الظواهري. في حوار سابق لنا مع يسري حماد ـ الأستاذ بكلية الطب وعضو الهيئة العليا والمتحدث الرسمي لحزب النور آنذاك ونائب رئيس حزب الوطن في ما بعد ـ أثناء المداولات حول تغيير وزارة الجنزوري وإمكانيات مشاركة حزب النور بالكوادر قال لي: «عندنا ثلاثون أستاذاً جامعياً في كافة التخصصات في جامعة الزقازيق على سبيل =

وفي حالة السلفية السياسية مُمثلة بجماعة الدعوة السلفية السكندرية ـ كأحد تجليات الحركة الإسلامية في طورها الثاني ـ فإن كان مُؤسسوها قد نشؤوا على هامش المدينة، فإن بعضهم الآخر كان ابن المدينة المركزية بكل تراثها، وكما نشأت في قلب كليات الطب والهندسة فإنها استطاعت التمدد في كليات الجامعة كافة، حيث كان التمدد بهدف تكوين أتباع لدعوتهم. لذا كانت كل الشرائح الاجتماعية مستهدفة طالما توافرت في هؤلاء قبول دعوتهم[١٣]. وقد تسببت مركزية الجامعة، وقربها من محافظات الدلتا الغالب عليها الطابع الريفي، في تمدد الفكرة السلفية بسلاسة بين مختلف طبقاتها الاجتماعية، حيث ساهمت بساطة الفكرة في عدم حدوث تنافر بين التنوع الطبقي الحادث. كذلك رغم ما يترتب من تطور علمي ومن ثم مهني على هذا الجيل الناشئ وما يلحق به من تطور مادي، فإن الرابط الفكري ساهم في التناغم بين مكوناتها نتيجة إحدى صور مواردها الرمزية، والمتمثل بخطابها السلفي والذي يمتاز في مضمونه بأمرين:

الأول، «خطاب مُسَكِّن» يدفع مُتبنّيه إلى الصبر على ما يعانيه من مشاكل وأزمات، ويدفعه إلى احتساب ذلك عند الله.

والثاني، «خطاب تَكافلي» يدفع باتجاه تكفل الأغنياء للفقراء من طريق الصدقات والزكاة ـ أي أن مضمونه ليس خطاباً تنموياً ـ وتالياً فهو مناسب لبيئتي الريف والحضر على السواء.

وإلى جانب فكرة التعليم ودورها في الترقي الطبقي وُجدت مساحات أخرى للترقي، فقد كان من تداعيات السياسية الأمنية التي عمدت إلى تحجيم انتشار الإسلاميين ثم التضييق على الناشطين ـ في الحركة الإسلامية بعامة وفي القلب منهم قطاعات من أصحاب السمت السلفي ـ بإبعادهم من الجهاز الإداري للدولة، ما دفعهم إلى التوجه نحو القطاع الخاص، سواء في الداخل أو الخارج، حيث الاستثمار في مشروعات سريعة الدوران ـ برأسمال مختلف وشرائح اجتماعية مختلفة مستهدفة ـ

= المثال .. يمكننا تأسيس وزارة منهم» هذه إشارة جزئية إلى التركيبة الاجتماعية لقطاعات من السلفيين حالياً. (لقاء تم بالإسكندرية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، وبالنسبة إلى محافظة الشرقية التي تقع في نطاقها جامعة الزقازيق فهي محافظة ريفية الطابع في وسط الدلتا والنشاط الغالب عليها هو النشاط الزراعي يليه النشاط التجاري. أما أعضاء حزب النور الـ «١١٢» في مجلس الشعب (٢٠١١)، فنجدهم ممثلين لشرائح اجتماعية مختلفة ونعرف من سير بعضهم العملية أنهم سجلوا مهنتهم كرجال أعمال رغم امتهانهم لمهن بسيطة فهم أقرب لصفة العمال أكثر من صفة رجال الأعمال وكانت تركيبتهم طبقاً لبياناتهم الرسمية في المجلس كالتالي: عشرة أعضاء حاملو درجة الدكتوراه، وثلاثة عشر عضواً يحملون درجتي الماجستير أو الدبلومات العليا، وثمانية وسبعون عضواً يحملون مؤهلاً جامعياً. ونصيب حزب النور من المؤهلات المهنية في تخصصات الطب والصيدلة والهندسة اثنان وعشرون عضواً. وبالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فهناك سبعة نواب، فضلاً عن ثمانية وعشرين عضواً سجلوا مهنتهم كرجال أعمال. انظر: عمرو هاشم ربيع، محرر، انتخابات مجلس الشعب، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢). وجدير بالذكر أن حزب النور وضع حوالى عشرة معايير يتم على أساسها فرز المرشحين في كل دائرة منها «الاستقرار المادي»، بمعنى أن يكون قادراً على القيام بتكلفة الدعاية والأمور المرتبطة بالعملية الانتخابية، ولا يعتمد كلياً على الحزب الذي رغم ارتفاع مستوى الكثير من أعضائه اجتماعياً نوعاً ما، إلا أن موارده محدودة ـ محصورة بين الاشتراكات أو التبرعات ـ وقد دفع شح الموارد الحزب إلى الإعلان عن فتح حساب بريدي يدعم القادرون فيه الحزب مادياً.

(١٣) مقابلة شخصية مع أحمد موسى بدوي، الباحث في العلوم الاجتماعية، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

كالمواد الغذائية وتجارة الأدوية والمقاولات. لذا نجد عدم دقة تقسيم الجماعات الإسلامية طبقياً باعتبار أن الإخوان المسلمين هم ممثلو الطبقة الوسطى، والسلفيين ممثلو الطبقة الدنيا.

والسؤال هنا: هل استطاعت الدعوة الانتظام في عملية التواصل الجيلي، وتنمية مواردها المادية والرمزية رغم التضييقات الأمنية على الإسلاميين بعامة، وعليهم بخاصة في المرحلة ما بين أعوام ١٩٩٤ و٢٠٠٢ ومنع شيوخهم من العمل خارج محافظة الإسكندرية، رغم أن ذلك أدى إلى توسيع رقعة الدعوة الجغرافية على العكس من المأمول من هذه الإجراءات؟

ولكي نتعرف إلى هذا الانتشار وطرائقه وأسباب تمايزها وانتشارها من دون غيرها من المجموعات السلفية، كان لزاماً على الدعوة السلفية أن تحسم منذ البدء فكرة «العمل الجماعي» بالقول بمشروعية العمل الجماعي المنظم، وبخاصة أن هذه الإشكالية إحدى أبرز نقاط الخلاف داخل المشهد الإسلامي بعامة، وسبب رئيس في تشظي المشهد السلفي بخاصة[١٤]؛ حيث تتباين مواقف الإسلاميين من ذلك ما بين قائل ببدعية العمل؛ فالجماعة لا تكون إلا بعد التمكين ونصب الإمام. ومنهم من قال إن الجماعات الإسلامية قائمة على الحزبية والعصبية ولا يجوز الانتماء إليها.

انطلقت «الدعوة» في بيان موقفها من أن الواجبات لا تُقام إلا بالتعاون، ولا يتم التعاون والاجتماع إلا بقيادة وطاعة وجندية كما هي من فطرة جميع البشر، وبشرط تحقيق المصلحة ودفع المفسدة، وهو ما يلزم عندهم أشياء منها: «عدم المصادمة مع الحكومات المدنية»؛ لأن ذلك يجر على الدعوات كثيراً من المفاسد، ويجعل الناس تستهين بدماء المسلمين، والبعد ممّا يفهم منه خطأ البيعة والسرية حال التمكن من الجهر بالدعوة، فتكون السرية حينئذ مخالفة للمقصود منها، وعدم التعصب للجماعة، بل يكون التعصب للحق[١٥]. هذا الحسم ساعد كثيراً على العمل في إطار منظم محكم حافظ على تمايزها عن غيرها من السلفيين بصور مختلفة، ومكّن من تنظيم صفوفها في سنوات ما بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وباستقرائنا تاريخ الدعوة، نجد أن هناك عاملين رئيسين ساهما في انتشار «الدعوة»:

• أحدهما غير مباشر ويتعلق بطبيعة «السياسة الأمنية»، فرغم الهدف الرئيس لها للتضييق على العمل الدعوي، إلا أن الأمر فعلياً ساهم في الانتشار كما سنرى لاحقاً.

---

(١٤) هذا الموقف أثار الكثير من الانتقادات باعتبارهم حزبيين وفي دعوتهم تفرقة بين المسلمين وكان هذا الموقف سبباً في انتقاد الدعوة من قبل السلفيين مثل سلفية القاهرة وجماعة أنصار السنّة المحمدية أيضاً خصص الرمز المدخلي البارز الشيخ محمد سعيد رسلان أكثر من ١٤ محاضرة يهاجمهم فيها بسبب هذا الموقف منها في إحدى سلاسل محاضراته بعنوان: «ملف العمل الجماعي التنظيمي،» <http://www.rslan.com/vad/categories_browse.php?categories_id=57> (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(١٥) في ذلك، انظر: ياسر برهامي، «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط،» (كتاب إلكتروني)، <http://majles.alukah.net/t32021>.

انظر أيضاً: عبد المنعم الشحات، «سلسلة تبصير الداعي بمشروعية العمل الجماعي،» <http://www.anasalafy.com/catplay.php?catsmktba=743>، (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

• أما العامل الثاني المباشر فيتعلق بالموارد الذاتية ـ مادية ورمزية ـ لهذا التيار والتي تراكمت في ما يقارب أربعة عقود، ومن أبرز هذه الموارد: (الانتشار العلمي ـ العمل الجامعي والطلائع ـ الدعوة الفردية).

في طبيعة السياسة الأمنية في التعامل مع الدعوة السلفية[١٦] نشير إلى اختلاف هذه السياسة من مرحلة إلى أخرى تبعاً للمُتغيرات الداخلية والخارجية، لكن أحد أبرز السياسات الثابتة في التعامل مع جميع التيارات هي «الاختراق» ومن ثم «التوجيه» وهذه تكون في صورتين: الأولى، وتكون بشكل مباشر من طريق زرع شخص وتصعيده تنظيمياً، ومن ثم يكون في أحد الأيام قيادياً يملك القدرة على اتخاذ القرار، وينتج من ذلك، إما ضرب التنظيم من الداخل وإنهاؤه مباشرةً، أو إضعافه بمشاكل داخلية تدفع لحل التنظيم أو تفتيته بصوره تبدو طبيعية، أو إبقاؤه أسير صراعاته الداخلية من دون أي فعالية. أما الصورة الثانية من التوجيه، فتتم بصورة غير مباشرة؛ إذْ بناء على التحليل النفسي للرموز السلفية يتم تهيئة المدخلات المعرفية التي تصل إليهم من أجل دفعهم تلقائياً دون أن يظهر أي توجيه مباشر لاتخاذ قرار بعينه لا يُناقض جَوهر الحالة السياسة والأمنية.

وبالنظر إلى تحولات العلاقة بين جماعة «الدعوة السلفية» والأنظمة الأمنية المتعاقبة، نجد السياسات الأمنية تمحورت حول عدة صور كما يلي:

• غض الطرف عن أنشطتهم: استهدفت هذه السياسة تخفيف الضغوط المتبادلة على القوة الأمنية بتأجيل مواجهة البعض مقابل آخرين، كذلك تحقيق نوع من التوازن المجتمعي، فلمّا لم يكن «أمن الدولة» يستطيع التفرقة جيداً بين الإسلاميين سوى بعد عام ١٩٨٥، حيث بدأ في تقسيمهم كيلا تؤدي الضربات الأمنية إلى انقلاب المجتمع عليه، كان الضرب لمن هو أكثر تأثيراً في الشارع والسياسية. أيضاً استخدام السلفيين بعامة بطريقة غير مباشرة في مواجهة أفكار جماعات العنف التي كانت صاحبة الصوت العالي في عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من طريق التساهل في حرية حركتها، فرغم توقف العمل الإسلامي في الجامعة عقب مقتل السادات، إلا أنه سمح للدعوة السلفية ـ وكانت التيار الإسلامي الوحيد ـ بالعمل منذ عام ١٩٨٤ بالمشاركة بتكوين أسر ضمن أنشطة جامعة الإسكندرية فقط، بعدها بدأت الدعوة في توسيع أنشطتها الدعوية، فكوّنت (لجنة إعلامية لجنة اجتماعية، لجنة زكاة، لجنة توظيف الأموال)، وبدأت بترتيب العمل بالمناطق، فكان هناك المجلس المركزي لإدارة المناطق، وكانت بعض الأنشطة تسير بصورة منظمة لكن غير رسمية، مثل إرساء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الحسبة)، وإقامة المحاكم الشرعية في غير الحدود في حل المنازعات[١٧]. وتم تكوين الكثير من اللجان الدعوية، وإصدار مجلة صوت الدعوة، وكان الهدف الأساسي منها الإيصال الإعلامي للقضايا الفكرية الأساسية للدعوة السلفية، كذلك تم إنشاء معهد إعداد الدعاة المشهور بمعهد الفرقان.

---

(١٦) وسوف نتوسع في ما يخص بعض تفصيلات العمل التنظيمي في سياق الصفحات القليلة الآتية.

(١٧) وهذا الخلاف ينتهي إلى أن أحدهم محق والآخر مبطل ويحتاجون إلى رجل من أهل العلم ليجلس فيقضي بينهم، يقول: فلان محق وفلان مبطل، فعليه أن يؤدي الحق لفلان وهكذا.

وتكررت هذه السياسة في مراحل لاحقة عقب حل مجلس إدارة الدعوة عام ١٩٩٤ وسمح ببقاء العمل الجامعي كمتنفس وحيد حتى عام ٢٠٠٢، لتبدأ السياسة الثانية وهي:

• تقليم الأظافر: واستهدفت تحجيم الأنشطة لأقل قدر ممكن من دون القضاء التام عليها، حدث ذلك عقب حل جميع أنشطة الدعوة عام ١٩٩٤ وترك قطاع الجامعة، كذلك إيقاف نشاط الجامعة والطلائع أيضاً عام ٢٠٠٢ والقبض على عدد كبير من شيوخ الصفين الأول والثاني، فضلاً عن الشباب. وظل الأمر على ذلك إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ورغم ذلك لم تتوقف الدعوة بل بدأت بتنظيم الدروس بالمساجد بديلاً من المعهد في المواد نفسها، إضافةً إلى تنظيم دورات مكثفة لمدة سنة أو لأشهر الصيف، ٦ شهور، ولـ ٤ سنوات، فضلاً عن استخدام أكثر من مسجد بديلاً من مسجد واحد، وهذا تسبب في انتشار للدعوة والدروس. أضف إلى ذلك قيام الشيوخ الكبار بزيارات دعوية سرية لبعض المحافظات، ما أدى إلى الحفاظ على وجود الدعوة المادي في الأقاليم. وعندما تم القبض على عدد كبير من شيوخ الصف الأول والثاني فضلاً عن عدد كبير من الشباب عام ٢٠٠٢، كان هناك العديد من الإخوة لا يعرفون شيوخ الدعوة شخصياً، فقد حفظوا دروسهم وكتبهم والتقوهم في السجن. وبدأ البعض يناقش الجهاديين المسجونين وينشر بينهم المنهج السلفي، منهم من استمر ومنهم من رجع عن فكرة وفي ما بعد وأصبح من كوادر الدعوة.

• وعندما بدأت القبضة الأمنية في الارتخاء عام ٢٠٠٩، بدا أن هناك محاولة للنشاط الطلابي مرة أخرى لكسر الحاجز المفروض بالمشاركة في الأحداث العامة ذات الأبعاد الدينية، سواء بالنشرات أو الوقفات مثلما حدث عقب مسرحية كنيسة محرم بك وما تبعها من قضية «كاميليا شحاتة»، فضلاً عن تصريحات وزير الثقافة عن الحجاب وآراء بعض الفنانين. أيضاً بدأت المساحات الدعوية تُبسط للتيار المدخلي بإبراز خطابات طلعت زهران ومحمد سعيد رسلان وأسامة القوصي وغيرهم، سواء بالخطابة في المساجد ونشر الكتب الدينية بدون تضييقات، من أجل خلق نزاعات فكرية سلفية تساهم في إحداث بلبلة فكرية لدى القواعد السلفية التي تميل إلى الدعوة السلفية أو إلى السلفية الحركية بتنوعاتها. ليعقب ذلك مرحلة جديدة من التصعيد الأمني تستهدف الرغبة في القضاء عليها، ولم يتم تنفيذ كامل المخطط بسبب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير. وتمثل ذلك في عدة صور منها:

• اعتقال عدد من أبرز رموزها: مثلما تم مع الشيخ أحمد فريد في حزيران/يونيو ٢٠١٠، حيث خرق الحظر الإعلامي المفروض على شيوخ الإسكندرية بتكرار ظهوره على فضائيات «الحكمة» و«الرحمة» و«الناس». كذلك عبد المنعم الشحات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بعد انتقاده الأقباط في مقال له بعنوان: «عنف الإسلاميين الذي كان.. وعنف غيرهم المستمر»، والذي أقام فيه مقارنة بين عنف الجماعات الإسلامية الجهادية وعنف الأقباط في قضية كنيسة العمرانية.

• التضييق الإعلامي على شيوخها: سواء بإيقاف منابرهم الإعلامية (موقع صوت السلف) عدة مرات نتيجة ما ينشر فيه، وبخاصة ما يتعلق بالأقباط مثلما حدث عام ٢٠٠٩ بسبب محاضرات

عبد المنعم الشحات عن النصرانية، أيضاً بالحملات الإعلامية الشرسة ضدهم مثلما حدث من قبل مجلة روز اليوسف في بدايات كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما شنت هجوماً شديداً على الدعوة السلفية والشيخ ياسر برهامي حينما وصفته بأنه أخطر رجل ضد مصر.

• ربطهم بأعمال العنف: عقب تفجير كنيسة القديسين خرجت التصريحات الأولى للمسؤولين ـ محافظ الإسكندرية حينئذ ـ تشير إلى احتمالية تورط السلفيين في الأمر.

أما العامل الثاني المباشر فيتعلق بالموارد الذاتية لهذا التيار، فبعد الانفصال الرسمي عن الجماعة الإسلامية بدأت الدعوة السلفية في تنظيم صفوفها واستمرار عملها العلمي الذي أرادته ونشر المنهج السلفي. ورغم الظروف الأمنية التي أعقبت مقتل الرئيس السادات، إلا أن «الدعوة» استطاعت الانتشار سواء بالإسكندرية أو خارجها ـ بدرجات متفاوتة ـ بشكل أثار دهشة المتابعين (وظهر ذلك في فاعليّات وانتخابات ٢٠١١ أي بعد ما يقارب ثلاثين عاماً من تأسيسها) وذلك من خلال عدة وسائل مكنتها من توسيع رقعتها الجغرافية والتمدد رغم المعوقات، ومن أبرز هذه الوسائل:

• الانتشار العلمي: ويظهر ذلك في الاهتمام بالجانب العلمي وتكوين كوادر دعوية تتيح لها نشر الفكرة واجتذاب كيانات جديدة، وذلك بإنشاء معهد الفرقان الذي يتيح تكويناً علمياً لأبنائها، فضلاً عن استخدام الدروس العلمية والندوات والكتب في تعبئة مواردها الرمزية من خلال نشر الأفكار.

• العمل الجامعي والطلائع: حيث كان للعمل الجامعي وقطاع الطلائع الدور الكبير في تنمية مواردها المادية بالتمدد في مساحات جغرافية واجتماعية جديدة، حيث استطاعوا التغلب على القيود الأمنية والجغرافية بالتركيز في جامعة الإسكندرية طوال ما يقرب من عشرين عاماً، ثم بدؤوا بالتمدد خارجها في العقد الأخير، حيث كان المدخل في ذلك الانتشار اعتمادهم على الأنشطة الطلابية والمعسكرات في تنظيم الانتشار.

• الدعوة الفردية: حيث ظهر أثرها بوضوح في حالة الوجود السلفي في الجيزة ـ كما رصدناها ـ والقائمة على عدد من الجهود الفردية لنشر الدعوة وتكوين مجموعات دعوية ثم إعادة توجيهها نحو المركز بالإسكندرية وذلك لوجود اهتمام تنظيمي وتراتبية وسابق خبرة قد لا تتوافر في أماكن محلية أخرى.

وهذا ما سنبينه بالتفصيل في الصفحات الآتية.

أولاً: معهد الفرقان

منذ بداية الدعوة في النصف الثاني من السبعينيات كانت الرغبة قوية أمام الشيوخ المؤسسين في الحفاظ على مورد رمزي بالغ الأهمية متمثلاً بالمنهج السلفي ـ الذي تمايزوا به من غيرهم من الإسلاميين ـ، ووجدوا أنفسهم أمام مسارين[١٨]:

---

(١٨) محمود عبد الحميد، «تاريخ الدعوة السلفية،» (محاضرة ضمن دورة القضايا الفكرية، ٦ من ذو القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م).

الأول، إنشاء قاعدة من الدعاة يستطيعون من خلالها نشر الدعوة سريعا، ووضع برنامج فقهي، أيضاً بعض كتب العقيدة مثل العبودية في الإسلام، الرسالة التدمرية، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، حكم التصوير، حلق اللحية، كي يكون هذا الداعية مُؤهلاً عند الحديث في القضايا الخلافية التي ينازعهم الناس فيها، إضافةً إلى بعض الدراسة النمطية للعقدية مثل تطهير الجنان والأسماء والصفات للشنقيطي ورسالة في حكم التقليد للشوكاني، ورسالة في الابتداع للألباني ورسالة قديمة في علم الحديث للمقدم، مما جعل هناك جيلا يَؤُم المساجد على معرفة الدليل والكتاب والسنة.

أما الاتجاه الثاني، فكان طباعة الكتب السلفية لنشر المنهج، فأصدروا سلسلة «السلفيون يتحدثون»، ونشروا فيها كتاب الفتاوى لابن تيمية (٣٧ مجلداً)، شرح السنة للبغوي (١٣ مجلداً) ـ روائع البيان في أحكام القرآن، وهي محاضرات ألقاها الشيخ علي الصابوني في السعودية، الأموال لأبي عبيد الله القاسم بن سلام، «الإيمان» لأبي بكر بن أبي شيبة، رسالة الأتباع للألباني، المهدي حقيقة لا خرافة لمحمد إسماعيل وغيرها من الكتب بلغت خمسة عشر كتاباً تقريباً.

ونظراً إلى ظروف النشأة ظل هاجس التمايز والتمدد والتأثير موجوداً، وبخاصة عند مجموعة صغيرة لا يزيد عددها عن أربعة عشر طالباً آنذاك، آمنوا بحتمية وجود «منظومة علمية تكون مسؤولة عن الخط العلمي والدعوي للجماعة الإسلامية بالإسكندرية». لذا بدأ الحديث عن إنشاء المدرسة السلفية، والاختيار يكون بين الأشخاص ممن لديهم إمكانيات جيدة في الحفظ والاستدلال والخطابة والتدريس، وهدفهم حينئذ ـ بحسب عماد عبد الغفور ـ هو أنه «بعد فترة تتراوح من عشرين إلى ثلاثين عاماً قادمة يكون قد أصبح هناك سيادة لعلوم الحديث والفقه والتفسير، ويكون منا علماء في هذه الفروع».

كان التكوين العلمي يتم بإشراف الشيخ محمد إسماعيل المقدم ـ بالتفاهم مع كل من سعيد عبد العظيم و«أبو إدريس» (باعتبارهم الأكبر سناً) وقد يكون لهم تواصل مع أحد ما في السعودية[١٩]، وكان «المقدم» هو الذي يحدد الكتب التي تدرّس، حيث أصدر كتيباً في السبعينات يحتوي على أسماء كتب الأصول في مختلف فروع العلوم الشرعية والتي يجب أن يدرسها طالب العلم الشرعي[٢٠]. وأمام حالة الخوف من هذه التجربة، كان «حفظ المتون» هو الطريق الأمثل للنجاة من أي زلل أو سوء تأويل، فكان شيوخ الدعوة يمكثون في المساجد يحفظون كتب ابن تيمية وغيرها من الكتب، كما يحفظون الآيات من القرآن، ثم يُسَمِّعُون بعضهم كأنهم يسمعون القرآن تماماً، فلا يقبل من صاحبه أن يتلو عليه الصفحة بالمعنى بل لا بد من أن يقولها نصاً، خوفاً من أن يخطئوا كما أخطأ غيرهم، حيث كانوا حريصين على النقل بالنص، ولا سيَّما أن ابن تيمية أصل هذه

(١٩) مقابلات يومية مطولة للباحث مع د. عماد عبد الغفور تمت في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ بالقاهرة، وسوف نعتمد عليها في سياق الكتاب، وسوف نشير إليها إختصاراً بـ «لقاء مع عماد عبد الغفور».

(٢٠) أعيد نشر هذه الكتب في حلقات في العددين (صفر)، و(١) من مجلة صوت الدعوة.

المسألة[21]. وفي سبيل هذا بدؤوا في الاعتكافات الطويلة في المساجد خلال العطلة الصيفية. وبعد مرحلة الحفظ تأتي مرحلة عمل ملخصات لهذه المتون وغيرها وتوزع على الطلاب في ما بعد، هذه الملخصات كانت النواة لمؤلفات شيوخ الدعوة في مراحل تالية[22]. وإلى جانب نشاط الشيوخ المُؤسسين في الدروس العلمية في الجامعة والمساجد، نشطوا كذلك في التجمعات المختلفة، سواء في الشوارع والمقاهي ووسائل المواصلات[23]، من طريق إعطاء مواعظ، أو الانتظام في شروحات الكتب وعرضها على العامة كنوع من نشر العلم الشرعي، وكإيصال أصواتهم إلى فئات مختلفة في أماكن مختلفة لا يمكن الوصول إليها بالطرائق التقليدية في المساجد وأنشطتها، وإن كان حفظ النقول حلاً في هذه المرحلة المبكرة التي غاب فيها شيوخ مباشرون في ما بعد، كانت الرغبة قوية في التغلب على هذا الجانب فكان القرار بتأسيس «معهد الفرقان».

استهدف «معهد الفرقان» مأسسة مورد رمزي يسهم في التوسع العلمي والدعوي، وهو ما حدث حيث تم إنشاؤه عام ١٩٨٥ بحي باكوس بالإسكندرية تحت إشراف الشيخ فاروق الرحماني ـ رحمه الله ـ في مسجد نور الإسلام، وبعد ذلك أشرف عليه أحمد حطيبة ـ منذ عام ١٩٨٨ وحتى الآن ـ يقع المسجد على محطة القطار، وبالاتفاق مع السكك الحديدية استأجر حطيبة حرم القطار ليقيم مشروعات اجتماعية تابعة المسجد مثل حضانة ومستوصف. نبتت الفكرة في الأذهان عندما كان شيوخ الدعوة ـ أبو إدريس وياقوت وفريد وبرهامي ـ في زيارة لبلدة «ديبي» برشيد موطن «الرحماني» يعودونه في مرضه، وفي الطريق بدأ الاتفاق على الفكرة بهدف تخريج دعاة وطلاب علم مؤهلين[24]، وبخاصة أن الظروف بدت مناسبة، فالأوضاع الأمنية أهدأ، والمساجد في اتساع مع غياب التضييقات من قبل الأوقاف أو الأزهر، فضلاً عن حجم الإقبال المتزايد على دروس شيوخها الذين يقومون بتدريس كتب العقيدة والفقه والحديث (بخاصة الصحيحان)، والتفسير بالمساجد عقب صلاة الفجر وعقب صلاة العشاء يومياً. في البداية تم تحديد عدد من العلوم يحتاج الداعية إلى دراستها خلال سنيّ المعهد التي كانت في البداية ثلاث سنوات، ثم زيدت إلى أربع سنوات، وكانت هذه العلوم هي: القرآن وتجويده والعقيدة والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والمصطلح واللغة العربية والسيرة والخطابة وأصول الدعوة والفكر. ومن شروط القبول بالمعهد[25]

---

(٢١) هيثم توفيق، «تاريخ نشأة الدعوة السلفية،» محاضرة في أحد اللقاءات مع أبناء الدعوة على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=Y0hcU25JICg> (آخر زيارة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). وهذه التجارب الروحية أكدها لنا عماد عبد الغفور في لقاءاته معنا السابق الإشارة إليها، كذلك ذكرها أحمد فريد في ذكرياته.

(٢٢) يقول أحمد فريد في تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة: «وساعدني كثيراً في طلب العلم أنني فتح لي في التصنيف والإفادة فكنت أجمع الكتب في علم من العلوم الشرعية من أجل أن أخرج منها بمصنف فيكون في ذلك فائدة من جهة تحصيل هذا العلم وتوصيله للناس وقد وفقت إلى دراسة علوم مختلفة وصنفت في كل منها كتاباً».

(٢٣) مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٢٤) المقابلة نفسها.

(٢٥) نعتمد في هذه الجزئية على المواد المنشورة في الموقع الرسمي للمعهد على الرابط التالي: <http://www.elforqan.org>. (آخر زيارة ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

أن يكون المتقدم قد أنهى الدراسة الثانوية، وأن لا يقل عدد ما يحفظ من أجزاء القرآن عن عشرة أجزاء، حتى يتخرج وقد أتم حفظ القرآن مع تعلمه التجويد. ويمر الطالب بامتحانات كثيرة إلى أن يحصل على «الإجازة»، وهي شهادة من الشيخ أن تلميذه أصبح قادراً على الخطابة، ومن يحصل عليها يصبح خطيباً في مساجد الدعوة، وهي شهادة غير معترف بها من قبل الدولة.

لاقى المعهد إقبالاً كبيراً ـ بالنسبة إلى القائمين عليه ـ ويبلغ حوالى ٥٠٠ طالب في العام، وبسبب أن مبنى المعهد لم يكن ليتسع لهذا العدد الكبير من المتقدمين تم انتقاء حوالى مئتين من المتقدمين، وفي عام ١٩٨٦ تخرجت أول دفعة في المعهد. ثم تتابعت الدفعات حتى سنة ١٩٩٤، وبلغ متوسط عدد الخريجين حوالى الخمسين، واستمر المعهد حتى ١٩٩٤ حين ضغط الأمن لنقل إشراف المعهد إلى الأوقاف في إطار قضية ١٩٩٤. يتذكر برهامي هذه الأزمة ويقول: «ما زلت أذكر تحسر الشيخ قاسم أبو ستيت ـ رحمه الله ـ عندما أمره الضابط باستلام المعهد لأن الأوقاف ليس لديها الإمكانات للقيام بالمعهد بهذه الكفاءات»[٢٦]. بعد هذه الأزمة تحولت الدراسة إلى مسجد نور الإسلام بالمناهج نفسها حتى سنة ١٩٩٨ حين توقفت لأغلب المواد ما عدا الفقه والأصول اللذين استمرا حتى ٢٠١١، حيث أعيد افتتاح المعهد بمسجد نور الإسلام مرة أخرى[٢٧]، وفي سبيل تجويد العملية العلمية تم الاتفاق مع مجموعة من حملة الدكتوراه للإشراف على المعهد في التخصصات التالية: العقيدة والسنّة وعلومها والفقه وأصوله والسيرة والتاريخ وعلوم القرآن واللغة العربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وقّعت جمعية الدعاة ـ التي أنشأتها الدعوة السلفية في ٢٠١١ ـ بروتوكولاً مع وزارة الأوقاف يسمح لها بإنشاء معاهد علمية يُدرس فيها مناهج الأوقاف وتشرف عليها الوزارة لتأهيل الخطباء والأئمة[٢٨]. وذلك في إطار سعي المعهد إلى أن يتحول يوماً إلى كلية يتخرج فيها الطالب وينال منها شهادة رسمية، ويكون بإمكانه تكملة الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه، هو القرار الذي سوف تعيد فيه الوزارة النظر وبخاصة بعد القوانين والقرارات الصادرة مؤخراً.

١ ـ المواد المقررة

ـ القرآن الكريم، والتجويد: تحفة الأطفال، والجزرية.

ـ التفسير: ابن كثير، والجلالين.

ـ الفقه: منار السبيل، للشيخ إبراهيم بن ضويان على الدليل للشيخ مرعي.

ـ الأصول: الوجيز، عبد الكريم زيدان .

---

(٢٦) مقابلة مع ياسر برهامي.

(٢٧) بلغ عدد المتقدمين إلى الدراسة في المعهد الرئيسي بالإسكندرية ألفين من الرجال، وسبعمئة من النساء، ومن ضمن المتقدمين حوالى مئتين من الأجانب، ويبلغ إجمالي عدد الطلاب المنتظمين حالياً على مستوى المعاهد حوالى ستة آلاف.

(٢٨) جمعية الدعاة توقع بروتوكول مع وزارة الأوقاف يسمح لها بإنشاء معاهد علمية،» الفتح، ٢٠١٣/١١/١١، <http://www.fath-news.com/cont/3956> (آخر زيارة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

ـ العقيدة: فتح المجيد، ومعارج القبول.
ـ السيرة: الرحيق المختوم لصفي الرحمن المباركفوري.
ـ الخطابة: كتاب الخطابة لأبي زهرة.
ـ أصول الدعوة: أصول الدعوة لعبد الكريم زيدان.
ـ المصطلح والحديث: مصطلح الحديث للطحان، تدريب الراوي، أصول التخريج للطحان، دراسة أبوابٍ من بعض كتب الحديث.
ـ اللغة العربية: الدروس النحوية، ودروس البلاغة، كتابان لأربعة مؤلفين وهم: حفني ناصف، وسلطان محمد، ومحمد دياب، ومصطفى طموم.
ـ الفكر: محاضراتٌ في الفكر.
ـ دراسة مبسطة للحاسوب وكيفية استخدامه في البحث العلمي والتنمية البشرية «اختيارية»
ـ بعض محاضرات عامة في الطب النفسي وفن المعاملة في الدعوة، والتفريق بين الإنسان السوي والمبتلى بالوساوس ونحوها في الدعوة والأجوبة.:اختيارية.
ـ محاضرات عامة في الاقتصاد الإسلامي «اختيارية».
ـ محاضرات الآداب والأخلاق «اختيارية».

٢ ـ توزيع المناهج على سنوات المعهد الأربع

أ ـ المستوى الأول

ـ القرآن والتجويد: الربع الأول من القرآن [من أول الفاتحة ـ إلى آخر الأنعام]، وتحفة الأطفال للجمزوري بشرحها: منحة ذي الجلال للضباع.
ـ التفسير: ابن كثيرٍ، والجلالين: جزء قد سمع من تفسير ابن كثير، مع كلمات الربع الأول من القرآن من الجلالين.
ـ الفقه: منار السبيل من أول الطهارة حتى الجهاد. مع آداب طلب العلم من مقدمة النووي في المجموع.
ـ الأصول: الوجيز لعبد الكريم زيدان من مباحث الحكم ـ حتى عوارض الأهلية.
ـ العقيدة: فتح المجيد كاملاً.
ـ السيرة: الرحيق المختوم لصفي الرحمن المباركفوري [من الحكم والإمارة في العرب ـ إلى هجرة النبي ﷺ].
ـ الخطابة: كتاب الخطابة لأبي زهرة كاملاً.
ـ أصول الدعوة: أصول الدعوة لعبد الكريم زيدان [من موضوع الدعوة ـ إلى آخر الإفتاء، ص ٢٦٠].

ـ المصطلح والحديث: مصطلح الحديث للطحان، ودراسة أبوابٍ من الصحيحين: البخاري: من أول بدء الوحي حديث رقم: ١ إلى آخر التيمم حديث رقم: ٣٤٨ [ترقيم فتح الباري].

ـ مسلم: من أول باب بدء الأذان حديث رقم: ٣٧٧ إلى آخر صلاة الكسوف حديث رقم: ٩١٥ [ترقيم عبد الباقي].

ـ اللغة العربية: الدروس النحوية، ودروس البلاغة، كتابان لأربعة مؤلفين هم: حفني ناصف، وسلطان محمد، ومحمد دياب، ومصطفى طموم.

ـ الفكر: محاضرات متفرقة من مجموعة كتب.

ب ـ المستوى الثاني

ـ القرآن والتجويد: الربع الثاني من القرآن [من أول الأعراف ـ إلى آخر الإسراء] مع شرح الجزرية من أولها إلى آخر باب الظاء.

ـ التفسير: ابن كثيرٍ، و الجلالين [تفسير سورتي الإسراء والكهف، مع حفظ معاني كلمات الربع الثاني من القرآن].

ـ الفقه: منار السبيل: من البيوع حتى اللقطة.

ـ الأصول: الوجيز لعبد الكريم زيدان من أدلة الأحكام حتى آخر الأدلة.

ـ العقيدة: معارج القبول [من تعريف العبد بما خلق له ـ إلى وجوب الإيمان بالصفات الواردة في القرآن وصحيح السنة].

ـ السيرة: الرحيق المختوم لصفي الرحمن المباركفوري [من الإذن بالقتال ـ إلى غزوة بني المصطلق].

ـ أصول الدعوة: أصول الدعوة لعبد الكريم زيدان [من الحسبة ص ٢٦١ ـ إلى آخر مقاصد الإسلام، ص ٥٠٢].

ـ المصطلح والحديث: أبواب من تدريب الراوي، دراسة أبوابٍ من سنن الترمذي والنسائي.

ـ الترمذي: من أول كتاب الزكاة حديث رقم: ٦١٧ إلى آخر الحج حديث رقم: ٩٦٤ [ترقيم أحمد شاكر].

ـ النسائي: من أول الأحباس حديث رقم: ٣٥٩٧ إلى آخر عشرة النساء حديث رقم: ٣٩٦٤ [أبي غدة].

ـ اللغة العربية: الدروس النحوية، ودروس البلاغة، كتابان لأربعة مؤلفين وهم: حفني ناصف، وسلطان محمد، ومحمد دياب، ومصطفى طموم.

ـ الفكر: محاضرات متفرقة من مجموعة كتب.

ج ـ المستوى الثالث

ـ القرآن والتجويد: الربع الثالث من القرآن [من أول مريم ـ إلى آخر فاطر] مع تكملة شرح الجزرية.

ـ التفسير: ابن كثيرٍ، والجلالين [تفسير سورة المائدة، مع حفظ معاني كلمات الربع الثالث من القرآن].

ـ الفقه: منار السبيل: من الوقف ـ حتى ما يلحق من النسب.

ـ الأصول: الوجيز لعبد الكريم زيدان من القياس ـ إلى الأمر والنهي.

ـ العقيدة: معارج القبول [من توحيد الطلب والقصد ـ إلى الإيمان بقيام الساعة].

ـ السيرة: الرحيق المختوم لصفي الرحمن المباركفوري [من الحديبية ـ إلى نهاية الكتاب].

ـ أصول الدعوة: أصول الدعوة لعبد الكريم زيدان [موضوع الدعوة ـ إلى آخر الكتاب].

ـ المصطلح والحديث: أبواب من تدريب الراوي، دراسة أبوابٍ من سنن أبي داود.

ـ أبو داود: من أول كتاب النكاح حديث رقم: ٢٠٤٦ إلى آخر تعظيم الزنا حديث رقم: ٢٣١٢. ـ ومن أول كتاب البيوع حديث رقم:٣٣٢٦ إلى آخر الأقضية حديث رقم: ٣٦٤٠ [ترقيم محي الدين].

ـ اللغة العربية: الدروس النحوية، ودروس البلاغة، كتابان لأربعة مؤلفين وهم: حفني ناصف، وسلطان محمد، ومحمد دياب، ومصطفى طموم.

ـ الفكر: مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب.

د ـ المستوى الرابع

ـ القرآن والتجويد:حفظ الربع الأخير من القرآن [من يس حتى الناس].

ـ التفسير: ابن كثير، والجلالين [من قوله تعالى: سيقول السفهاء إلى آخر سورة البقرة مع كلمات الربع الأخير من الجلالين].

ـ الفقه: منار السبيل: من العدة حتى الإقرار.

ـ الأصول: الوجيز لعبد الكريم زيدان من العام حتى الاجتهاد والتقليد.

ـ العقيدة: معارج القبول [من الإيمان بالقضاء والقدر إلى نهاية الكتاب وفيها: التمسك بالكتاب والسنة].

ـ المصطلح والحديث: أبواب من تدريب الراوي، أصول التخريج للطحان، دراسة أبوابٍ من سنن ابن ماجة.

ـ ابن ماجة: من أول كتاب الحدود حديث رقم: ٢٥٣٣ إلى آخر كتاب الحدود حديث رقم: ٢٦١٤.

ـ ومن أول كتاب الجهاد حديث رقم: ٢٧٥٣ إلى آخر الطب حديث رقم: ٣٥٤٩ [ترقيم عبد الباقي].

ـ اللغة العربية: الدروس النحوية، ودروس البلاغة، كتابان لأربعة مؤلفين وهم: حفني ناصف، وسلطان محمد، ومحمد دياب، ومصطفى طموم.

ـ الفكر: مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب.

ثانياً: قطاعا الطلائع والجامعة

من أبرز الموارد المادية التي أولته الدعوة اهتمامها هو «العمل الطلابي»، ومن أجل تنمية هذا المورد واستدامته لاستمرار تغذيته جسدها خصصت له قطاعين:

١ ـ قطاع الطلائع

ويعتبر هذا المورد المادة الخام لقطاع الجامعة الذي نشّط جسد الدعوة وأمدها بأجيال متعاقبة(٢٩) وهو أحد قطاعات الدعوة السلفية، والذي يعمل كمؤسسة تربوية تستهدف تنشئة الطلاب وتربيتهم من الطفولة حتى نهاية المرحلة الثانوية، حيث يبدأ بعد ذلك نشاطهم في «نشاط الجامعة»(٣٠) بأنشطة وبرامج علمية مختلفة من الطلائع. بداية التفكير والتأسيس الفعلي للطلائع بين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، حيث تزامن مع الانفصال الذي بدأ يحدث في صفوف الجماعة الإسلامية.

فروع معاهد الفرقان لإعداد الدعاة

	المحافظة	اسم الفرع
١	الإسكندرية	المندرة
٢		العامرية
٣		النهضة
٤		أبيس ٨
٥		الحمام
٦	مطروح	الضبعة
٧		مطروح
٨	القاهرة	معهد النهضة
٩		عين شمس
١٠	الغربية	طنطا
١١		المحلة الكبرى
١٢	كفر الشيخ	الحامول
١٣	المنوفية	شبين الكوم
١٤		مدينة السادات
١٥	البحيرة	كفر الدوار
١٦		رشيد
١٧		دمنهور
١٨		مركز بدر
١٨		أبو حمص
٢٠		كوم حمادة
٢١		حوش عيسى
٢٢		أبو المطامير
٢٣		شبراخيت
٢٤	الشرقية	الزقازيق
٢٥	أسيوط	أسيوط
٢٦	سوهاج	سوهاج
٢٧	قنا	قنا
٢٧	الأقصر	الأقصر
٢٩	الوادي الجديد	الوادي الجديد

(٢٩) نعتمد في حديثنا على قطاع الطلائع على مقابلة شخصية تمت بين الباحث وأحد المسؤولين الأوائل في القطاع بداية التسعينيات ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ بالإسكندرية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأيضاً على حوار مطول مع الشيخ مصطفى دياب ـ المشرف على القطاع ـ مع جريدة التحرير في ٢٠/٣/٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/ic7mYr> (آخر زيارة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٣٠) مؤخراً تم استحداث «نشاط الشباب» لمن لم يلتحق بالجامعة.

بدايةً استُهدف طلاب المرحلة الثانوية تمهيداً لتوليهم مسؤولية العمل والأنشطة في الجامعة عقب تخرُّج الشيوخ المؤسسين للدعوة، بعدها توسعوا وبدؤوا الاهتمام بطلاب المرحلتين الإعدادية والابتدائية. ومنذ مطلع عام ١٩٨٧ بدأ الأمر ينتظم حيث بدأت تبرز أهمية العمل الطلائعي. تعتمد الطلائع في عملها على «محاولة تولّي مسؤولية الإذاعة المدرسية وبرنامج الصباح، كذلك الإشراف على مسجد المدرسة، ففي صلاة الظهر يصلي أحدهم بالمصلين، ويكون له كلمة عبارة عن نصيحة أو جزء من سيرة النبي (ﷺ) وما شابه»[٣١].

في البدايات الأولى تم الاعتماد على عدد من الأفراد لا يتجاوز العشرة من شباب الدعوة، منهم الشيخ «مصطفى دياب»[٣٢] وبحكم تخصصه في التربية فقد تمايز من غيره من الشيوخ خصوصاً في تربية النشء، حيث أتاح وضعه كمدرس العمل الدعوي بين صفوف الطلاب بشكل أيسر بالنظر إلى غيره ـ لذا فوَّضه مشايخ الدعوة لتولي المسؤولية عن الطلائع منذ التسعينيات واستمر فيها إلى اليوم، ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة الدعوة السلفية. وكانت الطلائع تدار حينئذ مركزياً من خلال اللجنة المسؤول عنها «دياب»، فضلاً عن الإشراف التوجيهي لأحد المشايخ، حيث تناوب على الإشراف عدة مشايخ، هم أحمد حطيبة ثم فاروق الرحماني ثم سعيد حماد. وعندما كان دياب يؤدي الخدمة العسكرية تولى مسؤولية إدارة المجموعة والإشراف عليها عماد عبد الغفور ثم ياسر برهامي. ومع هذه المركزية في الإدارة، كان هناك أيضاً لامركزية في الحركة، فكل شخص يؤدي دوره في منطقته كما يشاء في ضوء الإطار العام غير المكتوب والمتمثل بالتركيز على التقويم التربوي والسلوكي والأخلاقي، ثم الناحية العلمية في ما بعد.

تلخصت نشاطات الطلائع في الأنشطة الدعوية البحتة ـ وليست العلمية ـ كتعليق مجلات خاصة بالطلائع وتوزيعها ورحلات ترفيهية ودورات تدريبية وإنشاء علاقات خاصة في ما بينهم؛ حيث تستهوي هذه الأنشطة الشباب في تلك المرحلة العمرية ولا تحتاج قدرات خاصة أو مهارات ذهنية أو علمية. أيضاً الاهتمام بالأنشطة ذات الأبعاد التربوية والتي تهتم بالأخلاقيات العامة وتهذب السلوكيات الشخصية للمراهق، وتعطيه قدوة إسلامية بالاعتماد على قصص الصحابة والتابعين، وأحياناً كان يتم تدريس الأصول العلمية للدعوة السلفية، فضلاً عن النشاط الاجتماعي التقليدي الذي تقوم به الجمعيات كافة. ويتم التحرك بين الطلاب من الباب الدعوي للجميع ـ الملتزم منهم وغير الملتزم ـ ثم يتم الفرز بين الطلاب في ما بعد من خلال القدرات الذهنية والعقلية والحركية ومدى التحصيل والإقبال على النشاط، ومدى الاقتناع بالفكرة والمنهج السلفيين؛ ثم يبدأ تطوير العلاقات حسب قدرات كل شخص، حيث سيستمر فترات طويلة ويتم تصعيده للجامعة، ثم في ما بعد الجامعة يعمل في المجتمع كله. وبطبيعة الحال فقد تعامل الإخوان مع السلفيين في

(٣١) مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٣٢) من الجيل الثاني في الدعوة السلفية ولد في ٢٣ نيسان/أبريل عام ١٩٦٣، ويعمل مدرساً لمادة الرياضيات في المرحلة الإعدادية.

أنشطة الطلائع بتنافسية، وتمايزوا منهم بأن عملهم منظم يعتمد على العمل المؤسسي، بينما نشاط السلفيين فردي قائم على مهارات الأفراد القائمين وقدرتهم على التأثير في الشباب ومدى ارتباط الشباب بهم.

وبسبب التضييقات العامة على الإسلاميين وفي القلب منهم السلفيون، تأثر نشاط الطلائع بهذه الأجواء؛ فالمضايقات الأمنية على بعض القائمين بالعمل والمعروفين للأمن موجودة، أيضاً طلبة الطلائع تم التضييق عليهم في محيطهم من طريق إلغاء بعض الأنشطة من قبل بعض مديري المدارس، وكان هذا الأمر يتوقف على طبيعتهم الشخصية، فكان منهم المتديِّن بطبعه الذي لا يُمانع في مثل هذه الأنشطة، وهناك من يمنع أي أنشطة دون أن يطلب منه أحد ذلك خوفاً من ضغوط أمن الدولة. ولم يحدث أن أُلقي القبض على أي من الطلاب إلا بسبب أمور خاصة قد يوقع الطالب نفسه فيها ويقوم بها، ويراها الأمن مخالفات، مثل حَمله ملصقات ـ أو منشورات بالمصطلح الأمني ـ وتوزيعها لكن ليس بسبب انتمائه ونشاطه في الطلائع.

في هذه المرحلة المبكرة لم يكن الأهالي يفرقون بين الإسلاميين... فالجميع لديهم سواء، كما أن جماعات العنف لم تكن تُعرف إلا بعد حدوث عنف، وأمام حالة القلق التي تنتابهم على أبنائهم، كان التغلب على هذا القلق التحدي الأكبر أمام القائمين على عمل الطلائع آنذاك؛ فكان عليهم أن يكسبوا ثقة أولياء الأمور، وذلك بخلق علاقات شخصية معهم؛ يذهبون إليهم في منازلهم كي يكون هناك نوع من التواصل، وبخاصة أن فترة المراهقة قد تكون العلاقات على غير ما يرام، فلا يملك أي أسباب تفسيرية لميوله هذه، كما أن الاعتراضات من قبل الأهالي لا تكون في ذهن الطالب في هذه المرحلة العمرية، ولا يجد أجوبة لديه لأسئلة أبويهِ: لماذا هؤلاء؟ ولماذا هذا المسجد بعينه؟ رغم أن ذلك التوجه الناشئ لديه قد يكون نتيجة صداقته التي تدفعه كي يذهب مع صديقه للمسجد، وهناك يتعرف إلى شيخه ويحبه، فالعلاقات تكون عاطفية، وبسبب القبول الظاهري لكل من يعمل في العمل الدعوي يقتنع الأهالي.

في بدايات الدعوة التفت المشايخ لأهمية التنظيم كيلا يتماهوا مع غيرهم من التيارات الأخرى، وبسبب انفتاح الأوضاع وتعدد الأدوار التي بدأت تضطلع بها الدعوة، حيث غيّرت اسمها من المدرسة السلفية إلى «الدعوة السلفية» عام ١٩٨٢، لتشمل قطاعات أعرض وتتخطى التدريس والوعظ إلى دور اجتماعي وتثقيفي أوسع. كانت منافذهم المتاحة للتواصل مع الجمهور هي الخطب والمساجد وصلاة العيد والطلائع والجامعة. ولم يكن القائمون على أمر الطلائع معروفين للأمن، لذا لم تكن الضغوط الأمنية عليهم كبيرة، وفي عقد التسعينيات بدأت الدعوة توجه خطابها إلى قطاعات جديدة من المجتمع، فخرجت كتابات مثل: «رسالة إلى أهل الفن» و«ضوابط شرعية للألعاب الرياضية» للشيخ عبد العظيم.

أما في المحافظات، فنجد أن العمل في الطلائع قد تم عشوائياً بوجه ما، حيث لم ينظم إلا بعد عام ٢٠٠٠، وتوقف نجاح واستمرار القطاع ـ قبل ذلك ـ على القدرات الشخصية، حيث عَوَّضت

المركزية جوانب الفشل وبخاصة مع محدودية الحركة. وبحكم البداية وظروف النشأة كان التركيز على طلائع محافظة الإسكندرية بصورة أكبر، وبعد أن شرع التوسع والانتشار بدأ يحدث نوع من التواصل والتنسيق بين المحافظات وتنظيم العمل بها، حيث تُوجد الأنشطة نفسها والاهتمامات نفسها في جميع المحافظات، لكن تتفاوت النسب بينها؛ فحسب انتشار الدعوة السلفية في المحافظات، وحسبما يتوافر من الدعاة المؤهلين، يكون نجاح قطاع الطلائع، ففي بعض المحافظات يكون النشاط في منتهى القوة، وفي محافظات أخرى ضعيفاً نسبياً.

ويأخذ التنظيم عادة شكلاً هرمياً في الطلائع ـ والدعوة ـ، فيوجد مسؤول في كل من المسجد والحي والمنطقة، والمحافظة، يتبعه فريق عمل يضم مسؤولي المراكز والقرى أو مسؤولاً عن كل حي أو قرية، وهكذا تغطي الدعوة الجمهورية بشبكة من الدعاة. وحسب مصطفى دياب ـ العقل التنفيذي لقطاع الطلائع ـ لا يقتصر التعامل مع المسجد فقط، ولكن أيضاً النوادي ومراكز الشباب والشوارع والمدارس و«السينتر» وفي أي تجمع طلابي يتم توجيه الدعوة؛ فكثير من الأنشطة تكون خارج المساجد، لكن المحضن التربوي هو المسجد، يتعلم فيه ويتأسس داخله، ويتم تخصيص برامج للأنشطة خارج المساجد؛ فهناك كان الاهتمام القوي بالحضور داخل المدارس وتخصيص مشرفين على الطلاب والطالبات داخلها لتوصيل الأنشطة في كل المراحل.

* * *

تتلخص رؤية قطاع الطلائع في إعداد جيل سلفي رباني قادر على الإبداع والتغيير، لذاته ولمن حوله بهدف مد الدعوة السلفية بأجيال جديدة، وتهدف في سبيل تحقيق ذلك إلى: «إعداد جيل سلفي رباني متميز ـ اكتشاف الطاقات والكوادر والاهتمام بها ـ ربط هذه الكوادر بقيادات الدعوة ومشايخها لتواصل الأجيال». يستهدفون تحقيق أمور خمسة هي:

«التربية على عقيدة سلفية، وعبادة سلفية، وأخلاق سلفية، ومعاملات سلفية، وسلوكيات سلفية»، ويتم ذلك بالاعتماد على أمرين: المادة العلمية، والأنشطة.

وبهذين الشقين يكبر الطفل ويجد نفسه يميل نحو الاتجاه السلفي ويعمل به، لذا تكون الأنشطة من أهم الوسائل التي يعتمدون عليها من أجل غرس هذه القيم والمفاهيم؛ فالقاعدة التي يتحركون بناءً عليها تتلخص في أن كل قيمة أو معنى يُراد غرسه في الطلاب لا بد أن يُصنع له وسائل معينة ـ تنظم معسكرات أو رحلات، ومسابقات إسلامية، ودورات في البلياردو، وألعاب «إير روكي» و«بيبي فوت» ـ وذلك للتأكيد أنه ما دام ما يُمارس حلالاً فلا يوجد ما يمنع من القيام به. وتتم تهيئة الأجواء الأسَرية بين أبناء الطلائع من خلال إتاحة الفرصة لبناء علاقات بينهم ونوع من التواصل الأسَري؛ حيث يتعارف أولياء الأمور، وفي بعض المحافظات يتم تنظيم اجتماع لهم، وذلك في كل القطاعات للتعارف، وتبادل المناقشات في القضايا التربوية التي تخص توجه الطالب.

أيضاً تستمر هذه الأنشطة على مدار السنة، لكن يتم تكثيفها في الصَّيف، وهناك اهتمام بوجود ارتباط لهذا الجيل مع القيادات الدعوية الكبرى من العلماء والمشايخ، فضلاً عن الارتباط الإداري

والتربوي ممن يتابعون معهم التربية المباشرة، حيث يتم تخصيص لقاء شهري يسمى «اللقاء الشهري لطلائع الدعوة السلفية»؛ وكل لقاء يحضره شيخ من مؤسسي الدعوة مجلس الأمناء، وفي بعض المحافظات يتم الاعتماد على مشايخ الصف الثاني من الدعوة للتواصل الشهري معهم. أيضاً هناك مساجد لطلائع الدعوة السلفية من النساء؛ حيث يتم التعامل مع البنات بالمنهج نفسه، ولهن أنشطة وبرامج ولقاءات شهرية، فضلاً عن حفظ القرآن والعلوم الشرعية، وهناك التنزه والزيارات لمنتجعات وحمامات سباحة مغلقة.

ويُقسم الطلاب داخل المسجد إلى ثلاث مراحل: حيث يُخصص مشرف لمجموعة المرحلة الابتدائية، وآخر ليشرف على مجموعة المرحلة الإعدادية، وثالث للإشراف على مجموعة المرحلة الثانوية. ويجلس المشرف مع الطلاب ويعطيهم المعلومات والمقرر الذي من المفترض أن يصل إليهم خلال الفترة التي يكون فيها معهم. وهناك العديد من الأنشطة؛ مسابقات القرآن والعلوم الشرعية، ويستهدف منها أن تكون تعليمية تبث في الطلائع مجموعة من المفاهيم التي يُراد إيصالها إلى الطلبة، فضلاً عن المسابقات الرياضية؛ وهناك المسابقات البحثية والتي يُطلب فيها من الطالب أن يكتب بحثاً في موضوعات معينة؛ ففي الرحلات تُغرس مفاهيم مهمّة وبخاصة في المعسكرات، حيث يقيم الطالب ثلاثة أيام تحت عيون الرصد لتقويم سلوكياته وسلبياته التي تظهر بتلقائية أثناء تعاملاته اليومية، حيث تكون التعليقات عليها غير مباشرة؛ بحيث يتعلم تمييز الصواب من الخطأ. وفي رمضان يُخصص اعتكاف للطلائع فقط، فالمخيم كله طلائع، والمسجد كله طلائع، حتى من يؤم المصلين يكون مشرف الطلائع.

ويحدث هذا الأمر في كل المحافظات، حيث يكون اعتكاف الطلائع منفصلاً، لأن له برنامجه الخاص به؛ فالكلمة التي تقال في الاعتكاف تكون موجهة إليه، وتكون النتائج جيدة؛ حيث تُقوّم السلوكيات وتكتشف المواهب أثناء الاعتكاف. أيضاً يتم تنظيم عدة أنشطة داخل المسجد، منها ما يسمى «اليوم الإسلامي»، ويكون أشبه بالمعسكر، لكنه ليوم واحد فقط: يحضر الطالب من التاسعة صباحاً حتى التاسعة مساءً، ويكون هناك برامج متعددة وفقرات وترفيه ومحاضرات و«جلسات عصف ذهني» حول المشاكل التي تعوق الالتزام، ويجمع الشباب في حلقات صغيرة، ثم يبدأون بطرح الأسباب التي يرونها، ثم في النهاية يتم تصفية الأسباب والنقاش حولها، ومن خلال الأنشطة يتم تذليل هذه العقبات، فضلاً عن أنشطة تكون في صورة «ورش العمل»، يتم فيها إعداد مجلة حائط أو برنامج إذاعي أو يتم عمل انتخابات برلمانية لانتخاب مسؤول عن المخيم. وبحكم خبراته التربوية والدعوية وضع الشيخ مصطفى دياب منهجاً علمياً مخصصاً لقطاع الطلائع السلفية، حيث يُدرس الطالب في المستوى الابتدائي مجموعة من الكتب اسمها «الأساس في تربية براعم الإسلام» لطلاب الابتدائي وهي عبارة عن ثلاثة مستويات، تحتوي على مبادئ التفسير والفقه والعقيدة والسيرة وغير ذلك بأسلوب مبسط، ووضع جدولاً زمنياً في بداية الكتاب لتدريسه. وفي المرحلة الإعدادية يدرس الطالب كتاب البنيان في تربية الفتيان. أما في المرحلة الثانوية، فَيُدرَّس كتاب البداية

لمن سلك طريق الهداية ـ جزءان ـ فضلاً عن كتيِّب تربوي اسمه أوقف الشمس يدرِّس في جميع المراحل التعليمية من الابتدائية إلى الثانوية؛ يُذكِّر الكتاب الطالب بالقضايا التربوية المهمة التي من المفترض أن يؤديها، من بِر الوالدين وصِلة الأرحام وإدراك تكبيرة الإحرام والصلوات الخمس في جماعة والصيام وقراءة القرآن وأعمال تربوية يربى الطالب عليه، فعندما يتربى على مثل هذه السلوكيات يكبر ويشب عليها ويتَّخذ الطابع السلفي في هيئته وشكله وتكوينه وسلوكه ومعاملاته وأخلاقه.

٢ ـ قطاع الجامعة

وهو ثاني أبرز الموارد المادية التي استخدمتها الدعوة السلفية في التمدد الدعوي والتنظيمي والسياسي وبرزت نتائجها في ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير كان تركيزها على «الجامعة»، فمن خلالها استطاعت التمدد في طبقات اجتماعية وجغرافية متعددة ـ نظراً إلى تنوع طبقات الطلاب الاجتماعية في الجامعة ـ، وهذا ما ساعدها على سرعة بناء تنظيمها في جميع أنحاء البلاد من طريق اختيار مسؤوليها التنظيميين من الطلاب الناشطين في الجامعة.

عقب الانفصال عن الجماعة الإسلامية استمر ارتباط المدرسة السلفية ـ والدعوة السلفية فيما بعد عام ١٩٨٠ ـ بالجامعة بطبيعة وجود الشيوخ المؤسسين بالدراسة حينئذ حتى اغتيال السادات، حيث بدأت الأوضاع تتغير والنشاط يقل بسبب التضييق الأمني على الجميع، وبداية التحكم الأمني في الدخول والخروج من الجامعة من ناحية، ومن ناحية أخرى انتهاء أغلب الشيوخ من دراساتهم الجامعية، ما يعني صعوبة في استمرارهم الدعوي المعتاد، وكذلك كانت الضغوط الأمنية على الإسلاميين بعامة عقب مقتل السادات حائلاً دون استمرارهم، وبتعبير برهامي «كان الأمن يُرعبنا»(٣٣). وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٨٤؛ حيث سُمح بتكوين «أسر» ضمن أنشطة الجامعة، وكانوا التيار الإسلامي الوحيد الذي بدأ بالعمل في نطاق جامعة الإسكندرية فقط، بعد ذلك بدأت جماعة الإخوان بالمنافسة. ولأن الأمر ظل في إطاره الرسمي فلم تحدث تضييقات. أيضاً كانت الرغبة في عدم الصدام مع الأمن، فلم يُشاركوا في الانتخابات الجامعية كيلا يرسب طلّابهم.

يشرح برهامي أكثر عن آليات العودة ويقول: «بدأنا في التواصل مع بعض الإخوة الذين لديهم استعداد للعمل، ـ وكنت مشرفاً مباشراً على هذا النشاط ـ وذلك في أربع كليات هي: «الطب والهندسة والتربية والزراعة»، اجتمعنا مع «بسام الزرقا» و«عبد الحميد الدخاخني» من كلية الطب، «عطية عبد السلام» و«مصطفى دياب» من التربية، «أحمد فوزي» من الهندسة، «أشرف ثابت» من الزراعة وبدأت أنشطتنا في هذه الكليات، بدأنا العمل في الأسر بشكل رسمي، وكانت أنشطتها توزيع مطويات وأوراق رحلات، وكنا نتحرك ـ كدعوة سلفية ـ داخل الجامعة من خلال عدة وسائل هي: «الأسر» و«الأسابيع الإسلامية» و«لقاء الجامعة»، فضلاً عن «الإفطارات»، و«المعسكرات».

(٣٣) مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

يهدف نشاط «الأسر» ـ تبعاً للنظام الجامعي ـ إلى توثيق العلاقات الطلابية، وتشجيعهم على العمل بروح الجماعة في ما بينهم، فضلاً عن صقل المواهب واكتشاف وتنمية القدرات والمهارات، ويكون لكل أسرة نشاط ثقافي بعينه، رياضي واجتماعي وديني وترفيهي، ويكون ضمن أنشطتها إقامة معارض للكتب وتنظيم ندوات وتوزيع كتيبات وملصقات في الجامعة وغيرها. وقد عملت الدعوة على تحقيق ذلك بما يتفق مع إعلاء فكرة الأخوة الإيمانية بين طلاب الأسر، أما فكرة «الأسابيع الإسلامية» ـ والكلام لبرهامي ـ فتقوم على تخصيص كل أسبوع لقضية بعينها من القضايا، مثل قضايا التوحيد، الصلاة، «الحجاب» أعياد المشركين حيث يقتصر الحديث عليها في المدرجات والساحات، عبر مجلات الحائط. أما «لقاء الجامعة»، فهو عبارة عن لقاء أسبوعي يُعقد مع أبناء الدعوة في مسجد الفتح، ويتناوب عليه الشيوخ، ليناقش فيه القضايا العلمية التي تثار. وفي دوره يقول برهامي: «بمرور الوقت بدأنا في إيجاد مسؤول جامعة يعمل بإشرافي، حيث نجتمع أسبوعياً مع مسؤولي الجامعة والطلائع، ونُدرّس أحد الكتب، أيضاً لننظر في كيفية سير العمل بالمدارس والمساجد، ونُقوِّم أوجه القصور، ونتعامل مع المعوقات، ونتفق على الخطوات القادمة التي يتوجب القيام بها».

أ ـ أزمة بالجامعة

كان المعتاد أن يُسلِّم كل مسؤول عن الجامعة قبل تخرجه مسؤولياته لأخ جديد قبل أن ينتهي العام الدراسي بستة أشهر، وكان ذلك أمراً مُعتاداً، ومنه تمَّ اكتساب كفاءات إدارية وتنظيمية. في هذه الأثناء كان يتولى مسؤولية الجامعة وليد السعيد ـ والواقعة كانت في بدايات التسعينيات[٣٤] ـ والذي بدأ في الانفراد بالعمل ولم يكن يلتزم بقرارات الدعوة وبدا متحفظاً على طريقة أداء برهامي بصورة رآها برهامي رغبة من السعيد في أن يأخذ أدواراً أبعد من الإدارة، فتم استعجاله بشهر أو شهرين عن الموعد المعتاد ليتسلم مسؤول جديد بديلاً منه. لم يتقبل وليد ذلك، وأرجع برهامي ذلك التصرف إلى محاولات سيد غباشي ـ وهو أحد أبناء التيار السلفي بالإسكندرية ـ قُبيل هذه الأحداث بقليل، منذ أواخر الثمانينيات، اجتذاب بعض أفراد الدعوة السلفية إلى جماعة جديدة يُنشئها، ما أدى إلى خلاف كبير بين القُطبين السلفيين[٣٥]. وللخروج من هذه الأزمة عرضت الدعوة على عماد عبد الغفور ـ بعد عودته من سفره حيث تزامن ذلك مع الأزمة ـ أن يختار المجال الذي يريد العمل فيه، فاختار الجامعة والطلائع. قبيل ذلك حاول وليد التضييق على أحمد رجب ـ الذي

(٣٤) في تفاصيل الأزمة اعتمدنا على مصادر متعددة أهمها لقاءاتنا المتواصلة مع كل من ياسر برهامي، عماد عبد الغفور، لقاءات مع عدد من قيادات الدعوة الوسيطة في الثمانينيات والتسعينيات يتحفظون عن ذكر اسمهم.

(٣٥) في مقابلة للباحث مع أحد قيادات الدعوة في الثمانينيات والتسعينيات ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الإسكندرية، أكد أن المشكلة الحادثة نتيجة أسلوب التسلط الذي يتبعه برهامي وانفراده في العمل وهو ما أشعل الأوضاع ـ والدليل أن المشكلة في برهامي هي هدوء الأوضاع بعد إشراف عماد عبد الغفور ـ فضلاً عن وجود بعض الرواسب الشخصية في رؤية برهامي لغباشي، وهي ما تدفعه إلى قول ذلك.

خلفه بالعمل ـ فلم يستمر طويلاً، وعندما تولى عبد الغفور الإشراف أتى بإبراهيم أبو شنب لتهدأ الجامعة ـ وبعد أن انتهى إبراهيم أبو شنب من الجامعة أقنعه سعيد عبد العظيم بالإشراف على العمل الاجتماعي للدعوة. ولخلافات شخصية بين دياب وعبد الغفور أُبعد دياب عن الطلائع لتهدأ الأوضاع بعد ذلك ويستمر العمل. وبعد شُهور قليلة سافر عماد وعاد برهامي للإشراف على الطلائع والجامعة. وبعد إقامة عامين في قطر عاد دياب لإدارة قطاع الطلائع.

وعقب قضية الدعوة السلفية عام ١٩٩٤ وإيقاف الأنشطة، تُرك نشاط قطاع الجامعة كمتنفس للدعوة، ورغم التضارب في روايتي برهامي وعبد الحميد، السابق الإشارة إليه، حول الجامعة في الصفحات السابقة ـ نميل لرأي برهامي حيث نرى أن ترك الجامعة الدعوة كان برغبة الأمن الكاملة ويتماشى مع استراتيجياته المتبعة كما أشرنا، فهو لم يرد القضاء التام على الدعوة في حينها، واعتبر الضربات الأمنية بمنزلة إنذارات بصور مختلفة في إطار التوازنات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية بين التيارات الإسلامية، وبخاصة في هذه المرحلة التي كان الخطر الأساس الذي تواجهه هو تنظيما «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» واللذان اتُّخذت ضدهما سياسة تجفيف المنابع، واستمر العمل في الجامعة تحت إشراف ياسر برهامي حتى بدأ الانتباه إلى النشاط الحركي للدعوة السلفية في الجامعات، ففي هذا الوقت كان يتم القبض على عدد من الكوادر الطلابية البارزة عدة مرات لمدة أيام، أما الكوادر الكبيرة فكان يتم القبض عليها كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع بشكل دوري. وبداية من عام ١٩٩٧[٣٦] بدأ العمل يزداد بالتوجه نحو الفاعليات الظاهرة الهادفة لإظهار بيئة عاملة للدعوة، مثل الكلمات في المدرجات وفي المساجد وساحات الكليات والمعارض، وكانت المجموعات العلمية الحد الأدنى الذي لم يتم التنازل عنه رغم التضييقات؛ حيث يتم فيها دراسة العلم الشرعي بشكل منهجي على يد شيوخ الدعوة من الصف الأول أو من الصفوف التالية. أما المجموعات البارزة فيتعلمون أبحاثاً بعينها لمشايخ الدعوة، مثل العمل الجماعي والشبهات في لقاءات خاصة كانت تتم بشكل سري غالباً خوفاً من الملاحقات الأمنية لهذه الكوادر؛ فالمعلن هو الدروس العلمية في المساجد سواء أسبوعية أو شهرية، وبعد انتهائها تتسلل الكوادر التي لديها ميول ومؤهلات ذهنية إلى العلم الشرعي إلى مكتبة المسجد الواحد تلو الآخر، ويتم في ما بعد إغلاق المسجد حيث يبدأ أحد الشيوخ في شُروحات الأبحاث المختلفة عليهم، وكثيراً ما جَهل هؤلاء الشخصية التي كانت تدرسهم وفي ما بعد يعرفون بشكل عابر اسم الشيخ.

في هذه الأثناء بدأ مصطفى محمد ـ مسؤول جامعة الإسكندرية حينئذ ـ عقب تخرجه في النصف الثاني من التسعينيات بالتوسع، ومحاولة مأسسة العمل الدعوي السلفي في جامعات الوجه البحري والقاهرة وحتى بني سويف، حيث بدأ في التواصل مع بعض الشباب في مختلف

---

(٣٦) نعتمد في هذه الجزئية من العمل الجامعي وأزماته على مقابلة شخصية تمت مع صلاح صقر من قيادات العمل الطلابي بالدعوة بالإسكندرية يوم الثلاثاء الموافق ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. كذلك على ورقة داخلية من إعداده بعنوان «العمل الطلابي في الحركة الإسلامية».

الجامعات وكانوا كالجزر المنعزلة التي لا رابط بينها، ومجموعات قليلة في بعض الجامعات وكبيرة في جامعات أخرى، فنظَّم العمل والأنشطة، وجعل لكل جامعة مسؤولاً، واتفقوا على طريقة العمل من طريق وضع منهج يُدرس، ثم يتم تكوين أسرة، ثم تبدأ الأنشطة الدعوية خلال مساجد الكلية. وتبدأ الألفية الثالثة ليوجه الأمن عام ٢٠٠٢ ضربة قوية للعمل الطلابي السلفي بما يعرف بـ «قضية جامعة القاهرة»، تزامناً مع الأوضاع العالمية، وبخاصة تفجيرات أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انعكست داخلياً في المواجهات الأمنية مع الإسلاميين في القضايا التي بدأت تظهر إعلامياً، مثل «الوعد الحق»، وقضايا شيوخ السلفية الحركية نشأت أحمد وفوزي السعيد. ولمعرفة حجم هذه الضربة الأمنية يلزم أولاً الإشارة إلى البنيان التنظيمي في الجامعة، فنجد أن الدعوة وضعت تراتبية كالتالي: مسؤول العمل الدعوي السلفي بالدفعة، ثم مسؤول الكلية، ثم مسؤول الجامعة، ثم هناك مسؤول القطاع ويتكون من عدة جامعات ـ وفي بعض الأوقات ولدواع أمنية، كان هناك طاقم للعمل مُعلن وآخر غير مُعلن ـ ويتم تكليف كل مسؤول قطاع بالتعرف إلى الأفراد الأقرب إلى الدعوة، حيث يُؤتى بهم إلى معسكرات داخل الإسكندرية يتم فيها تدريس القضايا الفكرية المختلفة، ثم يتم الفرز بين الموجودين، ومعرفة من لديه ملكات عقلية لدراسة العلم الشرعي، فيتم التركيز عليه فيما بعد، ومن لديه مهارات إدارية وتنظيمية، وبعد مدة يكون هؤلاء ضمن الإطار الإداري بسهولة. وبعض هذه المعسكرات كانت تضم المئات، ـ وبطبيعة الحال كان كل ذلك مرصوداً أمنياً ومنسوباً إلى سلفيي الإسكندرية ـ ولطبيعة العمل الطلابي الظاهر والشبابي في مرحلة التأسيس كان من الصعوبة تكوين هياكل موازية، لذا نجد أن كل الأطراف المقبوض عليها كانوا طلاباً، عدا مسؤولي القطاعات، وأدت مراقبة الهواتف واعترافات طلاب مسؤولين إلى كشف أسماء خلايا كاملة.

لذلك كانت هناك نظرة للشباب بالتهور نتيجة أنهم تسببوا في القبض على المشايخ، ففضلاً عن شباب الجامعة تم القبض على المسؤولين الأساسيين، وهم الشيوخ: ياسر برهامي المسؤول التنظيمي عن الدعوة والجامعة والشباب وعبد المنعم الشحات المسؤول العلمي، فضلاً عن رضا ثابت. كذلك تم القبض على آخرين منهم سعيد عبد العظيم وأحمد فريد وشريف الهواري، كذلك عدد من رموز الصف الثاني، وهؤلاء ليس لديهم علم بما يحدث؛ فعلى سبيل المثال فُوجئ عبد العظيم بحجم العمل والتوسع، فقد كان العمل آنذاك غير منظم نتيجة حل التنظيم عام ١٩٩٤، لذا كان هناك توزيع أدوار بين الشيوخ، وكل شيخ يتحرك في ملفه، وكان طرف الخيط في هذه القضية هو نشاط الطلاب في عدد من الجامعات، وكان الرابط الذي اكتشفه الأمن هو التدريب في الإسكندرية. وتستمر المدّة الممتدّة ما بين أعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ بدون عمل دعوي ظاهر، ولا أي معسكرات أو ندوات في الجامعات عدا جامعة الإسكندرية حيث كان سقفها الحركي والدعوي عالياً؛ إذ استمرت في التمدد، لكن في المجمل كانت التضييقات الأمنية عنيفة على الطلبة، حيث تم التضييق على جيل بأكمله، وفُصل عدد منهم مؤقتاً، لذا كان المسؤولون غير

معلنين، ومن هنا بدأت محاولات تقليل آثار هذه السياسة. فمن ضمن الحيل التي يقوم بها الكوادر تفريغ الموبايلات والمنازل من أي أرقام للهواتف، أو مواد دعوية كأشرطة أو أسطوانات وكُتيِّبات، وذلك في أيام بعينها ـ تم استقراؤها من خلال التحركات الأمنية تجاه الناشطين ـ، كما بدأ تدريب الكوادر والناشطين على الروايات التي سيدلون بها، وبعد عدد من الحملات الأمنية التي لم يَجد الأمن فيها أي مضبوطات مع الناشطين اكتشف الأمن وجود ورقة يتم تدارسها عن هذه الاحتياطات بعنوان «كيفية التعامل مع الأجهزة الأمنية»!

وفي عام ٢٠٠٩ بدا أن هناك محاولة للنشاط الطلابي مرة أخرى؛ حيث حاول البعض كسر الحظر المفروض بعد ارتخاء القبضة الأمنية بالمشاركة في الأحداث العامة، سواء بالنشرات أو الوقفات، مثلما حدث عقب مسرحية كنيسة محرم بك وما تبعها من قضية كاميليا شحاتة، فضلاً عن تصريحات وزير الثقافة عن الحجاب وآراء بعض الفنانين. أيضاً كان هناك يوم إعلامي ثابت لكل كلية بالميكروفون في الساحات، كانت التحركات بعد عام ٢٠٠٩ دينية فقط مع وجود تماسات مع الأحداث السياسية. وبدت هناك مجموعات طلابية تهتم بالجانب الإعلامي بعد أن كان هناك تحذير من المنتديات الإسلامية التي بدأت تظهر، وأبرزها «أنا المسلم»، حيث اعتبر بعض شيوخ الدعوة المساجلات والنقاشات التي دارت فيها نوعاً من النميمة! وحاول الأمن في هذه المرحلة خلق نزاعات فكرية بإبراز خطابات شيوخ المداخلة أمثال طلعت زهران وسعيد رسلان، كذلك التضييق الإعلامي بغلق موقع «صوت السلف» شهوراً قليلة عام ٢٠٠٩ بسبب محاضرات الشيخ عبد المنعم الشحات عن النصرانية. ولم يكن الأمر يخلو من مناوشات مع طلاب الإخوان وبخاصة في النشاط الدعوي في المدرجات، فكان يتم التنسيق في أيام الكلمات التي تلقى لكل تيار، بداية كل عام منعاً من أيّ تضارب أو مواجهات لفظية. وبعد أسابيع قليلة كان طلاب الإخوان يختفون، حيث لم تكن لديهم القدرة على الصمود طويلاً، فيتولى الدعوة الشباب السلفي وبخاصة لما لديه من باع سابق في العلم الشرعي والقصص والدعوة الفردية.

وبالنظر إلى آليات العمل داخل الجامعة نجد بعض أدبيات الدعوة السلفية[٣٧] والتي تُولي أهمية كبيرة العمل مع طلاب الفرقة الأولى تحديداً باعتبارها التي ستحمل عبء العمل الدعوي والتنظيمي في ما بعد، حيث يوصون بتشكيل لجنة متخصصة من ثلاثة أفراد على الأقل (ما أمكن)، ولو لم يكن هناك غيرهم من العاملين النشطين. وفي الكليات والمدارس التي لم يدخلها العمل الدعوي من قبل ينصح بتكوين لجنة لها من خارجها من أجل بدء وانطلاق العمل بشكل صحيح وممتد، يكون أساسها الانطلاق من العمل مع الفرقة الأولى. ومن أجل ذلك نجد أنهم وضعوا أربع خطوات إجرائية للعمل مع الفرقة الأولى خلال العام كالتالي: أولاً: تشكيل وإعداد فريق العمل بلجنة الفرقة الأولى؛ ثانياً: تقسيم العام الدراسي إلى خمس مراحل؛ ثالثاً: برنامج مقترح للارتقاء بأفراد الفرقة الأولى أنفسهم؛ رابعاً: عمل خطة متابعة للفرقة الأولى.

---

(٣٧) ورقة صلاح صقر، «العمل الطلابي في الحركة الإسلامية».

أولاً: تشكيل وإعداد فريق العمل بلجنة الفرقة الأولى

تشكيل اللجنة وأهم الصفات التي يمتاز بها أعضاؤها:

- القدرة على الانتقاء والارتقاء (التحلّي بحس تربوي ودعوي جيد).
- التميز بصفات (الجاهزية والذاتية ـ الربانية ـ حسن الخلق ـ الصبر)
- التميز الدراسي وبحد أدنى النجاح بدون تعثر.
- التفرغ الدعوي للجنة.
- من أصحاب مهارات الانفتاح والاتصال وكسب أفراد جدد.
- حسن الاهتمام بالهندام والمظهر.
- يفضل أن يكونوا من سنوات دراسية مختلفة.
- يفضل أن يكونوا من المدينة التي فيها الجامعة أو المدرسة أو المقيمون بسكن طلابي، أي غير منشغلين بسرعة السفر والعودة إلى أماكن بعيدة
- من ذوي المهارات المتجددة في الإعلام الآلي (الكمبيوتر ـ الإنترنت) ووسائل الاتصال والثقافة العامة.

إعداد فريق عمل لجنة الفرقة الأولى

- شرح أهداف العمل الطلابي ومستهدفات العمل بالفرقة الأولى.
- تكوين وضوح رؤية عن طبيعة المرحلة والتحديات وأولويات العمل الدعوي.
- معرفة الصفات ذات الأولوية والتي تناسب طبيعة المرحلة لغرسها في أفراد الصف من الفرقة الأولى.
- تنمية قدراتهم على الانتقاء والارتقاء ومهارات الانفتاح والاتصال.
- تدريبهم على المهارات الإدارية الأساسية مثل (التخطيط ـ التنفيذ ـ التنظيم ـ المتابعة).
- تدريبهم على سمات المرحلة السنية للطالب في بداية المرحلة.
- تعريفهم بتاريخ العمل في (الكلية ـ المدرسة).

ثانياً: تقسيم العام الدراسي إلى ٥ مراحل

١) مرحلة ما قبل الدراسة.

٢) مرحلة الاستقبال.

٣) مرحلة الانتقاء.

٤) مرحلة الارتقاء والتوظيف.

٥) مرحلة إعداد كوادر ورموز وقيادات الفرقة الأولى للعام التالي.

١. مرحلة ما قبل الدراسة (المدة المقترحة شهر): وتستهدف الأفراد الذين أنهوا المرحلة السابقة (المتوسطة ـ الثانوية) من خلال أنشطة وكيانات تجمع طلاب الكلية أو المدرسة القدامى بهم، وإقامة علاقات شخصية وطيدة معهم ومحاولة التواصل مع الطلاب النشطاء وأصحاب الطاقات والمتفوقين منهم، ويمكن قيام أنشطة تجميعية لهم مثل (اللقاءات الرياضية ـ الرحلات ـ حفلات الشاي ـ لقاءات مسجدية).

أهداف المرحلة

- التعرف المبكر إلى الطلاب الذين كان لهم نشاط سابق.
- انسجام وانخراط الطلاب بالفرقة الأولى في العمل مبكراً.
- تعرف الطلاب بالفرقة الأولى إلى طبيعة العمل وأهدافه بالجامعة أو المدرسة.
- مشاركة الطلاب في أعمال الاستقبال والتعرف إلى الطلاب الجدد.
- إعطاء انطباع جيد عن كيان الدعوة داخل الكلية ونشاطها والتحفيز للانضمام إليها.

٢. مرحلة الاستقبال (المدة المقترحة أسبوعان)

أهداف المرحلة:

- الانتشار الجيد لجميع الطلاب للتعرف والاتصال بطلاب الفرقة الأولى
- صبغ الفرقة بالصبغة الإسلامية.
- طرح القيم الإسلامية التي لها الأولوية في هذه المرحلة.
- رسم صورة ذهنية واضحة لدى الطلاب بقوة التواجد بالكلية أو المدرسة.
- تصحيح الصورة التي رسمها الإعلام المضاد عن أصحاب الاتجاه الإسلامي.
- تغيير الصورة التي رسمها الإعلام عن الجامعة أو المرحلة السنية لطلاب الثانوي والجامعة من أنها مكان ومرحلة الاختلاط والميوعة والفساد، إلى أنها مكان ومرحلة العمل الجاد الهادف والتكوين والبناء الصحيح للشخصية.

توصيات المرحلة

- التواجد الفاعل لجميع الأفراد في الفرقة الأولى.
- قيام مناقشات يومية عن أكثر الشخصيات تميزاً ممن تم التعرف إليها.
- ربط الطلاب الجدد بالمسجد للصلاة وتلاوة القرآن.
- الاهتمام بتوجيه العمل الخدمي للطلاب.
- تجنب توتر العلاقة مع أي جهة (إدارات ـ أجهزه ـ كيانات أخرى) حتى لا ننحرف عن إنجاز أهداف المرحلة.
- الاهتمام بحسن المظهر والهندام.

وسائل مقترحة في هذه المرحلة

ـ لافتات استقبال وبانرات وبوسترات.

ـ معرض استقبال (تهنئة بالعام الجديد، وإرشادات وتعريف بالمؤسسة والكلية والأقسام بها).

ـ تزيين الساحات وقاعات الدراسة ونشر اسم أسرة النشاط أو الاتحاد أو الكيان الذي يتم العمل من خلاله بشكل مكثف ومتميز.

حفل استقبال لطلاب الفرقة الأولى

- استحداث دليل لطالب السنة الأولى، يشرح مختلف الجوانب الدراسية والجغرافية والخدمية المتاحة، وييسر على الطالب فهم المرحلة الجديدة، مع استغلاله لتحقيق بعض الأهداف وبث الروح الإسلامية فيه (آيات وأحاديث وقصص قصيرة وصور للأنشطة والفعاليات.
- وضع جداول المحاضرات أو الحصص ودليل الطالب الفرقة الأولى.

٣. مرحلة الانتقاء (المدة المقترحة شهر من بداية العام)

وهي انتقاء الطلاب المتميزين وتقسيمهم إلى مستويات ووضع خطة لكل مستوى. وتوصيات المرحلة هي:

- الإكثار من الوسائل التجميعية للأفراد الذين تم التعرف إليهم.
- تكثيف العمل الخدمي في هذه المرحلة.
- الحصر الجيد للأفراد وتقسيمهم إلى مستويات حسب درجة استجابتهم لنا وحماستهم للعمل الخاص بنا.

توصيات لتكوين المجموعة المسجدية

ـ إجراء مسابقة ثقافية وأبحاث يتم التسابق عليها من خلال المجموعات، على أن يتم توزيع الجوائز في حفل في نهاية الفصل الدراسي الأول.

ـ يقوم كل فرد من أفراد اللجنة بتكوين مجموعة لدخول المسابقة.

ـ الوسائل الاسترشادية المصاحبة لمسابقة المجموعات:

ـ عمل منتدى خاص بالفرقة الأولى ـ حفلات شاي ـ المجموعة البريدية والمدونات الجماعية ـ رحلة عامة ـ لقاءات مسجدية ـ لقاءات ودورات رياضية ـ مذكرة امتحانات وملخصات دراسية استرشادية ـ الاستعانة بذوي الخبرات من الطلاب المتفوقين لشرح المواد للطلاب المتميزين.

٤. مرحلة الارتقاء (مرحلة مستمرة إلى نهاية العام الدراسي)

وتتم هذه المرحلة على ثلاثة محاور؛ أولاً: الدعوة الفردية؛ ثانياً: أفراد أحبوا العمل الدعوي ولديهم استعداد للانتظام في حلقات مسجدية؛ ثالثاً: أفراد منتظمون في جلسات تربوية ويمكن ارتكاز العمل عليهم.

أولاً: الدعوة الفردية: تتابع بصورة أكثر فعالية مع الاستمرار في الأنشطة السابق توضيحها.

ثانياً :المستوى الثاني: فرد يحب العمل الدعوي ولديه استعداد للالتزام المسجدي والاستمرار في برنامج المجموعة المسجدية (نموذج للمسابقة المسجدية)، يتم الإعلان عنها من خلال لوحات حائط أو طباعة المسابقة، ويتم الإعلان أن التسابق من خلال مجموعات لا تزيد عن ٦ أفراد، ويختار لها مواد مناسبة على سبيل المثال:

١. القرآن الكريم: حفظ جزء عم.
٢. الحديث الشريف: الخمسة أحاديث الأولى من الأربعين النووية.
٣. السيرة: غزوة خيبر وبني قريظة.
٤. الفقه: فقه الصلاة.
٥. الشخصية: العز بن عبد السلام.
٦. الأبحاث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: دور الشباب في حمل رسالة الإسلام.
٧. الوسائل: ليال إيمانية ـ رحلات ـ عروض مرئية ـ زيارات دعاة ـ إفطارات).

ثالثاً: برنامج مقترح للارتقاء بأفراد الفرقة الأولى أنفسهم

(صفوة طلاب الفرقة الأولى المتميزين).

ـ المضمون والقيم: «الإيمان وأثره في حياة الفرد/تاريخ العمل الطلابي/التفوق/الأخوة واحترام المعلم/الجدية/الجندية/الإيجابية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/الذاتية (إيمانيه ودعوية)».

ومن مقومات الفرد المسلم (صفات الشخصية المسلمة) من أخلاق الدعوة (الثقة ـ الثبات ـ التضحية)/المشاركة السياسية/مقدمة في العلوم الشرعية/دورة دعوة فردية/دورة فنون الاتصال/ سمات العمل الجماعي وآدابه.

توصيات

• يتم هذا البرنامج في صور عمليه دوريه مثل (اعتكاف ـ المخيمات الكشفية ـ رحلة ـ زيارات للدعاة والمربين ـ دورات تدريبية ـ محاضرات).

• من الممكن رصد السلبيات الموجودة في الكلية ثم التركيز على الفرقة الأولى مدة أربع سنوات لمعالجة هذه السلبيات، ثم وضع برنامج تخلية وتحلية، على سبيل المثال: التسيب في المواعيد/الانضباط ـ المزاح/الجدية ـ التعثر الدراسي/التفوق ـ احترام/عدم احترام الكبير.

• عقد لقاء دعوي لأفراد الصف من الفرقة الأولى يكون النواة الأولى للقاء إداري للدفعة في العام المقبل (مع بداية الفصل الدراسي الثاني). واللقاء الدعوى هو: دورة أسبوعية للتوريث وشرح خريطة العمل، (ويبدأ بجزء إيماني ودعوي أو مدارسة عن قيمة من القيم ـ ثم الشق الإداري من متابعة وتكليف).

- دمج أفراد الصف من الفرقة الأولى داخل أفراد الوحدة وعقد لقاءات مشتركة معهم.
- مشاركة أفراد الفرقة في الوسائل العامة والعمل العام داخل الكلية.
- تشكيل مجموعة عمل الدفعة.

وسائل المفاضلة لاختيار المجموعة الأساسية

تقييمات المربين والمسؤولين ـ ملاحظة السلوك والأداء من خلال الأعمال الجماعية ـ اكتشاف المواهب والقدرات بوسائل متنوعة ـ إعطاؤهم فرصة للابتكار والإبداع ـ تشكيل لقاءات دعوية بشكل مبدئي يراعى فيها التناسق والانسجام (إذا كان هناك عدد كبير من المؤيدين) ـ تحديد أفضل المجموعات واعتبارها ركيزة المجموعة الأساسية.

ـ توصيات: عمل وضوح رؤية حول التكاليف والمهام والمستهدفات لها وبيان أهميتها ومردودها تربوياً ودعوياً، وكذلك مردودها على إقامة المجتمع المسلم.

التركيز على:

- البعد الإيماني في التكاليف.
- معاملة المجموعة كفريق متكامل مترابط.
- قيام وضوح رؤية وتوريث الخبرة لهم.
- يراعى توزيع أدوار العمل العام داخل المدرج عليهم.
- إيجاد فرص للترابط والتفاعل والانصهار بين الأفراد وغرس الحب وروح الأخوة بينهم.
- مرحلة انتقالية يتم فيها تسليم مهام العمل في الدفعة تدريجياً حتى يُطمأن إلى حسن الاستيعاب والممارسة للمهمة.

اختيار المسؤول والرديف

- الأعلى تقييماً والأكثر فهماً، ومن لديه وضوح حول طبيعة العمل، وطبيعة المرحلة.
- الأكثر استعداداً للمهارات الإدارية، مثل (القيادة ـ الاتصال ـ التحفيز ـ التفويض ـ المتابعة ـ التخطيط ـ اتخاذ القرار ـ الإبداع والابتكار).
- الأكثر استيعاباً للمهارات الفنية إن أمكن (الخطابة ـ إعداد مجلة).
- أكثرهم انضباطاً وثقافة.
- يراعى أن يكون من المدينة التي بها (الجامعة ـ المدرسة) أو من القاطنين فيها.
- ويُنظم برنامج تدريبي للمسؤول والرديف يتم فيه: صقلهم بالمهارات الإدارية والدعوية ـ إعطاء زاد إيماني لهم مع التركيز على ربانية التوجيه والمتابعة ـ إعطاء دورة المسؤول للدفعة.

رابعاً: خطة متابعة للفرقة الأولى

وذلك بوجود «متابعة أسبوعية» في اجتماع الكلية لفريق العمل في الفرقة الأولى والبدء به، فضلاً عن تنظيم «لقاء شهري» لمسؤولي الفرقة الأولى في الجامعة بهدف تبادل الخبرات بين مسؤولي الفرقة الأولى بالجامعة ـ الرقابة على المستهدفات الرئيسية للجامعة ـ تنشيط العمل بالفرقة الأولى على مستوى الجامعة من خلال لجنة عليا أكثر خبرة.

المهام الإدارية في العمل الدعوي بالجامعة

وبالنظر إلى التقسيمات الإدارية للعمل الدعوي نجدها كالتالي: مسؤول الدفعة؛ مسؤول الكلية؛ مسؤول الجامعة؛ مسؤولو اللجان؛ أعضاء مكتب الجامعة؛ مسؤول المكتب.

أولاً: مسؤول الدفعة ومهامه: يعتبر مسؤول الدفعة أهم حلقة من حلقات إدارة ومتابعة العمل، ومن أهم العوامل في تحقيق الخطة والمستهدفات مسؤول ونجد أهم المهام التي يقوم بها كالتالي:

أولاً: التخطيط

فوضع خطة للعمل يمثل دورة تدريبية للأفراد، ويمنحهم وضوحاً في الرؤية في خريطة العمل، من أهداف ووسائل ودراسة الواقع والسلبيات والإيجابيات وطبيعة المرحلة بصورة عملية واقعية. كما أن الارتقاء بروح الشورى والمشاركة والتفاعل بين أفراد العمل ككل هو نتاج جيد لعملية التخطيط. وهذه الخطوة لكي تنجح لابد أن تتم بعد خطوة مهمّة هي:

• توصيف الواقع (رفع الواقع) الذي تستطيع بعده أن تضع خطة عملك الدعوي وفق أهداف ووسائل وآليات، وتشمل كل الشرائح التي رصدتها واعتمدت عليها في رفع واقعك، وابدأ بتحديد طبيعة من تعمل معهم من الطلاب، وذلك من طريق الإجابة عن بعض الأسئلة الكاشفة مثل:

ـ كم طالباً يحمل منهجك نفسه وفكرتك نفسها (إحصاء الإخوة)؟

ـ كم طالباً يحمل فكرة قريبة منك؟

ـ كم طالباً ملتزم بالعبادات، ولا يحمل أية فكرة؟

ـ كم طالباً مذبذب في عباداته؟

ـ كم طالباً يحمل اهتمامات فارغة، أو هو بعيد كل البعد من الالتزام بالدين وعباداته؟ وتحديد نسب كل ذلك بدقة.

• تحديد الفرص التي من الممكن أن تفيد عملك الدعوي: مثل الفرص الخاصة بالزمان (المناسبات الدينية أو الوطنية)، ومن ثم إعداد سجل بالأعمال اللازمة التي يجب عدم تفويتها.

• تحديد المعوقات التي ربما تعطل العمل أو تسبب له تعثراً، والقيام بعمل عصف ذهني لطرح حلول كثيرة يمكن القيام بها في حال حدوث إحدى هذه المعوقات.

• جمع كل هذه البيانات، ويجب إحاطة الأفراد المشاركين مع مسؤول الدفعة في هذا العمل، بالهدف من القيام بهذه العملية الإحصائية.

• وبعد خطوة تجميع المعلومات الوافية عن الدفعة أو الكلية تأتي عملية التخطيط. وعملية الرصد والتوصيف هذه تسمَّى أيضاً بكشف حساب (يتم إجراؤه بصورة دورية كل عامين، وكل عام بصورة أساسية على الفرقة الأولى) وتأتي بعد المعلومات الوافية.

وتقسم خطة العمل إلى عدة محاور:

• محور خاص بحاملي المنهج والفكرة، وهم الجنود والمنضمون إلى الدعوة.

• محور خاص بحاملي المنهج، الذين لديهم بعض الشبهات، أو غير متعاونين تنظيمياً وغير منضمين أو بعض المعوقات.

• محور خاص بمن تستطيع أن تسميهم القريبين من دعوتك (محبين/متعاطفين) ويحتاجون جهداً ووقتاً ليحملوا المنهج.

• محور خاص بعموم الطلاب.

• محور خاص بالمناهضين والمعادين للدعوة والمنهج.

• محور خاص بأعضاء هيئة التدريس.

• محور خاص بالعاملين بالكلية، من موظفين وعمال وأفراد أمن.

ثانياً ـ الدعم الفني، ومن أهم أهدافه

١. زيادة قناعات الطلاب بمهامهم الحالية والمستقبلية.

٢. إعداد الطالب لمهام جديدة أو مواقع قيادية جديدة.

٣. زيادة مهارات الطلاب ورفع إنتاجيتهم.

٤. إعداد قيادات طلابية حالية ومستقبلية.

٥. تحليل مشكلات العمل الطلابي ووضع حلول لها.

٦. تنمية المهارات الإدارية والشخصية لدى الطلاب.

٧. إتاحة الفرصة للقاء الطلاب بعضهم ببعض، ولقائهم بمن سبقوهم بالخبرة في العمل الطلابي.

٨. توحيد المفاهيم الفكرية والإدارية والتربوية لدى الطلاب.

ثالثاً: التوظيف: ومن التوصيات لنجاح عملية التوظيف: تعميق روح التعاون بين الأفراد/ تجنب تكرار التكليف، أي تكليف أكثر من فرد بالمهمة نفسها خوفاً من فشل أحدهم/اعتماد مبدأ الحوافز والتشجيع والرعاية لإبداعات الأفراد ـ إشعار المكلَّف بالثقة بالنفس/فسح المجال لجميع الاقتراحات والانتقادات/مراعاة المدخل الإيماني في التكليف.

ويراعى الآتي عند التكليف بعمل ما: توضيح العمل وضمان استيعابه ـ توضيح حدود وأطر التنفيذ ـ توضيح الهدف من العمل أو النشاط ـ تحديد أسلوب تقييمه.

رابعاً: الترشيح: وهو إبداء الرأي في ترشيح فرد من أفراد الفرقة إلى مهمة أو عمل أو مستوى بعد الوقوف على طبيعة المهمة المرشح لها، أو شروط المرحلة التي سينتقل إليها، ويتم الوقوف على قدرات الفرد من خلال الاحتكاك المستمر به، ومعرفة نقاط القوة أو الضعف فيه، ومدى توافر الشروط المطلوبة فيه.

خامساً: المتابعة: وهي التأكد من تحقق الأهداف، وتحديد مدى الاقتراب من معايير الإنجاز، واكتشاف مواضع الخلل، واتّخاذ الإجراءات التصحيحية، وهي عملية مراقبة ومتابعة التقدم في العمل، ومقارنة ما تحقق بالمستهدف، والتدخل في الوقت المناسب لتصحيح المسار حتى نصل إلى الهدف المطلوب. وهذه المتابعة إما أن تكون فردية أو جماعية، من خلال تقارير شهرية مثلاً، تطلب من الأفراد.

سادساً: التوجيه: ويقصد به الأخذ بيد الأفراد ومعاونتهم على بذل الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة، وهو النصيحة التي تُبنَى على إقناع وإرشاد وحث وتحفيز الأفراد على العمل في اتجاه المطلوب.

وترجع أهمية التوجيه إلى أنه:

- يسهم في إنجاز الخطة وتحقيق الأهداف.
- يسهم في تربية القيادات والكفاءات.
- يجنب الأفراد استمراء الأخطاء وإلفها.
- يجنب العمل الكثير من المشكلات.
- يورث الخبرات والمهارات اللازمة لتحقيق المستهدفات.

سابعاً: التوريث: وهو نقل صفات وأخلاقيات وسلوكيات ومفاهيم وخبرات، وهو مهمّ لضمان استقرار العمل في حالة انقطاع الصلة عن الأفراد، كما يمنع تكدس التكاليف والمهام عند قلة من الأفراد من دون غيرهم.

ويتم التوريث من طريق:

- التوجيه المباشر في المواقف المختلفة.
- عقد دورات تدريبية متخصصة.
- عقد لقاءات بهدف التوريث، كزيارة لداعية ذي خبرة.
- الممارسة العملية للأدوار أو المهارات والسلوكيات المراد إكسابها.
- القدوة في الالتزام بالتوجيهات، والعمل على تحقيق المستهدفات.
- تحديد نائب لكل مهمة.

أهم الصفات والمفاهيم المراد توريثها: الاحتكام إلى موازين الإسلام في كل شيء - قول الحق وقبوله - ممارسة الشورى واحترام الرأي الآخر.

أهم الخبرات العملية المراد توريثها:

- القدرة على الارتقاء بالمدعوِّين.
- الدعوة الشخصية والفردية، وتنمية مهارات الانتقاء والارتقاء.
- توظيف الآخرين في خدمة الأهداف.
- خبرات التعامل مع (الإدارة - أعضاء هيئة التدريس - الحرس - رعاية الشباب - طلاب الاتجاهات الأخرى، الإخوان وغيرهم... إلخ).
- الانتشار والاتصال ومداخل الإقناع والحوار مع عموم الطلاب.
- مهارات العمل العام، مثل: (الحملة - إدارة رحلة - برنامج ساحة - برنامج إذاعي - حفلة - القافلة...).
- التوازن بين أداء الأعمال الدعوية والمذاكرة وحضور المحاضرات، وكذلك العبادات الخاصة والمحافظة عليها.

ثامناً: علاج السلبيات والمشكلات: أي علاج سلبيات الأفراد ومشكلاتهم، وسلبيات العمل ومشكلاته، من طريق التخلية والتحلية، والتوجيه الراشد المستمر، وهذا يحتاج إلى جهد كبير من قبل المسؤول.

تاسعاً: الاستيعاب: وهو القدرة على جذب الآخرين والتأثير فيهم، وهي قدرة شخصية يجب أن ينميها المسؤول في نفسه، وهي مؤهلات خلقية وصفات إيمانية وربانية تساعده، وتجعله منارة للهدى في موقعه، يستقطب الناس ويلتف حوله الجميع.

عاشراً: تنمية الذات: فمن المهام والأدوار الأساسية التي يقوم بها مسؤول الفرقة هي إصلاح نفسه وتنميتها تنمية ذاتية في المجالات الروحية والثقافية والبدنية كافة.

وتضع الدعوة السلفية عدة وسائل للعمل الجماعي وهي: المؤتمرات الطلابية. المخيم. النشرات. النشاط الرياضي. الخدمات العامة. الندوة. المعارض. المسرح. الرحلات. المسابقات. التجمعات المظاهرات. ومن أبرز هذه الوسائل - والتي سوف نتوسع في عرضها - المؤتمرات الطلابية، المعارض، النشرات، المحاضرة. وذلك كما يلي:

أولاً: المؤتمرات الطلابية: وهي من أهم وسائل العمل الطلابي، يتمكن من خلالها مراجعة خططه، ورسم استراتيجياته، والتواصل مع الآخرين. وتتميز المؤتمرات الطلابية من غيرها من الأنشطة فهي:

١. تتيح للطلاب والعاملين في المجال الطلابي فرصة التواصل مع بعضهم، سواء من كليات أو جامعات مختلفة، لتبادل الخبرات.

٢. تلتقي فيها قيادات العمل الطلابي برموز العمل الوطني والإسلامي، يلتمسون توجيهاتهم ويستطلعون آراءهم.

٣. وهي من أهم وسائل توحيد المفاهيم بين العاملين في المجال الطلابي.

٤. يتم من خلالها رسم الاستراتيجيات العامة للعمل الطلابي، ومراجعتها في ضوء المستجدات والأحداث.

٥. تساهم في مناقشة قضايا الطلاب وحل المشكلات الطلابية.

ثانياً: المعارض: وتعتبر من الوسائل الإعلامية والثقافية المهمّة في العمل الطلابي، تساهم في نشر الثقافة والإعلام بالقضايا والتفاعل معها ... ولهذا، يهتم العاملون في المجال الطلابي بتخطيط وتنفيذ معارض عدة كل عام، تغطي جوانب النشاط الطلابي كافة وتلبي الاحتياجات المتنوعة للطلاب، ويمكن تقسيم المعارض حسب المادة المعروضة إلى:

١ ـ **معارض كتب ومطبوعات:** وهي إما معارض ثقافية متنوعة تعرض فيها أنواع الكتب كافة لدور النشر المختلفة، أو معارض متخصصة مثل معرض الكتاب الطبي أو العلمي أو الإسلامي.

٢ ـ **معارض الأشرطة:** سواء كانت كاسيت أو فيديو أو أقراص ليزر للكمبيوتر، وقد حدثت طفرة كبيرة في الأعوام القليلة الماضية في مجال الأشرطة بكافة أنواعها، وكما ازداد الإقبال على الأشرطة على حساب الكتاب ازدياداً بيعاً، ولهذا وجب على القائمين على العمل الطلابي الاهتمام بهذا النوع من المعارض وتضمينه أنواع المعارض الأخرى.

٣ ـ **معارض اللوحات:** وهي إما معارض لوحات متخصصة في أحد الجوانب الثقافية أو الفنية أو الاجتماعية، وإما أن تكون معارض متنوعة تطرح أكثر من شكل من اللوحات حول قضايا متباينة أو مرتبطة أو حول قضية واحدة.

٤ ـ **معارض الأجهزة والمعدات:** وقد تكون أجهزة ومعدات عامة يستفيد منها الطلاب بتخصصاتهم كافةً، أو أجهزة متخصصة .

• **معارض المنتجات:** وتعرض فيه منتجات الطلاب من الحرف اليدوية والأشغال والمنتجات الفنية وغيرها.

• **المعارض المتنوعة:** وتشمل أكثر من نوع من المعارض السابقة، وهي أكثر الأنواع فائدة ويقبل عليها الطلاب بشكل كبير، بحيث يجد الطالب فيها ما يحتاجه من كتب وأشرطة وأجهزة، ويناقش بعض قضاياه وقضايا أمته.

ثالثاً: النشرات: وهي إحدى الوسائل المهمّة والفاعلة في العمل الطلابي، يقبل عليها الطلاب، تغذي عقولهم وتحيي أرواحهم وتثقف فكرهم، وتفجر طاقاتهم. ولهذا يهتم القائمون على العمل الطلابي بهذه النشرات ويتنوعون في إصدارها لتغطي الاهتمامات كافة، وتلبي الاحتياجات كلها.

مزايا النشرات الطلابية:

١ ـ وسيلة سريعة لنقل الأفكار وإثارة القضايا.

٢ ـ سعة الانتشار بحيث تصل إلى شريحة كبيرة من الطلاب.

٣ ـ يتم من خلالها تناقل الخبرات والأفكار، سواء بين المواقع المختلفة أو بين الأجيال المتابعة في العمل الطلابي.

٤ ـ مجال خصب لاكتشاف الطاقات وتنميتها من صحابة وأدب وشعر وغيره.

رابعاً: المحاضرة: وتعتبر الدعوة في المدرجات إحدى أهم الوسائل التي تعتمد عليها الجماعات الإسلامية في التنافس الدعوي وتتسابق عليها، ونجد الدعوة السلفية تنظم الأمر كالآتي :

أولاً: وضع مسؤول لمدرجات كل دفعة: فإن تعذر فليكن الاهتمام بالدفعة الجديدة؛ لأنها المستقبل، ويمتاز هذا المسؤول بنواح سلوكية وتربوية ودعوية وقدرة على استيعاب الأفراد وحسن توظيفهم.

ثانياً: تكوين فريق عمل لشغل المدرجات: وذلك باستغلال طاقات وقدرات الأفراد المحيطين الاستغلال الأمثل، إلى جانب العمل الدؤوب على توسيع فريق العمل لاستيعاب أفراد جدد، ولو بمشاركة يسيرة مبدئياً مع عدم التغافل عن متابعتهم العلمية والعملية والسلوكية. ويفضل أن يكون فريق العمل من الدفعة نفسها؛ لأن ذلك يساعد على الاهتمام بالشرايين الدعوية الجديدة، كما يفضل ألّا يتمركزوا في مكان واحد، بل ينتشروا قدر المستطاع.

ثالثاً: وضع جدول لكلمات المدرج

رابعاً: حسن اختيار الأخ الذي سيقرأ القرآن، ويفضل أن تكون الآيات والكلمة التي تعقبها في إطار الهدف نفسه دالة على المعاني المراد إيصالها ..

خامساً: إلقاء كلمة أو محاضرة خفيفة يكثر فيها مخاطبة الوجدان مع العقل، والإكثار من الاستدلال، لذلك لا بد من حضور الذهن واختيار الموضوعات المناسبة وعرضها بصورة مركزة واضحة.

سادساً: كتابة آية أو حديث أو موعظة أو مسابقة أو موعد لقاء على السبورة بخط واضح وجميل.

سابعاً: يتم توزيع باقي فريق العمل في أنحاء المدرج وذلك من أجل:

- محاولة السيطرة على المشوشين ـ إن وجدوا ـ وتوفير الجو المناسب لسماع الكلمة.
- استيعاب المخالف أو المعترض بأسلوب ليِّن.

- التعرف إلى الطلبة القريبين من الالتزام مع ابتسامة جميلة وصدر رحب وتبادل أرقام الهواتف إن تيسر، والتواعد على لقاء في مسجد أو مصلى الكلية أو أي مكان آخر وتعريفهم إلى مسؤول الدفعة لتوطيد صلتهم به.
- إنكار المنكرات قدر المستطاع بأسلوب حسن غير منفر.
- محاولة الفصل بين الطلبة والطالبات بأسلوب جيد لا ينفر أحداً.
- تقديم بعض الخدمات والمساعدات للطلبة، ويفضل تحضير لافتات أو أوراق لتوضيح أماكن الطلبة/الطالبات.
- توزيع بعض المطويات أو الكتيبات أو الهدايا.

ثالثاً: الدعوة الفردية

وهي من الوسائل غير المشهورة خارج نطاق الحركات الإسلامية في تجنيد الأعضاء، وهي في الأساس إحدى صور الموارد ـ المادية والرمزية ـ التي اعتمدتها جماعة الإخوان المسلمين في تجنيد أعضاء لها، واستخدمتها الدعوة في ما بعد، وإن ظلت أدبيات الجماعة هي الأدبيات الأم في هذه الوسيلة لتراث طويل من العمل بها. تقوم فكرة «الدعوة الفردية» على استخدام المجهودات الفردية في نشر الدعوة وتوسيع مساحات انتشارها في أماكن لا تصل إليها الدعوة الجماعية المنظمة. وسوف نستعرض هذه الوسيلة من خلال محورين؛ **المحور الأول: التعرف إلى الدعوة الفردية** ونتعرف فيها إلى طبيعة هذه الوسيلة التي تحرص الدعوة على تدريب أبنائها عليها كوسيلة لإكسابهم القدرة في ما بعد على العمل والدعوة في الأوساط المختلفة. أما **المحور الثاني** فنورد فيه مثالاً تطبيقياً للدعوة الفردية كوسيلة للتمدد في المحافظات وهو قصة تواجد الدعوة السلفية بمحافظة الجيزة.

أولاً: الدعوة الفردية(٣٨): بعد التضييقات الأمنية على الدعوة عام ٩٤ وما نجم عن ذلك من غياب الدعوة الإعلامية العامة، بدأ التوجه نحو الدعوة الفردية نتيجة سهولة التحرك في شكل خلايا من ٥ ـ ٦ أفراد، ثم مجموعات في القرى والمراكز كوسيلة للتغلب على التضييقات على الدعوة العامة.

تقسم الدعوة إلى دعوة عامة ودعوة فردية، تُعرف الدعوة الفردية على أنها التعهُّد برعاية ومتابعة شخص بعينه من جميع الجوانب، من خلال الحرص على تواجده في البيئة الإيمانية بالمعايشة

---

(٣٨) نعتمد في هذه الجزئية على كتيب: عصام حسنين، الدعوة الفردية، راجعه ياسر برهامي (القاهرة: دار الخلفاء الراشدين، ٢٠٠٦)، وأيضاً على محاضرات: أحمد حمدي، «الدعوة الفردية ـ الجزء الأول،» <http://goo.gl/iQjLoc>، «و ـ الجزء الثاني،» <http://goo.gl/rKzBeO>.

انظر أيضاً: شيخ مصطفى محمد، «كن داعياً ـ دورة القضايا الفكرية،» على موقع اليوتيوب، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، <http://goo.gl/oy4gPx>، وأحمد سامي، «الدعوة الفردية،» على الرابط التالي: <http://goo.gl/428h9u> (آخر زيارة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤).

والملاصقة والسؤال عنه والمتابعة بشكل تام، حتى يكون إنسانا ملتزما حيث يتم وضع خطط زمنية للأشخاص المستهدفة كي تجعلهم ملتزمين من ٣ ـ ٦ أشهر، ومصدرها حديث النبي (ﷺ) عندما أسلم عُمير بن وهب وكان يسمى شيطان قريش حيث قال: «خذوا أخاكم فقهوه في دينكم وأقرئوه القرآن». كذلك تختلف عن الدعوة العامة والتي تتمثل في الخطابة أو الدرس، اللقاءات العامة، والكلمات التي تكون عقب الصلاة، توزيع الأوراق والملصقات وصلاة العيد والقيام، وهي مجهود إعلامي كبير يقوم على إحداث تأثير عاطفي، أيضاً تختلف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استنادا إلى قوله تعالى :﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٣٩] والذي يكون بكلمة تُوجه لشخص لا يُرى سوى مرة واحدة مثلاً في المواصلات، في سفر، أو لا توجد لقاءات معتادة أو على فترات متقاربة وغير ذلك، حيث تُقام عليه الحجة، والنصح بالحكمة والرفق والموعظة الحسنة دون غلظة أو عنف مع مراعاة الضوابط من القدرة والعجز والمصالح والمفاسد، فلا يأمر بالمعروف بطريقة منكرة ولا ينهى عن المنكر بطريقة مُنكرة، قد يستجيب المستهدف أو لا يستجيب. وتتلخص مراحل الدعوة الفردية في: «التعارف ـ الاختيار ـ التآلف ـ التغيير ـ المتابعة».

وعند النظر إلى مميزاتها نجدها كالتالي:

ـ متاحة للجميع حيث لا تحتاج لإمكانات خاصة، مثل الخطابة أو العلم والقدرة على الإفتاء أو حفظ القرآن كاملاً، ولا أي إمكانات إدارية.

ـ تمتاز بالاستمرارية؛ فهي تكون في جميع الظروف لا يمنعها شيء، تمارس في الرخاء والشدة.

ـ أثرها الكبير في الانتشار وإيجاد نوعية جيدة من الملتزمين، على العكس من الوسائل الأخرى، قد يكون الالتزام ظاهرياً لكن لديه عدد من «رواسب الجاهلية» التي لم تتغير. أما التعهُّد فينتج منه صور جيدة للدعوة، فالتأثير لا يكون عاطفياً.

ومما يُساعد على نجاح الدعوة الفردية:

• حسن الاختيار للشخص المستهدف: حيث ينصح بالبدء مع الشخص القريب ممن يسهل الالتقاء به كي يسهل التأثير، كذلك وجود سبب لبدء حديث، كيلا يكون تعارفاً متكلفاً.

• ولأن الدعوة الفردية تُنسى سريعاً، لذا تحتاج إلى التذكير المستمر بالموعظة في مراحل متقاربة، مع التركيز على المشاكل بشكل مفرد وتناقش بشكل قصصي، حيث يتم تعليم المستهدف فضائل الأعمال وإعانته على الطاعة كي يعتادها، ولا يكون الحديث في المختلف فيه، بل المتفق عليه.

• أيضاً يفضل أن تكون المتابعة مُنظمة ومحددة بجدول، محدد فيه من يتم متابعته وكيفية التواصل معه، مع تحديد أوجه التقدم، وتذكيره في المناسبات الدينية ـ «قيام ـ صوم» ـ برسائل ولو غاب يسأل عنه، فضلاً عن عدم التعجل في زيارته.

---

(٣٩) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٤.

• ومن الأمور المهمّة ضرورة دمج الشخص المستهدف مع مجتمعات الإخوة والمساجد، كذلك تعريفه إلى شخصيات ليّنة لتوسيع دائرة ارتباطاته، ومن ثم يمكن لهذه الدوائر الجديدة المساعدة في رعايته، مع التشديد على ضرورة وجود دروس في الرقائق في كل مسجد كيلا يحدث تنافر لدى المستهدف من الدعوة الفردية في حالة وجوده في دروس معمقة مثل العقيدة.

• ومن الأهمية وجود «شنطة الدعوة» التي تحتوي على بعض الكتيّبات، فضلاً عن الرقائق والأسطوانات المدمجة في موضوعات مثل الرفقة الصالحة وأهمية الشباب، وكذلك مواد قرآنية بأصوات باكية، ثم متابعة الشخص ومعرفة أوجه استفادته من هذه المواد، والحرص على إعطائه هدية حتى لو بسيطة، ككوب عصير، أو عطور، أو أطعمة.

• ويشترط في القائم على «الدعوة الفردية» توافر عدة سمات شخصية، منها أن لا يكون الداعية منغلقاً، سهلاً وليّناً، ليس به شدة وغلظة أو تعالٍ، لديه طلاقة في التواصل، يمتاز بالحكمة (عدم المجاهرة في إنكار تصرف ما، فالتعليم بالتلميح أولى من التصريح ـ تحيّن الفرص المناسبة) والذكاء الاجتماعي، والتدرج في الدعوة، ينظرون إلى غير الملتزم كإنسان مريض للخوف عليه من النار.

• ومن أبرز المعوقات التي تواجه القائم على الدعوة الفردية:

ـ ضغوط الوالدين ويُنصح المسؤول بضرورة التغلب عليها حرصاً على ثبات الشخص المستهدف، بأن يُوجد له بدائل ويُعلمه «التعريض في الكلام»[٤٠]. ينبغي عند ذلك أن يُلاحظ البيت تغييراً إيجابياً في الابن، بالمداومة على المذاكرة وطاعة الوالدين. ويمثل أصدقاء السوء تهديداً لأي مجهود يقام، لذا إرشاد المستهدف إلى كيفية اختيار الصديق وتحذيره من رفاق السوء وتثبيته أمامهم، كيلا يحدث أي نكوص في مظاهر التديُّن.

ـ أيضاً، يمثل تدخل أحد الأفكار المخالفة من إسلاميين منافسين تهديداً لعملية الدعوة، لذا يجب على الداعية أن لا يتكلم عن أسماء جماعات، بل قضايا ومنهج وعليه تثبيت معالم المنهج كما في فضائل الصحابة وفي الولاء والبراء. وبذلك يوضع للمستهدف المنهج السلفي من دون أن يعرف، ودون ذكر جماعة.

أنموذج عملي على الدعوة الفردية

المرحلة الأولى

أولاً: التعرف إليه، ومن خلال هذا التعارف تترك سبباً للقاء الحار مرة أخرى.

---

(٤٠) التعريض في الكلام هو ما يقابل التصريح، وهو كلام له وجهان، أو عدة أوجه، ويكون قصد المتكلم منه أن يفهم السامع خلاف ما يقصده هو.

ثانياً: بعد ذلك تبتدئه بالسلام واللقاء، وإن وجدته بين مجموعة أصدقائه، فألق السلام على الجميع، وصافحهم ثم اتركه، ولا تتكلم معه إلا على انفراد.

ثالثاً: لا تتعجل التوجيه أو الدعوة، بل استمع له، فهو في هذه المرحلة يبحث عمن يسمعه، وأظهر له الانتباه والاهتمام حتى يطمئن إليك، وحتى تفهم جميع جوانبه، والمدخل المناسب للكلام معه.

رابعاً: غُض الطرف قليلاً عن سقَطَاته إلا ما يظهر من كلامه وفيه شرك أو حرام، فبيِّن له برفق وابتسامة وبالدليل خطأ كلامه، وستجد أنه يجهل أن ما قاله: شرك أو حرام، وهكذا يكون الالتقاء والود المتبادل بالتدريج.

خامساً: تجنب الحديث معه في المشكلات الدعوية الموجودة على الساحة، فإنه يثير البلبلة والابتعاد، وحدِّثه عن:

- أهمية صلاة الجماعة في مسجد أهل السنّة، وأهمية اختيار أصدقاء صالحين من عُمّاره.
- المحافظة على الصلاة في مواقيتها وخشوعها وأركانها، يُنظر في ذلك: «الصلاة لماذا؟!» الشيخ: محمد إسماعيل.
- لماذا خُلِق؟
- تحقيق العبودية الشاملة لله (ﷻ) كما يحب ربنا ويرضى، ويُنظر في ذلك كتاب **معاً على طريق الجنة**، للشيخ ياسر برهامي.
- شروط لا إله إلا الله، ويُنظر في ذلك كتاب **«لا إله إلا الله كلمة النجاة»** للشيخ ياسر برهامي.
- الإيمان بالأسماء والصفات وأثره في إيمان العبد، ويُنظر في ذلك: **«فصل في الإيمان بالأسماء والصفات»**، من كتاب: **فضل الغني الحميد**، للشيخ ياسر برهامي، **والثمرات الزكية في العقائد السلفية**، للشيخ: أحمد فريد.
- حرمة الصلاة في المساجد التي بها قبر، وينظر في ذلك: **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد** للشيخ الألباني.
- أسباب حسن الخاتمة، وسوء الخاتمة والموت، وأهمية المبادرة بالأعمال الصالحة، ويُنظر في ذلك **حسن الخاتمة** د. عبد الله المطلق، و**«فصل في أسباب حسن الخاتمة وسوء الخاتمة»** من **سلسلة العقيدة** للدكتور الأشقر **«القيامة الصغرى»**.
- القبر؛ إمَّا إن يكون روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران، ويُنظر في ذلك: **القبر عذابه ونعيمه** لـ عبد الملك الكليب، **إثبات عذاب القبر شرح وتعليق** للشيخ ياسر برهامي **على معارج القبول**، **فصل في القبر عذابه ونعيمه من كتاب القيامة الصغرى** للدكتور عمر سليمان الأشقر.
- وصف النار، والمرور على الصراط، والجنة، وما أعده الله فيها لأوليائه. وينظر في ذلك: **تذكرة الأبرار في وصف الجنة والنار** للشيخ أحمد فريد، **ومختصر وصف النار** لابن رجب الحنبلي، **الجنة والنار** للدكتور الأشقر.

• معنى الإسلام، وينظر في ذلك: «فصل في معنى الإسلام» من كتاب أصول الدعوة للدكتور: عبد الكريم زيدان، «ماذا يعني الانتماء للإسلام؟»، وينظر رسالة طلائع الدعوة السلفية في ذلك.

هذه موضوعات مقترحة كمداخل للحوار، أو للحديث معه بعد ذلك؛ وينبغي أن يوضع في الاعتبار:

١ ـ أنَّ لكل مدعو مدخلاً يختلف عن الآخر، وقد تتشابه المداخل، والداعية الناجح هو الذي يفهم شخصية المدعو؛ ويحدد المدخل المناسب للحوار معه.

٢ ـ يكون الحوار بالدليل من الكتاب أو السنّة، فهو أقصر طريق للإقناع.

٣ ـ استخدام أسلوب القصص في العرض، ويا حبَّذا لو تَذْكُر له قصة عن السلف أو من الواقع ترتبط بموضوع الحديث.

٤ ـ الاستدلال بآيات الله الكونية، وبخاصة مما هو في مجال دراسته: (الطب والزراعة واللغة والعلوم والرياضة والفلك وغيره..).

سادساً: يجب أن يُعلم أن مفتاح أي دعوة يكون بالقرآن، فهو هدىً وشفاء لما في الصدور ورحمة للمؤمنين، ولقد كانت دعوة الرسول (ﷺ) للأفراد والجماعات بأن يتلو عليهم القرآن، وكذلك الصحابة ومن بعدهم.

سابعاً: إذا عُرف ذلك، فليبدأ الداعية في ربط المدعو بالقرآن، بأن يعرِّفه فضل تلاوة القرآن، وأهمية معرفة تجويده وحفظه...

ثامناً: إذا ما استعنت بالله ـ تعالى ـ ووصلت بالمدعو إلى هذه المرحلة، سيبدأ هو يسألك: كيف يتقرب إلى الله؟ كيف يصل إلى محبة الله؟ الأسئلة التي تنبع من قلبٍ أحسَّ لذة الإيمان.

تاسعاً: إذا وجدت ذلك فاحمد الله على توفيقه، واستمر في توجيهه وإرشاده إلى عمل اليوم والليلة حتى يزداد هدىً على هدى.

عاشراً: قم في هذه المرحلة بإهدائه شريطاً تلو الشريط، ويكون في الرقائق والتذكير باليوم الآخر، واقترح أن تقدم له في هذه المرحلة الشرائط التالية:

• شريط «تفسير سورة ق» للشيخ: محمد حسان ـ شريط تلاوة «جزء المجادلة وتبارك» للشيخ: العجمي

• شريط «وصف النار» للشيخ: الدوسري.

• شريط «الموت قادم» للشيخ: محمد حسين يعقوب ـ شريط «توبة صادقة» للشيخ: سعد البريك.

• شريط «كيف تواجه الشهوة؟» للشيخ: محمد حسين يعقوب.

• ومن الكتيبات: «العائدون إلى الله»، «كيف أتوب؟»، «وصف الجنة والنار»، «معاً على طريق الجنة».

الحادي عشر: الأفضل في هذه المرحلة عدم زيارته في البيت إلا إذا كان يسمح بذلك.

الثاني عشر: أكثِر أثناء دعوتك معه من الاستغفار والدعاء بالقبول.

المرحلة الثانية

أولاً: يبدأ الداعية بالاتفاق مع إخوة طيبين صالحين ممن فيهم عدة الداعية التي ذكرناها آنفاً على المجيء إليه وهو واقف مع المدعو، ويبدأ التعارف، وهكذا في كل مرة إلى أن يألَفَهُم المدعو، والداعية مع ذلك لا يتركه، لأن المدعو لا يعرف غيره!

ثانياً: يتم الاتفاق مع المدعو على الحضور للدروس العامة، والخطب، والإفطارات، وغير ذلك من الأسباب التي تمكِّنُه من الألفة سريعاً.

ثالثاً: يقوم الداعية بتحبيبه في طلب العلم الشرعي، وذلك من طريق عرض بعض الكتيبات عليه، ومنها:

- مجموعة رسائل الشيخ أحمد فريد حول: «أعلام السلف»، فهذا يولد عنده حب الاقتداء بهم.
- رسالة: «منّة الرحمن في نصيحة الإخوان» الشيخ: ياسر برهامي.
- رسالة: «الثبات حتى الممات» للشيخ: محمد حسان.
- رسالة: «وأقيموا الصلاة» للشيخ: محمد عبد الفتاح، وكذلك له: «صفوة الكلام في مسالك الصيام».

وهكذا يتدرج معه ويطلب منه قراءة ما يُعطاه كاملاً، ويناقشه فيه حتى يربي عنده الرغبة في التزود من العلم.

رابعاً: يرشده إلى أهمية الدعوة إلى الله تعالى، وأن ينطلق بهذا النور الذي هداه الله إليه، وينور به الآخرين من الوالدين والإخوة وغيرهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

خامساً: وهو مهمٌ، أن تكون له صدراً واسعاً، تسمع منه جميع مشاكله التي يتعرض لها في مراحل التزامه، وتأمره بالصبر والإحسان، وخاصة مع الوالدين، وليتجنب التصادم معهم.

هذا إذا كان المدعو يصلي، أما إذا كان لا يصلي وفيه من الصفات التي ذكرناها سالفاً، فأقِم معه علاقة صداقة، وذلك في غير وقت صلاة حتى يطمئن إليك، ثم ادعه بتلطف إلى الصلاة، وتعهده وحدثه عن الشيطان، وكيف أنه سيبذل قصارى جهده ليجعلك تترك الصلاة، ومُرْهُ بالصبر...، ثم أكمل معه بقية الخطوات إن استجاب. فإن وقف معك عند خطوة معينة، ولا يريد ما بعدها فاصبر معه وحاول تثبيته.

ثانياً: الدعوة السلفية بمحافظة الجيزة ـ نموذجاً تطبيقياً: وكنموذج لكيفية تمدد الدعوة السلفية في المحافظات المختلفة نشير إلى قصة وجود الدعوة السلفية بـ «الجيزة» من خلال رواية مسؤول

الدعوة بها سابقاً محمد الكردي حيث تشير إلى العديد من النقاط المهمة في تاريخ الدعوة وهي كما يلي[41]:

«كانت البداية تواجد أبناء الجماعة الإسلامية في السبعينات في مسجد التوحيد بالطالبية، لم يكن التمايز حاداً في التوجهات بين سلفيين أو إخوان في تلك الفترة، واستمر الأمر هكذا حتى جاء مقتل السادات حيث تفرق كل من في المسجد. مجموعة اتجهت لمسجد شلتوت، وأخرى لمسجد الجمعية الطبية (إخوان).

لم تكن المساجد منفصلة، اختلفنا لكن العلاقات جيدة؛ فمشربنا واحد، أما الاختلاف فكان في الوسائل وطريقة التغيير ـ الرأس أم الجسم، العنف أم السياسة، وماذا يُقدم وماذا يُؤخر ـ فـ «التبليغ والدعوة» و«الدعوة السلفية» و«أنصار السنّة» و«الجمعية الشرعية» يقومون بنشر العلم بين الناس لتغيير القاعدة، بينما الإخوان يرون تغيير القاعدة بتربية أسرية قوية مع النظر للتغيير من أعلى، بحيث يلتقي الاثنان في أقصر زمن، عكس الجهاد والجماعة الإسلامية من أن التغيير بالسلاح.

في هذه الفترة كنت معروفاً جداً، فلدى أبي «بقالة تموينية» بها ثلاثة آلاف أسرة، وكانت لي علاقات معهم بسبب طريقتي الجيدة معهم. وبدأت أنشر الدعوة، وكان لها قبول، أبتسم في وجوههم، فلم نكن نجلس على المقاهي بسبب الشيشة والطاولة، وكنا نبدأ بصغار العلم ونخفف من حدة الملتزمين حديثاً ممن قد يكفر أباه، وكان سبب ذلك أن الإخوة يأتون من المملكة السعودية محمَّلين بهدايا عبارة عن كتب وفتاوى ـ والأزهر والأوقاف علمهم ضحل جداً ـ فانتشرت فتاوى نظرية بحتة تطبيقها ينشر الفكر التكفيري المعادي للمجتمع والإسلام، مثل التي تقول بأن الذي لا يصلي كافر، لا يؤاكل ولا يشارب وتطلق زوجته. وهنا أشير إلى ـ مساهمة السعودية لم تكن مساهمة حكومات بل مشايخ؛ لحرص كل منهم على نشر العلم بين تلاميذه، فمن يملك مالاً كان يعطي تلميذه هدايا كتباً وغيرها، وبذلك يكون هناك دافع لديهم لنشر هذه الكتب.

بعد تفرقنا في المساجد، قمت بإعادة فتح مسجد النصر بالطالبية لصاحبه الحاج أحمد الصواف بناء على طلب منه وأصبحت مسؤولاً عنه، ـ وكان هذا المسجد بأسفل أحد المنازل، ولعدم وجود من يعتني به تم إغلاقه ـ حيث أصبح المسجد مقراً لنا منذ أواخر ١٩٨٢، حيث أنشأت فيه مدرسة للقرآن الكريم وبدأت أستقبل فيه مشايخ الإسكندرية الذين كانوا يحضرون لنا منذ عام ١٩٧٨، فلعمله في نشر الكتب الإسلامية تعرف الشيخ عبد الفتاح الزيني على شيوخ الإسكندرية، وعندما تزوج من الإسكندرية زاد ارتباطه بشيوخها، حيث كانوا يأتون للطالبية تحديداً، فالحضور جيد، ولنا دعوة جيدة في هذه المنطقة، وكان يأتينا أحد منهم يوماً بعد يوم تقريباً، أتى محمد إسماعيل

(٤١) لقاء مطول مع الأستاذ محمد الكردي، مسؤول الدعوة السلفية بالجيزة، في مكتبه بالهرم، الثلاثاء ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

المقدم وشرح مجلده عودة الحجاب، حيث رد على كثير من الشبهات المثارة وقتئذ، كذلك سعيد عبد العظيم والذي شرح عدة كتب «كراسات» منها تفسير بن كثير، وكتاب الصدق منجاة، والديمقراطية، أيضاً ألقى أحمد فريد دروسه والتي أخرجها فيما بعد بكتاب البحر الرائق في الزهد والرقائق كذلك دروس العقيدة السلفية، وانقطعوا عنا بعد مقتل السادات حتى أوائل ١٩٨٣.

في هذه الفترة كنا ننتشر بشكل غير تنظيمي، لم يكن هناك مسؤولون عن الأحياء، بل لنا أنشطة زكاة وتكافل في المواسم مثل بدايات الدراسة والأعياد، وقد عرضت على الزيني إنشاء عمل تجاري يكون وسيلة لتمويل واستمرارية العمل الدعوي بديلاً عن الاعتماد على الصدقات، فرفض خوفاً من الضربات الأمنية للدعوة بسبب تاريخه معهم وفهمه لعقليتهم. ورغم ذلك صادر ضابط أمن الدول مئة طن حبوب وملابس وأغذية كنا سنوزعها على الفقراء، وكادوا أن يلفقوا لنا قضية عام ١٩٨٣.

وبجانب تنظيم الخطب والدروس اهتممنا بالدعوة الفردية، حيث حاولنا الخروج في مجموعات دعوية؛ فلم نستطع فعلها بشكل منظم. كذلك بدأ أحد الإخوة بالعمل مع الجامعة والإعدادي والثانوي دعوياً عن طريق الرحلات والمسابقات العلمية التي أقمنا بمسجد النصر المسابقة العلمية السلفية، كذلك كانت هناك مدرسة للنساء والأشبال والأطفال.

والنمو لم يكن مخططاً أو عشوائياً، بل ربانياً، فحين التحقت بالتجنيد ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ونشرت الدعوة بين كل فرقتي وعددهم ٢٣٤ مجنداً مؤهلات عليا، حيث بدأت أشرح بينهم الرحيق المختوم في السيرة، والثمرات الذكية لفريد في العقيدة. وبدأت أذهب في إجازاتي معهم بديلاً عن العودة لمنزلي، كل إجازة في مكان، حيث ننظم خطبة ودروساً مع الشباب هناك، حيث امتدت جولاتي الدعوية حتى بني سويف، وكذلك الدلتا حتى المنوفية، وكلما توافرت مجموعة من الإخوة كنت أشكلهم نحو الإسكندرية بسبب طبيعة النظام هناك، فعندما بدأت أذهب وأحضر دروسهم بعد عام ١٩٨٥ أعجبت بالنظام هناك، لذا كنا نرسل الإخوة إليهم لأمرين:

الأول، ليروا النظام والتعليم فيعود وينشط في التعلم.

والثاني، تخفيفاً لحملي ثم سرعة في التربية.

وفي عام ١٩٨٨ كنت مسؤولاً عن الاتصال الأمني، حيث يسافر الزيني كثيراً ـ فقد كان هو الشيخ وأنا بعده في المسؤولية ـ ويتابع تحركاتنا من خلالي وكان هناك بعض التضييق بسبب عدم سماعي لنصائحه الأمنية، وبدأنا في دعوة شيوخ الإسكندرية.

في هذه الفترة انتقلنا لمسجد «الرحمة»، فالحاج شعبان شلبي صاحب المسجد صلى مرة في مسجد الدخاخني وراء الزيني وأعجب بصوته ودعاه لصلاة القيام في الرحمة في ١٣ رمضان، وقلت للزيني أن يعرض على شعبان أن نعتكف في المسجد فوافق، وبذلك يكون الاعتكاف شاملاً وجامعاً للإخوة في المساجد الصغيرة، وأردت أن يكون لنا مركز بمسجد الرحمة.

بعدها بأيام كانت خطبة الجمعة حيث غضب الإخوة بسبب صوفية الخطيب وآرائه. أبلغنا الحاج شعبان أن الخطيب بمنهجه هذا يعارض ما تعلمناه، فإما أن نغادر نحن المسجد أو يغادر الخطيب،

فطلب منا أن نخطب نحن فرفض الزيني بسبب التضارب المنهجي الذي سيحدث، لكني وافقت على أن أخطب، وهدفي أن يكون لنا موطئ قدم في المنبر، وكانت الخطبة في آخر رمضان فتكلمت عن فضل العشر الأواخر وصلاة العيد وأهميتها، وتحدثت عن عدة سنن لم يسمعها الشيخ شعبان من قبل على المنبر طوال ١٠ سنوات، وقلنا له إن الإمام لديه أخطاء، وأدلتنا الكتاب والسنّة، وعندما رآها الإمام قال إننا وهّابيون تكفيريون، فخيَّره شعبان أن يلتزم الكتاب والسنّة أو يغادر المسجد وبالفعل غادر المسجد وتسلمناه نحن.

* * *

أصبحنا أكثر تنظيماً بعد مسجد الرحمة ـ وكان عملي إدارياً أكثر منه دعوياً، حيث كنت أنسق العمل الدعوي بين المشايخ، وقد أتينا بمشايخ القاهرة جميعاً عندنا من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ ـ بدأنا ننظم دروساً يومية وطلبنا من «يعقوب» أن يكون له درس أسبوعي يشرح فيه كتاباً فاختار مدارك السالكين ـ وكان من تلامذة الشيخ أسامة عبد العظيم، وعندما علم بأنه بدأ يخطب معنا انتقده، حيث كان يرى أنه لا يجب أن يتسرع في الخطابة ـ كذلك شرح الشيخ حسن أبو الأشبال صحيح مسلم، وأنا الوجيز ثم فقه السنّة، وعبد الفتاح الزيني يخطب الجمعة ـ حال وجوده بمصر ـ، ورضا الصمدي في مادة الأصول، وحمدي بدر الدين كان له درس في النحو، وكان الإقبال والنشاط كبيراً لدرجة أن مجلة لوبون الفرنسية كتبت إن الإرهابيين يتركزون في مسجدي الرحمة بالهرم والتوحيد برمسيس.

وعندما لمسنا افتقاد العمل الإسلامي إلى المنهج الأكاديمي المرتب الذي يُخرج داعية لديه كل المعلومات اللازمة لإقامة عمل دعوي كامل، أسسنا معهداً بشكل منظم في عام ١٩٩١، وكانت مدته ثلاث سنوات ـ وكنا سابقاً قد أسسنا مدرسة بالطالبية تخرج طلاباً متميزين يمكن أن يكونوا مدرسين فيما بعد.

ونتيجة العقبات التي كنا نصادفها مما توجب علينا التعامل معها، قلة علم من تصدى للدرس ممن جاؤوا من السعودية ولم يسمعوا إلا دروساً قليلة أو قرؤوا كتاباً أو اثنين، وحاولنا الحصول على ترخيص بجمعية حيث كنا نعمل بشكل غير رسمي فرفض الطلب.

استمر المعهد حتى عام ١٩٩٤، حيث أغلق من قبل الأمن بعد أن تخرجت فيه دفعة من ستة شيوخ، خيرنا الأمن بين أن نكون تابعين للإسكندرية ونُضم ضمن قضية تنظيم الإسكندرية أو نقطع كل صلاتنا بهم. فاتفقت مع الزيني على قطع العلاقة مع شيوخ الإسكندرية، وقد كان نجاح الإسكندرية في تكوين صفوف دعوية أخرى سبباً لانتشارهم واستمراريتهم وسبباً في عدم التضييق عليهم مثلما كان الحال معنا، فإذا منع شيخ من العمل خارج مسجده لا يتأثر العمل، واستخدمنا الكاسيت كوسيلة لتعويض غيابهم، وكان كل مسجد به مكتبة صوتية ضخمة غير الإصدارات الورقية».

الفصل الثالث

المواقف العملية

تمهيد

لا يمكن تفسير المواقف الفكرية ذات المنحى السياسي للدعوة السلفية واختلافها، والذي يراه البعض تَناقضاً حادثاً من دون النظر إلى أمرين: **الأول**، يتعلق بالسياق السياسي الذي يُنتج الخطاب/الموقف/الفتوى فيه. والثاني، الركائز الشرعية التي يُقدمها شيوخ الدعوة في تسويق/تبرير/تفسير مواقفهم بين أتباعهم في التنظيم.

فإن كان مدخل «الفرص السياسية» أحد المفاتيح المهمّة في تناول التحولات الحركية والفكرية الحادثة في بنية تنظيم الدعوة السلفية ـ جزء منها نتاج لطبيعة السياسات الأمنية ـ، فلا يمكن أن يقتصر التحليل عليها من دون رصد إحدى آليات مواردها الرمزية تحت باب «الموازنات بين المصالح والمفاسد في السياسة الشرعية»، حيث تجمل أدبياتهم[1] اثنتي عشرة قاعدة تحكم هذه القائم بهذه الموازنة كالتالي:

١. اعتبار القُدرة والعجز: وتعني أن المطالبة بالتكاليف الشرعية منوطة بالقدرة على أدائها، وأن العاجز عنها غير مطالب بها.

٢. تفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما: أي إِذَا دارَ الأَمْرُ بينَ فعلِ إحدى المصلحتيْنِ وتفويتِ الأُخرَى، بحيثُ لا يمكنُ الجمعُ بينهُمَا، رُوعِيَت أَكبرُ المصلحتين وأَعلاهُمَا فَفُعِلَتْ.

٣. ارتكاب أخف المفسدتين لتفويت أشدهما: فإذا تزاحمت المفاسد بحيث لا يتمكن المرء من ترك المفسدتين معاً، وإنما يتمكن من ترك إحداهما بشرط ارتكاب الأخرى، فحينئذٍ يرتكب المفسدة الأقل من أجل درء المفسدة الأعلى.

---

(١) من أبرز الأدبيات في ذلك: ياسر برهامي، فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (القاهرة: دار الخلفاء الراشدين، ٢٠٠٦) فضلاً عن: الموازنات بين المصالح والمفاسد في السياسة الشرعية، إعداد المكتب التنفيذي للدعوة السلفية تم تدريسه في معسكر الدعوة الذي عقد بأبي قير بالإسكندرية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ وهو آخر تعديل في هذا الباب.

٤. اعتبار المآلات: فالمجتهد لا يحكم على التصرف ـ قولاً أو فعلاً ـ إلاّ بعد النظر في مآله ونتائجه، ويقدرٌ ما سيتمخض عنه التطبيق من المصالح والمفاسد، وبعدها يحكم على التصرف بالمشروعية أو عدم المشروعية.

٥. درءُ المَفاسد مُقدم على جلب المصالح: فإن كانت المفاسد أكبر من المصالح، فالواجب دفعها ولا ينظر فى تحقيق المصلحة لكونها مغمورة فى المفسدة، أما إذا كانت المصلحة أعظم من المفسدة فالراجح الإثبات بتلك المصلحة، لأن المفسدة مغمورة فى تلك المصلحة وإن تساوت المفاسد والمصالح وهو أمر قد يكون متعذراً فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال:

أ. دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة.

ب. جلب المصلحة أولَى من دفع المفسدة.

ج. التوقف أو بالتخيُّر فى كل حالة بحسبها.

٦. لا ضَرر ولا ضِرار: الضرر أن يُلحق الأذى بمن لم يؤذه، والضِرار أن يَلحق الأذى بمن آذاه على وجه غير مشروع، بمعنى ليس كل ضرر يكون حراماً، فإيقاع الحدود على السارق والزاني ليس محرماً، بل هو مشروع، وقد يكون واجباً إذا استوفى الشروط.

٧. الضرر يُدفع بقدر الإمكان: سواء قبل وقوعه، وعند وقوعه، وبعد وقوعه، فإن أمكن إزالته بالكلية فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وإن لم يمكن إزالة الضرر بالكلية، فيزال الضرر بالقدر المستطاع.

٨. الضرر يُزال: الضرر إذا وقع يجب أن يُزال.

٩. الضُّر لا يزال بمثله: فإذا أُزيل الضرر فلا يُزال بضرر مثله أو أكبر.

١٠. الضَرر الأشد يُزال بالضرر الأخف: أي ارتكاب الضرر الأخف من أجل دفع الضرر الأشد.

١١. تحمل الضَرر الخاص لدفع ضرر عام: فإذا وُجد فى أمرٍ من الأمور ضَرران، أحدهما عام والآخر خاص، فإنه يرتكب الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

١٢. الضرورات تبيح المحظورات: فالممنوع شرعاً يُباح عند الضرورة، وهي الحالة التي تطرأ على العبد، بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى، فيجوز الممنوع شرعاً للمضطر، كارتكاب الحرام دفعاً للضرر عنه بغالب ظنه، وذلك ضمن قيود.

وتعتبر هذه القاعدة أبرز الآليات التي توفر حماية للدعوة أمام انتقادات مُخالفيها واستفسارات أبنائها، حيث تتيح لها مخرجاً شرعياً من أزماتها ونوعاً من الحصانة لمواقفها، وبخاصة أن كل تصرف أو رأي أو موقف يؤخذ يكون مُستنداً إلى دليل، وطالما وُجد الدليل فالمسألة إذاً تكون منتهية عند العقل السلفي ـ كما سنشير لاحقاً ـ حيث إن التربية الشرعية التي يتلقاها تجعله يهتم جداً بالدليل وبأن يكون كلامه موثقاً بالكتاب والسنّة.

فإن اعتمدت أدبياتهم في ما يخص باب «المصالح والمفاسد» على استشهادات كاملة من القدماء، فضلاً عن وضعهم عدة ضوابط يجب توافرها في من يوازن بين المصالح والمفاسد وهي:

العلم بالشرع ـ تحصيل أسباب البصير من التقوى والعمل الصالح ـ العلم بالتطبيقات العملية لقواعد السياسة الشرعية على مر التاريخ الإسلامي ـ العلم بالواقع ـ تطبيق قواعد الشورى. إلا أن الممارسات الفعلية في النهاية هي محض اختيار شخصي للشيوخ من طريق آلية «القياس»، وذلك طبقاً لإدراكهم وتجاربهم وقراءاتهم وما يتوافر لديهم من معلومات.

ويرتبط بهذه المسألة أمر مهمّ، وهو حَصر الاجتهاد بعامةٍ على الشيوخ المؤسسين طوال أربعة عقود، فبتطور السنوات والمراحل ـ كما سنرى ـ أصبحوا هم من يُحددون المواقف التي يَتمايز بها التنظيم[٢]، وأن غالب الأوراق الفكرية التي تقدمها الدعوة أنها ركائزها منذ التسعينيات والمنشورة في مجلة صوت الدعوة هي نتاج أفكار ياسر برهامي بشكل رئيس، وإن كان دائم التأكيد ـ لكاتب هذه السطور ـ أن كل القضايا الفكرية كانت بإشراف وإقرار ومشاركة الشيوخ، إلا أن المتابع لإنتاجه العلمي يجد أن هذه الأبحاث مع بعض التغييرات نُشرت مُفردة في كُتيبات حملت اسمه في ما بعد. فرغم أنه الأصغر سناً من شيوخ الدعوة المؤسسين، إلا أنه استطاع التَمدد فكرياً في التنظيم لأسباب كثيرة[٣]. وحتى كتابة هذه السطور تُعتبر أغلب هذه الدراسات هي المادة العلمية الأساسية التي تُدرس لأبناء الدعوة حالياً، وأبرزها:

- الدعوة السلفية ومناهج التغيير.
- فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- فقه الخلاف بين المسلمين.
- فقه الجهاد.
- العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط.

ونشير إلى أن هذا الالتفاف والتبرير للمواقف في جوهره ما هو إلا تعبير عن أبرز الأزمات التي واجهت الجماعات الإسلامية بعامة ـ ومنها الدعوة السلفية[٤] كما لاحظنا من استقراء مواقفها عبر

(٢) نُلاحظ عدم إنتاج التنظيم لقامات علمية تقف جنباً إلى جنب مع شيوخها الستة المؤسسين، أو تتجاوز التنظيم فكرياً كما هو الحال في جماعة الإخوان المسلمين حيث نجد التنظيم أنتج مرجعيات فكرية متعددة بعضها تجاوز التنظيم أصبح بعض إنتاجاتهم العلمية مادة أساسية لدى أغلب الإسلاميين مثل السيد سابق، محمد الغزالي، يوسف القرضاوي وغيرهم.

(٣) من هذه الأسباب تصدُّره للقضايا ذات الأبعاد السياسية وفي قضايا مركزية لدى السلفيين بعامّة بصورة أكثر من غيره من الشيوخ، لذا من الطبيعي أن يتمدد فكرياً في التنظيم بصورة تلقائية مُكملة لسيطرته التنظيمية. وفي مراحل تالية دفع بأبرز تلاميذه وهو عبد المنعم الشحات إلى التصدّر في هذا الباب وفي تفسيري الشخصي أن هذه الخطوة كانت للرد على منتقديه ونفي ما يُقال عن سيطرته الفكرية والتنظيمية على الدعوة السلفية ومن صور هذه الانتقادات قوله (من لم يقرأ المنّة ـ أي كتابه المنة في شرح اعتقاد أهل السنة ـ فليس منا) والتي طالما أشاعها مُعارضوه ونفاها هو وتلاميذه مراراً، وذلك نتيجة مركزية هذا الكتاب المتعلق بأصول العقيدة والتوحيد والذي يُنصح به كل طالب علم جديد حيث يرجع تلاميذه تلك النصيحة إلى بساطة أسلوب الكتاب وشموليته وهو ما يلائم طالب العلم الجديد.

(٤) كنموذج للتطبيق العملي عن استخدام التبرير للمواقف عقب الأزمات التي واجهت الدعوة السلفية موقفهم عقب عزل مرسي، وللتفاصيل، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة،» مؤسسة مؤمنون بلا حدود (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ص ١٣، <http://www.mominoun.com>.

عقود، وهو ما نشير إليه تفصيلاً في هذا الفصل ـ وتتعلق بجدلية «الفكر يسبق أم الحركة»؟(٥)، وهذه الجدلية لم تحسمها ممارسات أغلب جماعات الإسلام السياسي؛ فكما وجدنا من تاريخها أنه قد حدث تباين في التعاطي مع الجانب الفكري من جماعة إلى أخرى، سواء الفكر قبل الحركة أو الحركة قبل الفكر، كذلك اختلاف المرجعية من وقت إلى آخر باختلاف الطبيعة العمرية والفكرية، كذلك الأزمات السياسية التي انعكست على الجانب الفكري والذي انعكس بدوره على الجوانب التنظيمية في بعض الفترات.

وهناك أمر ارتبط بأطروحة هيكل الفرص السياسية، وهو وضعية التنظيم، ففي المراحل المفصلية التي كان لا بد للدعوة أن يكون لها صوت وموقف، كان التنظيم هو الأهم حتى وإن حُلّ التنظيم الرسمي تكتيكياً، فإن الآليات ظلت كما هي، حدث ذلك في أزمة عام ١٩٩٤ والتي سبق وأشرنا إليها، أيضاً فإن الموقف من مقتل الشاب السلفي سيد بلال في ٢٠١٠ ـ رغم نفي الدعوة انتماءه إليها، وتأكيدها أنه من السلفية الجهادية ـ، حيث نُقل عن محمد إسماعيل المقدم أنه قال بعد سويعات من دفنه: «إننا أصحاب دعوة ولسنا نظاماً يواجه نظاماً آخر، ولدينا أنشطة وأعمال دعوية ومساجد يجب أن نضعها في الاعتبار عندما نتكلم عن المواجهة»(٦)، كذلك موقفهم من ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ثم ما بعدها من أحداث سياسية أو قيود تتعلق ببعض الموقف الشرعية المتبناة في قضايا محسومة منذ عقود من المرأة والأقباط ومشاركاتهما في الحياة السياسية.

---

(٥) لمزيد من التوسع، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «المرجعيات الفكرية للتيارات الإسلامية،» مجلة الثقافة الجديدة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٦) هيثم أبو خليل، «ذكريات حول قضية الشهيد سيد بلال...،» البداية، ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ <http://www.albedaiah.com/node/12034>، وفي شهادة مضادة للصحفي إبراهيم أباظة أبرز الرموز الشابة في الدعوة ينفي ما قاله أبو خليل على الرابط التالي: <http://goo.gl/2LgJmN>.

ويقدم رضا شعبان ـ مراسل الجزيرة رؤيته حول ما عاينه من موقف ياسر برهامي من مقتل سيد بلال: «بعد مقتل سيد بلال بيومين وصلني من مصادر صور ضوئية من استدعاء النيابة لرئيس أمن الدولة بالفراعنة ومدير أمن الدولة بالمديرية للتحقيق معهما في قضية سيد بلال وكانت النيابة هي محركة الدعوى .. فوراً استدعيت فريق الجزيرة الإنكليزية الذي كان متوافراً وقتها وذهبت لمسجد الخلفاء الراشدين يوم الجمعة لمقابلة الشيخ ياسر برهامي وبعد الصلاة قابلني وقلت إنني أتيت بغرض معرفة موقف السلفيين فكان رد الشيخ بـ «من هو سيد بلال؟ نحن لا نعرفه»، وبالرغم من أنه كان لدي فيديو تصوير ليلي بموبايل لدفن سيد بلال وكان يحضره عدد كبير من الإخوة السلفيين وبينهم الشيخ برهامي .. صعقتني إجابته وأدهشني موقفه مني أن «خُذ نَاسَك ـ أي فريق العمل ـ وامش حتى نغلق المسجد» .. وبعد طرده لي خرجت في الشارع حيث لم تكن هناك أية معلومات متوافرة. ولكن أحد شباب السلفيين الذي استنكر إجابة الشيخ تبعني ودلني على منزل إبراهيم بلال في الظاهرية، وقمتُ بعمل أول تقرير عن سيد بلال بعد تحذير الشاب السلفي لي بأن هناك وُجوهاً أمنية موجودة بالقرب من العزاء وعليَّ أخذ الحذر. فمت ببث المادة إلى القناة وتمت إذاعتها بشكل دولي مكثف نقلاً عن الجزيرة، بعدها بقليل كلمني ياسر راتب من طرف برهامي معتذراً عما حدث ومُبرراً ذلك بأن الشيخ أنكر حتى يحمي عدداً من السلفيين الذين كانوا رهن الاعتقال!». والجدير بالذكر أن الرواية السابقة أكدها لي الصحفي إسماعيل الإسكندراني والتي نقلناها عنه حيث نُقلت إليه شَفاهةً من «شعبان» ثم أعاد نشرها على صفحته الشخصية على موقع الفيسبوك.

أولاً: الدعوة السلفية والأقباط

سبقت «القبطيةُ السياسيةُ» «السلفيةَ السياسيةَ» في ظهورها بعدة عقود ـ ونعني بالقبطية السياسية الممارسات السياسية للأقباط والكنيسة ـ بتنوعاتٍ مختلفة أثارت الانتقادات لها حيناً والالتفاف حولها حيناً آخر، أُولى هذه التنوعات تمثلت بالمؤتمر القبطي نتيجة عنف الصحافة القبطية وسياسات «فرِّقْ تسُدْ» التي انتهجها في الماضي المعتمد البريطاني، ثم ردود الأفعال الحادة في المقابل مثل مقال عبد العزيز جاويش «الإسلام غريب في بلاده» في حزيران/يونيو ١٩٠٨، حيث بدأ يتكون لدى الأقباط رأي عام مستقل وتفتحت عيونهم كأمة أو طائفة، وبعدها انعقد المؤتمر القبطي في أيام ٦ ـ ٨ آذار/مارس ١٩١١، وتمثلت المطالب القبطية بالآتي:

١. المساواة في الوظائف.

٢. تمثيل الأقلية في الهيئات النيابية.

٣. ضريبة الخمسة بالمئة.

٤. راحة الأحد.

٥. الإنفاق من الخزينة المصرية على جميع المرافق المصرية على السواء.

ولم يكن الجميع، أقباطاً وصحافة وطنية حينئذ من المُؤيدين لهذا المؤتمر(٧). ثم كانت المشاركة القبطية في ثورة ١٩١٩ والدور المهم الذي أدّاه القمص سرجيوس الملقب بخطيب الثورة، وتجلت رمزيته في اعتلائه منبر الجامع الأزهر خطيباً وداعياً للثورة(٨). وقد مثلت هذه الثورة فرصة لظهور قيادات التف حولها المواطنون بصورة حسنة مثل: مكرم عبيد وويصا واصف وسينوت حنا وغيرهم ممن شاركوا في الحياة العامة وفي الأحزاب المتواجدة، وبخاصة حزب الوفد الذي يرمز إلى الوحدة الوطنية بعد الصورة الذهنية السلبية التي كونها بطرس باشا غالي الذي اغتيل في شباط/ فبراير ١٩١٠، عقاباً له على تكليف الاحتلال الإنكليزي له بترؤس محكمة دنشواي في حزيران/ يونيو ١٩٠٦.

بعد ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ بدأ خفوت الدور السياسي للأقباط؛ فلم يظهر في الضباط الأحرار سوى «ملازم أول واصف لطفي حنين»، ما اعتُبر بداية انحسار للدور القبطي، وبخاصة بعد حل الأحزاب الموجودة ومن ضمنها الوفد الذي كان الأقباط عنصراً بارزاً في نشاطه(٩)، كذلك لوجود شخصية مثل البابا كيرلس السادس بطريرك الكنيسة المرقصية العازفة عن السياسة، والذي كان بينه وبين عبد الناصر إعجاب متبادل(١٠)، أدى إلى امتصاص التوتر الناجم في ما بعد عن قرارات

---

(٧) طارق البشري، الجماعة الوطنية.. العزلة والاندماج (القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٥)، ص ٣٠ ـ ٣٦ (بتصرف).

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عفيفي، الدين والسياسة في مصر المعاصرة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).

(٩) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (القاهرة: الأهرام للنشر والترجمة، ١٩٨٨)، ص ٢٨٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

عبد الناصر السياسية التي تضررت منها قطاعات من الأقباط، مثل القوانين الاشتراكية. وبوفاة عبد الناصر وكيرلس بدأ تحول في السياسة العامة متخذة شكلاً دينياً خالصاً، وأمام القوى الدينية الصاعدة استمر عزوف الأقباط عن كل أوجه المشاركة في العمل السياسي، سواء في أحزاب أو انتخابات؛ حيث غذّى ذلك أصواتاً رسمية ممثلة برئيس الجمهورية الذي أكد أنه «رئيس لدولة مسلمة» مع أصوات غير رسمية تطالبهم بدفع الجزية؛ لذا «دفع الشعور بالاغتراب بالكثير منهم إلى الهجرة أو إلى الاحتماء بأسوار الكنيسة»[11]، وكان من الطبيعي أن «تزداد قبضة الإكليروس على الواقع القبطي اجتماعياً ودينياً»[12]، وبخاصة مع وجود شخصية قوية مثل البابا شنودة وكان ممن يعتقدون أن للكنيسة دوراً مجتمعياً يتجاوز مجرد دورها الديني، وقد بدا ذلك واضحاً في دروسه التي حملت نبرة سياسية يمكن أن تؤخذ على الكنيسة[13] ما اعتُبر «خط الدفاع الأخير للأقباط»[14].

١ ـ السلفية السياسية

في تلك الأثناء بدأ يتكون ما يسمى «السلفية السياسية» ـ كأحد تجليات الجماعة الإسلامية في الجامعة المصرية ـ والتي ترى رفضاً قطعياً لفكرة تطبيق الشريعة وإعلاءً للكنيسة على الدولة، وانعكس ذلك في المحاباة الأمنية للمسيحيين على حساب القانون، مما رأوهم دولة داخل الدولة. «كل هذا أدى إلى شعور الإسلاميين عامة والسلفية خاصة بالخصومة المبدئية مع الأقباط والكنيسة باعتبارها حجر عثرة أمام (المشروع الإسلامي)، سواء أكان ذلك باحتجاج الكنيسة وموقفها المعلن الرافض لذلك، أو بتحجج الدولة في أحيانٍ كثيرةٍ بالتنوع الديني داخل المجتمع»[15].

وكان الغالب على مكونات السلفية بالسياسية آنذاك «طلب العلم»، لذا لم تكن لهم أي صدامات دينية مادية، يقول عماد عبد الغفور: «أتاني إبراهيم الزعفراني في إحدى ليالي عام ١٩٧٩ وطلب الحديث على انفراد، ثم أخبرني أن معه «نظمي الطرابلسي» ـ وكان لواءً في أمن الدولة ـ والذي أخبرني بدوره عن حدوث انفجار بالقرب من إحدى الكنائس تسبب في مقتل الشخص حامل القنبلة قبل أن يتمكن من تفجير الكنيسة، ولم يتعرف الأمن عليه وعندما سألوا إبراهيم أخبرهم أننا ـ كجماعة إسلامية ـ لا علاقة لنا بمثل هذه الأشياء لكنه ظن أنني قد أعرفه!... أراني الطرابلسي صورة القتيل، لكنني لم أتعرف عليه، وطمأنني بأنه لا يشك فينا. أخبرت شقيقي علاء ـ وكان ضابطاً

---

(١١) جورج فهمي، «الأقباط والنشاط السياسي من تظاهرات الكاتدرائية إلى اتحاد شباب ماسبيرو،» ورقة قدمت إلى: الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر ـ قبل وأثناء وبعد الثورة (أعمال ندوة) (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢)، ص ١٠٢.

(١٢) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٢٥.

(١٣) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ص ٢٩٠.

(١٤) فهمي، «الأقباط والنشاط السياسي من تظاهرات الكاتدرائية إلى اتحاد شباب ماسبيرو،» ص ١٠٣.

(١٥) انظر: محمد يسري سلامة، «السلفيون والأقباط،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة، كتاب المسبار؛ العدد ٦٨ (دبي: مركز المسبار للدراسات والنشر، ٢٠١٢).

حديث التخرج حينئذ ـ غضب جداً وشعر أن هذه محاولة لإلصاق عمليات العنف بنا كاتجاه سلفي، واستنكر تصرف الزعفراني، حيث رآه أراد أن يبعد الشبهات عن الجماعة الإسلامية ويورطنا نحن كسلفيين، وقد يترتب على ذلك أن نكون متهمين دائماً في مثل هذه القضايا».

لكن أحداث «الزاوية الحمراء» في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨١ دفعت الطابع العلمي الغالب في هذه المرحلة المبكرة للتواري قليلاً مقابل محاولة إظهار موقف سياسي ظهر على استحياء، حيث حاولت الدعوة السلفية اتخاذ موقف. يقول عبد الغفور: «... كنا وقتها في درس لمحمد إسماعيل، وبعد انتهائنا جاءنا بعض الإخوة وأخبرونا بما حدث وطالبونا بأن نأخذ موقفاً جدياً مما يحدث ـ وكانت أول مرة يسقط قتلى وجرحى ـ وتعجب إسماعيل من عدم إخباره بما حدث. بعد الدرس عقدنا اجتماعاً لمجلس الإدارة، وكانت النفوس محتقنة وغاضبة. وأمام حالة الانفعال التي كان البعض فيها ـ وكنت رافضاً لأي تصعيد من جانبنا ـ لم نتخذ قراراً وأجلنا الاجتماع عدة أيام، اجتمعنا بعدها واتفقنا على أن نصدر بياناً شديد اللهجة لإدانة هذا العمل، ولم نكتب اسم المدرسة عليه، وإنما صدر بأسماء مساجد عامة، وعندما ذهب البيان للمطبعة وجدناه قد وصل لأمن الدولة وقُبض على حامله».

٢ ـ التصور السلفي للأقباط

أما الموارد الرمزية فقد حكمت رؤية الدعوة السلفية للأقباط وفكرة التعاون معهم، وتمثل ذلك بمركزية باب العقيدة في الفكر السلفي وقاعدة الولاء والبراء، وبناء عليه فلقراءة هذه الرؤية «المركبة» نرى أن يتم ذلك عبر ثلاثة مستويات وبناءً عليها يتبلور موقف الدعوة كالتالي: **المستوى الأول «عقدي»؛ المستوى الثاني «معاملاتي»؛ المستوى الثالث «سياسي»**.

المستوى الأول ـ «العقدي»: لم تختلف الدعوة السلفية السكندرية في تعاملها مع «النصارى» عن عموم التيار السلفي، فمن حيث التسمية ترى أن الأولى استعمال لفظ النصارى لأن هذا هو اللفظ القرآني وإن كان لا يُحرم استعمال لفظ المسيحيين، لا باعتبار صحة النسبة إلى المسيح (ﷺ)، بل هو بريء منهم وهم منه أبرياء لاختلاف الملة، ولكن شيوع اللفظ في هذه الملة كافٍ في اعتباره مجرد تعريف[١٦]. ورغم اتجاه شيوخ الدعوة بكتاباتهم إلى فئات من المجتمع مثل كتابات سعيد عبد العظيم وكتاباته حول الفن والرياضة في بدايات التسعينيات فلم نجد أي إصدارات مفردة تخص الأقباط، ونرى أن الدافع وراء ذلك أمني بالدرجة الأولى، لكن رغم ذلك تناولت الدعوة الأمر بشكل ضمني غير مباشر في فتاواهم ودروسهم، وذلك من خلال الحديث عن «الولاء والبراء»؛ فبالنظر إلى مجلة صوت الدعوة ـ أوقفت عام ١٩٩٤ ـ على سبيل المثال أنه عندما يكون الحديث عن «الجهاد» نجده يعرّج على الأقباط ضمنياً في حديثه ويقول تحت عنوان فرعي «أصناف من يقاتلون وأحكام قتالهم»، أولاً الكفار وهم أنواع، الأول اليهود والنصارى

(١٦) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5537>. (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

والمجوس وهؤلاء يجب قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾(١٧).

وبناء على الموقف العَقدي يكون الموقف «المعاملاتي» فلا مجاملات في أعيادهم ومناسباتهم الاجتماعية، حيث اعتمدوا في ذلك فتوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين في حكم تهنئة الكفار، حيث إن «تهنئتهم بأعيادهم إن لم تكن من الكفر فهي من المحرمات»(١٨)، وعلى ذلك فلا تجوز المشاركة فيه بإظهار الفرح والسرور ولا بالتهنئة، كذلك عدم المبادرة بالمصافحة، وإذا مد يده للمصافحة فصافِحه، ولا تجوز مبادأة الكفار بالسلام(١٩).

ورغم أن أعياد المسيحيين لا يجوز حضورها ولا المعاونة عليها، لكن ترى «الدعوة» أنه لا يجوز أيضاً قتل من يحضرها من المعاهدين ولا حرق كنائسهم ومعابدهم التي وقع العهد على تأمينها، وإذا علمنا أن أحداً من الناس يريد التعدي على المعاهدين والمستأمنين والذميين بغير حق؛ لزم منعه من ذلك طالما كانوا ملتزمين بعهدهم ولا يحاربون المسلمين في الدين، ويلزم منع الاعتداء أيضاً، لمنع مفسدة تنفير الناس من الإسلام وأذية المسلمين وضرر بلادهم ومجتمعاتهم، إذا رد الكفار على ذلك بالمثل والمسلمون لا يستطيعون الدفع، فكل هذه المفاسد يلزم منع ما يتسبب فيها، وأعظمها نقض العهد(٢٠). لكن يعود برهامي ويقول «إن كل ما فيه تعاون على الإثم والعدوان فهو حرام، كأن يعمل مسلم بنَّاءً فيبني لهم كنيسة أو معبداً، فإن هذا من إقامة الكفر والتعاون على إقامته، وكذلك أن يحرسها لهم أو يحرس ما يمارسون فيه القمار أو الميسر أو شرب الخمر، فإذا كان هذا مما لا يجوز بين المسلمين فهو لا يجوز كذلك مع الكفار»(٢١). ورغم جواز زواج «النصرانيات» من المسلمين بنص القرآن الكريم ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلا أن الدعوة ترى أن «الزواج من الكتابيات في ديار الإسلام جائز مع الكراهة وفي ديار الكفر لا يجوز؛ لأنهم يغلبونه على أولاده»(٢٢). وفي سؤال عن جواز ترك المسلم زوجته المسيحية تذهب إلى الكنيسة لتمارس عبادتها: «ما ذكره بعض أهل العلم من أن الزوج يأذن لزوجته النصرانية بالذهاب للكنيسة لا يلزم منه رضاه وموافقته على ممارستها لعبادتها بل رضا الإنسان بالكفر كفر، لكن يرونه من العشرة الحسنة، مع أن في المسألة نزاعاً بين العلماء، والراجح أنه لا يأذن لها في الخروج إلى معصية»(٢٣).

---

(١٧) القرآن الكريم، «سورة التوبة،» الآية ٢٩، ومجلة صوت الدعوة، العدد ٦ (شعبان ـ رمضان ـ آذار/مارس ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص ٣٤.

(١٨) مجلة صوت الدعوة، العدد ٣ (شوال ١٤١٢هـ ـ نيسان/أبريل ١٩٩٢م)، ص ١٧.

(١٩) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=2040&mode=r> (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

(٢٠) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5913&mode=r> (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

(٢١) ياسر برهامي، المنة في شرح اعتقاد أهل السنة (القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

(٢٢) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=3315> (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

(٢٣) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6847> (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

وتأسيساً على ما سبق، نجدهم عند النظر إلى التعامل مع الأقباط على المستوى السياسي يرفضون الاجتهادات القائلة بسقوط الجزية واعتبارها ضريبة الخدمة العسكرية، والتي تسقط إذا أدّوا الخدمة ويرون ذلك «من البدع الجديدة، فضلاً عن إنكار جهاد الطلب، وهذا خرق للإجماع، بل لو أن طائفة استقر أمرها على ذلك لصارت طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، يجب قتالها»[٢٤]، ويرون أن الصورة الأصلح للتعامل معهم كما «تعامل النبي (ﷺ) ويهود المدينة بعهد مطلق من غير جزية»[٢٥]. وعليه فليس للفظة «المواطنة» نفس مدلولاتها القانونية والسياسية لدى «الدعوة»، حيث نجد تحفظها عن لفظة الوحدة الوطنية: «فإن قصد به التعايش السلمي والاشتراك في وطن واحد نعيش فيه جميعاً تحت مظلة الشرع، فمعنى حسنٌ، وإن قصد به مساواة الملل والإقرار بصحتها، فمعنى باطل قبيح منكر[٢٦]، كذلك لفظة «الإخوة المسيحيون» فهذا مرفوض فالأخوة في الوطن والنسب والإنسانية لا تقتضي مودة ولا موالاة، فإذا كان يخاطبهم بذلك مع كونه يخبرهم بكفرهم ويدعوهم إلى التوحيد والإيمان وتبَرّاً من شركهم فلا بأس، أما أن يكلمهم بالأخوة ساكتاً عما وجب عليه من الدعوة والبيان ليفهموا من ذلك المحبة والمودة فهو مبطل»[٢٧]. وبذلك فإن المناصب السياسية ليست مفتوحة لهم على مصراعيها، فالأساس فيها هو الهوية الدينية قبل الكفاءة، حيث يحرم عليهم مناصب «الولايات»، منصب المحافظ[٢٨] وعضوية المجالس التشريعية[٢٩] وبالطبع الرئاسة أو نائب الرئاسة، وإنما يمكن أن يكونوا مستشارين[٣٠].

وهذه الرؤية نتاج «مأزق معرفي» في التوفيق بين الشرعي والسياسي نتيجة القصور العلمي والمعرفي لمؤسسي الدعوة السلفية؛ حيث صاروا شيوخاً وزعماء قبل امتلاك الأدوات اللازمة لمثل هذه الأمور، فاضطروا لاستكشاف كل القضايا الشائكة من خلال اجتهادات شخصية لا ترقى إلى أصول الاجتهاد أو الاعتماد الكلي على فتاوى اللجنة الدائمة للعلماء السعوديين من دون النظر إلى الفارق بين وضع غير المسلمين كوافدين أو غرباء على البلد كما هو الحال في المملكة، وبين الوضع في مصر، حيث الأقباط مواطنون من أهل البلد وليسوا غرباء أو وافدين أو مقيمين مؤقتين»[٣١]. لذا كان طبيعياً أن تنال أطروحة مثل كتاب **مواطنون لا ذمّيون** لفهمي هويدي انتقادات كثيرة من الدعوة السلفية ورفضاً مطلقاً لكل ما فيه[٣٢].

---

(٢٤) ياسر برهامي، «فقه الجهاد،» ص ٢١ (نسخة إلكترونية).

(٢٥) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5867> (آخر زيارة في ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٢٦) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5913&mode=r> (آخر زيارة ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٢٧) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=2919> (آخر زيارة ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٢٨) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5743> (آخر زيارة ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٢٩) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5895> (آخر زيارة في ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٣٠) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6310> (آخر زيارة في ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٣١) سلامة، «السلفيون والأقباط» (بتصرف).

(٣٢) سيد بن حسين العفاني، **أعلام وأقزام في ميزان الإسلام** (جدة: دار ماجد عسيري، ٢٠٠٣)، ص ١٥٠ ـ ١٥٥.

العلاقات السلفية القبطية

لم تعرف الدعوة السلفية طريقها إلى العنف المادي تجاه الأقباط، مثلما فعلت الجماعة الإسلامية في الصعيد واستحلالها أموالهم، فاقتصر دورها على بيان الحكم الشرعي فيهم. ويمكن وصف مواقف الدعوة من حيث الجملة في أوقات الأزمات بأنها كانت «المهدّئ والمسكّن لمشاعر عوام المسلمين، خاصةً في المناطق الشعبية والعشوائيات والريف والصعيد»[٣٣]. وقد استخدم الأمن في بعض السنوات الأخيرة من عمر نظام مبارك ورقة الطائفية بأشكال مختلفة، وبصورة نتج منها اشتباك الدعوة السلفية مع بعض القضايا القبطية بصورة غير معهودة في ظل تصاعد الدور السياسي للكنيسة وأقباط المهجر، وبخاصة مع ارتخاء القبضة الأمنية قليلاً؛ فمن مارس التهدئة في أحداث كنيسة محرم بك إلى اتخاذ موقف مضاد للدولة في قضية كاميليا شحاتة؟

عندما خرجت التظاهرات يوم الجمعة الموافق الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بعد صلاة التراويح من مسجد أولاد الشيخ المجاور لكنيسة مار جرجس والأنبا أنطونيوس في محرم بك احتجاجاً على تصرفات الكنيسة، حيث استند المتظاهرون إلى تحقيق صحافي نشرته جريدة الميدان يقول[٣٤] بأن الكنيسة قامت بعرض مسرحية «كنت أعمى والآن أبصر»، والتي عرضت قبل عامين من الأحداث ـ حيث أسلم أحد الشباب من كنيسة مار جرجس بمنطقة محرم بك في الإسكندرية ثم عاد مرة أخرى إلى المسيحية، وقد نجم عن هذه الأحداث مصرع شخص وإصابة اثنين وخمسين آخرين، من بينهم ثلاثة عشر من رجال الشرطة، وأحرقت أربع سيارات للشرطة والأهالي.

كان للتدخل المباشر والسريع الذي قام به بعض مشايخ الدعوة السلفية كياسر برهامي وسعيد عبد العظيم في تهدئة مشاعر المسلمين وحثهم على الابتعاد عن الكنيسة أثر بالغ في نزع فتيل تلك الأزمة، وذلك رغم المواقف والفتاوى المتشددة التي صدرت عن بعض المشايخ في بدايتها[٣٥]. أما في قضية كاميليا شحاتة زوجة القس تادرس سمعان التي اختفت وأسلمت، فقد خصص ياسر برهامي أحد دروسه للحديث عن القضية في الثالث من آب/أغسطس ٢٠١٠[٣٦] أكد فيه ضرورة ألّا يمر هذا الأمر كما مر أمر «وفاء قسطنطين»، وانتقد تنازل الدولة عن هيبتها ومسؤوليتها تجاه بعض رعايا من المسلمين مقابل أقلية مجرمة معتدية ظالمة كافرة تعتدي على حق الأغلبية؛ فكاميليا نطقت الشهادة وهذا مثبت باعتراف «طواغيت الكنيسة» حيث قالوا ذلك رغم أن الأوراق الرسمية غير ذلك، كما أقرّت «الدعوة» بالوقفة الاحتجاجية التي نظمتها نقابة المحامين من أجل «كاميليا»

---

(٣٣) سلامة، المصدر نفسه.

(٣٤) «مركز الكلمة يقدم بلاغاً ضد صحافة الفتنة،» <http://www.copts.net/forum/archive/index.php/t-8849.html> (آخر زيارة في ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٣٥) سلامة، المصدر نفسه.

(٣٦) ياسر برهامي، «كاميليا شحاتة.. ما المطلوب؟!» موقع «أنا سلفي» <http://www.salafvoice.com/sndlib/lesson.php?id=5130>.

انظر أيضاً: <http://www.salafvoice.com/article.php?a=4714> (آخر زيارة في ٢٠١٣/١٠/٢٥).

وقالت بلزوم فعل كل ما يُقدر عليه لاستنقاذ المسلمات الأسيرات في قبضة الكفرة المشركين من النصارى المثلثين، وأمر كل مسؤول بالمعروف ـ الذي هو في هذا المقام استغلال سلطته ومكانته لاستنقاذ المسلمة ـ ونهي كل مسؤول عن المنكر ـ الذي هو في هذا المقام الهوان لأمر النصارى والمعاونة على ظلمهم وعدوانهم وكفرهم لفتنة مسلمة عن دينها[٣٧].

وجاءت تفجيرات كنيسة القديسين لتلاحق الدعوة اتهامات بأنها المسؤولة عن التفجيرات نظراً إلى الموقف الديني منهم، كذلك إلى موقفهم من «كاميليا شحاتة» رغم بيان الدعوة الرافض للحادث[٣٨] الذي اعتبرته مفتاح شر على البلاد والعباد ويعود بالمفاسد على المجتمع كله، وتخوفت من اتخاذ هذا الحادث مبرراً للاعتداء على المسلمين في أنفسهم أو أموالهم أو مساجدهم. إلا أن بعض أعضائها تعرض لحملات اعتقال نتج منها مقتل السيد بلال وتبعها حملة كبيرة ضدهم خاصة مقالة عبد الله كمال «أخطر رجل ضد مصر» في مجلة روز اليوسف. وعند تأسيس حزب النور الخارج عن الدعوة السلفية واستناداً إلى الموقف القانوني الذي يمنع قيام أحزاب على أساس ديني أو طائفي ـ وهذا محل انتقاد منهم ـ كان لا بد من وجود أقباط في الحزب. وتم ذلك ـ بحسب عماد عبد الغفور ـ من خلال «ياسر متولي» أحد أبناء الدعوة والذي يملك علاقات متعددة مع مسيحيين ـ سواء علاقة شخصية أو عبر موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» ـ أن يقنع تقريباً خمسين شخصاً منهم بالإسكندرية من أجل الانضمام إلى حزب النور. بعد ذلك، حدث هجوم كبير على المسيحيين ممن دخلوا الأحزاب الإسلامية من المواقع النصرانية ومن الشخصيات البارزة مثل نجيب جبرائيل، فانقطعوا عن الحضور رغم أنهم كانوا يحضرون في الاجتماعات الأولى! ورغم تأكيد عبد الغفور لنا أن الوجود القبطي في الحزب كان من الطوائف المسيحية كافة ولم يقتصر على طائفة بعينها، إلا أن هناك من يقول بأن ذلك اقتصر على عدد محدود من الإنجيليين المرتبطين بعلاقات تجارية مع بعض أعضاء الحزب، كما وضعت آليات تمنع وصولهم إلى مراكز عليا في الحزب[٣٩].

وبإقرار مشروع الدستور المصري في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ـ بموافقة ٦٣,٨ بالمئة من الناخبين الذين شاركوا في الاستفتاء عليه، وبلغت نسبة الرفض ٣٦,٢ بالمئة ـ طويت صفحة من الجدل والمعارك السلفية القبطية والتي استمرت طوال فترة كتابة الدستور حول «حرية العقيدة وممارستها»، حيث طالب عدد من النشطاء الأقباط[٤٠] بأن يتضمن الدستور الجديد كفالة حرية العقيدة والاعتقاد وممارستها من دون إضافة أي قيود، وحرية الرأي والإبداع والفن والتأليف والثقافة من دون قيود، وإلزام المشرِّع بإصدار قوانين بصفة عاجلة تتعلق بتفعيل المواطنة .

---

(٣٧) <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=36421> (آخر زيارة ٢٥/١٠/٢٠١٣).

(٣٨) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5055> (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

(٣٩) سلامة، «السلفيون والأقباط» (بتصرف).

(٤٠) «نجيب جبرائيل: الدستور القادم ديني وليس مدنياً» روز اليوسف، ١٦/٧/٢٠١٢، <http://www.rosaeveryday.com/item.aspx?ItemID=8570> (آخر زيارة في ٢٥/١٠/٢٠١٣).

ورغم الضغوط الإعلامية لم يخرج الدستور سوى بالنص على الأديان السماوية فقط كما أراد السلفيون، ورفضوا النص على أي عقائد وضعية، فالدعوة ترى أنه «لا يوجد شيء أو دين يسمى «البهائية» حتى يطالبوا بإضافة مادة في الدستور تنص على حقوقهم»[41]، حيث نصت المادة ٤٣ من الدستور على أن «حرية الاعتقاد مصونة، وتكفل الدولة حرية إقامة دور العبادة للأديان السماوية على النحو الذي ينظمه القانون»، أيضاً «المادة ٣» والتي تنص على أن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية، لكنها تشكل «تراجعاً كبيراً عن المواد المتعلقة بحرية العقيدة، فقد قصَرت المادةُ الشعائرَ على إقامة دور العبادة فقط، بينما حق إقامة الشعائر أعمّ وأوسع ويتجاوز مجرد إقامة دور العبادة، كما قصَرت الأديان على الأديان السماوية فقط؛ وهو ما يطرح إشكاليات عدة حول من يقرر إذا كان أتباع مذهب بعينه يتمون إلى مجموعة الأديان السماوية»[42]، خاصة لو قارنّاه بدستور سنة ١٩٧١ والذي نص على «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

* * *

ومع استمرارية المناوشات القبطية السلفية أتت التطورات السياسية في مرحلة ما بعد الثالث من تموز/يوليو لتضع الدعوة السلفية وحزب النور في أزمات تتعلق بالوجود السياسي والدعوي في المشهد الجديد، رغم تأييده خارطة الطريق. أبرز هذه الأزمات هي المطالبات بحل حزب النور باعتباره حزباً دينياً؛ فوفقاً للدستور لا يجوز إقامة حزب على أساس ديني! وهنا تبدأ تصريحات لقيادات الحزب تنفي صفة الحزب الديني عن حزب النور. يقول أشرف ثابت نائب رئيس حزب النور: «الحزب ليس سلفياً على الإطلاق... نحن حزب اسمه النور ولا يشتمل على كلمة سلفي، والإعلام هو من أطلق هذا المسمى وهو الأمر الذي لا يصح»[43]. وعليه فالحزب من المفترض أن يكون مفتوحاً للجميع، سواء المرأة غير المحجبة أو الأقباط أو ذوو الانتماءات السياسية الأخرى للترشح على قوائم الحزب في الانتخابات، وهذا هو المأزق الحقيقي.

يعود هذا الجدل إلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ـ والذي تم تعديله عدة مرات[44] ـ والذي انتهى إلى تحديد عدد أعضاء مجلس النواب بـ ٥٦٨ عضواً يجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد على ٥ بالمئة منهم، وتم تقسيم الجمهورية إلى ٢٠٥ دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي يمثلها ٤٤٨ عضواً، كما تقسم إلى ٤ دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القوائم ويمثلها ١٢٠ عضواً. وهو ما أثار غضباً داخل الأحزاب للقيود التي يسببها هذا التقسيم عليها،

---

(٤١) <http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=605148> (آخر زيارة في ٢٠١٣/١٠/٢٥).

(٤٢) جورج فهمي، «المواطنة وعلاقة الدين بالدولة،» في: النظام السياسي في دستور مصر الجديد (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدارسات، ٢٠١٢)، ص ٤٣.

(٤٣) <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1449014#.U-faAeOSwbA> (آخر زيارة في ٢٠١٤/٧/٢١).

(٤٤) انظر النص النهائي للتعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادرة في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ على الرابط التالي: <http://www.elwatannews.com/news/details/779076> (آخر زيارة في ٢٠١٥/٨/٥).

حيث يعمل على إضعافها ويفتح الباب للعصبيات القبلية والإسلاميين للتحكم في الانتخابات[٤٥]. فبالنظر إلى القانون[٤٦] نجد أنه:

يخصص عدد ١٥ مقعداً لدائرتين من دوائر القوائم، يتعين أن تتضمن الأعداد والصفات الآتية على الأقل: ثلاثة مرشحين من المسيحيين؛ مرشحين اثنين من العمال والفلاحين؛ مرشحين اثنين من الشباب؛ مرشحاً من ذوي الإعاقة؛ مرشحاً من المقيمين في الخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم سبع نساء على الأقل.

أيضاً يخصص للدائرتين الأخريين عدد ٤٥ مقعداً لكل منهما، حيث يتعين أن تتضمن كل قائمة: تسعة مرشحين من المسيحيين؛ ستة مرشحين من العمال والفلاحين؛ ستة مرشحين من الشباب؛ ثلاثة مرشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ثلاثة مرشحين من المصريين المقيمين في الخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم إحدى وعشرون من النساء على الأقل، وفي جميع الأحوال يجب أن يتوافر في المرشحين الاحتياطيين الأعداد والصفات المشار إليها في القائمة الأساسية ولا يتم قبول القائمة غير المستوفية تلك الشروط.

لذا، فإن هذه التعديلات تعتبر من أقوى الضربات السياسية التي وُجهت لحزب النور في ظل النظام الجديد، حيث تتصادم مع ثوابت الدعوة الفكرية، سواء موقفها من المرأة وما يتعلق بحقوقها الانتخابية، وكذلك الأقباط. وهنا نستدعي ما حدث إبان تأسيس حزب النور واشتراط القوانين شروطاً قريبة من ذلك، وإن كانت أقل إحكاماً مما هو في قانون البرلمان المنتظر، أيضاً برلمان ٢٠١١ واشتراطات تمثيل المرأة في القوائم. في هذه الفترة كان لسان حال شيوخ الدعوة من كافة المستويات في بيان تبرير موقفها من أنه بالمشاركة يكون اختيار أقل الضررَين، حيث يصب خيار عدم المشاركة في مصلحة من يريد ضياع هوية البلاد، أكدوا أيضاً السعي إلى تغيير هذه الشروط المخالفة للإسلام في البرلمان، وعليه فإننا نجد أنفسنا أمام احتمالين:

الأول، أن تنسحب الدعوة السلفية من العملية الانتخابية تماماً، وهنا تكون خسائرها فادحة وأكثر مما كانت عليه من قبل، فبعد أن أيدت عزل مرسي انقلب عليها النظام الجديد، وتالياً خسرت مؤيديها وداعميها ووجودها السياسي. ونستبعد حدوث ذلك، ولا سيَّما أن الدعوة تحرص بمواقفها على الحضور كممثل ديني في المشهد السياسي حتى وإن تقلصت المساحة أو أدوات القوة التي بين يديها أو إمكان تحقيق إنجاز. وهذه الرغبة القديمة بدأت عبر مرحلتين:

---

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: أحمد مرسي، «الأفراد قبل الأحزاب في الإنتخابات المصرية،» نشرة صدى (مركز كارنيغي للسلام الدولي) (١٥ تموز/يوليو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/rb7p3S>.

انظر أيضاً: سامي سعيد، «قانون الانتخابات الجديد «كارثي».. يضعف الأحزاب ويدعم العصبية،» البدائل (٢ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://goo.gl/0WwXOO> (آخر زيارة في ٢٠١٥/٨/٥).

(٤٦) انظر نص قانون مجلس النواب الجديد، على الرابط التالي: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/292102.aspx> (آخر زيارة في ٢٠١٤/٧/٢١).

الأولى منافسة الإخوان بمعارضتها ومحاولة تثبيت نفسها كبديل، ثم سعيها إلى تكون الممثل الديني في المشهد المصري.

أما الثانية: أن تستمر في العملية السياسية والسعي إلى استيفاء شروط قانون الانتخابات، وبخاصة وأن هناك من الفئات المطلوبة أن تستمر في العملية السياسية والسعي إلى استيفاء شروط قانون الانتخابات، وبخاصة أن هناك من الفئات المطلوبة من قد يسعى جاهداً إلى الوصول إلى البرلمان من دون أن يهمه اللافتة المعلنة، وتالياً قد يوافق أقباط على الترشح وإن غضبت عليهم الكنيسة! وقد تعتمد على بعض العلاقات التجارية أو الشخصية مع بعض الأقباط[٤٧]؛ فكما استطاعت توفير عدد منهم للحزب، فيمكنها تكرار التجربة، وبخاصة أن هناك مجموعة من «أقباط ٣٨» أعلنوا عدم الممانعة من ترشحهم على قوائم حزب النور[٤٨]، ومن ثم يمكن أن تحل أزمة الحزب في حالة إتمام ذلك. أما الجانب الشرعي، فقد تُوائم الدعوة المسألة من خلال قاعدة «المصالح والمفاسد» من باب أخف الضررين، كما سبق وفعلت عند ترشح نساء على قوائمها.

ثانياً: المنظور الأممي للدعوة السلفية

تظل «الدولة» والموقف منها وشكلها إحدى نقاط الجدل داخل الصف الإسلامي الحركي، فما بين أطروحات الخلافة الإسلامية والدولة الوطنية أو القومية كأوجه مطروحة للنظام السياسي، يستمر الجدل بين مختلف فصائل الإسلاميين (وبالقلب منهم جماعات السلفية السياسية بطبيعة الحال)، ونقاط الجدل ترتبط بمركزية فكرة الأمة وما يترتب عليها من طبيعة «الدولة الإسلامية». وفي هذه السطور نحاول قراءة رؤية الدعوة السلفية لفكرة الأمة ودوافعها، فضلاً عن مآخذها على الدولة الوطنية وتصورها لشكل الدولة المنتظر وما يتفرع من ذلك من تساؤل حول إمكان بناء عمل سلفي دولي بناء على خطاب الخارج، ونظرات على تحركات السلفيين في الخارج عقب ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

---

(٤٧) أكدت بعض المصادر القيادية (تتحفظ عن ذكر اسمها) في عدة لقاءات، وجود قطاعات يمكن أن تعتمد عليها الدعوة بسهولة ويسر ـ وقت الحاجة ـ من بعض الأقباط التي تكتم إسلامها خوفاً على أمنها الشخصي أو مصالحها التجارية التي يمكن أن تهتز لو تم إشهار إسلامهم.

(٤٨) نيفين العيادي، ««رابطة أقباط ٣٨»: حزب النور لا يعادي الكنيسة ومستعدون للانضمام إليه،» المصري اليوم، ٢٠١٤/٦/٢٤، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/469903>.

ونشير إلى أن «أقباط ٣٨» هم مجموعة من المتضررين من عدم سماح الكنيسة لهم بالطلاق إلا لعلة الزنا فقاموا بتكوين رابطة بهذا الاسم ليكون لهم صوت موحد في مطالبتهم بحقوقهم. واشتقوا هذه التسمية من لائحة ٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي سنة ١٩٣٨ ثم ألغاها المجمع المقدس سنة ١٩٤٢ حيث تتيح الطلاق لعدة أسباب منها إساءة أحد الطرفين للآخر أو إخلاله بواجباته نحوه. المصدر: ويكيبيديا. ونشير إلى أنهم سبق وطالبوا مرسي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية وبخاصة في الطلاق، موضحين أنها الأقرب إلى روح الإنجيل كما تتفق مع العقل. انظر: نرمين عِشرة، ««أقباط ٣٨» يطالبون مرسي بتطبيق الشريعة الإسلامية،» الوفد، ٢٠١٢/٨/٢١، <http://goo.gl/nG24RY>.

بداية.. لا تعترف الفكرة السلفية ـ والإسلامية بعامة ـ بحدود الدول الوطنية التي ترى أنها غير صحيحة صنعها الاستعمار، وترى أن جميع المسلمين إخوة لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها في «أمة الإسلام»، وبهذا يختفي الفاصل بين الأمة بمفهوم الجماعة في الخطاب القرآني، وبين الأمة كمشروع سياسي؛ فنظراً إلى عالمية الدين الإسلامي ومخاطبته «الأمة»، فإن خطاب تيارات الإسلام السياسي ـ ومن ضمنها الفكرة السلفية بتنوعاتها المختلفة كذلك ـ، لا يعترف بحدود الدول، وغذَى ذلك المفهوم فكرة «الهوية» التي تطرحها الدعوة، حيث تُعتبر أحد ركائزها الفكرية والسياسية، ويمكن إجمال الموقف السلفي تجاه الدولة «الوطنية» كالتالي(٤٩):

• نتاج «عالمية الإسلام» والتي تتعارض مع النظرة القومية أو الوطنية «الضيقة»؛ بل إن الدعوة إلى القومية تخالف الإسلام، حيث يهدف الإسلام إلى إقامة دولة عالمية ـ لا قومية ـ ترفض التعصب لجنس أو قوم أو وطن، ويتساوى فيها جميع المسلمين في الحقوق والواجبات.

• أيضاً ارتباط مثل هذه الدعوات «بالعلمانية»، والتي ترفض التمسك بأي نظام ديني، وإن شئت قلت التضحية به حفاظاً على وحدة الأمة، فالولاء والمحبة والمودة لا بد من أن تكون بين أفراد الأمة الواحدة وإن اختلفت معتقداتهم الدينية.

وعليه، فلا دولة قومية من دون بيان علماني يقوم على فصل الدين عن الدولة، وهذا يتعارض مع قاعدة «الإسلام دين ودولة»، ولا يقبل أن يكون مجتمع المسلمين غير ملتزم بأحكامه وشريعته وإلا انتفت عن هذا المجتمع صفة الإسلام، ولا يعني ذلك رفض وجود غير المسلمين أو إجبارهم على اعتناق الإسلام طالما بقوا في دولته، فهم أهل عهد وذمة يخضعون لأحكام الإسلام المبنية على العدل والرحمة والإحسان.

* * *

ولفهم أقرب لأبعاد ودوافع هذا التصور لفكرة الأمة لدى الدعوة السلفية، نجد أن هناك عدة عوامل ساعدت على ترسخ ومركزية هذا المفهوم لديهم وهي: الفهم الديني السياسي لمفهوم الأمة والدولة، السياق التاريخي لنشأة شيوخ الدعوة، الكيان الصهيوني المحتل، صراع الحضارات.

١ ـ الفهم الديني السياسي لمفهوم الأمة والدولة

كما سبق بيانه فالسلفية لا تعترف بالحدود. يفسر ذلك محمد إسماعيل المقدم ويقول(٥٠): «فجنسية المسلم هي عقيدته ووطنه هو دينه الذي هو عصمة أمره، والهوية الإسلامية في المقام

(٤٩) من أبرز الكتابات حول هذا الموضوع، ما كتبه في كتابه علاء بكر، مذاهب فكرية في الميزان: محاضرات في الغزو الفكري، راجعه ياسر برهامي (القاهرة: الدار السلفية، ٢٠١١) حيث يعتبر هذا الكتاب أساساً في تشكيل وعي أبناء الدعوة السلفية فهو أحد الكتب الرئيسة التي تُدرس في معهد الفرقان ومنه نقرأ تصور الدعوة في هذه الجزئية.

(٥٠) المادة الأساسية التي سنعتمد عليها في قراءتنا موقف الدعوة السلفية هي محاضرة من جزأين ألقاها محمد إسماعيل المقدم بعنوان «الهوية الإسلامية» لأشملها واعتمدنا على النسخة المفرغة الموجودة على الرابطين التاليين: <http://goo.gl/pQJQJt> و<http://goo.gl/r935nc>.

الأول تعني الانتماء للعقيدة، والانضواء تحتها ليس أمراً اختيارياً؛ ولكنه فرض متعين على كل بني آدم المكلفين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها». ويضرب مثالاً بالهوية الوطنية لدى الصحابة وموقفهم بعد الإسلام منها فيقول:» فالمسلمون الفاتحون الأوائل كيف كانوا قبل دخول الإسلام لهم هوية وطنية وقومية ووثنية وأصنام خاصة بهم، وكانوا يقدسون الأوثان ويعبدونها من دون الله، لكن لما أتى الإسلام عرفوا أنه أتى لينسخ ويقضي على ما خالفه»(٥١).

وهنا يثور الجدل حول الموقف من «حب الأوطان»، فيرون(٥٢): «أن الهوية لا تعارض الشعور الفطري بحب الوطن الذي ينتمي إليه المسلم، بل إن المسلمين الصادقين هم أصدق الناس وطنيةً، لأنهم يريدون لوطنهم سعادة الدنيا والآخرة بتطبيق الإسلام وتبني عقيدته؛ لإنقاذ مواطنيهم من النار». ويشرح المقدم أكثر ويقول: «بعض الناس الذين يتبنون المفهوم الوثني للوطنية يحاولون أن يستدلوا بحديث الرسول (ﷺ) عن مكة: «لولا أن قومكِ أخرجوني منكِ ما خرجت»، وإنما هو دليل على حب الرسول (ﷺ) مكة؛ لأنها أحَبّ بلاد الله إلى الله، لذلك فكل مسلم يحب مكة المكرمة قبل أي مكان، كذلك المدينة النبوية الطيبة وبيت المقدس الذي بارك الله حوله، فما عدا هذه البلاد المقدسة فإن الإسلام هو وطننا». ويضيف: «فالوطنية بمعناها المحصور في هذه الحدود أو في عرق أو لون أو جنس خطأ ومفهوم دخيل، وأول من أدخل مفهوم الوطنية الوثنية في بلاد المسلمين أو في مصر على الأقل هو رفاعة الطهطاوي لما أرسله محمد علي إلى فرنسا ورجع ملوّثاً ببعض الأفكار من فرنسا منها فكرة الوطنية».

٢ ـ السياق التاريخي لنشأة شيوخ الدعوة

نشأت السلفية السياسية زمن خفوت المد القومي وهزيمة الفكر العروبي والاشتراكي عقب نكسة ١٩٦٧، والتي أعقبها ضعف قبضة الدولة على الحياة الدينية، فبدت هناك مساحة للتديُّن بتنوعاته المختلفة، وتزامن بزوغها مع قيام النظام الساداتي ومحاولاته إحكام السيطرة على مفاصل الدولة، والتحدي الأبرز كان مقاومة أبناء الحقبة الناصرية في الجامعات، وبالطبع كان «الدين» جزءاً من أدواته في السيطرة، حيث تبحث الدولة الجديدة عن شرعيتها، وبدا العداء «السياسي» للفكرة العروبية القومية ـ بقايا عصر عبد الناصر مقابل «الفكرة الإسلامية» ـ هو شرعية الرئيس المؤمن؛ فتزامن التمدد الديني الطبيعي عقب النكسة مع تغير السياسة العامة للدولة، فكانت انطلاقة الجماعة الإسلامية التلقائية مع مساحة سماح من الدولة لها كوسيلة للحد من تمدد هذه التيارات، ومثّلت التحولات المجتمعية والسياسية والدولية أدواراً متعددة في تنمية البعد الأممي الذي لا يرتبط بحدود الموجود لدى الفكرة السلفية، فبالنظر إلى الخبرة التاريخية للجيل المُؤسس نجدها مليئة بسلبيات متعددة تجاه الفكرة القومية التي عاشوها ـ رغم صغر بعضهم سناً ـ، لذا فالموقف كان سلبياً تجاه

(٥١) محمد إسماعيل المقدم، «الإسلام عدو الأصنام [٢]،» (محاضرة مفرغة) <http://goo.gl/TLm7Iz> (بتصرف).
(٥٢) «الهوية الإسلامية» [١].

عصر عبد الناصر؛ إذ رأوا فيه «عدواً للإسلام ومظاهر التديُّن»[٥٣]. في حين يرى عماد عبد الغفور أنَّ: «الاتجاه الإسلامي صار عليه ضغوط هائلة، إما بسببه أو بسبب أتباع ناصر الذي لم يكن لديه هذا التوجه الاشتراكي البحت، لكن أتباعه ما زال عندهم هذا التصور. لم يكن لدى عبد الناصر فجور أخلاق؛ فله أسرة وزوجة وبيت، صحيح أنه لم يكن يمارس الدين بصورة صحيحة، لكنه لم يكن له ثأر مع الإسلام كما كان لغيره... ولا أعتقد أنه كان يُصلي ولكن أشك أنه كان لديه خلفية دينية كافية».

٣ ـ الكيان الصهيوني المحتل

كان للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وبعض الأراضي العربية دوره في جعل الصراع ينحو المنحى الديني لدى جماعات الإسلام السياسي بعامة؛ حيث أصبح الأمر صراعاً مُقدساً لكلا الطرفين؛ اليهودي والإسلامي. وتزامنت هذه الفترة مع وجود موقف سلبي من نظام السادات تجاه الفكر العروبي، لذا كان طبيعياً أن تحل الرؤية الأممية بديلاً من الرؤية العروبية في ذهن الطلاب الإسلاميين، فكانت القضية الفلسطينية إسلامية بحتة، حيث غذّى هذا الصراع محاولات إسرائيل طمس الهوية الإسلامية ـ بحسب المقدم ـ، فكان من محاور اتفاقية كامب ديفيد ضرورة إزالة المفاهيم السلبية تجاه إسرائيل في الإسلام. كذلك كان الاحتلال الروسي لأفغانستان أمراً دينياً، وبعدها الحرب الإيرانية ـ العراقية بداية الثمانينيات، ودعمتها الأفكار السلفية من منطلق الأمة، فالأمة المسلمة (العراق) وأنصارها في مقابل «الأمة الفارسية»، وهذه الأممية (الفارسية) هي السبب في رفض «المدرسة السلفية» تأييد الثورة الإيرانية من منطلق اختلاف «الأمة»، على العكس من الإخوان المسلمين الذين أيّدوا الثورة وتسبب ذلك في خروج كيان جديد للوجود باسم «الدعوة السلفية السكندرية».

٤ ـ صراع الحضارات

يتسق موقف الدعوة مع موقف عموم الإسلاميين في فكرة الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ففي كتابات السلفيين نجد رصداً لتداعيات الاحتلالين الفرنسي والإنكليزي وما ترتب عليه من انفتاح الشرق على الغرب بثقافاته وتقاليده وعاداته، والتي بدأت تتسرب إلى المشرق، سواء من الاحتلال السياسي أو انفتاح المشارقة الثقافي على الغرب من خلال عدد من رموز المجتمع، وانعكس ذلك على مواقف هذه النخب ورؤاها التي بدأت تسوّقها، بداية من الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي، والذي ما إن عاد إلى مصر حتى بدأ يبذر البذور الأولى لكثير من الدعوات الدخيلة على البيئة المصرية المسلمة، تلك الدعوات التي حمل جراثيمها معه من فرنسا، مثل الدعوة إلى فكرة «الوطنية القومية» بمفهومها المادي المحدود المنابذ للرابطة الإسلامية بين

(٥٣) مقابلة مطولة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

المسلمين مهما تباعدت أوطانهم، وكذا استوحى من واقع الحياة الفرنسية أفكاراً عن المرأة هي أبعد ما تكون عن شرائع الإسلام وآدابه، وقد تجلى ذلك في مواقفه الجريئة من قضايا تعليم الفتاة وتعدد الزوجات وتحديد الطلاق واختلاط الجنسين[٥٤]. يقول المقدم: «ومع وجود بعض الجوانب المشرقة في منهاج محمد عبده، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل نشاطه، حيث كان له أخطر الأثر في عملية «التغريب» وتقريب الأمة الإسلامية نحو القيم الغربية، مما جعل اللورد كرومر يشيد بدعوته وبتلامذته ويعلق عليهم أملا في تغريب المجتمع المصري، ويذكر أنهم يستحقون لذلك «أن يعاونوا بكل ما هو مستطاع من عطف الأوروبي وتشجيعه»».

أراد «عبده» أن يقيم سداً في وجه التيار العلماني اللاديني ليحمي المجتمع الإسلامي من طوفانه، ولكن الذي حدث أن هذا السد أصبح قنطرة للعلمانية عبرت عليه إلى العالم الإسلامي لتحتل المواقع واحداً تلو الآخر، ثم جاء فريق من تلاميذ محمد عبده وأتباعه فدفعوا نظرياته واتجاهاته إلى أقصى طريق العلمانية (اللادينية)[٥٥].

وقد نالت قضايا الأمة الإسلامية اهتمامات الدعوة السلفية، سواء نظرياً أو عملياً، فعلى المستوى النظري الملازم للبعد الأممي للدعوة، فقد بدأت في إصدار مواد صحافية لتعبر عن اسمها، مثل مجلة صوت الدعوة، وأصدرت نشرة أسبوعية باسم أخبار العالم الإسلامي تتابع فيها أخبار المسلمين، وعادت هذه النشرة كنشرة غير دورية بعد الثورة، وأيضا كإحدى صفحات جريدة الفتح لسان حال الدعوة السلفية بعد الثورة عام ٢٠١١.

ورغم التضييق الأمني على الدعوة، إلا أنه بمجرد السماح الأمني بوجود مواقع إنترنت تابعة للدعوة في عام ٢٠٠٦، كانت المتابعات لقضايا الأمة الإسلامية واضحة من خلال الملفات الدعوية التي تابعتها وخصصت أحد أبواب موقعها «صوت السلف» بعنوان: «المسلمون حول العالم»، وفيه متابعات للشأن الصومالي والحركة الإسلامية هناك، كذلك متابعة أحوال مسلمي الفلبين والصين وغيرهم من الأقليات الإسلامية. أما الجانب العملي فتمثل بحملات الإغاثة الإنسانية التي قامت بها الدعوة بشكل كبير، وبخاصة بعد عام ٢٠١١، حيث نظمت الدعوة عدة أعمال إغاثية منها حملة «أمة واحدة لإغاثة أهل الصومال» وأرسلت وفداً من بعض شيوخها هناك، فضلاً عن اشتباكها مع أحداث سورية بالحملات الإغاثية.

❊ ❊ ❊

يدفعنا موقف الدعوة من مفهوم الأمة إلى التساؤل حول شكل الدولة المرجوَّة، فنجد غياب تصور واضح عملي للدولة مقابل وجود ضوابط لتصورات عامة تجاه فكرة الدولة، فقد مايزت

---

(٥٤) انظر في موقف قيادات الدعوة السلفية لهذه الفترة ورجالها، في: محمد إسماعيل المقدم، عودة الحجاب، القسم الأول: معركة الحجاب والسفور، ٣ أقسام، ط ١٠ (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٢٥، والعفاني، أعلام وأقزام في ميزان الإسلام.

(٥٥) المقدم، المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣٣.

الدعوة السلفية بين الدولة في الإسلام وبين المدنية الحديثة[٥٦]، حيث ترى أن الدولة في المدنية الغربية الحديثة ترتكز على دعائم ثلاث هي: العلمانية أو اللادينية (Sacularism)، القومية أو الوطنية (Nationalism)، الديمقراطية أو حكم الشعب (Democracy).

أمّا الدولة في إطار الشريعة الإسلامية، فهي دولة:

- دينية تستمد نظامها وأحكامها من الدين الإسلامي.
- تؤمن بالعالمية بديلاً من القومية المحدودة الضيقة.
- تؤمن بأن الناس مستخلَفون في الأرض في ظل السيادة الإلهية، فالحاكمية لله ـ تعالى ـ وحده لا للشعب.

وبناءً عليه، يأتي التساؤل حول فكرة طُرحت كثيراً في الأعوام الثلاثة الأخيرة وتتعلق بمدى إمكان وجود تنظيم دولي للسلفيين[٥٧]. فنظرياً هناك إمكانية كبيرة لتحقيق فكرة «تنظيم دولي» وبخاصة في إطار الزخم الحادث في البلدان العربية عقب الثورات التي طاولت الكثير منها، وخصوصاً أن هناك عدداً من التيارات السلفية أسست بالفعل أحزاباً سلفية[٥٨]، مثل أحزاب النور والأصالة والشعب والفضيلة بمصر، والرشاد باليمن، وجبهة الإصلاح في تونس. والفكرة مطروحة للنقاش في المغرب، كذلك في ليبيا، أيضاً وجود شخصية تنظيمية مثل برهامي على رأس الدعوة يجعله هو الأجدر ـ بالمقارنة بأقرانه ـ على تنفيذ هذه الفكرة. لكن عند التحليل العملي الدقيق لهذه الفكرة، نجدها مستبعدة التنفيذ نوعاً ما لأسباب تنظيمية وسياسية؛ فرغم وجود الدعوة التاريخي لأكثر من أربعة عقود في مصر وذهاب عدد من شيوخها المؤسسين إلى أوروبا وأمريكا في زيارات دعوية، إلا أن من خلال تدقيقنا وراء هذه الجولات[٥٩] نجد أن هذه الدعوات كانت تأتي بشكل شخصي لعدد من شيوخ الدعوة لإمكانيتهم العلمية، وليس للدعوة كجماعة. ففي بداية التسعينيات، ومع بزوغ نجم الشيخ محمد إسماعيل المقدم وتحوله إلى مرجعيّة علمية، بدأت تأتيه دعوات من عدد من المراكز الإسلامية في أوروبا وأمريكا، وهو الذي رشح عدداً من شيوخ الدعوة للذهاب مثل الشيخين أحمد فريد وسعيد عبد العظيم.

ورغم اكتساب الإسكندرية شهرة بين الأجانب ـ سواء من آسيا أو دول الغرب بعامة ـ في تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي ـ وبخاصة مركز قرطبة ـ حيث يأتون إليها بناءً على تزكيات من قبل السابقين، وبعضهم كان يحضر دروس محمد إسماعيل، إلا أن الدعوة لم تتمكن من تكوين خلايا

---

(٥٦) علاء بكر، «الدولة بين الإسلام والمدنية الحديثة،» موقع «أنا سلفي،» <http://goo.gl/wLXFud> (آخر زيارة ٢٠١٤/٨/١٢). والصحيح Secularism.

(٥٧) أحمد زغلول شلاطة، «الدعوة السلفية ... خطوات نحو التنظيم الدولي،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، <http://goo.gl/7D62Mq> (آخر زيارة ٢٠١٤/٨/١٢).

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب، انظر: محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٥٣ ـ ١٨٣.

(٥٩) مقابلة شخصية مع أحمد السيسي، أحد مسؤولي الدعوة في التسعينيات، الإسكندرية بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤.

تنظيمية من بين هؤلاء الأجانب سوى حالة واحدة فقط وهي حالة رضا الصمدي والذين انضم إلى التنظيم في التسعينيات ثم تركه في ما بعد، وعليه فليس هناك أي روافد تنظيمية يمكن أن تعتمد عليها الدعوة في بناء تنظيم بالخارج.

وعند النظر إلى التغطية الإعلامية السلفية التي صاحبت جولات الشيخ سعيد حماد ـ وهو تنظيمياً «مسؤول العمل خارج مصر» ـ في أفريقيا وأوروبا وما تُوحيه من تضخم العمل التنظيمي للدعوة بالخارج، نجد من واقع ما رصدناه مما نُشر[٦٠] أن العمل لم يخرج على إطار الدعوة العامة للإسلام في دول أفريقيا الوسطى ـ مثل موزمبيق وبنين والنيجير ورواندا وبوروندي ـ إلى جانب العمل الإغاثي في هذه الدول الفقيرة، وأن الصلات مع المراكز الإسلامية أو الأفراد بالغرب ـ النمسا وبرلين ـ هي مجرد علاقات شخصية بين الطرفين ـ هنا أو هناك ـ وليس ثمّة وجود أي رابط تنظيمي بين كيانات كما سبق وأشرنا. وقد تم تضخيم الأمر إعلامياً بهدف التسويق السياسي للدعوة وحزب النور[٦١].

أما على المستوى السياسي، فقد خصمت تجربة الدعوة السلفية وحزب النور ومواقفها في السنوات الثلاث الأخيرة كثيراً من الصورة الذهنية التاريخية المنطبعة عن سلفية الإسكندرية؛ حيث أصبحت بعض الأسماء المتصدرة منفرة للبعض. أيضاً لم تعد التجربة نموذجاً سياسياً يحتذى به كما كان ينظر إليها سابقاً، إضافة إلى عدة مشاكل تنظيمية داخلية نشير إليها لاحقاً تحول دون اتخاذ خطوة جِديَّة نحو عمل منظم للخارج.

ثالثاً: الدعوة السلفية والعمل النسائي

أدّت المرأة في جماعات الإسلام السياسي أدواراً متعددة في الجانبين الاجتماعي والتنظيمي، سواء بشكل رسمي؛ حيث تكون مشاركتها منظمة بمعنى وجود قسم خاص للنساء، أو كان الأمر يتم بشكل غير رسمي وغير منظم من طريق مجهودات فردية للبعض. فبالنظر إلى كبرى الجماعات الإسلامية (الإخوان المسلمين)، ونتيجة لطبيعة النشأة والاهتمام بالتنظيم، كان طبيعياً وجود قسم خاص بالأخوات، وإن كان وضعهن التنظيمي قد مر بعدة تطورات من دور تقليدي في العمل الخيري والاجتماعي التقليدي إلى الدور السياسي والترشح للانتخابات[٦٢]، وإثر الظهور السلفي

---

(٦٠) انظر لقاءات سعيد حماد مع عدد من القنوات الإسلامية حول هذه الرحلات على موقع اليوتيوب.

(٦١) عمد عدد من الصحف الخاصة تضخيم فكرة التنظيم الدولي للسلفيين بهدف الإيحاء بخطرهم، على غرار التنظيم الدولي للإخوان، وحث السلطات على توجيه ضربات سياسية وأمنية للدعوة السلفية، وبخاصة أن هناك قطاعات في الدولة «العميقة» رافضة لأي وجود إسلامي في المشهد السياسي، وكما هناك رغبة في التخلص من جماعة الإخوان المسلمين يتوجب أيضاً إزاحة السلفيين عن المشهد. وكنا أول من كتب عن احتماليات الفكرة من عدمها، وسار على هذا النهج فيما بعد عدد من الصحف المصرية مع اختلاف أنها تعاملت مع الأمر كما لو أنه مشروع قائم على أرض الواقع!، انظر: شلاطة، «الدعوة السلفية ... خطوات نحو التنظيم الدولي،» <http://goo.gl/7D62Mq> (آخر زيارة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٦٢) للتوسع في وضع الأخوات في جماعة الإخوان المسلمين انظر: أميمة عبد اللطيف، «في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المصرية،» أوراق كارنيغي (واشنطن)، العدد ١٣ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). انظر أيضاً: فاطمة =

المكثف في الحياة السلفية المصرية عقب الثورة وتكوين حزب النور، بدأ التساؤل يطرح نفسه حول دور المرأة في السلفية السياسية المعاصرة وبخاصة مع مشاركتها في انتخابات برلمان عام ٢٠١١. وعند قراءة وضع المرأة في الدعوة السلفية منذ التأسيس وحتى العمل الحزبي يلزم التطرق إلى وضعها في المراحل الأولى من العمل الطلابي الإسلامي في السبعينيات، فمنذ البداية تم تحجيم وضع المرأة نتيجة الرافد السلفي الموجود في الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية لسببين:

الأول: نتيجة الأقوال الفقهية المذكورة في ولاية المرأة والاختلاط، وضعت «الطالبات» على هامش العمل الإسلامي التنظيمي بسبب «الاختلاط والفتنة»، وكانت دعوة للطالبات ضمن الدعوة العامة للطلاب من الجنسين من دون أن يخصَّصن بخطاب معيَّن أو يكون معهن اتصال؛ فقد كان ذلك ممنوعاً، إذ لم يكن لهن كيان خاص لذلك، ولم تظهر قيادات نسائية في الحركة الطلابية[٦٣]، حيث استبعد الخطاب السّلفي مشاركة المرأة في المجال العام بكل صوره؛ وهو وإن كان يُقر بالمساواة وحقوق المرأة، إلا أنه يؤكد أن الأصل هو لزومها البيت ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[٦٤]. وتأتي رواية خالد داوود لتعطي ملمحاً مهمّاً عن الصورة التي حكمت وضع الطالبات، يقول[٦٥]: «كان لنا حجرة في الكلية سميناها «حجرة الجماعة الدينية»، فكانت الأخت تطرق الباب وهي مُولية ظهرها فأفتح لها وأنا مولٍ ظهري للباب كذلك، فتعطيني ورقة بما تريد».

= حافظ، «المرأة في خضم الثورة: الأخوات المسلمات أنموذجاً،» في: مصر وإسلاميوها بعد ثورة ٢٥ يناير (٢)، كتاب المسبار؛ ٦٠ (دبي: مركز المسبار للدراسات والنشر، ٢٠١٢).

(٦٣) حسام تمام، محرر، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤، تقديم طارق البشري (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص ٧١ (بتصرف يسير).

(٦٤) القرآن الكريم، «سورة الأحزاب،» الآية ٣٣.

(٦٥) خالد داوود: شاهد على عصر الحركة الإسلامية (غير منشور) وفي ذكريات طالب الطب الشهير بجامعة الإسكندرية إبراهيم الزعفراني إشارة إلى طبيعة رؤية البعض للمرأة وانعكاسها على تصرفاتهم يقول الزعفراني: «كنت في السنة النهائية كلية الطب وطلب مني أحد إخواني مهندس (خ ـ د) أن نجري له عملية جراحية بالكلية من دون حضور ممرضات ووافق أستاذي الجراح د. مصطفى وقمت أنا بدور مناولة الأجهزة وخرجت به من غرفة العمليات على (الترلي) سرير بعجلات لإدخاله عنبر المرضى فاعترضتني رئيسة التمريض ورفضت دخوله العنبر إلا ومعه تذكرته التي كنت قد نسيتها في حجرة العمليات. حاولت إقناعها بأن أدخله العنبر أولاً ثم اذهب لإحضار التذكرة لكنها رفضت دخوله إلا مع التذكرة. فغضبت ودفعت السرير إلى داخل العنبر فاغتاظت وجاءت لتمس بيد السرير فخفت أن تلمس يدها يدي فتركت المقبض لتمسك به وتخرج السرير إلى الخارج فعاودت إدخال السرير إلى العنبر وهي تكرر إخراجه معتمدة على أني أتحاشى أن تتلامس أيدينا لأنه حرام، فكّرت بضربها بيدي لكني خفت أن تلمس يدي جسدها وهذا حرام فأمسكت بشيء كان بيدي لأضربها بها فأسرعت أمامي وأنا خلفها وكانت حاملاً فدخلت على رئيس القسم وأنا وراءها فلما استنكر رئيس قسم الجراحة هذا العمل مني تبادلت معه الشجار... وفي الحال طلبني عميد الكلية د. جمال هنو إلى مكتبه ليسألني عن الدوافع وراء ما فعلت وهو يعرف عني أني طالب مجتهد ومهذب الأخلاق فلما علم أن سبب ذلك هو خشيتي أن تلمس يدي يد رئيسة التمريض صاح في عتاب: الله أكبر يا إبراهيم على التقوى؛ أن تمس يدك يدها هذا حرام! لكن أن تضربها فهذا ليس حراماً! أن تمس يدك يدها هذا حرام! لكن أن تجري وراءها وتروِّعها وهي حامل هذا ليس حراماً! أن تلمس يدها هذا حرام! أما أن تتشاجر مع أستاذ فهذا ليس حراماً... أنا على يقين أنك تتقي الله ولكن ما أريد أن تعرفه يا إبراهيم يا ابني إن تقوى الله تكون في كل شيء وليس في شيء واحد». انظر: أمجد ربيع أبو العلا، «حكايات الزعفراني ـ الحلقة الأولى،» الشبكة الدعوية، <http://www.daawa-info.net/article.php?id=539> (آخر زيارة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢).

أما السبب الثاني فإن المرأة وإن كانت غائبة عن الشكل التنظيمي، إلا أنها كانت حاضرة بقوة ضمن إطار ممارسات الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية، سواء بالفصل بين الطلبة والطالبات في المدرجات، وأن يكون الاتصال بينهما في الضرورة القصوى فقط. وكان التشجيع على الحجاب ـ والذي برعوا في نشره(٦٦) ـ جزءاً من عمل الاتحاد مثلما يقومون بطباعة المذكرات العلمية. فعندما بدؤوا في الوصول إلى اتحادات الطلاب شرعوا في توفير حافلات خاصة لنقل الطالبات، كذلك توفير المعارض الخاصة بالزي الإسلامي، فضلاً عن الدروس الدينية التي كان يعقدها بعض أعضاء الجماعة الإسلامية للطالبات، سواء بمسجد الكلية أو قبل نزولهن من الأتوبيسات(٦٧).

ونتيجة التفاعلات الفكرية الحادثة في جسد الجماعة الإسلامية وبداية تمدد مناهج الإخوان في منتصف السبعينيات، والذي تصادم مع المكوِّن السلفي الموجود، وبروز عدد من القضايا، في مقدمها النظرة إلى المرأة والتي كانت أحد أسباب التوتر والجدل الحادث وقتئذ بين أبناء الجماعة الإسلامية، ومن أبرزها موافقة الاتحادات على تنظيم رحلات للطالبات والتي يتحكم في أنشطتها الجماعة الإسلامية ـ وأغلبهم بايع الإخوان ـ، ليثور جدل شرعي حول «مسألة سفر المرأة بدون محرم»، ضغطت الإخوان لتفعيل هذه الرحلات آخذين بالجواز، فهم يرون أن أي رأيٍ فقهي يمكن الأخذ به، واعترضت المدرسة السلفية على ذلك حيث يرون عدم جواز سفرها بدونَ مَحْرم وبيَّنوا موقفهم الشرعي هذا في كتيب»(٦٨). وبسبب غياب تنظيم محدد المعالم بين الطالبات، كما هي الحال بين الطلاب، لم تنعكس المواجهات الحادثة بين طلاب الإخوان والسلفيين في الجامعة وقتئذ عليهن، فلم نجد من واقع اللقاءات مع رموز الحركة الإسلامية ما يشير إلى حدوث مثل هذه المواجهات بين أخوات الدعوة ونظيراتهن في سائر التيارات ـ الإسلامية أو اليسارية ـ في أواخر السبعينيات لقلة الأعداد. وبعد الانفصال الذي حدث في الجماعة الإسلامية استمر الوضع التنظيمي للمرأة غائماً، واقتصر الأمر على دروس الشيخ سعيد عبد العظيم المخصصة للنساء في مسجد الفتح ومسجد بكري وغيرهما؛ ففي هذه الدروس يجلس الشيخ بمعزل عن النساء ويكون التواصل من طريق توصيل الأسئلة مكتوبة ويجيب عنها الشيخ عبر الميكروفون، وتدور هذه الدروس حول كل ما يخص فقه المرأة وغيرها من العلوم الشرعية. ومع مرور الوقت كان يتاح للمرأة حضور مجالس العلم في دروس الشيوخ الكبار، إضافةً إلى جهود زوجات هؤلاء الشيوخ في مجالس علم خاصة بهنّ أو بالأخوات اللاتي كنّ ينتظمن في دروس الشيوخ.

وفي أوائل التسعينات عندما بدأت الدعوة تتوسع في أنشطتها وتتمدد في أنحاء الجمهورية بدأ ظهور لجنة للمرأة، حيث تختص بكل ما يخص المرأة من أنشطة ثقافية واجتماعية، إلا أنها ظلت على أقصى هامش التنظيم بسبب الموقف الشرعي، وإن كانت كل التحركات تتم بإشراف

(٦٦) تمام، محرر، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤، ص ٧٢.

(٦٧) انظر: أحمد فريد، تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة (كتاب إلكتروني).

(٦٨) مقابلة مطولة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

زوجات الشيوخ. أيضاً عندما بدأ التمدد في الجامعات لم يكن هناك هيكل خاص بالطالبات بسبب الحساسيات الدينية والاجتماعية التي كانت تحدث هناك؛ ف «مسؤولة الطالبات» في الكلية اقتصرت مهمتها على الجانب العلمي والدعوة الفردية وعلى مستوى الجامعة، وهناك «مشرفة»، ثم هناك مسؤولة عن الملف النسائي بكل محافظة ـ وغالباً ما تكون زوجة أحد المشايخ هي المسؤولة ـ ثم يكون ياسر برهامي كمشرف عام. وفي ما بعد اهتم قطاع الطلائع بالمرأة، حيث وُجدت مساجد لطلائع الدعوة السلفية بها نساء توفر لهن الأنشطة والبرامج واللقاءات الشهرية، ويتم تخصيص مناهج لحفظ القرآن ودراسة العلوم الشرعية، كذلك الرحلات وزيارات المنتجعات وحمامات السباحة المغلقة، كما يوجد نشاط اجتماعي لطالبات الجامعة[٦٩].

لكن الأمر اختلف قليلاً في بعض المناطق حيث اتجه البعض نحو تنظيم وتفعيل أنشطة المرأة، وكان ذلك اجتهاداً من القائمين على العمل الدعوي في هذه المناطق، يقول الشيخ محمد الكردي: «أخطاء الدعوة كثيرة، منها النظر إلى فتاوى السعودية كما هي بدون النظر لظروف الواقع الذي عشنا فيه، ساهمنا في أن لا تعمل المرأة بسبب الاختلاط والفتن، لكني كنت أرى أن لها دوراً هاماً حتى لو كان في البيت، لذا اجتهدت في فكرة العمل النسائي، حيث طرحتها وتم تنفيذها بعد موافقة الإدارة، وكنت قد أنشأت «حضانة إسلامية» وكانت هناك بعض النساء بمثابة «عيوني» على العمل النسائي وتوجيههن، حيث اهتممت بالجانب الاجتماعي والثقافي، وكثيراً ما نظمنا مسابقات علمية لهن، وفي هذه الفترة أقمنا في مسجد «الرحمة» بالجيزة «معهد الرحمة السلفي» ـ في الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٣، وسمح لهن بدخول المعهد وكن يحضرن المحاضرات في وقت واحد مع الرجال، حيث خصصنا لهن مكاناً خاصاً، وكان النقاش يتم من وراء ستار. ولم تكن الأخوات تستمر كثيراً في التعليم الديني بسبب تغير الظروف الاجتماعية بزواجهن وانشغالهن بالأطفال فيما بعد. وفي آخر عام قبل إغلاق المعهد لم يكن يتواجد سوى أربع أخوات فقط». ويضيف «لم يكن هناك اهتمام بالطالبات، بل كان التركيز على الطلبة بشكل أساس وأي أخت لها سؤال كنا نوجهها للمسجد حيث تسأل الأخوات هناك».

***

عندما دخلت الدعوة السلفية ساحة العمل السياسي، كان لا بد من مشاركة المرأة السياسية طبقاً لقوانين الأحزاب والانتخابات، وقبل الخوض في بيان ما حدث وكيف تعاملت الدعوة السلفية مع حتمية مشاركة المرأة في البرلمان، يلزم في البدء تتبع موقف الدعوة[٧٠] من فكرة

---

(٦٩) حوار مطول مع الشيخ مصطفى دياب ـ المشرف على القطاع ـ مع جريدة التحرير في ٢٠١٣/٣/٢٠، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/ic7mYr> (آخر زيارة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٠) نعتمد في هذه الجزئية على تتبع مواقف الدعوة من خلال أحد موقعيها الرسمي وهو «صوت السلف» (www.salafvoice.com) والذي تعرض لـ «الهاكر» في أواخر عام ٢٠١٣ نتيجة الصراع السياسي الدائر بين الإخوان والسلفيين واعتمدنا على مشاهدة محتويات الموقع بصورة غير مباشرة من خلال موقع archive.org والذي يتيح لنا مشاهدة أرشيف الإنترنت.

المشاركة السياسية للمرأة بعامّة، وحدود مشاركتها والمناصب التي تسمح لها بها، حيث تعتبر الفتوى مؤشراً إلى التوجهات العامة التي تريد كل جماعة دينية توجيه أبنائها إليها، وتربيتهم على أساسها.

وفي سبيل استقراء موقف الدعوة السلفية الناتج من فكرة المشاركة البرلمانية تبعاً للتغييرات في قانون الانتخابات، نرى أهمية قراءة فتاوى المشاركة السياسية للمرأة وتطورها، فعندما أصدر «علي جمعة» مفتي الجمهورية فتواه بجواز تولّي المرأة رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧، ردت الدعوة السلفية فتواه قائلة بأن رئاسة الجمهورية «بمنزلة الولاية العامة، وكل مناصب الولايات لا يجوز توليتها للنساء»[٧١]، وفصّلت قليلاً في فتوى تالية عن حكم عمل المرأة، فقالت إن الأمر يختلف باختلاف طبيعة هذا العمل وكيفية خروجها وما يقع من أمور أثناء هذا العمل، فإن كان العمل مباحاً كمُدَرِّسة أطفال أو طبيبة أو غير ذلك من المهن المباحة مع وجود وسيلة مواصلات آمنة من دون احتكاك بالرجال أو تلاصق، ومع وجود أمن الفتنة في أثناء العمل، جاز ذلك بإذن الأب إن كانت غير متزوجة، وبإذن الزوج إن كانت متزوجة، وأما إذا وُجد في العمل ما يؤدي إلى وقوعها في الفتنة أو في الحرام كأن تخرج متبرجة أو كان العمل نفسه محرماً كحسابات الربا في البنوك أو تعمل عملاً فيه تحريم؛ كان ذلك أمراً محرماً[٧٢].

وتسببت التفاعلات السياسية والمطالبات بعمل المرأة في القضاء بتأكيد الدعوة السلفية أن[٧٣] القضاء من جملة الولايات العامة التي لا يجوز للمرأة أن تتولاها، وإن كانت المرأة لا تقبل شهادتها في ما يتعلق بالزنا والسرقة وغيرهما، فالأولى منعها من القضاء في مثل هذه القضايا، وقد يمنعها أبوها أو زوجها من الخروج، فماذا تصنع عندئذ في القضايا التي تحكم فيها؟! ليُفصل الأمر بعد ذلك عبد المنعم الشحات في مقال مطول معنون بـ «خواطر حول ولاية المرأة والكافر»[٧٤]، حيث رأى أن موقف بعض الإسلاميين بالتوفيق، أو بمعنى أدق «التلفيق بين الإسلام والنظام الغربي في ما يخص المرأة تنازلاً أغرى العلمانيين بطلب تعديل الموقف من ولاية الكافر. وعندما عُينت امرأة مأذوناً في محافظة الشرقية رأى الشحات أن المأذون له دور كبير في الإصلاح بين الراغبين في الطلاق، وهو دور لا يناسب المرأة لأنها عاطفية بطبيعتها وتميل إلى «الندب» مع كل أزمة تلم بامرأة مثلها، إضافةً إلى أن المأذون يطلب منه أن يحضر تارة في المسجد وأخرى في المنزل وثالثة في أماكن أخرى وهكذا... وهذا لا يناسب طبيعة المرأة الشرقية فضلاً عن «الشرقاوية».

---

(٧١) «المناصب التي تتقلدها المرأة،» موقع «صوت السلف،» <http://goo.gl/UyPL9R> (آخر زيارة ١٩آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٢) «حكم عمل المرأة،» موقع «صوت السلف» (٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧) <http://goo.gl/jRBdoJ> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٣) «عمل المرأة في القضاء،» موقع «صوت السلف» (٤ أيار/مايو ٢٠٠٧) <http://goo.gl/U2OfMX> (آخر زيارة ١٩آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٤) عبد المنعم الشحات، «خواطر حول ولاية المرأة والكافر،» موقع «صوت السلف» (١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨) <http://goo.gl/mLnl6l> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

ويضيف: «لا يريد أحد أن يلتفت إلى أن المرأة في معظم المجالات التي دخلتها تحولت إلى بطالة مقنَّعة من أجل كثرة الاعتذار للانشغال بمصالح الأسرة وكثرة إجازات الحمل والرضاعة، ولكن هذا لا يسبب أزمة في الغالب لوجود احتياطي كبير من العمالة، إلا أن القواعد الإدارية المعمول بها تنص على وجود مأذون واحد لكل دائرة إدارية، ما يعني أنه في إجازات الحمل والرضاعة إما أن يغلق باب الزواج أو أن يتزوج الناس عرفياً، أو أن يذهب الناس إلى مكان أبعد».

وعندما تجدد الجدل مرة أخرى في جواز رئاسة وإمامة «المرأة» أو «النصراني» أو غير المسلم عموماً للدول الإسلامية، بحجة أن هذه الدول إنما هي «إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية الكبرى» وليست الخلافة العظمى كما نُسب إلى يوسف القرضاوي، قالت «الدعوة» إن هذا الكلام فاسد منكر[٧٥]، ليطرح بعد ذلك فكرة ترشح المرأة لانتخابات مجلس الشعب، وهو الموضوع الذي سيكون مثار جدال داخل الدعوة في ما بعد، حينئذ قالت الدعوة في بيان موقفها[٧٦]: «نقل الجويني ـ رحمه الله ـ في «الغياث» [غياث الأمم في التياث الظلم] الإجماع على أن الذكورة من شروط أهل الحل والعقد فضلاً عن العلم، فأين النساء العالمات لو قلنا بالجواز ـ ونحن لا نقول به؟! والأوضاع المعاصرة معروفة والمفاسد المتوقعة غالبة، فكيف تعرض أخواتنا لمخاطر جمة لن تغيِّر من الواقع الأليم شيئاً، فهل غيَّر الثمانية والثمانون شيئاً؟! فما ظنكم إذا كانوا أقل من ذلك بكثير كما هو متوقع ومظنون؟! وسوف يقع ذلك بكل الطرق المعروفة وغير المعروفة والمشروعة وغير المشروعة، وما زالت موازين القوى داخل المجتمع لا تسمح بانتخابات نزيهة». لكن عقب تكوين حزب النور وعودة الحديث حول شرعية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، قالت الدعوة[٧٧] إن مشاركة النساء في النشاط النسائي في حزب ذي مرجعية شرعية لا حَرج فيه، لأنه يُفترض فيه الالتزام بالضوابط الشرعية في ما يخص علاقة الرجل بالمرأة، وعندما فرضت قوانين الأحزاب على كل حزب يدخل الانتخابات أن تحوي كل قائمة على أربعة أسماء، منها امرأة، رآه البعض تعارضاً مع حرمة تولية المرأة للولايات العامة، فعادت لتُفصِّل الدعوة موقفها الجديد قائلة[٧٨]: «... والصحيح أن المجالس النيابية عندنا ولاية بل هي أقرب إلى توصيف أهل الحل والعقد عند الفقهاء، لأن من حق هذه المجالس عزل الحاكم ونوابه ومساءلتهم، وفي بعضها تعيينهم، ولكن الواقع الحالي لا بد فيه من النظر إلى «خير الخيرين وشر الشرين» وإعمال قاعدة: «مراعاة المصالح والمفاسد» بميزان الشريعة، فنحتمل أدنى المفسدتين لدفع أشدهما ونجلب أعظم المصلحتين ولو فاتت أدناهما».

---

(٧٥) «الرد على من يقول بجواز رئاسة المرأة وغير المسلم للدولة المسلم،» موقع «صوت السلف» (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) <http://goo.gl/e2ftaU> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٦) «ترشح المرأة لانتخابات مجلس الشعب،» موقع «صوت السلف» (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) <http://goo.gl/2ZX68C> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٧) «مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية،» موقع «صوت السلف» (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) <http://goo.gl/gCnjNW> آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٧٨) «حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية،» موقع «صوت السلف» (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) <http://goo.gl/5wVZcS> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

وتُفصل الفتوى أكثر وتقول: «ولو نظرتَ إلى مفسدة وجود امرأة مسلمة في قائمة حزبية ـ «قد تصل إليها نسبة النجاح وقد لا تصل، وهي إن وُجدت في المجلس نصرتْ قضية الشريعة الإسلامية ومنعت مِن سنِّ ما يخالفها» ـ وبيْن مفسدة ترك ٦٥ بالمئة من مقاعد المجلس النيابي للعلمانيين وأشباههم أو لمن لا يتبنون خطاباً سياسياً يحقق طموحات القاعدة العريضة من الإسلاميين ـ وإن حسبوا على الإسلاميين ـ ؛ مما قد يؤدي إلى صياغة دستور علماني أو ليبرالي سيكون قيداً بلا شك على الدعوة إلى الله والعمل الإسلامي كله ـ ولكن هذه المرة باسم «الدستور والقانون» وليس باسم «الدولة البوليسية»، لو نظرتَ إلى المقارنة بين المفسدتين، لوجدتَ مفسدة وجود امرأة مسلمة على القائمة لا يمكن أن تقارن بالمفاسد الكبرى المذكورة وغيرها».

وعندما أثارت هذه الفتوى لغطاً بين القواعد، أصدرت الدعوة تعليقاً مفسراً لما سبق مؤكدة أن «الأصل عدم الجواز[٧٩]، ولكن الفتوى في واقعنا المعاصِر ليست على الحكم المطلق، بل قلنا بأنه لا يمنع من ترشح امرأة لدرء مفسدة ترك البرلمان لليبراليين والعلمانيين يسنّون دستوراً يحارب الإسلام ويقيِّد الدعوة بل ويمنعها ويعاقب عليها!» وتضيف: «كانت الفتوى قبل ذلك بمنع الترشيح لضعف المصلحة بل انعدامها تقريباً في ظل النظام السابق المستبد القائم على التزوير والبطش وتمرير ما يريد كرهاً، فكانت المشاركة مع ما فيها من تنازلات أعظم بكثير من ترشح امرأة، ومجرد تحسين لصورة النظام المستبد، فلم يكن هناك المصالح المرجوة حالياً ولا دفع المفاسد الأعظم عند كتابة دستور البلاد...». وعندما طرحت في ما بعد فكرة «كوتة المرأة والأقباط» حسب القانون الذي كان يعد حينئذ بالمجلس، رفضت الدعوة[٨٠] فكرة الكوتة بشكل حاسم ورأت ذلك مخالفاً للشرع والدستور، كذلك أكدت عدم أحقية أحد في أن يفرض ترتيباً معيناً داخل القائمة ولا حتى الإلزام بوجود امرأة داخل كل قائمة. أما الدستور، فهو يمنع التمييز، وتمييز المرأة والأقباط لمجرد كونها أنثى أو كونه قبطياً من دون معيار الكفاءة مخالف للدستور.

❁ ❁ ❁

وكانت الخطوة اللافتة للنظر والمدهشة تنظيم الدعوة وحزب النور المؤتمر «النسائي الأول» تحت عنوان: «دور المرأة المصرية في العمل السياسي»[٨١] في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١ بحضور عماد الدين عبد الغفور رئيس حزب النور وياسر برهامي نائب رئيس

(٧٩) «حول فتوى حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية،» موقع «صوت السلف» (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) <http://goo.gl/KEMePk> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

وللتعرف إلى تفاصيل التفاعل وقت الانتخابات في ما يخص المرأة، انظر: أحمد زغلول شلاطة، الإسلاميون والثورة (القاهرة: أوراق للطبع والنشر، ٢٠١٣)، ص ١٠١ ـ ١٠٢ و١١٣ ـ ١١٤.

(٨٠) «حول موقف «الدعوة السلفية» من «كوته المرأة والأقباط» في البرلمان،» موقع «صوت السلف» (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) <http://goo.gl/SJ5WRU> (آخر زيارة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٨١) عن المؤتمر، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «السلفيون للمرأة: دينك يحتاجك خارج البيت،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=997&Itemid=157> (آخر زيارة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الدعوة السلفية، والداعية حازم شومان، كمحاولة سلفية لمحو الصورة الذهنية عن السلفيين بأنهم ينظرون نظرة دونية إلى المرأة، وكان الحضور الكثيف من النساء كمحاولة لبعث رسالة طمأنة إلى المجتمع المحلي والخارجي بأن الإسلاميين لا يمانعون في المشاركة السياسية للمرأة. ورغم أن المؤتمر للنساء إلا أنه خلا من متحدثة (امرأة) في المنصة، وقيل في تبريرات هذا الموقف إن الدعوات وإن كانت بأسماء السادة الشيوخ إلا أن المؤتمر موجه للمرأة لإبراز رؤية الحزب والدعوة لدور المرأة في الحياة العامة والأسرية والسياسية. ورغم حضور أمينة المرأة د. حنان علام إلا أنها لم يكن لها أي كلمة باستثناء حوارات مقتضبة عقب انتهاء المؤتمر. وكان أغلب الحاضرات رغم الحضور الكثيف من نساء الدعوة السلفية، وهو ما أشار إليه برهامي باعتباره ليس نجاحاً للمؤتمر لأنه كان يأمل في حضور نساء أخريات غير نساء الدعوة، ودعا حتى غير المسلمات إلى المشاركة قائلاً إن أمانهن في التزام الأغلبية بشرع الله.

وعندما سألتُ ياسر برهامي عن ذلك أكد «أن هناك قطاعات داخل الدعوة رافضة للفكرة ككل ولديها اعتراضات على جلوس النساء في الشارع وفي الصفوف الأمامية، وتم تمرير الأمر بصعوبة، وقد نُنظم فيما بعد مؤتمراً آخر في مكان مغلق كقاعة أو ما شابه بحيث تكون مناسبة لحديث النساء، وهو ما لم يتكرر مرة ثانية».

كل هذه المواقف والتحولات التي أشرنا إليها أثارت كثيراً من اللغط بين أبناء الدعوة حيث لم يستسيغوا هذا التحول غير المبرر لدى بعضهم نتيجة التراث الفقهي الذي تربَّوا عليه لعقود في الجلسات الخاصة التي جمعتني بعدد من أبناء الدعوة في مستويات إدارية مختلفة، فتساءلوا قائلين: «لو أن هذه الخطوة صحيحة، فكيف لم نر إحدى زوجات أو بنات كبار الشيوخ تشارك في الانتخابات بديلاً عن عدد من زوجات الإخوة البسطاء الذين وُضعت أسماؤهن في ذيل القوائم[٨٢]، على الأقل كانت حينئذ ستضمن الفوز، بل ويمكنها تحقيق إنجاز ملموس في المجلس بعد ذلك، كذلك نطمئن نحن إلى صحة الموقف الرسمي المتخذ»، والبعض الآخر كان يرغب في التصعيد والضغط من أجل تغيير هذه الشروط المجحفة التي تمتهن المرأة. وهنا نتفهم تصريحاً لياسر برهامي غني بالدلالة الرمزية في محاولة لرد مثل هذه الهواجس لدى بعض القواعد حين قال[٨٣]: «ترشيح المرأة من ميراث النظام السابق، وأنه من المفترض أن لا تخرج للتصويت، ولكن في الاستفتاء على الدستور أخذت زوجتي لما فيه من ضرورة ملحة تشكل المرحلة القادمة». وتوازياً مع الموقف

(٨٢) عندما سألت عدَّة قيادات من الحزب عن آلية اختيار المرأة للعمل الحزبي بعامة والترشح أجابوا بأن ذلك يكون بناءً على سمعتها وعملها في الدعوة وآرائها المعروفة عنها وشخصيتها ومكانتها وقدرتها على النشاط في هذا الأمر والاستمرار فيه... والتصعيد إلى مقامات أعلى ما بدأت بها يكون على أساس إنجازاتها والدراسات التي حصلتها لتناسب مسار توجه الحزب وعلى ذلك يحسم أمر ترشحها من عدمه! لكن من خلال مشاهداتي الشخصية في مناطق جغرافية مختلفة ووحدات حزبية متباينة كانت زوجة أمين الحزب أو مسؤول الدعوة ـ وغالباً كان الشخص نفسه هو الذي يشغل المنصبين في العامين الأولين للحزب في معظم الجمهورية ـ هي مسؤولة المرأة بالحزب.

(٨٣) شلاطة، الإسلاميون والثورة، ص ١٠١.

من العمل السياسي أعادت الدعوة تنظيم «درس الأخوات» والذي يكاد يكون حكراً على سعيد عبد العظيم طوال عقود، حيث نُظمت لهن أربعة لقاءات دينية عام ٢٠١١ بمسجد «الفتح» للشيوخ أحمد فريد وحازم شومان ومصطفى حلمي، ثم توقف الأمر لتعود بصورة أسبوعية منتظمة نوعا ما منذ بداية عام ٢٠١٤ بمسجد «عباد الرحمن»، حيث يتناوب عليها كل من الشيخين ياسر برهامي ومحمود عبد الحميد، وانعكاساً لسياسات وزارة الأوقاف تم إيقاف الدرس في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وكما أشرنا سابقاً في المبحث السابق في ما يخص ترشيح الأقباط، نشير إلى الاستنتاجات نفسها في ما يخص الموقف من المرأة حيث استمرار الدعوة في العملية السياسية مع مُواءمة الدعوة الجانب الشرعي لمسألة مشاركة المرأة من خلال قاعدة «المصالح والمفاسد» من باب أخف الضررين، كما سبق وفعلت عندما وافقت على ترشح نساء على قوائمها.

رابعاً: السعودية.. الاتفاق والخلاف

يثير ارتباط المرجعية الدينية للدعوة السلفية بالسعودية دائماً الكثير من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الطرفين تاريخياً؛ فقد أدى مشايخ السعودية دوراً كبيراً في دعم شيوخ الدعوة منذ البداية كما سنشير في السياق، لكن بالنظر إلى زمن التأسيس الثاني للحركة الإسلامية في السبعينيات، نجدهم الثلاثة الكبار في العالم الإسلامي، ابن باز وابن عثيمين والألباني، وهم الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى الصحوة الإسلامية بعامة والسلفية بخاصة، «فهم من نشروا التراث السلفي في هذا الوقت، وفتاواهم وتوجيهاتهم تتبع نفس خطوات المنهج السلفي لشيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وكانت تُطبق على الواقع»[(٨٤)].

يثور خلاف بين أبناء الحركة الإسلامية حول دور السعودية وتأثيرها آنذاك، وفي شهادته يؤكد عبد المنعم أبو الفتوح أن السلفية الوهابية أقحمت على المشروع الإسلامي في مصر إقحاماً، يقول[(٨٥)]: «... كانت الكتب الإسلامية تأتينا من السعودية بالمئات بل والآلاف، كانت دائماً «تُهدى ولا تباع» .. وكنا نوزع الكثير منها على الطلاب من دون أن نعلم ما فيها من مشكلات فكرية ومنهجية. وكانت رحلات العمرة إحدى روافد نقل الفكر الوهابي المتشدد ـ وأول مرة اعتمرت فيها عام ١٩٧٤ ـ فقد كان بعض الطلاب يبقى هناك متخلفاً عن القدوم مع الرحلة ويظل حتى موعد الحج، أو على الأقل كان يلتقي بعلماء السعودية فيعود من الرحلة حاجاً معتمراً وشيخاً سلفياً وهابياً، وعلى أيدي هؤلاء انتشرت الخلافات البسيطة في السنن وفي الأمور الفقهية، وكانت المعارك تندلع بينهم بسبب هذه الاختلافات غير المجدية...». لكن برهامي ينفي ذلك ويؤكد أن: «السلفية

---

(٨٤) مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٨٥) انظر: تمام، محرر، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤، ص ٦٧ ـ ٦٨ (بتصرف).

موجودة قبل ذلك، وأن أثر ابن تيمية وابن عبد الوهاب كان كبيراً جداً من قبل أن نذهب للسعودية، وكان دعم المملكة يتمثل في المشايخ المعروفين في العالم الإسلامي بالمنهج السلفي المتواجد في مصر من قبل منذ أيام رشيد رضا، ولا أنسى أن كثيراً من المسائل التي كنت أقرؤها قبل أن أسافر كانت من إصدارات المكتبة السلفية لمحب الدين الخطيب، مثل صحيح مسلم وسبل السلام ونيل الأوطار؛ كل هذه الكتب كانت ذات تأثير بالغ في المنهج، أما بخصوص العمرة، فكانت بـ ٨٥ جنيهاً في وقت كان مرتب الطبيب حديث التخرج في حدود ٣٥ جنيهاً، وكان اتحاد الطلاب هو من يقوم بها دون مكاسب مادية، ولم يوجد دعم من أي جهة ولا أي تسهيلات من السفارة السعودية لنا، وكانت التأشيرات مجانية ولم يكن أي دعم، فقط يبيعها اتحاد الطلبة بسعر التكلفة»[٨٦].

لكن بنظرة مدققة في الروايات المتواترة عن ظرف النشأة، نجد أن هؤلاء الشباب نتيجة حداثة السن والخبرة ونتيجة نظرة غيرهم من التيارات الإسلامية، أنهم «أيتام»، فليس لهم مشايخ مثل غيرهم من الإسلاميين، فوجدوا أنفسهم أمام حلَّين:

الأول، أن يستعيضوا عن غياب المشايخ بالحفظ ونقل النقول بألفاظها أو قريباً من ألفاظها، فحفظوا كتب ابن تيمية كحفظهم القرآن ويُسمِّعون لبعضهم، لا سيَّما وأن ابن تيمية أصل هذه المسألة حيث قال «إن أصل الشرور من مجملات الألفاظ».

والحل الثاني، العرض على تلاميذ ابن عبد الوهاب الموجودين في العالم، «فهم محل احترام وتقدير وبدؤوا يبحثون، فوجدوا أن جميع الجماعات والرموز الإسلامية سواء اتفقت أم لم تتفق مع علماء السعودية أثنوا على لجنة الفتوى، فقرروا السعي إليهم خاصة من يحظى منهم بالقبول العام». لذا اعتاد هؤلاء الطلبة السفر إلى السعودية وقتذاك حيث يخرجون للعمرة فيمكثون في الحج ويعرضون الكثير مما حصلوه على المشايخ.

وهناك أمر آخر رمزي في هذه العلاقة، فقد حدث استقواء بآراء علماء السعودية مقابل آراء علماء أنصار السنَّة في بعض الأمور الفقهية في المراحل المبكرة، مثل الاحتماء بكل ما له من رمزية في الوعي الشعبي حصانة لهذه المجموعة الناشئة، والذين لا يطرحون شيئاً يخالف ما قاله علماء السعودية، فكيف يمكن اتهامهم بالخطأ حينئذ؟ ومن صور ذلك الخلاف الجدل الذي دار في صفوف الجماعة الإسلامية في السبعينيات حول إخراج زكاة الفطر، هل يكون نقداً أو عيناً؟ كان الرأي السائد حينئذ إخراج «القيمة نقداً»، لكنهم رأوا أن الصحيح إخراج الزكاة «عيناً»، وكان هذا رأي علماء السعودية الذي احتموا فيه باختلافهم[٨٧].

* * *

(٨٦) مقابلة مع ياسر برهامي.

(٨٧) لقاء مع فتحي أمين عثمان. ويقول ياسر برهامي: فصدقة الفطر فرضها النبي (ﷺ) صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً أقط وهذا يدل على أن القيمة ليست معتبرة؛ لأنه لو كانت معتبرة لقيّمت هذه الأشياء ليس بالصاع وإنما بما يساويه قدر معين من كل منها فإن صاع الزبيب يختلف عن صاع الشعير وقد =

ومن خلال قراءتنا لطبيعة العلاقة بين الطرفين، نجد أنها مرت بعدة مراحل:

فقد اتّخذت شكل الأستاذية في مراحلها الأولى، تبعتها مرحلة الدعم، ثم كانت مرحلة الاختلاف، يليها مرحلة الاستقلال.

في البدايات كانت علاقة طالب علم بشيخه، ويبدو ذلك في المناقشات التي دارت بين دعاة الإسكندرية وشيوخ المملكة في رحلات الحج والعمرة أو في الزيارات التي قام بها بعض رموز العمل الدعوي في السعودية إلى الإسكندرية، مثل زيارة الشيخ الألباني إلى الإسكندرية ١٩٧٦ حيث أحدث حالة انبهار عامة من الناس تجاهه، فهو أول عالم حديث يراه الناس. كما أثّر بشكل كبير من خلال كتاباته في شباب الصحوة، حيث بدأ الإخوة يدرسون كتابه صفة الصلاة على النبي، فحتى مجيئه لم يكن هناك تمييز بين الاتجاهات. وتسبب حضوره في بيان ضرورة وجود منهج سلفي، وبدأ يتحدث في كيفية ذلك، فضلاً عن المراسلات التي تمت آنذاك للهيئة العامة للإفتاء بالسعودية حول بعض القضايا التي شغلتهم في هذه الفترة، مثل الاختلاط في دراسة الطب وحرمة التشريح... إلخ[٨٨]، فضلاً عن قضايا العذر بالجهل، والتكفير وإيجار الشقق وبيعها قبل بنائها، وكشف الطبيب على المريضة من النساء[٨٩].

وفي إشارة مهمة لافتة للانتباه إلى المستوى العلمي لهم آنذاك يقول عماد عبد الغفور[٩٠]: «عندما ذهبت للحج مع أمي ـ وكان أول حج لنا ـ بدأت أحضر الدروس في الحرم وفي الجامعة الإسلامية، وكانت لدي بعض الأفكار أن أفعل مثل شقيقي عادل وأتفرغ للعلم الشرعي، وعندما حضرت الدروس ورأيت المستويات هناك، رأيت أنه في الإمكان أن أجتهد في العلم بصورة أكبر في مصر عن السعودية، حيث أن «أداء» التعلم هناك بطيء، فكنا في الإسكندرية أقوى في المستوى، ومجهودنا أكبر في الدعوة والتحصيل».

ثم كانت المرحلة الثانية «مرحلة الدعم» حيث ظلت مساهمة السعودية محصورة في مساهمات مشايخ لا حكومات، ويتبدى ذلك في حرص كل منهم على نشر العلم بين تلاميذه، «فمن يملك مالاً كان يعطي تلميذه هدايا كتباً وغيرها، وبذلك يكون هناك دافع لديهم لنشر هذه الكتب»[٩١].

= قدر النبي (ﷺ) قدراً واحداً منهما وهو الصاع رغم اختلاف قيمة هذا عن هذا فدل ذلك على أن المعتبر هو القدر المثيل لا القيمة المادية وذلك أنها فرضت طعمة للمساكين. والصحيح الذي عليه جمهور أهل العلم: أن زكاة الفطر لا بد أن يخرجها صاحبها طعاماً أي: لا بد أن يخرج صاعاً من طعام كما كان الصحابة (ﷺ) يفعلونه وقد كانت بأيديهم الدراهم والدنانير سيما بعد أن وسع الله (ﷺ) عليهم ومع ذلك فما زالوا يخرجونها طعاماً وظلوا يخرجونها كما كانوا يخرجونها على عهد رسول الله (ﷺ) صاعاً من طعام كما قاله أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه). انظر: ياسر برهامي، «سرعة الرحيل»، <http://goo.gl/6QqPPP>، وأكد ذلك في لقائنا معه بالإسكندرية بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٨٨) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٨٩) لقاء ياسر برهامي، بالإسكندرية بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٩٠) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٩١) لقاء مطول مع الأستاذ محمد الكردي، مسؤول الدعوة السلفية بالجيزة، في مكتبه بالهرم، الثلاثاء ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وقد استندت الدعوة إلى آراء شيوخ المملكة في عدة مراحل فارقة في وجودها، مثل استنادهم إلى رأي ابن باز في عدم انضمامهم إلى الإخوان. ففي عام ١٩٧٩ أراد طالب الطب إبراهيم الزعفراني أن يأخذ من الشيخ رأياً صريحاً يستند إليه في دعوة أفراد الجماعة الإسلامية إلى الانضمام إلى الإخوان، وبخاصة وجود تزكية من قامة كبرى مثل الشيخ ابن باز فسأله: «... هناك جماعة فيها بعض الأخطاء نبقى فيها لنصلحها أم نتركها؟ فأجابه: «لو يرجون إصلاحها يبقون فيها» ـ هنا يتدخل محمد إسماعيل المقدم في الحوار قائلاً لابن باز: «وماذا لو كانوا يوالون الشيعة؟... فأجاب ابن باز: لا يكونون فيها»[٩٢]. كذلك كانت زيارة الشيخ أبو بكر الجزائري للإسكندرية في الأول من آب/أغسطس عام ١٩٨٥، حيث تسبب في تأثير هائل ونقلة في وضع العمل السلفي، حيث كان الأمر راكداً، وتمت مناقشات عن فكرة البيعة واتفاقية كامب ديفيد وقضية الانقلابات العسكرية[٩٣].

ثم بدأت «مرحلة الاختلاف»: وهذا حدث في حرب الخليج حيث اختلفوا عن موقف السعودية الرسمي، ففي حين كان الموقف الديني الرسمي يقول بجواز الاستعانة بالقوات الأجنبية في حرب تحرير الكويت، وتبنت الدعوة موقف الألباني في عدم جواز المشاركة في هذه الحرب وعدم جواز الاستعانة بهذه القوات. «وتم عمل بحث فيها في مرحلة متأخرة ووصلوا فيها لعدم جواز الاستعانة خصوصاً أنها ليست استعانة في الحقيقة، بل تمكين للقوات الأجنبية في بلاد المسلمين»[٩٤].

ثم أتت «مرحلة الاستقلال الفقهي للدعوة»: وظهرت هذه النزعة تحديداً عقب وفاة الصف الأول من مشايخ السعودية ابن باز وابن عثيمين والألباني، حيث بدا ذلك نوعاً من النزعة الندية العلمية بين شيوخ السعودية وشيوخ الإسكندرية الذين أصبحوا هم المرجعية العملية التي يرجع إليها الآخرون ـ من القدامى والمعاصرين ـ ويسترشدون برأيهم حيث يأخذون من أقوالهم ما يناسب الواقع ولو اختلفوا يتناقشون وتستمر المناقشات بينهم حتى يُقرروا مسألة معينة[٩٥].

* * *

ودفعت التطورات الحادثة في مصر في مرحلة ما بعد الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣ وتأييد الدعوة السلفية المسار الجديد إلى حدوث مساجلات بين شيوخ السعودية والإسكندرية[٩٦]، وجاء في بيان علماء السعودية:

---

(٩٢) لقاء ياسر برهامي.

(٩٣) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(٩٤) لقاء ياسر برهامي، بالإسكندرية بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(٩٥) في حين يقول محمد يسري سلامة المتحدث السابق باسم حزب النور السلفي إن الدعوة كانت مرجعياتها الدائمة شيوخ المملكة في كل أمر كبير أو صغير وإن حدث اختلاف وأخذوا رأياً يخالفهم فهو اختلاف مرحلي سرعان ما يعودون إليهم في ما بعد. وبدأت الدعوة تستقل نوعاً ما بمرجعية شيوخها في بدايات الألفية الثالثة وبخاصة بعد أن بدأ الصف الأول من شيوخ المملكة في الاختفاء عن المشهد بالوفاة حيث لم تعد ترى أياً من الموجودين يكون مرجعية لهم. لقاء في منزله بالإسكندرية ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٩٦) انظر نصوص الخطابات المتبادلة: «بيان من علماء ودعاة سعوديين حول موقف حزب «النور» من الانقلاب بمصر،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://goo.gl/c6yDTX> =

«أولاً: التأكيد على الخطأ الفادح العظيم لحزب النور في اصطفافه مع الانقلاب، وما ترتب عليه من تعطيل لأحكام الشريعة وإسهامه في التسويق للدستور الجديد باسم الإسلام، وهذا التأكيد لا يعني بأي حال التزكية المطلقة للوضع السابق للانقلاب ولا للدستور الذي كتب إبان تلك الفترة، وأن وقوف علماء المسلمين في صفّ تأييد ما تم في ذلك العهد كان دافعه إعمال قاعدة الموازنات الشرعية التي تبيح ارتكاب بعض المحظورات أو ترك بعض المأمورات لدفع المفاسد الكبرى، أو للعجز، وكل ذي بصيرة يعلم أن وضع مصر قبل الانقلاب خير من وضعها بعده في شؤون الدين والدنيا، وهذا كافٍ للحكم بتحريم هذا الانقلاب والإعانة عليه أو الإسهام فيه.

ثانياً: تأييد ما اتفق عليه علماء المسلمين ودعاتهم من مواقف مواجهة لأعمال الانقلابيين، ومن ذلك الدعوة لمقاطعة الاستفتاء على الدستور الجديد وعدم المشاركة بالتصويت عليه حتى بـ (لا)، لأن المشاركة في التصويت تقتضي الاعتراف بالسلطة الانقلابية التي ارتكبت خلال أشهر معدودة من عمرها مذابح عظيمة في حق المسلمين، وشنت حملات الاعتقال على الصالحين الناصحين وحجمت من الدعوة الإسلامية وضيقت على دعاتها وأغلقت المساجد والجمعيات الخيرية الداعمة للفقراء والمساكين وأوقفت القنوات الفضائية الإسلامية، ومثل هؤلاء لا يجوز بحالٍ إعانتهم على بغيهم وعدوانهم.

ثالثاً: نتوجه إلى القائمين على الحزب ومن يؤيده من علماء الدعوة السلفية بالإسكندرية ذات التاريخ العريق في العمل الإسلامي الممتدّ على مدى أكثر من أربعين عاماً، أن يتداركوا الموقف ويدرؤوا الفتنة، وأن يتسقوا مع تاريخهم ومواقفهم السابقة فيوقفوا هذا الخلط الذي يشوّه المنهاج السلفيّ وأهله.

رابعاً: دعوة العلماء والمؤسسات والجماعات والقوى الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها أن يبذلوا كل الجهود الممكنة للتواصل مع قادة «حزب النور» والدعوة السلفية بالإسكندرية المؤيدين له ونصحهم وتذكيرهم بالله تعالى لدفعهم إلى تعديل مواقفهم والأوبة إلى الحق وتدارك الأمر قبل فوات الأوان وقبل أن يتملك العلمانيون والعسكر حكم مصر فيجففوا منابع الدعوة الإسلامية كما يقضي بذلك نصّاً الدستورُ الانقلابيُّ الذي يروّج له «حزب النور»».

وتوجه الدعوة السلفية ردها إلى الشيخ ناصر العمر المشرف على موقع «المسلم» الذي نشر البيان، مفسرة أسباب اتخاذ موقفها، وكان ردها في خمس عشرة نقطة، آخر نقطة فيها تؤيد ما سبق وطرحناه من وجود نوع من الاستقلالية والندية حيث قال البيان: «وفي النهاية تؤكد الدعوة السلفية أنها جمعية مصرية خالصة وأنها ليست عضوة في أي تحالفات أو روابط، وأنها تلتزم بقراراتها الداخلية، غير أنها ترحب بأي نصيحة صادقة مبنية على علم بالشرع وبالواقع، وفي حالة رغبتكم في الاطلاع على مزيد من التوضيحات نرجو التواصل ونحن نرسل إليكم بعض الأبحاث والمقالات التي تناولت هذه المواقف بالتفصيل».

= انظر أيضاً: «خطاب من «الدعوة السلفية» بمصر إلى فضيلة الشيخ ناصر العمر المشرف على موقع «المسلم»،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://goo.gl/Fg7EjT> (آخر زيارة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الفصل الرابع

الحزبية

أولاً: التكوين

استفادت الدعوة السلفية في انتشارها في طوريها الأوليّن (الظهور والالتحام) كحركة اجتماعية[1] في مرحلة ما بعد الثورة من توافر عدة أشياء لديها هي: مطلب وموارد، وسياق سياسي مناسب كما أوضحنا في تمهيد هذا الكتاب، فكانت بدايات الظهور، ثم تلتها مرحلة «الالتحام» من أجل جعل مطالبهم واضحة، وتمثل ذلك في هيكلة الدعوة ثم الخطوة الأكثر بروزاً، وهي إنشاء حزب النور[2]. هذا الاشتباك مع الحياة السياسية يتطلب أولاً الحديث عن موقفها من فكرة الممارسة الحزبية، وكيفية تكوُّن حزب النور بعد موقف سلبي من فكرة الأحزاب بعامة.

في البدء نشير إلى أن الممارسات السياسية لا تقتصر فقط على العمل الحزبي والنيابي، بل تتعداها إلى الاشتباك مع الواقع السياسي، بمختلف الأوجه الاحتجاجية كالتظاهرات أو الوقفات الاحتجاجية، بل تمثل المقاطعة صورة سلبية لهذه الممارسة، وعند النظر إلى مرحلة التكوين الأولى من عُمر «مدرسة الدعوة السلفية»، لم يكن لديها مانع شرعي في ما يخص الاشتراك في الاتحادات الطلابية أو النقابات»، لذا فقد شارك أبرز شيوخها في الاتحادات الطلابية ـ وهي إحدى صور الممارسات السياسية ـ حين كانوا «مدرسة شرعية» ضمن «الجماعة الإسلامية»، كل بدرجات متفاوتة، مثل لجنة خدمة الطلاب واللجنة الثقافية[3]، ومن أنشطتهم[4]: «تخصيص عربة للطالبات بالدعوة لذلك في الترام، أو لوحات حول القضايا الإسلامية المعاصرة فضلاً عن المفاهيم المغلوطة

(١) Jonathan Christiansen, «Four Stages of Social Movements,» (EBSCO Publishing Inc., 2009), <https://www.ebscohost.com/uploads/imported/thisTopic-dbTopic-1248.pdf>.

(٢) ولمزيد من التعمق في آليات الدعوة «الشرعية» في هاتين المرحلتين الأوليَيْن، انظر تمهيد الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٣) أحمد فريد، تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة (كتاب إلكتروني).

(٤) مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

لدى قطاعات من المجتمع». وفيما بعد «مرحلة التجميد» التي طاولت أنشطة الدعوة بعد اغتيال السادات، وعادوا إلى النشاط الجامعي من جديد عندما سُمح بتكوين أسر، لكن بدون مشاركة في الانتخابات الجامعية لتجنب أي صدامات مع الأمن «كي لا يرسب فيها طلاب الدعوة»[٥].

أما في ما يخص المشاركة البرلمانية، فكان الأمر محل تحفظ من قِبل «المدرسة السلفية» نتيجة الممارسات التي عايشوها؛ فعقب اتفاقية السلام مع إسرائيل التي أحالها السادات إلى مجلس الشعب والذي وافق عليها عدا ثمانية عشر شخصاً، تم حل المجلس وأعيدت الانتخابات عام ٧٩، ورغم مشاركة نجوم العمل السياسي في الإسكندرية ـ عادل عيد وأحمد المحلاوي والشيخ عاشور نصر ومصطفى الجندي وغيرهم ـ إلا أن أياً منهم لم يفز. يقول عبد الغفور: «عصر يوم الانتخابات وجدنا السيارات تجوب الشوارع بمكبرات الصوت تذيع أن الانتخابات قد زوِّرت»، وبدأت تُكتب أوراق في مسألة الانتخابات فيها الآراء المؤيدة والرافضة، أشهرها ما كتبه السيد الغباشي رسالة بعنوان (إبلاغ الحق إلى الخلق) في بيان حكم المشاركة في مجلس الشعب[٦]، حيث رأى شركية المجلس ومنافاته للتوحيد، وكان رأي الدعوة أن «جزءاً من ذلك خلاف سائغ»[٧].

نحو الحزبية

فعلياً ظلت الدعوة السلفية مترجّحة بين آليات المشاركة وعدمها وبين الرغبة في «تديين السياسة» وبين المتاح ـ «الوقتي» ـ وهو التفرغ للدعوة، مطبقة قاعدة المصالح والمفاسد ورافعة شعاراً في كلتا الحالتين: «لو خُيِّرنا بين شَرَّين نختار أخفهما»، فطبقاً لأدبيات الدعوة نجدها «تُرجح القول بتجنب المشاركة في هذه البرلمانات مع عدم تضليل المخالف»[٨]، فإن تحفظت الدعوة عن طريقة الممارسة السياسية «الحزبية»، إلا أنها حضرت بـ «رؤيتها الشرعية» حيث عنيت بتطبيق معنى «تديين السياسة»، حيث ترفض الدعوة «تسييس الدين» بمعنى: «استخدامه تابعاً للسياسة»، وبتعبير عبد المنعم الشحات «نرى إخضاع السياسة للدين، لا العكس، فإن أبى علينا السياسيون إلا أن نُخضِع ديننا لسياستهم؛ اعتزلناهم هم وسياستهم، واستمررنا في الدعوة إلى الله حتى يقضي الله ما يشاء»[٩].

---

(٥) مقابلة مع ياسر برهامي.

(٦) اختصرت ونشرت في ما بعد باسم: «القول السديد في بيان أن دخول المجلس منافٍ للتوحيد» حيث ووزعت في الكويت وقت انتخابات مجلس الأمة الكويتي.

(٧) مقابلة مع ياسر برهامي، الإسكندرية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٨) انظر: محمد إسماعيل المقدم، «سلسلة حول دخول البرلمان،» ٢ ج، على الرابطين التاليين: <http://goo.gl/ xHKeOW>، و<http://goo.gl/WQAEbL> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣)،

انظر أيضاً درس محمد إسماعيل المقدم، المعنون: «السلفيون والانتخابات،» بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٦، على الرابط التالي: <http://goo.gl/ZP0OZL> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

(٩) عبد المنعم الشحات، «نصائح بعد الانتخابات «لا تحزن ـ لا تشمت ـ لا تتعجل ـ لا تتوقف،» موقع «صوت السلف»، بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=> ويتعجب برهامي قائلاً: «كيف يُظن أن السياسة تخرج عن دين الله؟!، لا بد أن يتم التعامل في السياسة بالدين، نريد سياسة شرعية، وليس ما يحدث =

واتساقاً مع فكرة تديين السياسة نجد أن الدعوة قد رأت عدم جواز الانتماء إلى الأحزاب السياسية العلمانية أو الشيوعية أو الاشتراكية أو غيرها مما يخالف الإسلام، لما يتضمن ذلك من الإقرار بمبادئها المخالفة للإسلام[١٠]. وكمثال آخر عندما بدأ الحديث في عام ٢٠١٠ عن الجمعية الوطنية للتغيير ومطالبها السبعة وهي: «إنهاء حالة الطوارئ ـ وتمكين القضاء من الإشراف على الانتخابات ـ والرقابة الدولية والمدنية ـ وتوفير فرص الدعاية ـ وتمكين المصريين فى الخارج من التصويت ـ وإلغاء الشروط التعسفية للترشح ـ والانتخاب بالرقم القومي فقط»، رأوا أن[١١] مطالب الجبهة لا تُعبر في الحقيقة عن أعظم مطلب للأمة؛ إذ لم تتضمن المطالبة بإقامة الشريعة واستئناف الحياة الإسلامية، وإنما تركز على مطالب سياسية، ثم هي جبهة عالمانية، على رأسها عالماني يده ملوثة بدماء المسلمين في العراق؛ فكيف نسعى إلى تقديمه؟! .. لذا ترى المشاركة في هذه اللعبة «غير النظيفة». وعندما بدأت إرهاصات تكوين حزب النور وإعلان الدعوة المشاركة السياسية، نجد أن شيوخها بدأت في الحديث حول أسباب الامتناع من قبل ثم أسباب المشاركة، فعند النظر إلى مبررات امتناع الدعوة عن العمل السياسي الحزبي سابقاً، كما تقول في أدبيات مرحلة «الثورة»، نجد أن موقفها يعود إلى ثلاثة أمور:

أولها ما يتعلق بالقيود الأمنية وثمن المشاركة، حيث تعرَّض مشايخ ونشطاء الدعوة إلى اعتقالات دورية، كما أي مادة شرعية تُنادي بالخروج على الحكام، ومُنع الكثير من المشايخ من الظهور على الفضائيات وحُددت خطبهم بالإسكندرية.

وثانيها، كان اختلال ميزان القوة المحلي والإقليمي والعالمي سبباً، حيث لن يسمح لهم بالمشاركة والإصلاح إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم كما يقول شيوخهم.

وثالثها، موقفهم الفقهي من الديمقراطية ورفضهم التام لها[١٢].

= من كذب وزور وتزوير ومؤامرات أو تبعية للغرب، وعلى ذلك فلا يوجد لديهم أي تناقض بين العمل الدعوي والعمل السياسي حيث حارب النظام الدعوة لأنه يعلم أن المنهج السلفي الشامل الذي عليه الدعوة السلفية حين يوجد على الأرض سوف يضم كل الكفاءات الشبابية وكل الكفاءات من جوانب لأخرى لأن هناك شمولاً، وليس هناك موالاة للحكام وهذا وحده يثير خوفهم». انظر: أحمد زغلول شلاطة، «حوار مع ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» إسلام أون لاين، ٢٠١١/١٠/١٩، <http://islamonline.net/ar/1877> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

(١٠) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=1099> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

(١١) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=4814> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣).

(١٢) للمزيد من التفصيلات بخصوص التحول إلى العمل السياسي، انظر: أحمد زغلول شلاطة، الإسلاميون والثورة (القاهرة: أوراق للطبع والنشر، ٢٠١٣)، ص ٩٠ ـ ٩٤. انظر أيضاً: عبد الفتاح ماضي وأحمد زغلول شلاطة، الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية (جنيف: مؤسسة قرطبة، ٢٠١٢)؛ أميمة عبد اللطيف، «السلفيون في مصر والسياسة،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/release/08e451ef-0f5c-4a4d-a805-5eb7c792f8aa>، وستيفان لاكروا، «الشيوخ والسياسيون: داخل الحركة السلفية المصرية الجديدة،» (مركز بروكنغز، الدوحة، ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، <http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2012/06/07-egyptian-salafism-lacroix>.

والسؤال: ما مدى جديَّة هذا التحول؟ هل سبقه تنظير فقهي أم لا؟ والإجابة تحتاج التعرف إلى ردود الأفعال في اللحظات الأولى عند بدء تداول فكرة الحزب بينهم. يقول عماد عبد الغفور عن هذه الأيام:

«ذهبت لمنزل الشيخ محمد إسماعيل، وحدثته عن ضرورة تفعيل دور الدعوة في العمل السياسي في هذه المرحلة الجديدة، واقتنع جداً بكلامي وقال إنني الشخص الوحيد المؤهل لتولي مسؤولية هذا الأمر، اشترطت عليه أن يبتعد الدعاة عن العمل السياسي ووافق، رغم أنه يرى أننا لسنا بقادرين على هذه الخطوة! ظل مشايخ الدعوة عدة أيام يتداولون هذا الأمر، وبدأت ألتقي بهم لأُروِّج للمشروع، وجلست مع كل منهم على حدة... منهم من وافق ومنهم من رفض، لأن ذلك ليس من أولوياتنا وأجيال لاحقة رأت أن الدعوة تنحرف بدخولها العمل السياسي، ومنهم من رأى ترك هذا الأمر .. ظل التردد فترة وأخبرتهم أني سأسافر في الأول من آذار/مارس وعليهم أن يُحددوا رأياً نهائياً قبل ذلك كي لا أُضيِّع وقتي، شعرت أنهم كانوا حائرين تجاه قرار الموافقة وما قد يتبعها من مكاسب هائلة، رغم وجود بعض الشبهات التي يرونها، وظلت فترة التردد هذه حتى يوم ٢٤ شباط/فبراير حيث أبلغوني بالموافقة النهائية».

بعد فترة تردد حُسم الأمر وخرج «حزب النور» إلى الحياة السياسية اقتناعاً بحجة عبد الغفور وهي: «وجود قطّاعات من «التيار السلفي» لا يُتقن العلم الشرعي، هناك التاجر البارع والمهندس المتفوق والطبيب الماهر، هل يُتركون للتوجه الفكري الإخواني سياسياً؟ بهذا بعد وقت قليل نجدهم سيميلون إلى الإخوان ويتركونا».

ورغم رواية عبد الغفور حول موافقتهم التامة على المشاركة، إلا أن الأمر ظل سرياً ـ كما سنرى ـ وهو في واقع الأمر يشير إلى أزمة ستستمر طويلاً، وهي العلاقة بين الدعوي والسياسي، حيث ستنعكس على قيادات الحزب وأدائه العام في مراحل تالية، وهي نتاج سرعة التوجه نحو العمل الحزبي، وعدم التخطيط المسبق ودراسة هذه التجربة، فقد مرَّت العلاقة بين الدعوة والحزب بثلاث مراحل: «التخبط ـ الإنكار ـ السيطرة».

في البداية عانت الدعوة السلفية من حالة من «التخبط» بسبب «ارتباك اللحظة الثورية»، وتسارع الخطوات في هذه المرحلة الزمنية الفاصلة في حياة «الدولة» و«الدعوة»، حيث فشلت الدعوة في إدارة أزمة «الثورة»، فلم تشارك فيها، ولم تضع أي احتمالات لنجاحها وظنوها مثل غيرها من الوقفات وسوف يقضي عليها النظام. كذلك لم يحسنوا إدارة أزمتهم مع الثورة في مراحلها المختلفة واكتفوا بالعمل في اللجان الشعبية والتنسيق مع قوات الجيش. ورغم تحركهم في الثامن من شباط/فبراير وإقامة أول مؤتمر لهم، رغم أن البعض «حاول تأجيله أكثر من مرة»[١٣]، إلا أن خطابهم لم

---

(١٣) مقابلات يومية مطولة للباحث مع د. عماد عبد الغفور جرت في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ بالقاهرة، وسوف نعتمد عليها في سياق الكتاب، وسوف نشير إليها إختصاراً بـ «لقاء مع عماد عبد الغفور».

يحمل مشروعاً حقيقياً يدل على التحامهم باللحظة واستعدادهم لها، فكان مشروع «الهوية»، حيث تحركت الدعوة كقوة ضغط رمزية أكثر منها كلاعب سياسي في هذه اللحظة.

وبسبب سوء إدارة الدعوة لحدث «الثورة»، وعدم تفاعلها مع مراحلها، كان طرح عماد عبد الغفور فكرة الحزب بمنزلة «الصدمة» لديهم، فرغم موافقة محمد إسماعيل المقدم على الفكرة، إلا أنه كان يرى «أنهم ليسوا بقادرين على هذه الخطوة!»[١٤]. وأدى تتابع الأحداث إلى عدم تأمل تجارب الجماعات الإسلامية التي شاركت في العمل السياسي وأسست حزباً كي يأخذوا منها ما يناسبهم أو يتفادوا نقاط فشلهم وضعفهم، فلم يكن لديهم رؤية واضحة للنموذج الذي يريدونه، وفي ذلك تبدو أهمية شهادة مؤسس الحزب عماد عبد الغفور فنجده، يقول: «طرحت على الشيوخ هذه النماذج وشرحتها لهم، كنت أريد تطبيق النموذج التركي بأن يكون هناك كيانان إداريان كاملان، لا أريد أن يكون هناك تضارب بين الدعوة والحزب، فخطاب الدعوة يكون متحرراً، ومرتبطاً فقط بالموقف الشرعي ليكون الحديث بكل أريحية. أما الحزب، فخطابه مرتبط بالإطار السياسي العام واللوائح والنظم التي يجب أن يلتزم بها الحزب... فلا يؤخذ موقف الدعوة على الحزب أو العكس. وأثناء هذه المرحلة الأولى حدث ما سُمي إعلامياً «غزوة الصناديق» قلت لهم إن الشيخ محمد حسين يعقوب يتحدث بعفوية ولو تكلم من لا خبرة له في السياسة تكون كارثة. ووافق المشايخ على طرحي، وحقيقةً... لم يكن لديهم هذه التصورات التي تحدثت فيها معهم، كانت تجربة الحزب لهم مجرد مغامرة، فلم يتخيلوا أبداً أن نحقق هذا النجاح».

ثم أتت مرحلة «الإنكار» للصلة بين الدعوة والحزب رغم موافقتهم على الحزب، فعندما سألت برهامي في أوائل نيسان/أبريل عن الحزب الذي بدأ يقوم بجولات ميدانية وسط أقاويل بأنه تابع للدعوة بسبب وجود دعم من بعضٍ قواعدها له قال[١٥]: «الدعوة السلفية ستظل دعوة ولن تتحول إلى حزب، لكن أنا أعلم أنه هناك أناساً في القاهرة والإسكندرية لا أستطيع أن ألغي عنهم وصف السلفيين، هم يَرون أن مشاركتهم الدعوية ليس لهم باعٌ فيها، وأن لهم رغبة في المشاركة السياسية، ونحن قلنا إن قضية المشاركة السياسية في الجملة إحدى الوسائل التي يمكن استغلالها في الدعوة إلى الله، اخترنا حراسة الدين، ومن يريد أن يشارك بفعالية أكبر بتكوين حزب أو نحو ذلك فلا يُخرجه عن كونه سلفياً».

وبعد حالة الزخم التي بدأ يحققها الحزب أتت مرحلة «السيطرة» عليه، يقول برهامي[١٦]: «حزب النور أسسه أشخاص من الدعوة، ناقشنا الأمر وبعد ذلك وافقنا عليه ووافقنا على أن ندعمهم. أبناء

---

(١٤) لقاء مع عماد عبد الغفور.

(١٥) أحمد زغلول شلاطة، «حوار مع ياسر برهامي: الدعوة لها رؤية شاملة بما فيها المشاركة السياسية، إسلاميون، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ <http://goo.gl/F72w08> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(١٦) أحمد زغلول شلاطة، «حوار مع ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» إسلام أون لاين، ٢٠١١/١٠/١٩، <http://goo.gl/01qK3H> (آخر زيارة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣). ومنه ستكون أغلب الاقتباسات في هذه الجزئية.

الدعوة هم من أسس الحزب، وهل يخرج الابن عن طاعة أبيه؟؟». في هذه المرحلة بدأت تظهر أولى الأزمات الناجمة عن ازدواجية العلاقة بين الحزب والدعوة وهي استقالة المتحدث الرسمي باسم الحزب محمد يسري سلامة وهجوم الشيخ سعيد عبد العظيم عليه بسبب ثنائه على الروائي الراحل «نجيب محفوظ»، وهذا رآه برهامي «نوعاً من النقد الداخلي، ويحق لنا أن ننتقد طالما أن هناك مخالفة للأدلة الشرعية»، هُنا سألته عن النموذج الذي يتبناه في ضوء التجارب السابقة، فقال: «نريد أن نصنع نموذجاً فريداً، ليس هناك تيارات سياسية سابقة علينا تجذبنا، وما نريد تحقيقه في مصر هو تجربة مصرية سلفية خالصة جديدة، والتجارب مثل تركيا والمغرب مختلفة عما نحن عليه في مصر. تلك الدول لم تمارس سياسة بعد، فالسياسة الحقيقية في عموم الدول تكون إذا زال الاستبداد، أما في وجود الاستبداد فلا سياسة، وكل الممارسات لا وجود لها». ولم يُفصِّل أكثر، وإن كانت الممارسات الفعلية تشير إلى محاولات السيطرة على الحزب باسم «المرجعية الشرعية»[١٧] رغم تأكيد برهامي الدائم أن «أبناء الحزب هم من يقررون، فهناك آليات للحزب، والدعوة لن تتخذ القرارات عوضاً عن الحزب».

ويغض النظر عن كل التبريرات التي قِيلت في سبب المشاركة أو تفسير التحول، فإننا نرى أنه بسبب ارتباك اللحظة التاريخية التي عايشتها الدعوة السلفية، ولم يسبق دخولهم إلى ساحة العمل السياسي الحزبي تنظير شرعي. وما يساعدنا في تفهم هذا التوجه السياسي هو النظر إلى طبيعة «الفكرة السلفية» لدى الدعوة بخاصة، وتطبيقاتها المختلفة لدى غيرها من الكيانات الإسلامية بعامةٍ؛ فالدعوة السلفية تتبنى منهج التغيير الجذري، وهو ما يتناغم مع حدث مثل الثورة ينبع بتغيير جذري، حيث لا يمكنه أن يتوافق مع الأوضاع القائمة، وهذا عكس منهج أنصار السنَّة المحمدية التي لا تمانع في ذلك، فحسب عبد الله شاكر: «لا حرج في هذا... لا مانع لمن يريد أن يترشح لمجلس الشعب، فهذا عمل داخل الدولة حتى لو كان قيادياً فلا حرج في هذا إن قبلوه»[١٨]. كذلك موقف الإخوان المسلمين الذي تبنى منهج التغيير التدريجي، وشارك قدر المستطاع في الحياة السياسية سواء في النقابات أو البرلمانات المختلفة، قدر المساحة السياسية التي توافرت له.

ثانياً: الممارسات

وبتأسيسها الفعلي لحزب، تدخل الدعوة مرحلة جديدة من «البيروقراطية»، بمعنى إضفاء الطابع الرسمي في صورة كيان سياسي، هو «حزب النور» حيث أثار حالة من الزخم السياسي التي بدأت تتحقق، وتُوِّجت في حصوله على لقب الحصان الأسود في برلمان ٢٠١١ بعد شهور معدودة من

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: شلاطة، الإسلاميون والثورة، ص ٩٥ ـ ١٠٤.

(١٨) أحمد زغلول شلاطة، «عبد الله شاكر: على من يبحث على المنهج السلفي أن يرجع لجماعة أنصار السنة المحمدية،» حوار على الرابط التالي: <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=778&Itemid=157> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

تأسيسه. وهنا نحاول قراءة وتفسير أداء الحزب وممارساته في مرحلة ما قبل الثالث من تموز/يوليو عام ٢٠١٣ من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول يتعلق بالعلاقة بين الديني والسياسي ومحاولات السيطرة على قرار الحزب من قبل شيوخ الدعوة، والأزمات التي انتهت بخروج عدد من قيادات حزب «النور» وتكوين حزب سلفي جديد وهو «الوطن».

والثاني يتعلق بتفاعلات الحزب/الدعوة مع غيره من الكيانات الإسلامية.

أما الثالث، فيتعلق بالأداء السياسي للحزب/الدعوة.

١ ـ العلاقة بين الدعوي والسياسي

لم تخلُ العلاقة بين الدعوة والحزب من مصادمات معلنة وغير معلنة[١٩]، ومن اللافت للانتباه سُؤال وُجه لموقع «صوت السلف» ـ الذي يشرف عليه ياسر برهامي ـ عن بيان الحكم الشرعي في ما صدر عن عماد عبد الغفور من إمكان التحالف مع الليبراليين وكذلك «الكتلة»؛ فبعيداً من الجواب الشرعي الذي تم عن السؤال، فإن المغزى السياسي يتضح جيداً في السؤال والجواب، فبديلاً من نقد المواقف السياسية بناءً على المصلحة يكون الرد شرعياً، وفي هذا تناغم مع الرغبة الأولى وهي تديين السياسي، بمعنى وجود فتوى لكل تحرك سياسي، وهنا لنا ملاحظتان:

الأولى، غلبة الشك والتردد على عقلية بعض المنتمين والنظر بعين الريبة إلى كل تصرف يصدر من الآخرين ـ حتى ولو كانوا من بينهم ـ، وهذا ما يدفع إلى معرفة الرأي الشرعي لكل موقف.

والثانية، أن مثل هذه التساؤلات تكون تمهيداً للإعلان عن لجنة دينية أو هيئة شرعية تُعرض عليها المواقف السياسية التي قد يتم اتخاذها[٢٠].

وفي تفسير ذلك، نرى أنه يعود إلى أن هذا الشباب السلفي تربى على طبيعة «شرعية»، وهذا له مزايا وعيوب، فمن ناحية نجده يهتم جداً بالدليل وبأن يكون كلامه موثقاً بالكتاب والسنّة، ومن ناحية أخرى، فهو دائماً ما ينظر بعين الشك إلى كتابات ومقولات الآخرين ويُدقق فيها لأنه يريد تخطئتها لا أن يستفيد منها، فعنده حالة من الاستعلاء المعرفي بعلمه الشرعي، (وهذه نقطة قد تختفي أو تقل في حالة تحقيق إصلاحات تنظيمية وتطورات فكرية تتلازم مع الممارسات والانفتاح المجتمعي الذي بدأ بمشاركة هؤلاء الشباب في العمل السياسي الحزبي).

وترتيباً على عدم الفصل بين الدعوي والسياسي وما تبعه من صدامات مستمرة بين الحزب والدعوة، بغرض السيطرة واستمرار الأزمات المكتومة بين الطرفين، كان المخرج هو إجراء انتخابات

---

(١٩) تطرقنا إلى بعض الأزمات التي حدثت في الحزب في شهوره الأولى وتم تجاوزها مرحلياً ولمزيد من التفاصيل انظر: شلاطة، الإسلاميون والثورة، ص ٩٥ ـ ١٠٤.

(٢٠) مثلما أشار برهامي إلى وجود لجنة شرعية تراجع ما يكتب في جريدة الحزب. انظر: المصدر نفسه.

داخلية لتحسم أزمتها بصراع ينتهي بخروج رئيس الحزب وعدد من القيادات مؤسسين حزب الوطن. وعند تحليل هذا التطور نشير إلى عدم دقة الأصوات التي قالت إن الانشقاق لأهداف فكرية أو سياسية بأيادٍ إخوانية وسلفية حركية، فمن واقع متابعتنا القريبة لأطراف المشكلة ـ في الدعوة والحزب ـ نشدد على أمرين:

الأول، وجود خلافات شخصية تاريخية أو صراع كاريزمات بين قياديَّي الدعوة والحزب، ياسر برهامي وعماد عبد الغفور، ومحاولات متبادلة للسيطرة على الحزب منذ اليوم الأول(٢١)، وهو ما أشارت إليه جبهة الإصلاح الداخلي في ما بعد(٢٢).

الثاني، وهو ناجم عن طبيعة الموارد المادية التي انضمت إلى الحزب بعد الإعلان عنه كأول حزب سلفي، وهم من أبناء «المجال العام السلفي» الذين كانوا بمنزلة الشبكات الاجتماعية الداعمة أيِّ تحرك إسلامي، وهم في الأصل لا ينتمون إلى الدعوة السلفية تنظيمياً، وأحياناً كانوا بنسبة تزيد عن نسبة أبناء التنظيم، فنتيجة الخُطوات المتسارعة التي حكمت بدايات التجربة تم إسناد أغلبية المناصب القيادية إليهم في فترة التأسيس الأولى من دون حدوث فرز، وبخاصة مع زيادة الحاجة إلى «كوادر» لتسكينهم في مناصب الحزب مع قلة الموارد المتمثلة بـ «التنظيميين» من أبناء الدعوة، فقد نجم عن ذلك ازدواجية في بعض الوحدات الحزبية، حيث مسؤول الدعوة في بعض الأماكن هو مسؤول الحزب ـ فضلاً عن التصادم المستمر بين كلا الفريقين لاختلاف الولاءات، فكان ذلك سبباً في تكوين جبهة الإصلاح الداخلي، وأن ولاء هؤلاء لبرهامي والدعوة، وليس للحزب.

ويؤكد عبد الغفور طرحنا حيث يقول(٢٣): «بعد الموافقة من قبل الشيوخ الأمناء على العمل الحزبي بدأت أَعدُ خُطة العمل السياسي، فوضعت عدة محاور للعمل، كانت المعايير الأخلاقية والفكرية هي الأساس لدي في الاختيار، فلا أريد شخصاً منغلقاً، إنما أُفضِّل من له تجربة واختلاط واتساع أفق. فلم تشترط المشايخ وجود أحد بعينه في مناصب بعينها، وبسبب الموقف العام الرافض أو المتخوف من التجربة فضلاً عن نوع من الاستعلاء القائل إنَّ طلبة العلم والنوابغ لا يدخلون الحزب! كان المؤسسون ممن كانت لهم مواقف ناقدة للدعوة وتركوها في فترات سابقة حيث رأوا أنها لا تتماشى مع أسلوب العصر في العمل، فلا وجود لإدارة حديثة ولا منهج راقٍ في هذه التجربة، استطعت إعادة عدد كبير من أبناء الدعوة للدعوة مرة أخرى!».

---

(٢١) مقابلة مع محمد يسري سلامة. انظر أيضاً حوار أجراه سعيد حجازي بعنوان: «د. محمد يسري المتحدث السابق باسم «النور»: المشايخ تسرعوا في إنشاء الحزب،» الوطن، ٢٠١٢/١٠/٣، <http://goo.gl/oT8TPl> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤). ويذهب عبد الغني عماد إلى تغليب النزعة العملية في المواجهة بين السياسي والدعوي بما يمكن وصفه «أخونه حزب النور» ويتجه منحاها نحو محاكاة التجربة الإخوانية تنظيماً ومؤسساتياً، انظر: عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١١٧.

(٢٢) لقاءات مطولة لكاتب هذه السطور مع محمود عباس المتحدث باسم جبهة الإصلاح الداخلي في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في القاهرة والإسكندرية حول سبب الأزمة وخلفيات هذه الصراعات. وقد نشر مقتطفات من تجربه هذه الجبهة ـ في صفحته على الفايسبوك ـ ويعاد نشرها في كتاب قيد الإعداد.

(٢٣) لقاء مع عماد عبد الغفور.

لذا كان الحل في إجراء الانتخابات الداخلية بهدف إعادة فرز مسؤولي الوحدات الحزبية ومد الحزب بالكوادر التي تستطيع تطويره، لكن هذه الخطوة رآها البعض محاولة لإقصاء الأسماء المعروفة بولائها للدعوة وشيوخها وليس للحزب وبرنامجه، فضلاً عن أن إجراء انتخابات داخلية ستؤدي إلى إعادة ضخ وجوه جديدة في جسد الحزب، ورغم أنها سلفية إلا أنها ليست مؤطرة ضمن الدعوة السلفية تنظيمياً. ومن هنا، فقد يحدث على المدى المتوسط والطويل أن ينسلخ الحزب نهائياً عن الدعوة، ومن ثم تفقد الدعوة سيطرتها عليه بسبب استبعاد أو قلة أعداد المجموعة التي تدين لها بالولاء التنظيمي[٢٤] وينتهي هذا الصراع بتقديم عبد الغفور استقالته الثالثة والأخيرة[٢٥] رسمياً في التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ليعلن في الأول من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣ عن تأسيس حزب الوطن، ليبدأ حزب النور مرحلة جديدة بحيث يكون أداؤه تابعاً فعلياً لقرارات شيوخ الدعوة السلفية.

٢ ـ تفاعلات الحزب/الدعوة مع سائر الكيانات الإسلامية

السؤال المُثار دوماً هو: كيف نجح «النور» في مدة قصيرة في تحقيق نجاحات كبرى بصورة هددت الإخوان في بعض المراحل؟

ويتلخص الجواب في نجاح الحزب في جذب موارد مادية من قطاعات إسلامية، وتحديداً من السلفية السائلة غير المؤطرة تحت أي راية، والتي رأت نفسها أقرب إلى دعم حزب سلفي. كذلك وُجدت موارد مادية غير إسلامية صوتت تصويتاً عقابياً لحزب الإخوان بسبب رفضها عودة رموز الحزب الوطني، أيضاً تحفظاً عن جماعة الإخوان المسلمين، وانعكس هذا في ما بعد على بعض ممارسات الحزب وبخاصة مع جماعة الإخوان المسلمين، باعتبار نظرته إلى نفسه على أنه صاحب الكتلة الإسلامية الأكبر والأقوى كما سنرى.

منذ بداية الممارسة السياسية الحزبية التنافسية، تسعى الدعوة السلفية وحزب النور إلى التمايز عن جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة، والسبب الأساس يعود إلى تجربة السلفيين التاريخية مع الإخوان المسلمين؛ فالإرث التاريخي الخلافي بينهما يدفع باتجاه تفجر الأحداث بصور مختلفة، إذ إن السلفيون يرون أنهم يتحركون «شرعياً» بمعنى مراعاة القواعد الشرعية في تحركاتهم السياسية، وأن الإخوان مُفرّطون في الجانب الشرعي. ويبدو البعد «الشرعي» جَليّاً في موقف السلفيين وتأييدهم مرسي عندما كان في إيران وثنائه على الصحابة، ثم انتقادهم له وقت زيارة نجاد إلى مصر وتلويحه بعلامة النصر أثناء وجوده في [مسجد] الحسين، وهذا ـ بحسب ياسر

(٢٤) للتوسع: شلاطة، «حوار مع ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها،» إسلام أون لاين، ١٩/١٠/٢٠١١، <http://goo.gl/01qK3H> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٢٥) كانت الاستقالة الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أثناء الإعداد للانتخابات البرلمانية ثم المرة الثانية بسبب الانتخابات الداخلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

برهامي ـ يؤكد عزم الشيعة «المطالبة بتراث الدولة الفاطمية الباطلة التي أقامت هذا الأمر على غير أساس ديني».

فالسلفيون يعلمون جيداً أن نقطة تمايزهم الأساسية عن غيرهم من الإسلاميين يتمثل بالجانب الشرعي، لذا كان موقفهم الثابت من ولاية المرأة والمسيحي وأيضاً من الانفتاح على إيران. فحزب النور يحاول التحرك السياسي بمنطق الحلال والحرام على العكس مما يراه «النور» من تصرفات الإخوان كما يصرح دائماً، كما أن هناك بُعداً آخر غير معلن رغم أهميته الشديدة ويتمثل بحالة من الخوف من الدعوة السلفية على كيانها من الذوبان في الإخوان المسلمين نتيجة الرافد السلفي فيها، يغذيه حالة التعالي من الجماعة عند التعامل معهم ـ حسب ما يراه السلفيون ـ فالإخوان تتعامل على أنها الجماعة الأم لكل التيارات الإسلامية، وعلى الجميع أن يسعى إليها لا أن تسعى هي إلى أحد، لذا سعت الدعوة السلفية في إطار تمايزها عن الجماعة إلى إيجاد كيان قوي يمكّنها من المنافسة.

عند الإعداد للانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١ وبسبب الخلاف على ترتيب القوائم أصبح التنافس على أشده بين «النور» و«الحرية والعدالة»، وتجلى ذلك في جولات الإعادة التي كانت بينهما مما تسبب في توجيه الانتقاد لهما بسبب تفتيت الصوت الإسلامي، ثم أتت الانتخابات الرئاسية ودعم الدعوة السلفية وحزب النور لعبد المنعم أبو الفتوح بديلاً من مرشح الجماعة في المرحلة الأولى، ولم تدعم الدعوة «مرسي» في الجولة الثانية إلا اضطراراً باعتباره المرشح الإسلامي أمام مرشح النظام السابق الفريق أحمد شفيق. ورغم دعمهم الإخوان، كان تجاهل مؤسسة الرئاسة وحزب الحرية والعدالة لحزب النور وعدم التشاور معه منذ انتخاب مرسي، حسب ما صرح عماد عبد الغفور ـ رئيس حزب النور حينئذ قبل أن يعين لاحقاً مساعداً للرئيس لشؤون التواصل المجتمعي ـ ليُشعل غضب حزب النور، ما أدى إلى عدم مشاركته في الحكومة، وهو يخالف ما سبق واتفق عليه بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تمثل الأحزاب كافة.

فرغم تقدم الحزب بعدة ترشيحات لعدد من الكفاءات، إلا أنه لم يتم اختيار سوى ممثل واحد فقط ـ خالد علم الدين/وزارة البيئة ـ ورأوا ذلك لا يتناسب مع الوزن النسبي للحزب، حيث من المتوقع أن يكون للنور نصيب مؤثر في وزارة قنديل أو في حركة المحافظين ومجالس المدن بالنظر إلى عدد مقاعده بالبرلمان. وفي ما بعد عوَّض الإخوان هذا التجاهل بوجود عدد من السلفيين في الهيئة الاستشارية للرئيس إضافةً إلى منصب مساعد الرئيس ـ وهذا الأمر حدث مع عبد الغفور حين ترأس حزب الوطن ولم تقبل الرئاسة ترشيحاته للوزارة الثانية لقنديل ـ، وفي ظل هذا التشكيك من كلا الكيانين في بعضهما شهدت العلاقة بينهما حالة من التوتر نتيجة إعلان الرئاسة عن إقالة خالد علم الدين من منصبه كمستشار للرئيس لشؤون البيئة، بحجة استغلاله منصبه حسب التقارير الأمنية المرفوعة للرئاسة، ثم ما تبعها من استقالة المستشار السلفي الآخر بسام الزرقا والذي برر استقالته بـ «تحفظه على أسلوب الرئاسة في إدارة الدولة، أيضاً بسبب الأسلوب غير اللائق في إقالة علم الدين»، تبعها موجة استقالات متتالية من الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح قدَّمها أبناء

الدعوة السلفية وحزب النور، لتظهر هذه الاستقالات الأزمة التي يعانيها ملف العلاقات بين الدعوة السلفية والإخوان المسلمين من جانب، والدعوة السلفية والكيانات الدعوية الجديدة ممثلة بـ «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» من جانب آخر. وجاء في تفصيل بيانات هذه الاستقالات المتتابعة، عدة أسباب تتلخص في الآتي:

أ ـ خروج الهيئة الشرعية على مسارها الذي أنشئت من أجله.

ب ـ عدم قيامها بتوضيح الرؤية الشرعية في من تجاوز من بعض قيادات الهيئة.

ج ـ تسييس أعمال الهيئة في اتجاه غير حيادي وسيطرة فصيل بعينه على الهيئة وتوجيه بوصلتها إلى الجهة التي يريدها هذا الفصيل.

د ـ تجاوز بعض قيادات الهيئة وخروجهم عن حد الاعتدال ومفردات الخطاب الشرعي المنضبط.

هـ ـ انحياز الهيئة ضد مواقف حزب النور والدعوة السلفية بطريقة غير شرعية ولا منصفة وقيام بعض رموزها بشن حرب بالوكالة ضد الدعوة والسلفية وحزب النور على الرغم من مناصرتهم قضية الشريعة في تأسيسية الدستور ومجلس الشورى.

و ـ عدم مناصرة الهيئة المظلومين والأخذ على يد من يرمي المسلمين بالبهتان والزور كما نرى ذلك جلياً في قضية الدكتور خالد علم الدين.

بعدها تأتي استقالة ياسر برهامي النائب الأول للدعوة السلفية لتزيد الأوضاع اشتعالاً، مشيراً في أسباب استقالته أن الهيئة تحولت من التنسيق وتسهيل التواصل بين الاتجاهات الإسلامية خصوصاً السلفية إلى كيان موازٍ للاتجاهات الإسلامية الموجودة، فمواقفها في القضايا السياسية مُخالفة لأصل تكوينها. كما طالب خيرت الشاطر بأن يرفع يده عن الهيئة كي تعود إلى مسارها الأول، ليرفض سعيد عبد العظيم هذا التصعيد ولا يُقدم استقالته ليتم تصعيده بالانتخاب كنائب لرئيس الهيئة الشرعية[٢٦].

ونتيجة هذه الاستقالات تغيرت الصورة الذهنية لهذه الكيانات، فبعد أن كان هدفها الذي تكونت لأجله وهو لمّ الشمل وجمع الصف وتوحيد مواقف الإسلاميين، أصبحت هيئات سياسية تسعى إلى الحصول على دعمها سائر التيارات الإسلامية بتنويعاتها المختلفة، سواء في انتخابات الرئاسة أو الانتخابات البرلمانية أو المواقف السياسية المختلفة، فبعد أن كان الدور المنوط بها القيام به بيان الحكم الشرعي، أصبحت أحد مصادر الحصول على الشرعية.

وتُتهم الهيئة دائماً بأنها «إخوانية الهوى» بسبب القرب بين أمينها العام و«دينامو» الهيئة محمد يسري إبراهيم ونائب المرشد خيرت الشاطر، والذي يشغل عضو مجلس أمناء الهيئة الشرعية،

(٢٦) «استقالة الدكتور ياسر برهامي!،» موقع «أنا سلفي»، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=38508> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

أيضاً بسبب قرب مواقف نواب رئيسها طلعت عفيفي ومحمد عبد المقصود من جماعة الإخوان المسلمين. ومن أبرز هذه المواقف، أن الهيئة الشرعية هي أول من اقترحت أن يترشح خيرت الشاطر للرئاسة، وأول مكان يزوره هو مقر الهيئة، وبعد انسحاب الشاطر كانت أول من يؤيد ترشح محمد مرسي، ورغم نفي الهيئة الشرعية الانحياز، إلا أن مواقفها العملية تقول بغير ذلك، لتظل التوترات قائمة بين الكتلتين الكبيرتين طوال فترة وجود مرسي في الحكم، وبصورة مهدت نوعا ما لموقف الحزب من عزل مرسي، في الثالث من تموز/يوليو كما سنوضح في السطور التالية.

٣ ـ الأداء السياسي للحزب/الدعوة

«الارتباك» هو أدق ما يمكن أن نصف به ممارسات الحزب/الدعوة طوال عامين سبقا عزل محمد مرسي، وذلك انعكاساً للصراع السياسي الدائر بين الطرفين نتيجة رغبة في إثبات القوة السياسية لكل طرف أمام الآخر، حكمها رغبة السلفيين في التفوق على الإخوان في البرلمان التالي، وهو يدرك كثيراً أن هناك أزمة حقيقية لعدة أسباب منها:

- غياب العقل السياسي للحزب بعد ابتعاد عماد عن المشهد، وسابق الأحداث يقول إنه تم الاستعانة بعبد الغفور لغياب أي بديل منه في ذلك الوقت ووجوده في حزب سلفي منافس يزيد الارتباك.

- وجود انقسام في التيار السلفي حول دعمه ومنافسة قوية ضده من قبل الحزب الذي يتردد في دعم حازم أبو إسماعيل له، ما يجعل المنافسة على الأرضية السلفية حادة سواء أكان حزب الوطن أم غيره، لذا يسعى إلى توسيع دائرة التحالفات.

وهنا نشير إلى نقطتين، نقرؤهما من خلالها أداء الحزب في أمرين، أراهما مؤشراً إلى نضج وعيه السياسي من عدمه:

أولاهما، تتعلق باستراتيجياته في تدشين نفسه كقيادة للمعارضة المصرية؛ فمنذ البداية يرى السلفيون أنهم أنداد للإخوان ومنفصلون في القرار عنهم، ورغم دعمهم مرسي في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة اضطراراً تحسباً من نجاح شفيق بسبب الأرضية الإسلامية المشتركة بين الطرفين، لكن مشروعهما العام مختلف، فمشروع السلفيين «أيديولوجي» منذ بداية وجودهم في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، فالهوية الإسلامية عنوان تحركاتهم السياسية طوال ما يقرب من عامين، وتأسيساً على خطاب الهوية وأهمية تهيئة الفرد بدأ بتقنين وضع الشريعة لإقامة دولتهم في معركة الدستور بالمادة (٢١٩)، وكان من المفترض أن يبحثوا عن مشروع يستمرون فيه، فكان ملف الإصلاح السياسي والاقتصادي، الذي حاولوا الولوج فيه والمبادرة محاولة أولى لإحداث حالة من التوافق السياسي بين الأطياف المختلفة، وقد أوحت بعض الخطوات التي يخطوها حزب النور في الساحة السياسية المصرية للبعض أن بإمكانه أن يُدشن من نفسه معارضاً للنظام الحاكم، بل ويقود المعارضة الموجودة أيضاً، أو على أقل تقدير ينسق معها انتخابياً، واستهدف من تحركاته إثبات أن

هناك قوة أخرى في الشارع على الإخوان المسلمين التعامل معها بتقدير أكثر، كذلك الرغبة في التمايز عنها كيلا يحدث خلط لدى الجمهور بين قطبي التيار الإسلامي مما يؤثر سلباً في حصة النور في البرلمان المنتظر، فضلاً عن تَمايزه عن سائر الأطياف السلفية المنافسة ولتدشين وجودها وسط الكيانات المعارضة للنظام الحاكم، حيث استخدم الحزب عدة أدوات من أجل تحقيق ذلك، سواء محاولات بعض القيادات الحالية التواجد وإثبات مواقفها بالتصريحات الحادة حيناً في ظل التلاسنات الإعلامية بين النور والإخوان، وكانت ذروتها مداخلة رئيس حزب النور يونس مخيون الحادة في لقائه مع الرئيس مرسي ـ آذار/مارس ٢٠١٣ ـ ضمن جلسات الحوار الوطني، حيث لم يمنح الكلمة في الجلسة الأولى التي حضرها الرئيس، وعند الختام أعلن انسحابه احتجاجاً على ما رآه تعاملاً غير جيد مع حزب كبير كحزب النور، مما دفع الرئيس إلى تمديد اللقاء عشر دقائق أخرى.

أيضاً، حاول الحزب طرح المبادرات حيناً آخر مثلما حدث عند محاولة القيادة الجديدة للحزب إثبات نفسها وحزبها، حيث قدمت مبادرة قبلتها جبهة الإنقاذ[٢٧]، لكنها تسببت في غضب سائر الأطياف الإسلامية والتي اعتبرت المبادرة شاقة للصف الإسلامي، وتزامن مع ذلك إقامة منافسه المفترض «حزب الوطن» مؤتمرين أحدهما للزراعة والآخر للسياحة ودعم المستثمرين في شرم الشيخ، ثم وجدنا النور يتحرك سياسياً بقيام وفد منه بالتوسط بين الجانبين المصري والليبي لإنهاء مشكلة التأشيرات، فضلاً عن قيام بعض وحداته المحلية ببعض التوسطات في المشاكل المحلية وإظهارها إعلامياً، أيضاً استمرار تصعيده لملف الأخونة؛ فمخيون يؤكد أن الحزب سيقف لعملية أخونة الدولة بالمرصاد، بل وهدد بنشر الملف في الإعلام تفصيلياً إذا استمر هذا النهج.

وهنا، من المهم معرفة نظرة حزب النور إلى سائر القوى السياسية عموماً والإسلامية خصوصاً، فبناء على خريطة القوى السياسية في مصر نراه يُقسّم الخريطة إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

الأول، «براغماتي»: ويشير فيه إلى جماعة الإخوان المسلمين.

والثاني، «ثوري»: إشارة إلى تحالفات حازم أبو إسماعيل.

والثالث إصلاحي: ويقصد به نفسه.

مصدر تهديد النور كاتجاه «إصلاحي» هو الاتجاه الثوري، فهو يتحفظ على نوعية خطابه لأنها لا تتناسب مع حاجة المجتمع الذي يريد أن يستقر، وتتحرك كل القوى على أساس مشروع إصلاحي يُراهن عليه النور كثيراً، ورغم الأثر السلبي الذي انطبع عند الناس تجاه التيار الإسلامي بعامة والإخوان المسلمين بخاصة، فلا تُقلقه أبداً النسبة التي سيحصل عليها الإخوان وبخاصة مع الإقبال الضعيف المتوقع، لذا ستكون حصة الإخوان متوقفة على قدرتها على حشد الموارد التصويتية لمصلحة الجماعة، وهي لن تزيد على نسبته في البرلمان السابق بل ستقل. ويتوقع النور

---

(٢٧) «نص مبادرة حزب «النور» لحل الأزمة الحالية،» في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على الرابط التالي: <http://goo.gl/FEIKp6> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

الاستفادة من بعض الموارد المادية السائلة الممثلة بشبكات الإسلاميين الاجتماعية في أصوات داعمي الإخوان سابقاً، إضافةً إلى مواردهم الصلبة من أبناء التنظيم. أما الاتجاه الثوري، فيرى أنه سيخصم قليلاً من مقاعد النور، في حين أن من هو خارج هذه الاتجاهات الثلاثة السابقة لن يكون له وزن في الخريطة الانتخابية عموماً؛ فلا التيّار المدني يمكنه أن يحقق شيئاً، ولا يمكن أن تتحالف مع رموزه، رغم أن الحزب قد توافق مرحلياً على نقاط محددة مع المخالفين في التوجه السياسي ومبادراته السابقة مؤشراً إلى ذلك. أما فكرة التحالف على مشروع سياسي مع تيارات غير إسلامية فهي أمر مستبعد لرفض الحزب ومرجعياته من شيوخ الدعوة السلفية أي تحالف مع العلمانيين أو الليبراليين وغيرهم، فهم يتحركون أيديولوجياً في المسارات السياسية، ويقيسون تحركاتهم مع الآخر بناء على طبيعة المنهج الذي يتبناه، ويحاولون كما يقولون دائماً إقامة أنموذج سياسي شرعي. أما الاتجاهات الوسطية الموجودة كحالات حزب «مصر القوية» وتحالفات حزبي «الوسط» و«الحضارة»، فيتعامل معها النور على أساس أنها اتجاهات «مائعة» وليست واضحة المعالم، لذا فلن يكون لها تأثير في ذهن المواطن العادي الذي يفضل الوضوح في الرؤية والموقف، وعليه فالحزب يرى أنه سيكون الحزب الأول.

وثانيتهما، يتعلق بملف العلاقات الخارجية والتقارب مع إيران كنموذج:

أدى تطور العلاقات بين مصر وإيران إلى التسبب في أزمة في السلفية السياسية المصرية، فبعد أن بدأ في تجاوز المشروع الهوياتي الذي حملته طوال عامين بعد الثورة، بعد أن اطمأنت إلى حماية هوية مصر الإسلامية بالدستور الجديد، وبدأت تشتبك نوعياً مع الأحداث السياسية، حيث قدم حزب النور مبادرته في عام ٢٠١٢ من أجل تهدئة الأوضاع السياسية المرتبكة، لكن سرعان ما عادت الدعوة إلى مشروعها الأصيل والذي نستبعد أن تتخطاه قريباً، فوجدناها تنظم مع حزب النور مؤتمراً جماهيرياً لمواجهة المد الشيعي في مصر بمسجد عمرو بن العاص، بمشاركة عدد كبير من رموز التيار السلفي، سبقته احتكاكات من عشرات المتظاهرين الإسلاميين الذين تحركوا من أمام مسجد الفتح برمسيس في اتجاه منزل السفير الإيراني بمصر الجديدة مُعلنين رفض المد الشيعي بمصر. وهذا يدفعنا إلى قراءة السياق السياسي الذي شكّل ملامح رؤية وموقف الإسلاميين في مصر تجاه إيران، حيث حكم ذلك رؤية مُركّبة مرّت بعدة مراحل كما يلي:

تعود جذور التقارب الإخواني مع إيران إلى موقف حسن البنا الإمام المؤسس للجماعة من إيران، والذي كانت له مبادرة للتقريب بين السنّة والشيعة[٢٨]. وفي ما بعد كانت إيران سبباً رئيساً في الانقسام الذي حدث في جسد الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم سبب تباين المواقف تجاه الثورة الإيرانية؛ فأمام تأييد القطاع الأكبر من الجماعة الإسلامية، والذي بدأ يميل إلى الفكرة الإخوانية، رفضت مجموعة من الطلاب الذين أسسوا الدعوة

---

(٢٨) في تفاصيل العلاقة، انظر في ذلك: حسام تمام، محرر، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤، تقديم طارق البشري (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص ١٠٣ ـ ١٠٦.

السلفية في ما بعد هذا التوجه ولم يروا فيها سوى ثورة شيعية للطعن في السنّة، وهو أمر شديد الخطر على العقيدة، وكانوا الصوت الوحيد الرافض الثورة وسط حالة من الانبهار العام بها.

لذا، فلطبيعة النشأة نجد «الشيعة» حاضرة بقوة في خطاب الدعوة السلفية، فعند النظر إلى طبيعة هذا الخطاب نجده يقوم على مستويين:

الأول، العَقدي: يقوم على نزع أي غطاء شرعي يقول إن الشيعة فرقة إسلامية، وبخاصة «الاثنا عشرية» ـ المعروفة بالجعفرية ـ وذلك يخالف فتوى الشيخ محمود شلتوت بجواز التعبد بالمذهب الجعفري منذ أن بدأ في مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية عام ١٩٤٧، لذا تركزت خطاباتهم على الجانب العقدي في ما يخص الشيعة، ويندر أن تجد أحد دعاتهم ليس له كتاب أو سلسلة محاضرات في موضوع التشيع.

الثاني، الاجتماعي: يعمل على التخويف من الآثار المترتبة على السماح بالتعامل مع الشيعة ومدى تأثير ذلك في التركيبة المجتمعية في الدولة، حيث يؤكدون إحداث الشيعة ـ والإيرانيين ـ للانقسامات والقلاقل حال وجودهم في أي دولة بسبب عقائدهم الفاسدة؛ لذا فدخول السياحة الإيرانية للأسواق المصرية يساعد في محاولات تقسيم البلاد ما بين سُنَّة وشيعة، بعدما فشلت محاولات تقسيم مصر بزرع الخلافات والفتن بين المسلمين والمسيحيين[٢٩].

وفي حين حرصت جماعة الإخوان المسلمين على التأكيد أنها لن تسمح بأن يتوغل المذهب الشيعي في مصر، وأن المذهب السني خط أحمر لا يمكن لأحد تجاوزه، ودعت السلفيين إلى الحوار والتعامل مع الأزمة بموضوعية، إلا أن هذه التقاربات الحادثة مؤخراً مع إيران دفعت الدعوة إلى تشكيل لجنة للتصدي للمد الشيعي بمصر، فضلاً عن ائتلاف أحفاد الصحابة وآل البيت. كما وضعت الدعوة شروطاً أمام عودة العلاقات، هي:

١ ـ منع محاولاتها للهيمنة والغزو الفكري ومراعاة حقوق السنّة، ومنع اضطهادهم في إيران.

٢ ـ منع التدخل في شؤون العراق ودول الخليج، لتكشف هذه الشروط وتحركات السلفيين عن:

• عدم استطاعتهم تخطي مشروع الهوية: فهم يعيشون مرحلة تخبط، فبعد أن أكدوا أن الدستور ـ الذي شاركوا فيه ـ سوف يكون نهاية هذا المشروع، عادوا مرة أخرى إلى الحديث عن الهوية.

• وجود أزمة في الفكر السياسي لديهم: فأي دارس العلاقات الدولية يعلم يقيناً بعدم إمكان تحقيق هذه الشروط، فهي تكاد تكون مستحيلة. فلم يسبق لدولة أن أملت مثل هذه الشروط من أجل عودة علاقاتها مع دولة بعينها، فضلاً عن أن العلاقات بين الدول، تكون على أساس المصالح القومية، لا على أساس القواعد العقدية والولاء والبراء.

---

(٢٩) كنموذج للكتابات عن مخاطر التقارب، انظر: عبد المنعم الشحات، «عوامل خطورة الشيعة على المجتمعات الإسلامية،» موقع «أنا سلفي»، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://goo.gl/L7tQ05> (آخر زيارة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

• استمرار البحث عن نقطة تمايز: حيث لا تنفصل هذه التحركات عن رغبتهم في إثبات التمايز، عن الإخوان بخاصة وغيرها من الأطياف الإسلامية الأخرى بعامة، حيث سبق وقدموا مبادرة تفاعلت معها جبهة الإنقاذ، لكنها تسببت في غضب سائر الأطياف الإسلامية والتي اعتبرتها شاقة للصف الإسلامي.

من العرض السابق وتفاعلات المشهد، نجد الدعوة والحزب يخطوان باتجاه طورهما الأخير (التراجع)، ما يدفع الحزب نحو سلوك عدة ممارسات في هذه المرحلة تؤكد خفوت «الحصان الأسود» كما سنرى في المبحث الثالث:

ثالثاً: التراجع

توافقت ذروة الأزمة السياسية التي انتهت بعزل محمد مرسي مع حسم مرحلة التراجع كمرحلة أخيرة في دورة حياة الحزب/الدعوة، بعد عدة تفاعلات خصمت تدريجياً من أسهم الحزب/الدعوة كما أشرنا في الصفحات الماضية، فأبرز أسباب هذه المرحلة كان عدم القدرة على إدارة التوسع السريع الذي حدث لها في الحياة السياسية والتعامل معه نتيجة مجموعة من الإخفاقات التنظيمية أو الاستراتيجية، والتي سوف نشير إليها في هذا السياق.

كذلك تسببت المشاركة في لحظة العزل، وما تبعه من حالة استقطاب إلى التأثير السلبي في بنية الجماعة/الحزب، والتي تعتمد بشكل يكاد يكون مطلقاً على القيادة الكاريزمية. لذا من الضرورة الإشارة إلى كيفية التفاعل مع الثالث من تموز/يوليو، وتداعياته على الدعوة والحزب.

رغم الخلافات بين الدعوة والإخوان، إلا أن الدعوة حاولت في البداية أن يكون موقفها متناغماً مع موقف قوى الإسلام السياسي العام، رافضين دعوات الخروج في ٣٠ حزيران/يونيو، والتي دعت إليها حركة تمرد ومن دعمها من القوى السياسية، وذلك لاعتبارات دستورية باعتبار أن الرئيس محمد مرسي هو الرئيس الشرعي المنتخب ـ هذا الموقف لا يتعلق بـ «ولي الأمر الشرعي»، وهي الأزمة التي تسببت في صدام إعلامي وفكري بين قُطبَي الدعوة سعيد عبد العظيم وياسر برهامي[٣٠] ـ، كما أن مسبباتها الرافضة لدعوات الخروج في تظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو مُقاربة لموقفها من مظاهرات كانون الثاني/يناير كي لا يؤدي النزول إلى الاستنفار وزيادة الحشد المقابل وتجنباً لوقوع حوادث عنف، لكن النقطة البارزة هي رفض توصيف الصراع[٣١] بأنه «صراع بين معسكرين، إسلامي وغير إسلامي»، وأنّ كُل من يعارض سياسات النظام الحاكم فهو ضد الإسلام والمشروع الإسلامي؛ فالشعب المصري في مجموعه لا يزايد أحد على قبوله الشريعة الإسلامية ورغبته فيها، حتى أغلب

---

(٣٠) في تفاصيل ما حدث، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «٣٠ يونيه ومأزق الإسلاميين في مصر،» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://goo.gl/gqK4LZ> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(٣١) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6879>. (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

المعارضين للسياسات الحالية، وذلك يناقض محاولات الإخوان وحلفائها من الإسلاميين تقديم الصراع الحالي بأنه صراع بين الإيمان والكفر.

وعندما بدأ وزير الدفاع يضغط سياسياً بطلبه من القوى السياسية والرئاسة ضرورة التوافق قبل الثلاثين من حزيران/يونيو، بدأت الدعوة السلفية في تغيير موقفها، فأكدت أولاً الشرعية الدستورية لمحمد مرسي كرئيس منتخب مدة أربع سنوات، وأن الحالات التي حددها الدستور والتي يُعزل فيها الرئيس لا تنطبق أيٌّ منها عليه[٣٢]. وعقب بيان السيسي في الأول من تموز/يوليو دعوا ـ في الثاني من تموز/يوليو ـ إلى إعلان موعد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة، فضلاً عن تشكيل لجنة تبحث اقتراحات تعديل الدستور مع عدم المساس بمواد الهوية من خلال الآليات المذكورة في الدستور[٣٣].

وكان هذا التحول بمنزلة نهاية الارتباط بين المدرسة السلفية السكندرية والتيار الإسلامي بشكل عام، لأنه يمثل ضربةً قاسمةً للمشروع الإسلامي الذي يُمثله محمد مرسي بحسب ما تراه قوى الإسلام السياسي المختلفة، ثم أعقب ذلك ظهور الأمين العام للحزب جلال المرة مع السيسي وشيخ الأزهر وبابا الإسكندرية وعدد من السياسيين في بيان ٣ تموز/يوليو والذي أُعلن فيه عزل مرسي.

في كلمته التي أعقبت بيان السيسي، قال المرة: «إنهم وافقوا على هذه الإجراءات حقناً لدماء أبناء شعبنا.. وهذا اضطرار لهذه الحالة المصرية...». فالدافع المعلن لهذا التحول عن القواعد، أن ذلك من باب الحرص على إعمال الموازنات الشرعية بين المصالح والمفاسد والقدرة والعجز وإعمال هذه الموازنات. ورغم الجهد التنظيري ذي الصبغة الشرعية، والذي قام به شيوخ الدعوة في ما يخص تفسير موقفهم[٣٤]، إلا أن اللافت ما قاله الشيخ أحمد فريد ـ عضو مجلس الأمناء ـ بأن ٢٥ كانون الثاني/يناير انقلاب عسكري ناعم نتيجة ضغط شعبي صادق. أما ٣٠ حزيران/يونيو، فضغط شعبي مصطنع من الجيش والشرطة والنصارى والفلول والبلطجية. وأضاف: «كل هذه الأجهزة سعت إلى إعادة النظام مرة ثانية بمعونة غربية ومباركة دولية وإقليمية، وأحدثوا موجة عالية لم يكن للإخوان المسلمين والسلفيين وسائر الفصائل الإسلامية طاقة بها، لأن مواجهة هذه الأجهزة مجتمعة مع طوائف من النصارى والعلمانيين والمخدوعين بالإعلام الكاذب من المسلمين يعرِّض البلاد والعباد لمخاطر كثيرة تصل إلى حرب أهلية بالأسلحة، ولعل هذه الرؤية هي التي دعت الدعوة السلفية إلى الانسحاب من المشهد ومحاولة تقليل الخسائر بقدر الاستطاعة والتوفيق بين الطائفتين[٣٥].

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6907> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(٣٤) <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6908> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(٣٥) أحمد فريد، «هل قامت فعلاً ثورة في ٢٥ يناير؟،» موقع «أنا سلفي،» ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42013> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

رابعاً: تفاعلات الحدث

لم يمر الموقف الرسمي لحزب النور مرور الكرام كأغلب المواقف التي صدرت، بل نال الموقف الرسمي الداعم لإزاحة مرسي من المشهد، سواء من أبناء الدعوة السلفية وحزب النور أو أبناء التيار الإسلامي العام، كذلك، أثره في مواقف القوى المدنية المنافسة كما يلي:

١ ـ موقف القوى المنافسة

عند النظر إلى القوى الداخلية للتيار السلفي تجاه موقف الدعوة والنور، فمنذ ما قبل الثلاثين من حزيران/يونيو وهناك هجوم شديد على الحزب وشيوخه نتيجة مواقفهم السياسية المناهضة لمحمد مرسي، حيث وُصف حزب النور بأنه «مُعسكر المنافقين»[٣٦]؛ وذلك بعد أن انسحبوا من خارطة الطريق احتجاجاً على ما حدث بالحرس الجمهوري. أما سائر شيوخ السلفية فرفضوا ما حدث في ٣٠ حزيران/يونيو وتداعياته وذلك من خلال بيان صدر عن مجلس شورى العلماء[٣٧] أكدوا فيه على ضرورة عودة مرسي كرئيس منتخب للبلاد، ودفعت الأحداث إلى إنشاء تكتل إسلامي في أغلبه باسم «التحالف الوطني لدعم الشرعية». أما القوى المنافسة العلمانية: فمنذ أن طرح الحزب مبادرته للأزمة السياسية في شباط/فبراير ٢٠١٣ واتفق معه فيها جبهة الإنقاذ، بدأت محاولات الدفع تجاه «علمنة» الحزب، وذلك بالحديث عن تديُّنه المستنير، فهو الأكثر استنارة من غيره من القوى الإسلامية، وذلك في إطار الصراع الحادث في المشهد السياسي بين جبهة الإنقاذ والنظام «الإخواني».

لذا... كانت في مبادرة حزب النور عدة فرص جيدة «سياسياً» رآها التيار المدني مناسبة له منها: جذب الحليف «الإسلامي» السابق للإخوان المسلمين لقطع لطريق على أي وجود لأي تحالف مستقبلي بين أكبر فصيلين إسلاميين ضدهم.

أيضاً أصبحت فرصة التيار المدني مواتية لتغيير الصورة الذهنية التي طبعها الإسلاميون في وعي الشعب بأن الصراع الحادث صراع سياسي وليس صراعاً بين الإسلام والعلمانية أو الكفر، كما حاول الإسلاميون الإيحاء بذلك وعليه فليس من المعقول أن يتقارب حزب«سلفي» مع جبهة كافرة.

لكن هذا التقارب ومحاولات الاحتواء خفتت، وبخاصة بعد اللقاء الذي جمع بعض رموز القوى المدنية ـ منهم حلمي النمنم والمستشارة تهاني الجبالي ـ للتباحث بشأن الدستور ومواده الخلافية، حيث طالبوا فيه بهوية علمانية لمصر وإلغاء دستور عام ٢٠١٢، وبإقصاء التيار الإسلامي

---

(٣٦) «الشيخ محمد عبد المقصود : حزب النور هم معسكر المنافقون،» موقع اليوتيوب، ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.youtube.com/watch?v=t2fO9u5JtjM> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(٣٧) <http://www.shora-alolamaa.com/eg/play.php?catsmktba=84> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

من المشهد كاملاً، وهو ما تسبب في هجوم من قبل التيارات الإسلامية بعامة وحزب النور بخاصة، والذي وصفهم بـ «العالمانية المستبدة»[٣٨].

٢ ـ البنية الداخلية للحزب/الدعوة

لم تفلح قيادات الحزب وشيوخه في تمرير هذا الموقف كأغلب المواقف التي تُصدّر، بل نال الكثير من الانتقادات الشديدة. عقب ذلك أجرى الحزب استطلاعاً داخلياً للرأي لمعرفة موقف القواعد من هذه القرارات، فكانت نتيجته أن هناك ما يزيد على ٦٠ بالمئة من المستطلع رأيهم رافضون الموقف الرسمي، فضلاً عن أنهم رأوا فيه خيانةً للمشروع الإسلامي، إلا أنهم وجدوا فيه أيضاً تفريطاً في التجربة الديمقراطية ـ وإن كانت لهم ملاحظات حول أداء مرسي في فترة حكمه ـ ودفع وجود جلال المرة في خطاب عزل مرسي، الكثير منهم إلى الاستقالات، سواء من بعض القيادات مثل محمد عمارة وعبد السلام راغب، عضوي الهيئة العليا للحزب، أو الشيخ أحمد أبو العينين مسؤول الدعوة السلفية بالدقهلية، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء الحزب؛ وذلك احتجاجاً على موقف «المرة» الذي يرون أنه من الأوجب عليه ألا يقف في مثل هذا المشهد، ولو ترتب عليه اعتقاله. وبعد أحداث رابعة العدوية، استقال الشيخ علي غلاب من مجلس إدارة الدعوة السلفية عن محافظة مطروح بعد أن أعلن العصيان المدني هناك وردت عليه الدعوة السلفية بتجميد عضوية الفرع كاملاً.

أما بالنسبة إلى الدعوة، فقد وجدت قواعدها أن ما قيل سابقاً عن تحكم برهامي النائب الأول للدعوة في مقاليدها أمر صحيح، وأن ما يقال عن أن القرارات المصيرية مؤسسية غير دقيق؛ وبخاصة أنهم لم يجدوا أي تعليق للدكتور محمد إسماعيل المقدم ـ بكل ما له من ثقل علمي ورمزي ـ حول ما حدث، فأيقنوا أنه غير راضٍ عما يحدث، وبخاصة أنه في مثل هذه الحالات يحتجب عن الجميع. كذلك الحال بالنسبة إلى أغلب الشيوخ المؤسسين، فلم يصدر عن أحمد حطيبة أي تصريح واضح تجاه ما حدث، حيث اكتفى بالحديث عن حرمة الدماء[٣٩]. في حين لم تخرج أي تصريحات مؤيدة أو معارضة من قيم الدعوة السلفية محمد عبد الفتاح أبو إدريس. أما سعيد عبد العظيم، فموقفه معروف مسبقاً وتحفظاته على طريقة إدارة الدعوة ومواقفها الرسمية معلنة، والحملات ضده وصلت إلى حدّ الدعوة صراحة إلى فصله، لأن مواقفه تمزق وحدة الصف! وهو وإن كان عضواً في مجلس الأمناء بحكم دوره التاريخي، فإن عضويته في مجلس الإدارة مجمدة لغيابه عن الحضور منذ ترشيح الدعوة للمرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح بديلاً من دعم مرشح الجماعة محمد مرسي، لذا شارك في التظاهرات التي خرجت ضد الانقلاب منذ اللحظة الأولى،

(٣٨) عبد المنعم الشحات، «العالمانية المستبدة في ندوة الكنيسة الإنجيلية حول الدستور!،» موقع «صوت السلف» <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6967> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(٣٩) «تعليق الشيخ أحمد حطيبة على الأحداث،» موقع اليوتيوب، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٣ <http://www.youtube.com/watch?v=6C4WfuF6eNw> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

كما تحدث من فوق منصة الاعتصام بـ «رابعة العدوية» عدة مرات. ورغم ما قيل للقواعد عن أسباب هذا القرار، فإن الجلسات التي عُقدت مع المستقيلين لم تفلح في إرجاعهم إلى الحزب مرة أخرى.

والنظرة المدققة في موقع الدعوة الرسمي «صوت السلف»[٤٠] ـ من تموز/يوليو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ـ تُلاحظ تزايد المواد المنشورة عن جماعة الإخوان المسلمين، يستفتي فيها السائلون عما يُثار من انتقادات للدعوة ومواقفها، ونرى أن تكثيف النشر بصيغ متعددة ـ ما بين الفتاوى ومقالات الرأي والتحليل ـ في المرحلة الأخيرة وأغلبها يدور حول الإخوان المسلمين، يشير إلى عدة أمور منها:

مدى الأزمة التي تعيشها القواعد والمتعاطفون، وبخاصة في ظل التشرذم السلفي بخاصة والإسلامي بعامة. أيضاً يأتي النشر كمحاولة من قبل الدعوة لتقوية الموقف الذي اتخذته ويُثبت أن الجماعة عليها مآخذ وانتقادات تفسر كثيراً أسباب فشلها وضرورة اتخاذ الموقف الذي أعلنته الدعوة، وسط إصرار برهامي على صحة الموقف الذي اتخذه بقوله: «تزداد قناعتي يوماً بعد يوم بفضل الله علينا في هذا الاجتهاد لأنه عصم دماء إخواني ومن يواجهونهم من الشعب».

واعتماداً على التحليل الكمي للمواد المنشورة في موقع «صوت السلف» في الفترة المذكورة ـ بناءً على عدد القراءات ـ نلاحظ تضاؤل الاهتمام بالسؤال عن قضايا الشريعة ومواد الدستور، في حين كانت أعلى القراءات من نصيب الموضوعات التي تناقش المواقف الآنية للدعوة تجاه مرسي وسبب مطالبتهم بالاستقالة، وموقفهم من النظام الحالي وتجاوزاته، فضلاً عن موقفهم من الإخوان المسلمين، سواء خذلان الدعوة لها وعدم نصرتها أو حرمة الدماء وموقف القتلى في هذه التظاهرات السلمية التي يدُعى إليها، ما يشير إلى حجم الأزمة النفسية التي تعانيها قطاعات سلفية رأت أنها تخلت عن إخوانهم «الإسلاميين» في موضع كانوا يحتاجون إلى نصرتهم.

(٤٠) في تفاصيل ذلك، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة،» مؤسسة مؤمنون بلا حدود (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://www.mominoun.com>.

خاتمة

وكما شكلت اللحظة السياسية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لحظة فارقة في تنظيم الدعوة السلفية ـ كما سبق وأشرنا ـ، فإن التطورات السياسية في مرحلة ما بعد الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣ كانت لها تداعيات على التنظيم. فرغم مشاركة مُكوِّن سلفي في عزل مرسي، فإن ذلك لم يشفع في الحيلولة دون التعرض لمضايقات من ممارسات النظام في ما بعد ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ رغم أن ظاهر الأمر يشير إلى غير ذلك. ففي إطار مواجهات النظام للإخوان المسلمين قام ضمنياً بالتضييق بوسائل متعددة على مختلف القوى السلفية التي تحظى بحضورٍ مجتمعي ـ رغم الموقف الرسمي الذي ما يزال صامتاً عن نشاط بعض المجموعات السلفية بدرجات متفاوتة ـ، ومن صور ذلك:

إعلامياً: رغم الحملة الإعلامية التي تُدار ضد الإخوان إلا أننا نجد في مضمونها انتقادات للتيار السلفي، بتأكيد أن أفكاره المتشددة هي التي تؤمن بها جماعات الإسلام السياسي ومنها الإخوان، وتالياً تأكيد وجود ارتباطات بين التيار السلفي والإرهاب. لذا يجب على الدولة التعامل معه بحسم ومواجهته، فهو بداية الطريق إلى تكوين الإرهابي.

إدارياً: شرعت الدولة في إجراءات غلق القنوات السلفية المختلفة عقب عزل محمد مرسي. وفي ما بعد تم تغيير هوية بعضها عبر شرائها من قبل رجال الأعمال المقربين من النظام ـ مثلما حدث مع قناة الناس السلفية الشهيرة ـ. أيضاً نشطت الدولة في وضع المساجد السلفية تحت سيطرتها، ومنع من هو غير أزهري من اعتلاء منابرها، بل والتضييق على شيوخها ممن درسوا بالأزهر في الحصول على تصريح الخطابة. إضافةً إلى ضم المعاهد السلفية المختلفة لإشراف وزارة الأوقاف. وهذا انعكس على التضييق على رموزها بمنعهم من الخطابة والتدريس.

اقتصادياً: وفي إطار سعي الدولة إلى تجفيف منابع التمويل المالي للإخوان المسلمين انعكس ذلك على الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها التيار السلفي التقليدي من خلال جمعيات أنصار السنَّة المحمدية والجمعية الشرعية، حيث قام منذ أشهر بتجميد أموال هذه الجمعيات بدعوى

ارتباطها بالجماعة، ورغم إلغاء التجميد على بعض الفروع فما يزال التضييق مستمراً على أنشطة هذه الجمعيات.

قانونياً: وتتمثل في الدعاوى من حين إلى آخر بدعوات الأحزاب الدينية في الإشارة إلى الأحزاب السلفية وتحديداً حزب النور رغم مواقفه المؤيدة مرحلة ما بعد الثالث من تموز/يوليو.

يمكننا قراءة تداعيات علاقة الدعوة مع النظام ذلك عبر ثلاثة مستويات هي:

التنظيم: تسببت ممارسات الدعوة السلفية السياسية وغياب الرؤية والمؤسساتية في حدوث أزمات تنظيمية متعددة. فرغم أن ممارساتها، دائماً ما يتم تقديم مسوغات شرعية لها، إلا أنها تنال رفضاً/تحفظاً سواء من أبناء الدعوة السلفية وأعضاء حزب النور أو أبناء الكتلة الإسلامية بعامة. هذا دفع تنظيمين منهم إلى مغادرة الحزب/الدعوة احتجاجا على الممارسات القائمة، أو تجميد عضويتهم احتجاجاً على طريقة إدارة ياسر برهامي للتنظيم ومحاباة تلامذته المقربين على حساب باقي الأعضاء وبخاصة وأن الدعوة ما تزال تسير بمنطق الشللية؛ فكل شيخ له تلامذته الذين يتم إحلالهم في الهيكل الإداري لضمان إستمرارية نفوذ شيخهم على عموم التنظيم[١]. ورغم ذلك ما يزال ياسر برهامي يؤكد أن «من ترك الدعوة هم من المُؤيدين بشكل عام دون تبني منهجها فى مسائل الإيمان و الكفر، الرافض لبدعة التكفير، وفى قضية الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر»[٢].

الممارسة السياسية: في إطار الحملات السياسية ضد منهج الحزب ومشروعه السياسي قُبيل الانتخابات البرلمانية المنتظرة تعلن قيادات رفيعة في الحزب أن برنامجه الانتخابي «خالٍ من مواد تطبيق الشريعة الإسلامية اعتماداً على أن الدستور ينص على ذلك ولا حاجة لإضافة المادة في البرنامج الانتخابي»؛ حيث سيقتصر البرنامج على المشكلات التي تتعرض لها الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وكيفية القضاء على تلك المشكلات في أسرع وقت. ورغم نفي هذه التصريحات واعتبارها مختلقة من الإخوان بالتأكيد أن الحزب كان جزءاً أصيلاً من لجنة الخمسين، ومن أبرز القوى التي حافظت على الشريعة الاسلامية في دستور عام ٢٠١٤، كما فعل في دستور عام ٢٠١٢. إلا أن واقع ممارسات الحزب بحسب النظرة السلفية يؤكد صدق هذه التصريحات؛ فلم يصدر ما يشير إلى رؤية شرعية حول الأوضاع الراهنة أو خطوات تتعلق بتطبيق الشريعة... إلخ، وهذا يسبب غضباً بين القواعد كما البقية الباقية من الكتلة الإسلامية السائلة التي كان ينتظر أن تدعم الحزب، ما سيؤثر سلباً في الصورة الذهنية للحزب في وعي الإسلاميين وتترجم في الموقف من الانتخابات البرلمانية.

---

(١) أشرنا إلى ذلك في المبحث الرابع في الفصل الأول من هذا الكتاب عند التطرق إلى مسألة التنظيم لدى الدعوة.

(٢) انظر: ياسر برهامي في حواره مع جريدة «الفتح»: الدعوة الإسلامية لن تتوقف.. والفكر السلفي هو الوحيد القادر على مقاومة التطرف،» أجرى الحوار مختار سيد وإبراهيم أباظة، الفتح، ٢٠١٥/٦/٢١، <http://www.fath-news.com/ cont/99714> (آخر زيارة ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

رؤية الدولة له: رغم شراكة حزب النور في لحظة بدء النظام الحالي إلا أن الحزب/الدعوة ما يزالان يتعرضان لمضايقات من قبل بعض مكونات النظام بصورة غير مباشرة ـ وإن لم يكن هناك موقف مباشر ضد الحزب حتى اللحظة ـ حيث تستهدف استنزاف الدعوة وحصرها في خانة الدفاع عن نفسها، ومن ذلك:

• دعوات كثيرة تطالب بحل الحزب من حين إلى آخر بدعوة أنه حزب ديني، وهنا نجد قيادات كبيرة بالدعوة/الحزب تنفي دينيته، مؤكدة أن اسمه حزب النور المصري وليس حزب النور السلفي[٣] إلا أن القضاء الإداري يحكم أكثر من مرة بعدم جواز نظر الطعون المطالبة بحل حزب النور في تأكيد لقانونية الحزب[٤].

• انعكاس الهجوم الذي تشنُّه أدوات الدولة المختلفة، سواء إعلاميين أو سياسيين تجاه عموم التيار السلفي بعامة بصورة تنعكس على الحزب/الدعوة بالمقام الأول، فنجد إعلامياً التحذير من الحزب سواء لأن مرجعيته متشددة أو لأنه «داعش» ولكن منزوع السلاح والذي سوف تحوزه عمّا قريب بمقاعد البرلمان. أو لأنه الباب الخلفي لعودة الجماعة الإرهابية «الإخوان» للمشهد السياسي[٥].

• ومع رغبة وزارة الأوقاف في إحكام الإشراف على المساجد ومنع من هو غير أزهري من اعتلاء منابرها، نشطت في وضع المساجد السلفية تحت سيطرتها، والتضييق إدارياً وقانونياً[٦] على شيوخ الدعوة في الحصول على تصريح الخطابة[٧] رغم سابق دراسة بعضهم بالأزهر. إضافةً إلى السعي إلى ضم معهد الفرقان[٨] ـ كغيره من المعاهد السلفية ـ لإشراف وزارة الأوقاف. وهذا، وانعكس التضييق على رموزها بمنعهم من الدروس. وفي أفضل الظروف منح تصاريح مؤقتة محلية يتم تجديدها كل ثلاثة أشهر بعد تقييم الأداء فيها[٩].

---

(٣) انظر تصريحات للقيادي البارز أشرف ثابت، في: أيمن رمضان، «نائب رئيس «النور»: لسنا حزباً سلفياً ونهدف لإدارة الدولة وليس حكمها،» اليوم السابع، ٢٠١٤/١/١٣، <http://goo.gl/zppFLt>.

(٤) نورهان حسن، «المحكمة الإدارية العليا تقضي بعدم جواز حل حزب النور،» اليوم السابع، ٢٠١٥/٧/٥، <http://goo.gl/Uh4yGx>.

(٥) حول هذه الدعوات، انظر: «إبراهيم عيسى يوضح أوجه الشبه بين داعش وحزب النور والجماعات الإسلامية،» على موقع اليوتيوب، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، <http://www.youtube.com/watch?v=_7ulRsehA6U>.

انظر أيضاً: «مخيون: «الغزالي حرب» حرض الرئيس على «النور»،» <http:LLgoo.glLgHQxy8p>، وسمير الوشاحي، «فاطمة ناعوت: حزب النور هو «داعش منزوع السلاح»،» الشروق، ٢٠١٥/٦/١٩، <http://goo.gl/OqKE36>.

(٦) أيمن عبد العزيز، «ننشر حيثيات حكم «الإداري» بتأييد قرار الأوقاف رفض تجديد تصريح الخطابة لـ «متشدد»،» البوابة نيوز، ٢٠١٥/٤/٢٧، <http://www.albawabhnews.com/1257657>.

(٧) «بالأسماء.. شيوخ السلفية الممنوعون من الخطابة في رمضان،» الموجز، ٢٠١٥/٦/٢٣، <http://www.elmogaz.com/node/214471>.

(٨) محمود الطباخ ومحمود خالد، «الدعوة السلفية تُهاجم وزير الأوقاف بعد طلب ضم معاهدها للوزارة،» البوابة نيوز، ٢٠١٥/٤/٢، <http://www.albawabhnews.com/1209137>.

(٩) في ذلك، انظر: محمد فتحي عبد العال، ««الأوقاف» تمنح برهامي حق الخطابة في صلاة العيد،» المصري اليوم، ٢٠١٥/٧/٥، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/768685>. =

وهنا نجد أن التفاعلات السياسية جعلت الدعوة السلفية/حزب النور أمام عدة تحديات تعكس قدرتها على التفاعل معها، قدرتها على الاستمرار ـ سياسياً واجتماعياً ـ في المرحلة المقبلة، وهي عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة؛ تتعلق أولاها بإصلاحات تنظيمية كشفت الممارسة قصورها، وثانيتها مراجعات فكرية وسياسية تدفع باتجاه مشروع واضح يمكّن الدعوة من الاستمرار. أما ثالثة هذه الدوائر فهي نتاج سابقتيها وتتعلق بمدى قدرة /مؤهلات تنظيم الدعوة السلفية على إدارة علاقتها بالمجتمع وذلك كما يلي:

١ ـ التحديات التنظيمية

تتمثل التحديات التنظيمية بعدة أمور منها:

أ ـ ضرورة الفصل بين الدعوي والسياسي

عند النَّظر إلى الأوضاع الداخلية بالدعوة/الحزب والصراعات الحادثة في بعض المواقف ـ كما سبق وأشرنا ـ أدت إلى آثار سلبية في ما يخص العمل الدعوي تحديداً، وتمثلت باصطياد بعض الآراء الفقهية وتضخيمها في سياق المنافسات السياسية المنافسة، فضلاً عن أن الصورة الذهنية تزداد سلباً نتيجة السلوكيات الشخصية لبعض رموز الحزب والتي تنعكس على الكيان الدعوي باعتباره الحاضنة، وعلى القائمين على العملين الدعوي والسياسي الاستفادة من التجارب الداخلية ممثلة بتجربة الإخوان المسلمين وتداعيات الخلط بين الدعوي والسياسي على ممارساتها، فضلاً عن التجارب الخارجية ممثلة بتجربة التوحيد والإصلاح المغربية وحزبها العدالة والتنمية[١٠].

ب ـ القدرة على مأسسة الدعوة السلفية وحزب النور

بمتابعتنا المواقف المختلفة على مدار أكثر من عامين، لم تكن هناك أي مؤسسية حقيقية في العمل السياسي ولا الدعوي، فإن كانت هناك مؤسسية شكلية وتراتبية واضحة معلنة، إلا أن الواقع الفعلي كان يسير عكس ذلك. وقد أظهر الموقف الأخير من نظام مرسي أن الأمر لم يصل بعد للمؤسساتية، وأن الأمور داخل التيار الكبير لا زالت تدار بشكل مشايخي، بمعنى أن كل شيخ له تياره الخاص يبحث عنه في كل حدث ويسعى للاستئناس برأيه. فرغم القرار «المؤسسي» الصادر

= انظر أيضاً: أسماء علي بدر، «انتهاء تصريح ياسر برهامي.. بالخطابة ٣٠ يوليو الجاري.. والأوقاف: ندرس التجديد،» اليوم السابع، ٢٠١٥/٧/٨، <http://goo.gl/OQTvEP>.

(١٠) أظهرت الانتخابات الداخلية الأخيرة ـ السابق الإشارة إليها ـ عن سيطرة فعلية من الدعوة على حزب النور بوجود ٦ أعضاء يجمعون بين عضويتهم في مجلس إدارة الدعوة وعضوية الهيئة العليا أو المجلس الرئاسي لحزب النور. وبذلك يكون القرار في «جمعية الدعوة» سياسياً قبل أن يكون دينياً حيث يصدر القرار ثم يذهب للحزب لتنفيذه بدعوى أنه صادر من مجلس إدارة «جمعية الدعوة» التي يسيطر عليها الحزب. انظر: محمود عباس، ««برهامي».. وأوسكار أفضل انقلابي،» بوابة القاهرة، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://goo.gl/I484Lx> (آخر زيارة ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥)

عن الدعوة في ما يخص تداعيات ٣٠ حزيران/يونيو، إلا أن القواعد بدأ كل منها يبحث عن رأي شيخه، ومن وجد شيخه صامتاً يرفض القرار.

كذلك الأمر في الحزب، فرغم القرار الرسمي شهدت الفعاليات الداعمة لشرعية محمد مرسي مشاركة العديد من أبناء الحزب، كما سقط منهم ضحايا في رابعة العدوية مثل أحمد بيومي أمين حزب النور في مدينة نصر.

ج ـ التنفيذ الفعلي للوائح

وتأسيساً على ما سبق، فعلى الدعوة/الحزب التنفيذ الفعلي للوائح في كل ما يتعرض له العمل، فعلى سبيل المثال، رغم وضع لائحة تنفيذية للدعوة، إلا أن غالبية أبناء الدعوة لا تعرف عنها أي شيء؛ فهي بمنزلة سر الأسرار وغير متوافرة إلا لدائرة ضيقة جدا، وفعلياً لا تنفذ بنودها، لأن أطراف أي مشكلة لا تعرف شيئاً عنها؛ فعند نشوب خلافات يتم حلها بصورة عرفية، لكن لو فشل الحل وتصاعدت الأمور تنظيمياً يتم حينئذ إخراج اللائحة والالتجاء إليها. أيضاً رغم وجود ثلاثة مستويات إدارية في الدعوة (مجلس الإدارة ـ الجمعية العمومية ـ مكاتب المحافظات)، إلا أنه نظراً إلى طبيعة عدم المأسسة نجد هناك طبقة غير موجودة تنظيمياً ولها تأثير تنظيمي قوي، تتوسط الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وهي عبارة عن عدد من نجوم الجمعية العمومية/مجلس الشورى، وهم من المقربين/المساعدين لعدد من شيوخ مجلس الإدارة والأقرب إلى التصعيد في حال وجود مكان متاح(١١)، وعليه فلديهم صلاحيات فعلية أعلى من أقرانهم.

د ـ التخلص من العمل السري

على القائمين على الدعوة السلفية التخلص أيضاً من تراث العمل السري الذي فرضته مراحل سياسية سابقة. فرغم مرور ثلاثة أعوام على هيكلة الدعوة وتكوين جمعية مشهرة لها، إلا أن ممارسات غالبية القائمين على العمل لم تزل منغلقة؛ فكل شيء ممنوع، وسر تنظيمي غير معلن حتى في أقلّ الأمور؛ وقد أشرنا إلى بعض صور هذه الممارسات في مقدمة الكتاب.

هـ ـ بت ملف المرأة

ظلت المرأة على هامش التنظيم كما سبق وأشرنا في سياق الكتاب، ولم يتم اللجوء إليها إلا اضطراراً من أجل استكمال شروط الحضور كجماعة وكحزب، فضلاً عن غيبة أي رؤية حقيقية لإحداث تطور في ملف المرأة تنموياً وتنظيمياً نتيجة الموقف الشرعي، لذا فإن تحدي المرأة تنظيمياً أحد أبرز تحديات العمل السلفي بعامة في الفترات المقبلة.

---

(١١) من أبرز هؤلاء محمد الشريف الذي تم تصعيده مُؤخراً لمجلس الإدارة حيث يعتبر حلقة وصل كبيرة ما بين مجلس الإدارة وباقي الدعوة.

٢ ـ التحديات الفكرية

من واقع الممارسات المشار إليها نجد أن الدعوة السلفية لم تزل تفتقد تصوراً واضحا في ما يتعلق بهدفها من المشاركة السياسية وطبيعة الدولة المنتظرة، وبخاصة أنها لم تزل تحاول أن تتوافق مع المستجدات السياسية من أجل بقاء التنظيم من دون العمل على إيجاد تأسيس فقهي للواقع المعاش. حيث ما تزال تحركاتها الفقهية في مساحة «رد الفعل»، دون السعي نحو الانتقال إلى مساحة الفاعل السياسي الذي لديه مشروع محدد يمكن أن يفاوض على بعض جوانبه.

فلم يواكب التقدم السياسي لها مراجعات فكرية تناسب المرحلة المعاصرة حيث ظلت المصوغات الفقهية أسيرة الأدبيات التي كتبها شيوخ الدعوة في الثمانينيات والتسعينيات، ومع المستجدات السياسية الحادثة كان يتم التوائم معها طبقاً لباب «المصالح والمفاسد» وهي في أصلها نقولات كاملة من القدماء، ورغم وضعهم عدة ضوابط يجب توافرها في من يوازن بين المصالح والمفاسد إلا أن الممارسات الفعلية في النهاية هي محض اختيار شخصي للشيوخ من طريق آلية «القياس»، وذلك طبقاً لإدراكهم وتجاربهم وقراءاتهم وما يتوافر لديهم من معلومات. وهذا انعكس في أدائهم. وترجم عدم تمكنهم من بلورة خطاب سياسي واضح المعالم في استمرارية التمسك بمشروع الهوية رغم أن شيوخ الدعوة يدركون جيداً أن «الشعب المصري في مجموعه لا يزايد أحد على قبوله للشريعة الإسلامية ورغبته فيها»[١٢]. فالمتابع الدعوة والحزب لن يجدها تغادر مشروع الهوية الإسلامية منذ أن حملته كمشروع لها في ساحة العمل السياسي في عام ٢٠١١، وحتى تعديل الدستور في عام ٢٠١٤ وإلغاء ما سبق ووضعوه من مواد تخص الهوية.

ويرتبط بذلك الحديث عن الديمقراطية والدولة المدنية وقضايا الحريات وفقه الاستبداد والمشاركة السياسية للأقباط ووضع المرأة وآلية تطبيق الشريعة، وهل يحدث تطور فعلي في ما يخص هذه القضايا الكبرى أم سيستمر التجاوب مع هذه الأطروحات من باب المصالح والمفاسد؟ فطبقاً لواقع ممارسات الدعوة نجد أنهم ما يزالون ـ كغيرهم من عموم الإسلاميين ـ يفتقدون تصوراً ناضجاً حول هذه القضايا خارج إطار الحديث الوعظي الذي اعتمدوا عليه في تجييش قواعدهم سنوات.

٣ ـ قدرتها على إدارة علاقتها بالمجتمع

ترتبط استمرارية الدعوة سياسياً كممثل ديني بقدرتها على إدارة علاقتها بالمجتمع بشقين:

أ ـ العلاقة مع عموم الإسلاميين

ويرتبط ذلك بدرجة أساسية بقدرة الدعوة السلفية على التصالح مع الكتلة الإسلامية السائلة، واستعادة ما فقدته من قاعدتها الانتخابية «السائلة» غير المنتظمة معه بسبب مواقفه التي أثارت

(١٢) «بيان من حزب النور بشأن المشاركة بلجنة الخمسين،» موقع «أنا سلفي»، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42562>.

عليه الغضب. وفي حالة تحقيقها ذلك يمكن للدعوة/الحزب الحصول على مكاسب سياسية نتيجة الالتفاف الإسلامي حولها يُترجم في مساحات سياسية أوسع(١٣).

ب ـ علاقته بعموم المجتمع

ويتعلق ذلك بقدرة الدعوة السلفية/التيار الإسلامي بعامة على إعادة بناء الصورة الذهنية لدى عموم المجتمع واكتساب الثقة التي فقدها، وبخاصة بعد الحملات الإعلامية التي شوهت صورة المتديّن والإسلامي لدى عموم الناس، وربطهم بأعمال العنف التي تحدث في المجتمع يمكن أن يكون للدعوة دور كبير في مواجهة أفكار العنف والتكفير حيث لديها الإمكانيات العلمية لذلك. فلشيوخها إسهامات علمية كثيرة في قضايا فقهية خلافية تدفع باتجاه دحض الفكر التكفيري؛ أبرزها: قضايا الإيمان والكفر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كذلك لهم ممارسات علمية طوال عقود في مواجهة التنظيمات الجهادية المختلفة سواء في الجامعة والمساجد أو في السجون في مراحل اعتقالاتهم المختلفة. وعليه، ففي حال توافر قبول مجتمعي/إسلامي لها مع سماح النظام في الحركة الدعوية، يمكن للدعوة تحقيق إنجازات في هذه المواجهات.

---

(١٣) في ما يتعلق بإمكان تأدية الدعوة دوراً في المصالحة مع الإخوان: يتضح للمتابع طبيعة العلاقة بين الكتلتين الإسلاميتين الأبرز سواء تاريخياً أو تنافسياً في مرحلة ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير يستبعد إمكانيات قيام الدعوة بالوساطة بين النظام والإخوان المسلمين لأسباب متعدّدة منها: خوف من الدعوة السلفية على كيانها من الذوبان في الإخوان المسلمين نتيجة الرافد السلفي بها، وحالة التعالي من الجماعة عند التعامل مع السلفيين بحسب ما يرونه؛ فالإخوان تتعامل على أنها الجماعة الأم لكل التيارات الإسلامية، وعلى الجميع أن يسعى إليها لا أن تسعى هي إلى أحد؛ دور مهمّ في مشهد ٣٠ حزيران/يونيو وما قبله بإعلان رفضها أخونة الدولة في عهد حكم الرئيس السابق محمد مرسي. وعليه فقبول الإخوان بأيّ وساطات من الدعوة أمر غير مقبول، كذلك الأمر نفسه من قبل الدعوة التي لم تتقدم بأي اقتراحات للمصالحة، وبخاصة أنها ترى أن هناك تيارين: تيار سلمي وآخر يُصرح بضرورة العنف، وإن اشترطت للقيام بأي مصالحة أن يقوم الإخوان بإجراء مراجعة فكرية، كما يتم تصنيف المحبوسين كي يتم الإفراج عنهم وبخاصة وأن كثيراً منهم من المتعاطفين فقط ليس لديهم عقيدة راسخة في فكر منحرف، وهؤلاء يَسْهل أن يوجه لهم النصح ويسهل إقناعهم بالتراجع عن خط مصادمة المجتمع.

الملاحق

أولاً: حزب النور والانتخابات البرلمانية المنتظرة

يجد المتابع خلفيات نتائج الحزب التي حققها في برلمان ٢٠١١ أنها لم تكن نتاج تمدد التنظيم فقط بل نتاج مساهمة الكتلة الإسلامية السائلة سواء في الاعتماد عليهم ككوادر في أمانات الحزب المختلفة أو كمصوتين. ولأسباب متعددة أبرزها:

- طبيعة التيار السلفي غير المنظم.
- الحزب كان أول تجربة سلفية يتم الإعلان عنها مما اجتذب شرائح سلفية متعددة.

وبعد مرور سنوات على التأسيس تشير الملاحظات إلى فقد الحزب دعم هذه الكتلة نتيجة:

- ممارسات الحزب السياسية وغياب المؤسساتية وسيطرة الولاءات الشخصية لشيوخ الدعوة.
- غياب مشروع واضح في ابتعاد قطاعات غير إسلامية كان تصويتها للمشروع الوليد عقاباً رفضاً للفلول ورفضاً الإخوان المسلمين.

وبالنظر إلى الانتخابات المنتظرة كان حزب النور أول حزب ينتهي من إعداد قوائمه، ويعلن استعداده خوض الانتخابات البرلمانية بعد انتهائه فعلياً من إعداد القوائم الأربع، في حين لم يحسم ـ حتى لحظة كتابة هذه السطور ـ نسبة مشاركته على مقاعد «الفردي» والذي بها، لكن المتداول يشير إلى تجاوز مشاركاته الـ ٨٠ بالمئة من المقاعد. وقُبيل الإعلان النهائي عن القانون ثار جدل عقب دعوة الرئيس بقائمة وطنية مجمعة حيث كان النور من أبرز الأحزاب التي أعلنت عدم مشاركتها في هذه القائمة بسبب:

- انتهاء الحزب من إعداد القوائم الأربع المطلوبة منه.
- عدم جدواها سياسياً فهي ضد فكرة التعددية السياسية وتمثل رسالة سلبية للعالم، فضلاً عن صعوبة تنفيذها بسبب التنوع الحزبي الكبير المشارك.

- تحفظ من قبل الأحزاب على مشاركة الحزب نتيجة الموقف الأيديولوجي من تيارات الإسلام السياسي بعامة.

وإن لم تستبعد قيادات حزبية حدوث الأمر في حال وجود تمثيل يناسب الحزب. أما في حال عدم التوافق حول ذلك، فستزداد نسبة المشاركة على مقاعد الفردي. ويظل الفيصل في نتائج الحزب المنتظرة في مدى نجاحة في ضمان تأييد الكتلة السلفية السائلة له. وهذا يرتبط باحتمالات المستقبل المتاحة والمرتبطة بعدد من المتغيرات، أهمها:

- قدرة الحزب على حسم علاقته بالدعوة، والعمل على مأسسة قراراته التنظيمية وتطوير مشروعه السياسي.
- موقف الكتلة السلفية السائلة من النظام الحاكم من جهة، وموقفها من فكرة العمل السياسي من جهة أخرى.
- طبيعة الحل السياسي للأزمة، والموقف السلطوي من التيار الديني إجمالاً.

وفي ضوء ذلك نجد أن المتوقع من قبل الدولة تجاه الحزب/الدعوة متمثل بتجاهل الدولة ممارسات الدعوة السلفية مجتمعياً ودعوياً بترك مساحات لها بصورة غير رسمية كوسيلة للتهدئة، مع انهكاك الحزب في قضايا حول مدى قانونيته أو ثوابته الفكرية أو تغذية انشقاقات في صفوفه بحيث يتم استنزاف قدراته وتشتيت داعميه، ما ينعكس في التأثير فيه سياسياً في حال حدوث انتخابات برلمانية.

وهذا أقرب إلى التحقق في ظل التأزم الحالي واستمرار النظام في تصعيده ضد معارضيه، وبخاصة الإسلاميين، مع ضرورة عدم إقصاء الحزب تماماً عن المشهد السياسي. ويغذي هذا الطرح وجود سابقة تاريخية في عهد حسني مبارك حيث ترك مساحات دعوية للدعوة السلفية لمواجهة وتفنيد أفكار تياري التكفير والجهاد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرف. مع ترك مساحة مجتمعية وسياسية في مراحل مختلفة للإخوان المسلمين رغم أنها كانت محظورة قانوناً.

ثانياً: شخصيات في تاريخ الدعوة السلفية

١ ـ محمد إسماعيل المقدم: رجل الأقدار للسلفية الحديثة

في رسالة على تويتر قالت الإعلامية رولا خرسا للشيخ محمد إسماعيل المقدم: «أدعوك لحوار في برنامجي، نتبادل فيه الرُؤى، في أي وقت ترتئيه... تحياتي». فكان رده: «أشكر لك دعوتك الكريمة، لكنني للأسف أعتذر لأنني لا أتمتع بموهبة الأداء الإعلامي المطلوب، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه». أشادت التعليقات بذكائه، ودبلوماسيته كفقيه لا يريد إحراج المذيعة غير المحجبة، إلا أن هذه الواقعة تصلح كمدخل لقراءة شخصية الرجل. «اللّا كاريزما» هي الأنسب للحديث عن ابن شارع الزهد بحي محرم بك، محمد أحمد إسماعيل مصطفى المقدم، المُكنى بـ

«أبي الفرج»... ولد بالإسكندرية في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٢، تخصص في الطب النفسي، وفي ما بعد حصل على ليسانس الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر، عُرف منذ السبعينيات باسم «محمد إسماعيل» ولاحقاً أضيف إليه لقبه «المقدم»، وعلى سبيل الإعزاز له والفخر به ولدوره في الدعوة يُلقبه تلاميذه بـ «مقدم الدعوة» معروف بتواضعه الجم وحسن الخلق والتأدب مع الجميع، ومحل إجماع بين كل الجماعات الإسلامية في مصر سواء اتفقت عليه، أو اختلفت معه.

كان من المجموعة التي تتلمذت على يد الأستاذ محمد بسيوني أواخر الستينيات، وتأثر بالخط الفكري ذي النزعة الجهادية السائد بين هذا الجيل، وبطبيعة التوجه المقترح منهم آنذاك. حاول التقدم للكلية الفنية العسكرية مثل أقرانه لكنه فشل في امتحانات القبول ليلتحق بكلية الطب. وعلى خلفية أحداث الفنية العسكرية كان الشاب محمد إسماعيل من ضمن من تم اعتقاله أول مرة مدة أربعين يوماً باعتبار قربه من هؤلاء الشباب آنذاك، وعندما يخرج يبدأ في طريق مخالف حيث يكون الأب الروحي والأقوى رمزياً في كيان الدعوة السلفية الذي أسسه منتصف السبعينيات. أما المرة الثانية، فكان عندما بُيتت النية في الجماعة الإسلامية على اغتيال السادات دُعي لمناقشة مسألة مُقاتلة الحكومة، فأحالهم على الشيخ ابن جبرين، جازماً بأنه سوف ينهاهم، لكنهم اعتمدوا على فتوى عمر عبد الرحمن ونفذوا ما أرادوا، لتبدأ حملة اعتقالات هائلة، واعتقل إسماعيل مدة عشرة أشهر لاعتراف أحدهم بحضوره الاجتماع، لكنه أقر برفض إسماعيل للفكرة ككل.

* * *

تشبه سيرته الشخصية كثيراً بعض سيَر قدامى الفقهاء والمحدثين، التي لا نلمح فيها كثيراً الجانب الشخصي في حياتهم وظروف تكوينهم، تُفرد ترجمته المشهورة أسماء المشايخ الذين تأثر بهم، أو طلب العلم على يديهم أو التقى بهم، إضافة إلى مصنفاته العلمية، وما هو متواتر من سيرته شفاهةً بين أحباء الشيخ من بعض القَصص التي تزيد من الغموض حوله، وتمنح سيرته الأولى لمحة أسطورية، منها قصة تصدّيه وهو في المرحلة الثانوية لأستاذه اليساري الذي هاجمه بمجموعة من الشبهات حول الإسلام، لمجرّد كتابته فقرة في مجلة حائط عن «العلم والإيمان»، ما دفع إسماعيل إلى الذهاب إلى مكتبة مسجد أنصار السنَّة ليرد بشكل علمي على أستاذه الذي تثور ثائرته، فيرد عليه المقدم: الثورة بثورة. وينتهي الأمر بأن يُقرر مدير المدرسة أن يأتي الطالب بولي أمره فيقص الطالب على والده ما حدث ويذهبان إلى المدير وتقع تلاسنات بين الطرفين وينتهي الأمر بأن يُجبر الناظر الأستاذ على الاعتذار من تلميذه، ليحقق الطالب شعبية بين زملائه، ويتعاملوا معه كـ «مفتٍ» رسمي للمدرسة. بعد دخوله كلية الطب التحق بجماعة الدراسات الإسلامية التي تحولت إلى الجماعة الدينية ثم الجماعة الإسلامية، حيث نشط في تصنيف الرسائل التي انتشرت بين شباب الجامعة في السبعينيات ـ بعدها بدأت تخرج تصنيفاته العلمية إلى النور وتحظى بقبول شديد، والبداية مع كتابه الموسوعي عودة الحجاب بأجزائه الثلاثة، وقد حاز الكتاب قبولاً عظيماً بين الشباب المتدين في الداخل والخارج ـ وعندما بدأت الاختلافات تدب في منتصف السبعينيات

بسبب المنهج الإخواني الذي ينتشر، اجتمع مع رفاقه يفكرون حول تسيير العمل الإسلامي، طال اللقاء ولم يتوصلوا إلى شيء وزادت حيرتهم. يُحكي عنه في قصة الانفصال[1] قوله: «في المساء رأيت رُؤيا، أني مع رفقة في ميدان لا يعرفون كيف يمشون وفي أي طريق يتجهون، فرأيت رجلاً ذا «مظهر سلفي» فذهبت إليه أسأله، فأشار عليّ هذا الرجل بطريق معيَّن فذهبت حيث أشار، فوجدت لافتة مكتوب عليها «طريق ابن القيِّم» في الصباح أخبرت إخواني برؤيتي وبدأنا نقرأ كتب بن القيم والتي أدت إلى اتجاهين: «اتجاه خلفي لكتب ابن تيمية والإمام أحمد، واتجاه الأمامي محمد بن عبد الوهاب».. تنتهي الرؤيا.

ورغم جزم شَيخ «المقدم» حينئذ حامد الدفراوي لنا بأن المقدم أدى البيعة لجماعة الإخوان في السبعينيات وظل بها ثلاثة أشهر، إلا أن آخرين أكدوا عدم دقة ذلك، حيث سافر المقدم إلى السعودية حينذاك ـ تحديداً عام ١٩٧٧ ـ من أجل ألَّا يُبايعهم، فابتعد مدّةً حتى استقرت الأوضاع في الجماعة الإسلامية، حيث عاد لتتكون نواة الدعوة السلفية[2].

مواقف المواجهة وإظهار الرفض والثورة عموماً تحفظ عليها التركيبة الشخصية والنفسية للمقدم حيث يرى مثل هذه الأمور فتنة يجب أن تعتزل، بعد مقتل الشاب السلفي سيد بلال[3] ودفنه بحوالي يومين سأله بعض شباب عن موقف الدعوة من مقتل أحد أعضائها، فأجاب بأننا أصحاب دعوة ولسنا نظاماً يواجه نظاماً آخر، ولدينا أنشطة وأعمال دعوية ومساجد يجب أن نضعها في الاعتبار عندما نتكلم عن المواجهة، ومن يريدنا أن نتظاهر فأقول له كيف؟! يعني نعمل مظاهرة وتيجي واحدة متبرجة تقف فيها بجوارنا!؟

ففكرة التنظيم والإبقاء عليها جعلت الدعوة ترفض الخروج في أحداث الثورة، وقالت إن مصر ليست كتونس، وإن وجه الشكر في ما بعد إلى الشباب ودورهم، والتنظيم هو الذي جعله يتخلى عن التصعيد ضد رافضي عماد عبد الغفور في الحزب بعد أن دعمه أولاً، ثم أعلى من مبدأ الصمت بعد ذلك واحتجب. لذا ولسماته الشخصية غير الحاسمة اكتفي بدور المرجعية من خلال دروسه ومحاضراته، ورغم ذلك يجزم كثيرون أنه الوحيد القادر على جمع أبناء الدعوة المبتعدين الرافضين لإدارة ياسر برهامي، لكن شخصيته تؤثر البعد من الفتنة، فعندما تم تشكيل مجلس إدارة الدعوة في حزيران/يونيو ٢٠١١ تم انتخابه بالإجماع كقيّم، لكنه بعد أيام اعتذر عن قبول أي مهام إدارية لضعفه الشديد في اتخاذ القرارات. ومع انسحابه فعلياً من العمل العام في مرحلة عام ٢٠١٣ ـ وما قيل عن تحفظه عن مسار الدعوة الحالي ـ تم إبعاده رسمياً من عضوية مجلس الإدارة في تَشكيلِهِ الثاني في

(١) هذه الروايات عن المرحلة المبكرة من: محاضرة أحمد حمدي، بعنوان: «تاريخ الدعوة السلفية والجماعات المعاصرة،» على موقع اليوتيوب، <http://www.youtube.com/watch?v=Wv6DgTI5Dkk> (آخر زيارة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).

(٢) مقابلة مع محمد يسري سلامة بمنزله بالإسكندرية يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٣) هيثم أبو خليل، «ذكريات حول قضية الشهيد سيد بلال،» البداية، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://www.albedaiah.com/node/12034>.

عام ٢٠١٥ بجعله من مستشاري المجلس ـ وهو منصب شرف لحفظ ماء الوجوه وبخاصة لرمزيته الكبيرة لدى القواعد، والتي ما تزال ترى أن محمد إسماعيل المقدم هو رجل الأقدار للدعوة السلفية ورمانة ميزانها عند احتدام الخلافات.

٢ ـ ياسر برهامي: القبضة الحديدية اللينة

هو أبرز الشخصيات السلفية في مصر ما بعد الثورة، بسبب أدواره المتعددة في المشهد الدعوي والسياسي، من مواليد أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ بمدينة «كفر الدوار ـ محافظة البحيرة»، نقل وعمره شهور إلى مدينة الإسكندرية وظل بها حتى اليوم، هو الابن الأصغر لأسرة متوسطة الحال، الوالد يعمل مهندساً في شركة «كفر الدوار للغزل والنسيج» والوالدة ربة منزل، وله ثلاثة أشقاء يكبرونه وجميعهم أطباء . حصل على بكالوريوس الطب والجراحة في عام ١٩٨٢، وماجستير طب الأطفال ثم ليسانس الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر. بداية نشاطه الدعوي، كانت في المرحلة الثانوية حيث راح يلقي بعض الدروس الدينية البسيطة في بعض سنن الصلاة وبعض أحكام التجويد، ومسائل الحلال والحرام على زملائه في الجماعة الدينية مع رفيقه أحمد حطيبة.

استمر نشاطه الدعوي بعد أن التحق بكلية الطب من خلال الجماعة الإسلامية حيث يشارك في معسكراتها الدعوية ودرَّس بها بعض الكتب إلى أن حدث الانفصال عام ١٩٧٩ وبدأ يتشكل ما عُرف بمدرسة الدعوة السلفية وكان من ضمن المجموعة المؤسِّسة. وتعتبر مُؤلفاته مرجعاً لدى السلفيين في العقيدة، مثل كتابه منّة الرحمن وكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرهما الكثير. كان ضمن الشيوخ الممنوعين من الظهور الإعلامي بسبب الضغوط الأمنية حتى قيام الثورة، لكنه عاد إلى الظهور قبل الثورة بقليل، حيث كان حديث البلاد بعدما كتبت عنه روز اليوسف قبل الثورة بأيام قليلة ووصفته بأنه «أخطر رجل ضد مصر».

اعتقل مرتين الأولى عام ١٩٨٧ عقب محاولة اغتيال «حسن أبو باشا» وزير الداخلية آنذاك مع عدد من شيوخ الدعوة مدة أربعين يوماً، والثانية في نهاية عام ٢٠٠٢ بتهمة «تكفير الحاكم والتخطيط لقلب نظام الحكم»، وفي حين خرج بعض من قبض عليه معه، إلا أنه تم تجديد اعتقاله بسبب مطالبات أمن الدولة له بترك الحديث في قضايا: «تحكيم الشريعة، الولاء والبراء، الرد على النصارى، العمل الجماعي ـ الجهاد». وكانت المساومات لشيوخ الدعوة خارج المعتقل تتعلق بـ: إما أن يتجدد اعتقال برهامي، وإمّا يخرج بشرط ترك الحديث في هذه القضايا، والنتيجة رفض كلا الطرفين هذه المساومات، واستمر تجديد قرارات الاعتقال لبرهامي حتى خرج في صيف عام ٢٠٠٤.

يحظى برهامي بكاريزما شخصية كبيرة، لذا يشعر كل من يقترب منه بحميمية شديدة، فضلاً عن التواضع الشديد، وتواصله المباشر مع الشباب الذي يمثل لهم قيمة رمزية كبيرة ونموذجاً لا يضاهيه أحد. يعتمد على البعد الإنساني في إدارته الدعوة، مستنداً إلى ثقله الرمزي والروحي وكاريزمته في السيطرة على مجالس الدعوة في المحافظات كافة، كما أنه على صلة مباشرة بأدق تفاصيل العمل

الدعوي في المحافظات، لدرجة أنه يتردد في الوسط السلفي أنه في حالة حدوث أي مشكلة في أي مسجد صغير في أطراف الجمهورية يكون برهامي على علم بها ويسعى إلى حلها.

بالمقابل يصفه معارضوه بأنه صاحب القبضة الحديدية على شؤون الدعوة السلفية، وأنه لا يُصعد سوى أتباعه فقط في المستويات الإدارية المختلفة للمناصب القيادية في الدعوة بداية من مجالس إدارات الدعوة في المحافظات وصولاً إلى مجلس إدارة الدعوة السلفية العام.

وهناك ثلاث طبقات عمرية في الدعوة السلفية: المقدم وأبو إدريس، ثم فريد وعبد العظيم، ثم حطيبة وبرهامي، والأخير النائب الأول للدعوة السلفية ومسؤولها الإداري. استطاع برهامي بمهاراته الشخصية وسماته النفسية أن يثبت أقدامه في الدعوة، لذا لُقِّبَ بـ «مهندس» الدعوة السلفية ودينامو «الدعوة»، ذلك لأنه الوحيد من مشايخ الدعوة الذي تفرغ للعمل الإداري والتنظيمي عكس باقي المشايخ المتفرغين للدعوة وإلقاء الدروس. أما في الجانب الدعوي، فاستطاع أن يثبّت أقدامه كأحد المرجعيات العلمية للدعوة، وكتبه أضحت أساسية لمن يريد أن يدرس العلم الشرعي، مثل كتابه منة الرحمن وغيره من الكتب التي تُدرَّس في معهد إعداد الدعاة، الذي أقامته الدعوة في الثمانينيات.

* * *

عندما تفجرت أزمة حزب النور، حيث اعترضت مجموعة من شباب الحزب ـ عرفوا بـ «جبهة الإصلاح» ـ على محاولات سيطرته على مقاليد الحزب من طريق بعض المقربين له من أعضاء الهيئة العليا للحزب، وطالبوا برفع يد برهامي عن الدعوة، وعن إشرافه الدعوي على الحزب وجريدته، بدأ الحديث العلني حول أدائه وتقييم إدارته، فقد وصفته الجبهة بأنه شديد التأثر بجماعة الإخوان المسلمين تنظيمياً؛ فرغم انتقاده الجماعة بشكل قوي، إلا أنه من خلال إدارته شؤون الدعوة بدا أن هناك تنظيماً داخل الدعوة، وأن ولاءه له، فهو منهم بمنزلة المرشد وذلك على غرار ما هو موجود في جماعة الإخوان المسلمين. وهذا يبدو في تصعيده الكثير من الشباب ممن يضمن ولاءهم له في مناصب إدارية بالدعوة، فأغلبهم ممثل في مجلس الشورى العام للدعوة. وبحسب محمد يسري السلامة المتحدث الرسمي السابق لحزب النور، فإن بذور الأزمة موجودة منذ إنشاء حزب النور، وذلك لأن ياسر برهامي وعماد عبد الغفور ليس بينهما ود متبادل منذ السبعينيات، وبرهامي سبب استبعاد عبد الغفور من الدعوة في بداية التسعينيات، وهناك استئثار داخل الدعوة السلفية من قبل برهامي بالقرار ووضع السياسات، وكان يثير حفيظة بقية المشايخ، ولم تظهر قوة الخلاف إلا في التطورات الأخيرة داخل الحزب. وأضاف: برهامي يعتبر الدعوة السلفية ملكاً له، ويرى أنه هو الذي بذل فيها الجهد، ووجود المشايخ الأربعة وجود شرفي وتاريخي فقط، وأنه ـ على أرض الواقع ـ الأحق بالرئاسة. وأظهرت التغييرات الأخيرة في مجلس إدارة الدعوة تفرد برهامي الفعلي بعد إبعاد سعيد عبد العظيم من الدعوة نهائياً وجعل كل من محمد إسماعيل وأحمد حطيبة مستشارَين لمجلس الإدارة وهما من المناصب الشرفية لحفظ ماء الوجوه بعد اعتزالهما العمل العام وما يقال عن تحفظهما عن مسار الدعوة الحالي.

وأهم التحديات تتعلق بكيفية سير العمل بالدعوة في حالة اختفاء ياسر برهامي، وبخاصة وأنه يملك بالفعل مقاليد الأمور في كل ما يتعلق بها، فهو الصندوق الأسود بالفعل للدعوة السلفية. ولطبيعته المبادرة، فهو دائماً ما يكون وراء مبادرات كثيرة تطرحها الدعوة، وفي حين لا نستطيع الجزم بوجود تأييد مسبق لها من قبل «مجلس الأمناء»، إلا أنه بحكم وجود الملف الإداري والتنفيذي في يده يجعلنا نتعامل مع مبادراته على أنها مبادرات الدعوة حتى يثبت العكس!

٣ ـ عماد الدين عبد الغفور: العقل السياسي للسلفية السياسية

لا يمكن أن تجد في أي أدبيات الحركة الإسلامية بعامة أو السلفية خاصة أي ذكر أو إشارة إلى اسم «عماد الدين عبد الغفور» قبل عام ٢٠١١ سوى إشارة عابرة إلى اقتراحه بضرورة أن يكون هناك كيان منظم للدعوة. ثم كان اختفاؤه الطويل، حتى بدأ اسمه يتردد عقب تنحي مبارك في ١١ شباط/ فبراير، ما شكّل استغراب الكثيرين ممن لم يسمعوا هذا الاسم من قبل وسط حالة عدم الوضوح حول طبيعة علاقته بالدعوة السلفية.

وعندما جرى التعريف به من قبل قيادات الدعوة لدى قواعدها السلفية في مرحلة إعداد «حزب النور» لم تكن المعلومات المتاحة عنه كثيرة، ما أثار التعجب، وعشرات الأسئلة حول هذا الشخص الذي يقود أكبر تحول في تاريخ السلفية السياسية متمثلاً باتجاهها للعمل السياسي بعد طول مُمانعة. ولد عبد الغفور بأسيوط عام ١٩٦٠، ثم انتقل مع الأسرة إلى الإسكندرية ليكون بعد ذلك صاحب أكبر تحولين في تاريخ الحركة الإسلامية بعامة والسلفية بخاصة:

التحول الأول كان إشارته عام ١٩٨٠ على شيوخ الدعوة السلفية بضرورة وجود كيان منظم خاص بها.

والثاني أنه من أشار على الدعوة بضرورة إنشاء حزب سياسي عقب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

الفترة الأولى من حياته مجهولة لدى عموم الجيل الحالي للدعوة، فلم يعرفوا سوى أنه مؤسس حزب النور والذي حمل مسؤولية الحزب في لحظة تاريخية فارقة. وبانتخاب مقتطفات من سيرته نجده قد شارك في أغلب المعسكرات الإسلامية التي أقامتها الجماعة الإسلامية كمسؤول عن مجمع إعدادي طب ـ ويضم تقريباً ثلاثة آلاف طالب من إعدادي طب وأسنان وصيدلة وعلوم وأولى تربية ـ وقبلها كمسؤول عن العمل في المدارس الثانوية بالإسكندرية. وعندما بدأت التضييقات من قبل الإخوان على السلفيين وصراعات المساجد، كان المسجد الوحيد لهم هو مسجد عباد الرحمن بجوار بيت عبد الغفور، وساوموا الحاج عبد الرحيم على أن يترك لهم المسجد مقابل تنظيم الدروس والأنشطة به، لكنه رفض، حيث كانت علاقته جيدة جداً بوالد عماد.

وحاول «صبحي صالح» ـ وهو أحد أعضاء مجلس الشعب في ما بعد ـ التفاهم مع بعض الأسر القريبة من المسجد، بحيث يحصل على موافقتهم وتالياً يكون للإخوان الحق ـ استناداً إلى رغبتهم ـ في السيطرة على المسجد، لكنه لم يفلح.

وعقب الانفصال كان ضمن أعضاء مجلس الإدارة، وفي ما بعد تزايدت الخلافات وترك الدعوة على إثرها ليتفرغ للطب قبل أن يعود في بداية التسعينيات مشرفاً على العمل الجامعي، لكنه لا يستمر بسبب تجدد الخلافات، فيسافر إلى أفغانستان للعمل الإغاثي ومنها لقطر ثم يعود أواخر التسعينيات، ويبدأ في تنظيم دروس علمية خاصة بالتعاون مع شيوخ الدعوة، ليعود بمشروع الحزب وقت الثورة.

* * *

عندما أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية ـ ٢٠١١/٢٠١٢ ـ وحقق حزب النور فيها المركز الثاني من حيث عدد المقاعد، ما جعله يستحق لقب «الحصان الأسود» الذي أطلق عليه إعلامياً بسبب المفاجأة التي تحققت بشكل لم يكن يتخيله كثير من المتخصصين قبل العوام، وهو ما سبب «صدمة» من عدم استيعاب حجم الحضور والتأثير السلفي في المجتمع المصري و«تخوفات» نتيجة الصورة الذهنية المأخوذة عن السلفيين والاختيارات الفقهية التي يتبنونها.

وعند سؤال عبد الغفور عن هذه التجربة، نجده يتحدث بالأرقام عما استهدف تحقيقه في برلمان ٢٠١١، مُعترفاً بجوانب القصور التي حدثت، وحالت دون الحصول على الأغلبية، مُعيداً ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية نتيجة حداثة التجربة والندرة النسبية للكوادر المؤهلة التي تستطيع تخطي هذه المرحلة نتيجة عوامل متعددة، منها الابتعاد من قبل الدعوة السلفية عن العمل السياسي، ما تسبب في عدم وجود كوادر تستطيع تحمل تطورات المرحلة.

طبيعته الشخصية الهادئة التي تتجنب الصدامات رغبةً في عدم إنهاك نفسها في جدالات لا طائل وراءها، وطبيعته العملية تفسر لنا بُعده من مناطق الصراعات، هذه الاستقلالية يراها «ميزة»، حيث تتيح له سهولة الحركة خارج قيود التنظيم، ومن ثم تكون فرصة الإبداع أكثر، كذلك يراها «عيباً» حيث جعلته خارج أُطر الشللية، فلم يكن له شلة تُسوِّقه ولاءاتها، فهو دائم التأكيد أنه لا يبحث عن مكان ما بعينه يكون فيه، فهو مقتنعٌ بدوره أياً كان، مُؤمن أنه سيؤديه بكفاءة. ولذلك كان لا بد من الصدام الذي انتهى باستقالته من حزب النور ليخوض تجربة جديدة مع حزب الوطن.

٤ ـ سعيد عبد العظيم: التغريد خارج السرب

طبيب وداعية سكندري، أسلوبه الخطابي مُتميّز تعرفه من خلاله، يداعبه الشيخ المقدم دائماً ويقول عنه: «أبيض البشرة والقلب والشعر». ولد بالإسكندرية عام ١٩٥٢ من أمّ مصرية ووالد من أصل تركي، قدم أجداده مع محمد علي باشا. أسرته مكونة من ستة من الذكور واثنين من الإناث. لجده ـ والذي كان شيخاً بالجامع الأزهر وأحد العلماء المرموقين والمعروفين بالعلم والفضل في

بلدته ـ مكتبة ضخمة لطالما أثارت شغف الشيخ للبحث والاطلاع وطلب العلم في صغره، وورث الكثير من كتبها والتي أصبحت نواة لمكتبته الشخصية في ما بعد، حيث يتحدث عن كتبها إلى اليوم بإكبار وإعجاب.

تزامن دخوله كلية الطب مع قضية الفنية العسكرية والتي انخرط فيها بعض الطلاب من الطب والهندسة، حيث غلبت نزعة التكفير على الكثيرين. انضم إلى الجماعة الإسلامية ويرى أن أعظم ما في تجربتها صبغ الأنشطة بالصبغة الإسلامية، وتوضيح مفاهيم الدعوة من خلالها. ويضيف: «كنا نتحرك بعفوية، نلتقي بالمسجد ونتعارف»، ومن المفارقات التي يراها عبد العظيم في هذه الفترة: «... فالأم ما زالت متبرجة لا تفارق مشاهدة الأفلام والتمثيليات بالتليفزيون، وابنتها الشابة مجلبية تعظِّم الحرمات وتقيم الشعائر وتحرص على الصلاة لوقتها وتحضر دروس العلم وتواظب على قراءة القرآن. أما الأب فيجلس على المقهى، وإن صلى ففي المنزل، وابنه الشاب لا يفارق صلاة الجماعة وطلب العلم وممارسة الدعوة».

هناك مدخلان رئيسان لفهم شخصية عبد العظيم، فمنهما نستطيع أن نُفسر سلوكياته ومواقفه:

الأول: جملة قالها لي في حوارنا بصيغ متعددة «لا أحب الحوارات وأن أكون في قفص الاتهام».. فالمُطالع حواراته يجده يراوغ أحياناً كثيرة ولا يجيب عما يوجه إليه من أسئلة، لا يتحدث بسوى ما يريده ويرفض أن يتم الدفع به في منطقة لا يحب الدخول فيها، شعرنا بذلك من لقائه، ولاحظناها من حواراته القليلة التي يجريها، وهذه خاصية لصيقة به منذ القدم، فمن يشاهد ندوة الرأي التي شارك فيها في أوائل الثمانينيات يجد ذلك، فجميع المتحدثين خصصوا الوقت الممنوح لهم في المناقشة لعرض بعض أفكارهم، إلا عبد العظيم والذي استهلك وقته في مقدمة عامة طويلة ما دفع مقدم البرنامج إلى أن يقاطعه ويطالبه بأن يختصر المقدمة ويتحدث في لُب الموضوع، لكنه لم يمتثل واستمر في حديثه عن الإسلام بعامّة.

المدخل الثاني: أصوله التركية، حيث يقول عن أثرها فيه : «... والطبع والهيئة تشهد، والناس يحكون» وهي عبارة لها مدلولاتها الكثيرة فهي توحي بالثقة والاستقلالية وصعوبة ترويضها في إطار تنظيم ما، وهذا واضح جداً على عدة أصعدة، فطلاب العلم يرون بأنه لا يهتم بأي علاقة شخصية معهم مثلما هي الحال مع ياسر برهامي، حيث تقتصر بهم على الدرس كعادة علماء السعودية. أيضاً في بعض المواقف نجده خارجاً على مواقف التنظيم. ووفقاً لمفهوم الالتزام التنظيمي فإن وجود فرد ما في جماعة ما، عليه بالتأكيد أن يلتزم بقراراتها حتى وإن كان القرار فعلياً مناقضاً رؤيته.

عند النظر إلى مواقفه السياسية الأخيرة، نجدها غالباً ما تكون مُضادة للقرارات المتخذة من قبل الدعوة السلفية وتشير إلى بعض التوتر على صعيد المستوى التنظيمي والمواقف السياسية التي يتبناها كل من ياسر برهامي النائب الأول للدعوة السلفية والمتحكم الفعلي في الدعوة، وعبد العظيم النائب الثاني للدعوة السلفية، لذا يجب أولاً التوقف عند الجانب الشخصي في علاقة القطبين الكبيرين، برهامي وعبد العظيم؛ في البدء كان تعاوناً علمياً في المسائل التي يُختلف فيها

للوصول إلى إجابة واحدة اعتماداً على مكتبة سعيد، وفي ما بعد كان عبد العظيم يرى في نفسه أنه الأجدر بأن يكون قيّماً، وهناك واقعتان: الأولى، سببت أزمة في بداية الثمانينيات بمحاولة عزل «أبو إدريس»، وكانت بمساعدة برهامي؛ أما الواقعة الثانية، فكانت توسعه في التسعينيات في عمل اللجان، مما هدد باقي الشيوخ، ـ وأبرزهم برهامي ـ وفي ما بعد ٩٤ بدأ تمدد برهامي التنظيمي في أنشطة الدعوة بشكل سري بدون علمه ـ رغم أنه المشرف على المجلس التنفيذي للدعوة السلفية من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٢ ـ وفوجئ بحجم التوسع عند القبض على برهامي عام ٢٠٠٢، ليستمر برهامي القوة العظمى تنظيمياً رغم أنه أصغر الشيوخ عُمراً!

لذا من الطبيعي أن يكون هذا التضارب الذي حدث بين القطبين الكبيرين في ما بعد، سواء في ما يخص مرشح الرئاسة، حيث أيد عبد العظيم مرسي منذ البداية، وعند الأزمة التي حدثت في حزب النور قال: «حزب النور أصبح ابنا عاقاً للدعوة السلفية، ولم يعد يعبر عنها»، وعندما اشتد الصراع قبيل عزل مرسي اختلف معه برهامي حينما قال إن مرسي ولي أمر شرعي.

هذه المواقف وغيرها تشير ـ إضافةً إلى الصراعات الشخصية ـ إلى أزمة تتعلق بطريقة إدارة الدعوة السلفية، فالدعوة يديرها فعلياً ياسر برهامي، والمفترض أن تكون هناك اجتماعات متداولة، لكن فعلياً لا يتم ذلك لعدة أسباب ـ بحسب عبد العظيم ـ منها أن الآلية المعتادة هي الآلية نفسها المطبقة حالياً، لكنها تحتاج نوعاً من الإحكام، فالدعوة تمددت واتسعت أدوارها[4]. لذا فإن مواقفه جعلت بعض الأصوات الشبابية المنتمية إلى الدعوة للمطالبة باتخاذ اللازم معه لمخالفته المتكررة الشورى ورأي الجماعة، بما يتنافي مع آداب العمل الجماعي ومصلحة الكيان[5]. وبعد سنوات ثلاث من هذا التصريح العلني يتم الإطاحة به من الدعوة السلفية عبر انتخابات لمجلس الإدارة لم يتم الإعلان عنها مسبقاً بدعوى احتياطات أمنية، كذلك فصله تماماً من الجمعية العمومية للدعوة بدعوى ثبوت مخالفات منهجية وسياسية عليه تخالف التنظيم ومواقفه. وبذلك لم يعد له أي صلة تنظيمية رسمية أو غير رسمية بالدعوة!

هذا التغريد خارج سرب الدعوة السلفية يُفسره عبد العظيم لنا ويقول: «مواقفي مختلفة لارتباطي بهيئات متعددة، فلا أستطيع تبني كل موقف لهم، فهذه مواقف محلية، لكن مواقفي أكبر من ذلك أحياناً، أريد أن أكون مُتاحاً للجميع، أنصح الجميع ويستجيبون، ولا أريد أن أؤاخذ بما يفعل غيري نتيجة مرجعيتي له.. أريد وجود صف إسلامي منفتح».

وجدير بالختام أن نذكر تعرضه للاعتقال أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم بسبب خطبة عن ضرورة اللحية عقب اغتيال السادات، ثم اعتقل ضمن من اعتقل من قيادات الدعوة عام١٩٩٤، حيث استمر محتجزاً مدة شهر بقسم اللبان حتى تم الإفراج عن المعتقلين.

---

(٤) لقاؤنا السابق الإشارة إليه.

(٥) تصريح لـ: إبراهيم أباظة، صحفي بجريدة الفتح وعضو بالدعوة السلفية على صفحته الشخصية Facebook بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وتـم اعتقاله في في نهاية عـام ٢٠٠٢ مع برهامي وفريد وعـدد من تلامذتهم. وكانت التهم الموجهة لهم «تكفير الحاكم والتخطيط لقلب نظام الحكم». وقد أفرج عنه مع أحمد فريد في عام ٢٠٠٣.

٥ ـ محمد عبد الفتاح «أبو إدريس»: الرجل الخفي

الرجل الخفي بكل ما تعنيه الكلمة، لن تجد له كتاباً أو رسالة على الشبكة العنكبوتية، لن تجد له درساً أو محاضرة أو لقاء صحفياً طوال الثلاثين عاماً الماضية، عُرف بقيِّم الدعوة السلفية، اسم غامض ومنصب مثله، لا تعرف ما أدواره الفعلية وسماته التي أهَّلته من دون غيره لأن يظل في هذا المنصب طوال أربعة عقود تقريباً، ولماذا يحتجب إعلامياً؟ كل هذه الأمور تظل مجهولة عند تناول سيرته.

هو محمد عبد الفتاح عبد المجيد المُكنى «أبو إدريـس» ابن شـارع إيزيـس بحي محرم بك السكندري مولود في عام ١٩٥٤ من أب تاجر امتلك محلاً لأجهزة التلفاز باسم «راديو كرموز» أمام عامود السواري، وأم ربة منزل. كان مسؤول الجماعة الإسلامية بكلية الهندسة التي لم يكمل دراسته بها، متزوج وله ولدان وبنت واحدة، ويعمل مديراً لمركز الهدى للدراسات المتخصصة لتحقيق التراث. ومن «مؤلفاته» التي يُسوق بها بين القواعد ـ وهي في حقيقة الأمر رسائل صغيرة لا تتجاوز ثمانين ورقة ـ التي استطعنا معرفتها: رسالة علم التلاوة في تجويد القرآن، ورسالة وأقيموا الصلاة، ورسالة صفوة الكلام في مسالك الصيام. فضلاً عن تحقيقات تخريج أحاديث لكتب: فتح المجيد ومعارج القبول، والكافي وفقه السنة للشيخ سيد سابق. ولطبيعة نشأة الدعوة السلفية واعتماد مؤسسيها على مجهودهم الذاتي في طلب العلم الشرعي، فليس لهم شيوخ مباشرون تلقوا على يديهم العلم الشرعي، لكننا نعلم ما الكتب التي تأثر بها رفاقه، وما قراءاتهم التي دفعت كلاً منهم إلى التمايز في علم شرعي بعينه. أما بالنسبة إليه، فلا تعلم كيف جاء تميزه في الفقه الذي يوصف به، لم نعرف ما الكتب التي أخذ منها العلم.

الجانب الأسطوري يُنسج حوله... فالمتتبع كل حديث لأي من مشايخ الدعوة يأتي ذكره فيه، نجد أن الكل يُدندن حول شيء واحد: «قُدراته الإدارية العظيمة، والتي لا تتوافر لغيره، فضلاً عن قدرته على التوجيه، وقدرته التحليلية» ـ ويستشهدون بثناء الشيخ أبي بكر الجزائري عليه عندما عاد إلى المدينة المنورة بعد زيارته مدينة الإسكندرية في أواسط الثمانينيات، حيث قال بالدارجة المصرية: «عندهم حتة قيم!» ـ، بل ويزيد بعض أبناء الدعوة عند حديثهم عنه ويقولون: «عندما تتكلم معه في أمـور حياتية عـادية تخرج من حديثه ببعض الرسائل والتوجيهات ذات الأبعاد والدلالات الإدارية التي تفيدك في كافة أمورك». هذا التمجيد غالباً بغض البصر عن ضعف نشاطه الدعوى سواء الخطبة والدرس مقارنة بغيره من المشايخ ـ ويتردد أن له في الماضي بعض الدروس ـ كذلك لخلق كيان خاص يمتاز بين القواعد عن غيره من المشايخ، وليُبرر وجوده كمسؤول أول ـ

حسب الهيكل المعلن ـ عن الدعوة السلفية منذ تأسيسها سنة ١٩٧٩. وعندما غيّرت اسمها إلى «الدعوة السلفية» عام ١٩٨٢ تم الاتفاق على أن يكون المسمى لرئيس المدرسة السلفية «قيّم المدرسة السلفية»، واتفق الشيوخ على طريقة إدارة جماعية، فعند اتخاذ قرار يكون بالأغلبية، ورأيه مُرجّحاً عند التساوي وذلك في كل القضايا.

واقع الأمر أن وجوده كقيّم بناء على توازنات داخلية قائمة على السن بشكل أساسي؛ فعند النظر إلى الطبقات العمرية لشيوخ الدعوة المؤسسين، نجدهم ثلاثاً كالتالي: المقدم وأبو إدريس ثم فريد وعبد العظيم، ثم برهامي وحطيبة، ولرفض المقدم أي مناصب إدارية وتفرغه للعلم الشرعي منذ البداية، وُكِّل الأمر إلى قرينه «أبو إدريس»، حيث لا يمكن تَخطي هذه التراتبية العمرية، وهو ما استمر حتى اليوم، فرغم أن المتحكم الفعلي في الدعوة في مراحل ماضية كان سعيد عبد العظيم ثم ياسر برهامي في ما بعد، إلا أن «أبو إدريس» ظل قَيماً، ورغم سعي البعض إلى إزاحته عن المشهد، إلا أن الأمر لم يتم. ويؤكد الرافضون لبرهامي أن «أبو إدريس» بديل آمن من برهامي، ولعدم تصعيد عبد العظيم كقيم بحكم السن، خصوصاً وأن عبد العظيم يرى دوماً نفسه الأصلح ليكون القيم، ولا سيَّما أنه يرى عدم صلاحية القيم الحالي.

وعندما بدأت محاولات الأجهزة الأمنية في تفكيك جسد الدعوة عام ١٩٩٤ وتم إيقاف أنشطة الدعوة وتلفيق قضية للإداريين بها، سُجن فيها «أبو إدريس» مع بعض المشايخ ومنهم عبد العظيم. خيّره الضابط بين أن يُفرج عنه ويُحل التنظيم ويبتعد عن قيادته أو يتم اعتقاله مدى الحياة مثله مثل سائر أعضاء الجماعات الإسلامية ولا يفرج عنه إلا بعد أن يهرم ويصل إلى حالة صحية ميئوس منها، وحفاظاً على حاله وعلى التنظيم تم حل المجلس التنفيذي ومجلس المحافظات واللجنة الاجتماعية، وتولى سعيد عبد العظيم الإشراف على أنشطة الدعوة التي ظلت مستمرة وإن اقتصرت على الدروس والمحاضرات العامة والندوات الشهرية. وابتعد «أبو إدريس» تماماً عن المشهد حتى الثورة، ولم يعد له أي صلة بإدارة الدعوة نتيجة الضغوط الأمنية عليه، فمجرد وجوده يثير الأمن عليه وعلى الدعوة. وعندما اعتقل عبد العظيم عام ٢٠٠٢ تولى «أبو إدريس» الإشراف على الدعوة، وما هي إلا عدة أشهر حتى خرج عبد العظيم وتولى برهامي الإشراف على المجلس التنفيذي وانسحب «أبو إدريس» من المشهد حتى عاد يوم ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ قيماً للدعوة، حيث تم تشكيل مجلس أمناء من شيوخها المؤسسين، فضلاً عن مجلس إدارة جديد لـ «جمعية الدعاة الخيرية»، والتي أشهرتها الدعوة رسمياً، وقد رفضت وزارة الشؤون إشهارها باسم «الدعوة السلفية»، وبعد الإشهار ووضع اللائحة الداخلية والهيكل الإداري تم عقد مجلس الشورى العام وانتخاب مجلس الإدارة وانتخاب «أبو إدريس» رئيساً، وياسر برهامي نائباً أول، وسعيد عبد العظيم نائباً ثانياً. وكان أول ظهور جماهيري له في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١ في جمعة «الإرادة الشعبية» والتي عرفت إعلامياً بجمعة «قندهار»، واللقاء تم ليلاً حيث الإضاءة خافتة وزاوية التصوير جانبية، والصورة العامة للحوار تَزيد صاحبها غُموضاً فوق غموضه، وحواره الذي لا يزيد عن اثنتي عشرة دقيقة لا تجد

فيه ما يشدك، سواء طريقة الأداء أو مضمون اللقاء، هو لقاء لذر الرماد في العيون، وأغلب الظن أن اختيار توقيت ظهوره في هذه الجمعة لها رمزيتها، فقد شارك المشايخ كافة في هذا اليوم، بل وألقوا كلمات على منصة الدعوة وتحتم وجود «أبو إدريس» ليعلن عن نفسه أمام جماهير الميدان ليكون بداية تدشين إعلامي له. بعدها لم يظهر «أبو إدريس» بعد جمعة قندهار إلا أثناء إلقاء بيان الدعوة حول ترشيح عبد المنعم أبو الفتوح، حيث حصل أبو الفتوح على دعم الدعوة. بعد ذلك اختفى عن الأنظار حتى انفجرت أزمة حزب النور واشتد النزاع بين جبهة الإصلاح الداخلي وبين لجنة شؤون العضوية بالحزب، كان «أبو إدريس» ضمن الجبهة المؤيدة مواقف الهيئة العليا للحزب مع ياسر برهامي، ووجدناه يظهر خلال المؤتمر «المغلق» الذي عقدته الهيئة العليا والهيئة البرلمانية لحزب النور، وأكد أنه حضر كضيف للاستماع للمجتمعين لأنه ليس عضواً في حزب النور. بعدها... لم يظهر في أي فاعليات ليؤكد بذلك مقولته المتداولة بأن «عهد الرموز والنجم الأوحد قد ولى، والعمل المؤسسي هو المعتمد لدى أي جماعة تحترم نفسها».

٦ ـ أحمد حطيبة: فقيه مصر

طبيب الأسنان «أحمد السيد أحمد حطيبة»، من مواليد الإسكندرية (١٩٥٨) ومن مؤسسي الدعوة السلفية بها، وصاحب ثاني أكبر مجموعة صوتية على الشبكة ـ موقع إسلام واي <http://www.islamway.com> ـ بعد الشيخ العثيمين.

متزوج وله ثلاثة أبناء ومثلهم من البنات. وهو أندر شيوخ الدعوة السلفية في الظهور الإعلامي وفي وجود ترجمة خاصة به، لن تجد له حديثاً عن سيرته الشخصية أو لقاءً يتحدث فيه عن شهادته عن الدعوة، ومرات نادرة هي التي تجده يعلق إعلامياً عن حدث سياسي، لقِّب بفقيه مصر وقال عنه الشيخ ياسر برهامي «أعجوبة من أعاجيب الزمان»، و«أفقه أهل مصر». ونُقل عن المحدث عادل عبد الغفور قوله إنه «أحق الناس بالتصدر للفتوى في مصر على حد علمه».

حياته غاية التنظيم، وتنحصر تحركاته في ثلاثة أماكن فقط، مسجد نور الإسلام، وعيادته ومنزله، حيث لا يخرج في جولات دعوية أو يسافر إلى الخارج. يبدأ يومه بصلاة الفجر ثم يعطي درساً (بالتبادل كل أسبوع) في الحديث (من المسند) أو في التفسير ثم يذهب إلى عيادته (أمام المسجد)، فيتلقى المرضى حتى ما قبل صلاة الظهر ـ لا يعمل بعد ذلك ـ ثم يتفرغ للعمل الدعوي حيث له أربع دروس أسبوعية (بعد العشاء) في الفقه والأصول (وأحياناً) في العقيدة... هذا إلى جانب خطبة الجمعة، وتزداد دروسه في رمضان إلى ثلاثة دروس يومياً بعد صلاة الصبح والعصر، وفي صلاة التراويح. يمتاز بالمنهجية الشديدة، فقلما نجد له دروساً منفردة، وإنما كلها تقريباً عبارة عن سلاسل ومجموعات، انتهى من شرح كل من: منار السبيل والمغني لابن قدامة وصفة الصلاة للألباني؛ مراقي السعود في أصول الفقه؛ فتح المجيد وغيره في العقيدة، تفسير ابن كثير وتفسير القرطبي في التفسير، مسند الإمام أحمد ورياض الصالحين في الحديث وغيرهما. أصدر ثلاثة مؤلفات مطبوعة

الدعوات الطيبات؛ الجامع لأحكام الصيام وأعمال شهر رمضان؛ الجامع لأحكام الحج والعمرة والهدي والزيارة. تزامل حطيبة مع برهامي في المدرسة الثانوية وبدآ وقتها العمل الدعوي، حيث تبادلا إلقاء الكلمات القصيرة على الطلبة. التحق بكلية طب الأسنان بجامعة الإسكندرية وتعرف إلى محمد إسماعيل حيث درس معه العقيدة الطحاوية وحفظها، فكان مسؤول الدعوة السلفية بكلية طب الأسنان. ويعتبر حطيبة من أبرز الشهود على مراحل مختلفة في الحركة الإسلامية، وبخاصة أنه من أبرز الطلاب الناشطين في المعسكرات الطلابية التي كانت تقام حينئذ، شارك منذ عامه الأول في «المعسكر الإسلامي الأول» والذي أقامه اتحاد الجامعة صيف عام ١٩٧٦ وغيره من المعسكرات.

وكان حطيبة ضمن أول مجلس لإدارة المدرسة السلفية مع محمد إسماعيل، وأبو إدريس، محمد عبد الفتاح، وأحمد فريد، وسعيد عبد العظيم، وكمال قريطم، ومحمد ياقوت، وأحمد أبو علي. ولنشاطه الطلابي كان حطيبة من ضمن الأسماء التي تم إدراجها ضمن قرارات التحفظ الشهيرة التي أصدرها الرئيس الراحل أنور السادات في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، حيث ظل عدة أشهر وخرج في بدايات ١٩٨٢ ـ وهي المرة الوحيدة التي اعتقل فيها ـ ليكون له موقف حاسم في واقعة غير معروفة كثيراً في تاريخ الدعوة، وذلك عندما أراد بعض الشيوخ تغيير القيم، فرفض حطيبة وثار عليهم قائلاً مقولته الشهيرة: «المدرسة السلفية هي «أبو إدريس» ومحمد إسماعيل وبدونهما لا توجد مدرسة سلفية».

وفي ما بعد تأسيس معهد الفرقان عام ١٩٨٥ بإشراف الشيخ فاروق الرحماني رحمه الله، وبعد سفره أشرف عليه حطيبة ـ والذي شارك في وضع المنهج الدراسي بالاشتراك مع شيوخ الدعوة. وعندما اتخذت الدعوة قرارها بمشاركة الدعوة السلفية بالعمل السياسي وتأسيس حزب النور، نشير إلى أن كلا الشيخين حطيبة وفريد قالا بجواز المشاركة وإن كان ترك هذا الأمر أفضل عكس موقف سعيد عبد العظيم والذي رفض هذه الخطوة لأنها ستأتي على الجانب الدعوي. وظل حطيبة في هيكل قيادة الدعوة متفرغاً للمعهد، وبعد توسع وانتشار الدعوة السلفية في الحياة السياسية ومواقفها التي أثارت كثيرين سواء من أبناء الدعوة أو من عموم التيارات الإسلامية أو ممن هو خارج نطاق العمل الإسلامي، لم تجد أي حضور سياسي للشيخ سوى عدة فيديوهات مقتطعة من دروسه يتم استخدام محتواها من قبل البعض بعناوين ترتبط بظروف سياسية آنية، كإشارة إلى أنه يؤيد أو يرفض أمراً ما، مثلما حدث وقت أزمة رئاسة حزب النور، كذلك وقت التصويت على الدستور وعقب مجزرة فض الاعتصام وغيرها من الأحداث، مع ملاحظة أن أغلب هذه المقاطع تدور حول التحذير من الخوض في الفتنة، مستنداً إلى حديث النبي (ﷺ): «أمسك عليكَ لسانكَ وليَسعْكَ بَيتُك وابكِ على خطيئتكَ».

والجدير بالذكر هو ما علمناه من أكثر من طرف، أن رأي الشيخ يؤخذ بالهاتف في اجتماعات مجلس الأمناء أو الإدارة والتي تكون القرارات فيها بالتصويت ـ حيث لا يغادر الشيخ جمهورية

باكوس ـ كما يطلق عليها نتيجة بقائه الدائم فيها. وكان غريبا أن يتصدر الشيخ حطيبة في المشهد السياسي بكل ما له من رمزية تاريخية وتنظيمية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بإعلان تأييده قرارات مجلس أمناء الدعوة السلفية، والتي دعمت فيها خارطة الطريق بعد ٣٠ حزيران/يونيو، وذلك من خلال التغطية الإعلامية للدعوة للقائه بأبناء الدعوة بمكة المكرمة ـ من دون إبراز أي تعليقات للوفد المرافق رغم أهميتهم التنظيمية ـ وذلك بإبراز عدة نقاط محددة تم تعميمها في كل الوسائل الإعلامية التي تابعت الأمر بعد التغطية المصورة التي قام بها موقع أنا السلفي وجريدة الفتح، فلم يصدر أي مادة صوتية تخص اللقاء.

وهذا لم يحدث من قبل، أن يتم نقل رسائل في هذه المراحل الحرجة التي تمر بها الدعوة من دون مادة صوتية. خلفيات هذه التصريحات كانت بمناسبة توجه وفد من كبار كوادر الدعوة السلفية ضم كلاً من الشيخ أحمد حطيبة، عضو مجلس إدارة الدعوة، والشيخ محمود عبد الحميد، عضو مجلس إدارة الدعوة، وعبد الله بدران أمين حزب النور بالإسكندرية، والشيخ مصطفى دياب مسؤول قطاع الطلائع بالدعوة إلى السعودية لأداء العمرة، حيث التقوا خلال الزيارة أبناء الدعوة السلفية القاطنين بمكة المكرمة، حيث تناول اللقاء الأحداث الجارية في مصر وتوضيح الحيثيات التي بناء عليها اتخذت الدعوة السلفية القرارات المصيرية الأخيرة والخاصة بموقفها من الانتخابات الرئاسية. قال الشيخ حطيبة إن المرحلة التي تمر بها مصر خطيرة، وفتنة شديدة، مشيراً إلى أن «وضع البلد خطير، لكن بفضل الله، ثم اجتهاد الدعوة السلفية، فقد رأوا المخاطر ونظروا للمصالح والمفاسد، لذلك أشكرهم». مضيفاً: «من أخطأ فله أجر، ومن أصاب فله أجران». وطالب «من يرى أن اجتهادات الدعوة خطأ، فعليه بالمناقشة، والإتيان بالدليل»، مضيفاً: «وإذا كانت خطأ فلا يصح أبداً أن يتهمنا بالخيانة أو الكفر».

وأبدى استنكاره محاولات البعض هدم الدعوة السلفية، بقوله: «الدعوة بناها الله على أيديكم، وانتشرت في العالم، وهي دعوة إصلاحية، فعلينا ترك الفتن، ولا يكون همنا أن نكسر الدعوة، هناك من يريدون هدم مصر، لكن إذا افتقرت مصر ستتسول، وإذا دخلها الأجانب فماذا سنصنع؟» وأكد حطيبة أن الأكاذيب التي يشنها البعض حول تفكك أبناء الدعوة وتشتتها، هي محض افتراء وكذب، موضحاً أن المخالفين قرارات الدعوة، لا تتجاوز نسبتهم ١٠ بالمئة، والقاعدة العريضة من أبناء الدعوة لا زالت متماسكة وملتزمة بقرارات الدعوة. وأوضح أن اتهامات التخوين التي يشنها البعض على الدعوة، بسبب مخالفتهم، وعدم السير على النهج الذي سلكوه باطلة، مضيفاً: «وإلا فكل الشعب المصري من وجهة نظرهم خائن». وعن حزب النور، قال: «هؤلاء إخواننا، وإن أخطؤوا، نحن لا نريد أن ندافع وإنما نريد أن ندعو لهم وأن ننصحهم، ونتركهم كي يعملوا، حتى يثبت الله الدين، ولا نريد أن يتهم إخواننا بالخيانة». وتابع: «لا نشكك في شيوخ الدعوة السلفية، فمنهم من تربى وتعلم معنا، ولكل اجتهاده الذي يحتمل الخطأ والصواب، لكن إخواننا خارج مصر يسبّون الدعوة السلفية، ومع ذلك فإنها تدافع عنهم حتى الآن في أي افتراءات ضدهم». وأضاف حطيبة:

«لا عصمة لأحد بعد النبي عليه الصلاة والسلام، وأنه نبّه من قبل ونصح أبناء الدعوة السلفية لتلافي عدة أخطاء، لكن النصح يتم سراً، فالمقصود ليس التشهير، وعلينا أن يعذر بعضنا بعضاً، ولا نركز على اصطياد الأخطاء»[٦].

يعود بعدها حطيبة ليختفي في جمهوريته بباكوس متفرغاً لدروسه وكتبه رغم حالة التضييق على جميع الشيوخ نتيجة سياسات وزارة الأوقاف التي اتخذتها عقب انتخاب السيسي رئيساً. ومع انسحابه كقرينه محمد إسماعيل المقدم من العمل العام في مرحلة عام ٢٠١٣ إضافةً إلى التغييرات الأخيرة في الدعوة السلفية تم إبعاده من مجلس الإدارة ليكون مستشاراً للمجلس.

٧ ـ أحمد فريد: السلفية بنكهة صوفية

وجْهٌ دعوي متميز في باب الرقائق، طويل القامة تعرفه بزيِّه المميز الذي يندر أن تجده بدونه، جلبابه الأبيض والغطرة وعباءته العربية. هو الطبيب السكندري أحمد فريد، أحد مشايخ أمناء الدعوة السلفية وأحد المؤسسين، له رسالة في تاريخ الصحوة والدعوة يؤرخ فيها شهادته عن سيرته الشخصية ومسيرته في الدعوة، ومنها ننتخب بعض الأحداث التي نستطيع بها الإلمام بشخصه ودوره وشهادته على نشأة الجماعة الإسلامية.

ولد في شهر تموز/يوليو سنة ١٩٥٢ بمدينة منيا القمح بالشرقية، عمل والده بإحدى الدوائر التابعة للأمراء، وذلك قبل قانون الإصلاح الزراعي، ثم عُين كغيره موظفاً في الإصلاح الزراعي، والدته ربة منزل وهي ابنة أحد تجار القاهرة، حيث عمل والده موظفاً عنده قبل أن يتزوجها. الجو العام للأسرة يغلب عليه التدين؛ فالوالد محافظ على صلواته في المسجد وقيام الليل ومواظب على ختم القرآن أسبوعياً، فضلاً عن أنه دائم التردد على مكة لأداء العمرة، والوالدة أيضاً محافظة على الصلاة هادئة الطباع مُحبة للخير. وبسبب ظروف عمل والده تنقل صبياً في بعض البلاد، والتحق بكلية طب المنصورة وأمضى فيها السنة التمهيدية (إعدادي طب) ثم بانتقال والده وأسرته إلى الإسكندرية انتقل إلى طب الإسكندرية وذلك في بداية السبعينيات.

وفي أحد الأيام وجد فريد أحد طلاب كلية الطب يكتب على سبورة المدرج: «من أراد أن ينضم إلى الجماعة الدينية عليه الذهاب إلى جمعية الشبان المسلمين بالشاطبي يوم كذا بعد صلاة كذا»، فذهب والتقى إبراهيم الزعفراني وآخرين. بعد ذلك كثرت لقاءاته خاصة مع الزعفراني، وبدأ النشاط بالجامعة بعد تكوين الجماعة الإسلامية والتي كانت تبدو ظاهرياً داخل الجامعة، وفي الواقع كانت

---

(٦) اعتمدنا على إيراد مضمون التغطيات الإعلامية على ما يلي: أسامة عبد الكريم، «حطيبة وعبد الحميد وبدران ودياب يلتقون أبناء الدعوة السلفية بمكة المكرمة،» الفتح، ٢٠١٤/٤/١٨، <http://www.fath-news.com/cont/28483> و <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1621068>.

انظر أيضاً: أحمد بدراوي، «مؤسس الدعوة السلفية: هناك محاولات مستميتة لهدم الدعوة حطيبة: الدعوة أيدت ٣٠ يونيو لمواجهة المخاطر،» الشروق، ٢٠١٤/٤/٢٦، <http://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=26042014&id=cddccfbc-4a81-45bd-995c-f25aed02d61d>.

ممتدة إلى خارج الجامعة. في عامه الأخير بكلية الطب رُشح فريد لاتحاد طلاب الجامعة، لجنة خدمة الطلاب، والزعفراني، للجنة الثقافية، ثم رشحا للجنة العليا لطلاب الجامعة. ومن أنشطة فريد وقتها أن استأجر حافلة من هيئة النقل العام لنقل طالبات الكلية حيث يُعطي موعظة قبل نزولهن منها، فضلاً عن دروسه بالمدرج قبل دخول المحاضرين، كذلك درس للنساء ودروس بمسجد الكلية وغرفة الجماعة الإسلامية، والتي تمكنت من الاستيلاء على غرفة التمثيل والموسيقى بالكلية وتحويلها إلى مسجد وغرفة لها، بعد أن فازوا بالانتخابات، وأول قرار اتُخذ حينها هو إنشاء جماعة إسلامية بكل كلية من كليات جامعة الإسكندرية. في هذه الأثناء تعرف فريد إلى محمد إسماعيل ليبدأ في ما بعد تكوين المدرسة السلفية.

اهتم فريد كثيراً بباب الرقائق لطبيعته الشخصية وعاطفته الجيّاشة. يقول عن نفسه: «كنت أجد رقة طبيعية في قلبي، فإذا سمعت طفلاً يبكي أكاد أبكي لبكائه». يُكثر في رسالته تاريخ الصحوة والدعوة من الحديث عن الرُؤى، ويُوليها اهتماماً كبيراً، سواء التي رآها في منامه أو رآها غيره ورواها له؛ لذا فمن الطبيعي أن تنعكس هذه التركيبة النفسية على مؤلفاته في أبواب الرقائق والإيمانيات، ونجد أبرزها: تذكرة الأبرار بالجنة والنار، دقائق الأخبار ورقائق الأسرار، البحر الرائق في الزهد والرقائق، الحب في الله وحقوق الأخوة، التزكية بين أهل السنة والصوفية، تذكير النفوس المؤمنة بأسباب حسن الخاتمة وسوء الخاتمة وغيرها الكثير من الرسائل.

عُرف بمواقفه السياسية غير المباشرة المناهضة للنظام بوجه أو بآخر؛ فموقفه من حلق اللحية وموقفه الشهير وقت التجنيد متداول في أحاديثه. وبعد ترشح حازم أبو إسماعيل للرئاسة أيده وقال: «أرشح الشيخ حازم أبو إسماعيل وأعتقد أنه رجل المرحلة فعلاً، ووالده وتاريخه وصلاحه وعقليته جديرة لهذا المنصب، بل المنصب يتشرف به». لكنه أثار جدلاً كبيراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عندما نسب إليه فتوى للمجلس العسكري تجيز له قتل المتظاهرين، وذلك في سياق حديثه معلقاً على الأحداث التي شهدها مجلس الوزراء، حيث انتقل إليه المتظاهرون احتجاجاً على تعيين كمال الجنزوري رئيساً لمجلس الوزراء بعد أعمال العنف التي شهدها ميدان التحرير، وفي الفيديو مصدر الفتوى ـ لم يتسن لنا الحصول على الحلقة كاملة ـ قال الشيخ[(٧)]: «المفترض أن يأخذ الجيش والشرطة على أيديهم، والتظاهر السلمي ليس أن نجلس في مكان ونمنع رئيس الوزراء من الدخول، فهذا اعتداء على هيبة الحكومة ورئيس الوزراء، ولو لزم الناس بيوتهم ولجؤوا إلى العلماء وانشغلوا بطلب العلم والدعوة إلى الله لانحلت كثير من المشاكل. هم ليسوا مظلومين هم معتدون من البداية، ومن يتعدّ علي في بيتي ولم أستطع أن أدفعه سوى بكسر يده أو رجله فهذا ليس له دية، ولو لم يندفع سوى بالقتل قتل». كما ألقى فريد باللوم على قناة إسلامية لم يُسمِّها ـ قناة الحكمة ـ لنقلها الأحداث مباشرة، وهذا ـ كما يراه ـ إشعال للفتنة وهو ليس تصرفاً شرعياً.

---

(٧) <http://www.youtube.com/watch?v=aAi6nsx3OIc>.

وفي الأزمة التي شبت في حزب النور وأدت في النهاية إلى استقالة رئيسه عماد عبد الغفور مع عدد من أعضاء الحزب، دعم أحمد فريد «عبد الغفور»، مشيراً إلى أنه رئيس حزب النور شرعياً، وذلك بعد أن كلفه مجلس الأمناء بذلك منذ أكثر من عام كامل وهو وكيل المؤسسين. وأشار فريد إلى أن مجلس الأمناء لم يكلف غيره هذه المهمة، وأن المحاولات المستمرة من البعض لإقالته والانقلاب عليه إنما هي محاولات مخالفة للشرع والقانون والعرف والأخلاق، وأهاب بأبناء الدعوة وأعضاء حزب النور في كل محافظات مصر بالوقوف خلف عبد الغفور للحفاظ على وحدة الصف.

القصة البارزة في سيره أحمد فريد هي رفضه حلق اللحية أثناء أدائه الخدمة العسكرية، حُكم عليه بثمانية أشهر قضاها في السجن الحربي نظراً إلى طبيعة القضية، ثم اعتُقل عام ١٩٨٧. اعتُقل للمرة الثانية مع عدد من شيوخ السلفية في حملة اعتقالات عشوائية بعد محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق «أبو باشا» ثم أفرج عنه بعد ثمانية وثلاثين يوماً. والمرة الثالثة في أيار/مايو عام ٢٠٠٢ وأخلي سبيلي منها بعد شهر، وكانت القضية التي اتهم فيها بالتكفير وعدم العذر بالجهل، ثم جاء اعتقاله الأخير في تموز/يوليو عام ٢٠١٠ بسبب كسره الحظر المفروض على شيوخ الإسكندرية بعدم الظهور في الفضائيات الدينية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو رمان، محمد. السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
أبو طالب، حسن. عروبة مصر بين التاريخ والسياسة. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤.
أبو هميلة، مختار نوح محمد علي. موسوعة الحركات الإسلامية والسياسية الأمنية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٦.
الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار للدراسات والنشر، ٢٠١٢. (كتاب المسبار؛ العدد ٦٨)
الأنصاري، طلال. صفحات مجهولة من تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة: من النكسة إلى المشنقة. إعداد عبد الله سرور. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٦.
بدوي، أحمد موسى. تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
برهامي، ياسر. فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. القاهرة: دار الخلفاء الراشدين، ٢٠٠٦.
ـــــــــ. المنة في شرح اعتقاد أهل السنّة. الإسكندرية؛ القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
البشري، طارق. الجماعة الوطنية.. العزلة والاندماج. القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٥.
بكر، علاء. مذاهب فكرية في الميزان: محاضرات في الغزو الفكري. راجعه ياسر برهامي. القاهرة: الدار السلفية، ٢٠١١.
البنا، حسن. مذكرات الدعوة والداعية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٦.
تلي، تشارلز. الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ ـ ٢٠٠٤. ترجمة ربيع وهبه. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥. (مشروع القومي للترجمة؛ العدد ٩٥٧)
تمام، حسام. مع الحركات الإسلامية في مصر والعالم. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩.

ـــــــــ (محرر). عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤. تقديم طارق البشري. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠.

حسنين، عصام. الدعوة الفردية. راجعه ياسر برهامي. القاهرة: دار الخلفاء الراشدين، ٢٠٠٦.

الحفني، عبد المنعم. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية. القاهرة: دار الرشاد، ١٩٩٢.

دليل الحركات الإسلامية في العالم. تحرير ضياء رشوان. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.

ربيع، عمرو هاشم (محرر). انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ ـ ٢٠١٢. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢.

السلفية الجامية... عقيدة الطاعة وتبديع المختلف. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٢.

سيد أحمد، رفعت. الدين والدولة والثورة. القاهرة: الدار الشرقية، ١٩٨٩.

شلاطة، أحمد زغلول. الإسلاميون والثورة. القاهرة: أوراق للطبع والنشر، ٢٠١٣.

ـــــــــ. الحالة السلفية المعاصرة في مصر. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٥.

الصاوي، صلاح (معد). مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي. ط ٢. القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام، ١٩٩٤.

عامر، محمود. وقفات حاسمة. دمنهور: جمعية أنصار السنة المحمدية، ٢٠٠٨.

عبد الله، نادين. الحركات الاجتماعية: أهم المدارس الفكرية. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١١. (أوراق البدائل)

عبد العزيز، هشام مصطفى. نهضة أُمة. الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٨.

عبد الفتاح، نبيل. النص والرصاص الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

عثمان، فتحي أمين. الثمار الشهية والتراجم الذكية لعلماء أنصار السنة المحمدية وإخوانهم. القاهرة: دار ابن عباس، ٢٠٠٩.

عماد، عبد الغني. الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

العفاني، سيد بن حسين. أعلام وأقزام في ميزان الإسلام. جدة: دار ماجد عسيري، ٢٠٠٣.

عفيفي، محمد. الدين والسياسة في مصر المعاصرة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.

العناني، خليل. دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢. (سلسلة دراسات)

غدنز، أنتوني. علم الاجتماع (مع مدخلات عربية). بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥. (سلسلة علوم إنسانية واجتماعية)

فريد، أحمد. تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة (كتاب إلكتروني).

ـــــــــ. السلفية: قواعد وأصول. الإسكندرية: دار الخلفاء الراشدين، ٢٠١١.

ماضي، عبد الفتاح وأحمد زغلول شلاطة. الدعوة السلفية بالإسكندرية بين المشايخية والحزبية. جنيف: مؤسسة قرطبة، ٢٠١٢.

مصر وإسلاميوها بعد ثورة ٢٥ يناير (٢). دبي: مركز المسبار للدراسات والنشر، ٢٠١٢. (كتاب المسبار؛ ٦٠)
المقدم، محمد إسماعيل. عودة الحجاب، القسم الأول: معركة الحجاب والسفور. ط ١٠. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦. ٣ أقسام.
منيب، عبد المنعم. خريطة الحركات الإسلامية في مصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠.
مولانا، أحمد. العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية: دراسة تحليلية «أمن الدولة المصري نموذجاً». القاهرة: إصدارات الجبهة السلفية، ٢٠١٢.
النظام السياسي في دستور مصر الجديد. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢.
الهلالي، محمد تقي الدين. الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة. الدار البيضاء: دار الهداية ٢٠٠٦.
هيكل، محمد حسنين. خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات. القاهرة: الأهرام للنشر والترجمة، ١٩٨٨.

دوريات

بدر، أسماء علي. «انتهاء تصريح ياسر برهامي.. بالخطابة ٣٠ يوليو الجاري.. والأوقاف: ندرس التجديد.» اليوم السابع: ٢٠١٥/٧/٨.
بدراوي، أحمد. «مؤسس الدعوة السلفية: هناك محاولات مستميتة لهدم الدعوة حطيبة: الدعوة أيدت ٣٠ يونيو لمواجهة المخاطر.» الشروق: ٢٠١٤/٤/٢٦.
«جمعية الدعاة توقع بروتوكول مع وزارة الأوقاف يسمح لها بإنشاء معاهد علمية.» الفتح: ٢٠١٣/١١/١١.
حسن، صلاح الدين. «سلفية القاهرة والسلفية السكندرية .. الفروق والتمايزات.» الشروق: ٢٠١١/٨/٢١.
ـــــــ وسعيد حجازي. «"برهامي" يرد على اتهامات "سلفيي القاهرة"...» الوطن: ٢٠١٣/٣/٧.
ـــــــ وـــــــ. «ياسر برهامي: "مرسي" ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين.. وغير قادر على التدخل لوقف الصراع الحالي.» الوطن: ٢٠١٣/٣/١٠.
حسن، نورهان. «المحكمة الإدارية العليا تقضي بعدم جواز حل حزب النور.» اليوم السابع: ٢٠١٥/٧/٥.
«د. محمد يسري المتحدث السابق باسم "النور": المشايخ تسرعوا في إنشاء الحزب.» أجرى الحوار سعيد حجازي. الوطن: ٢٠١٢/١٠/٣.
الدستور (القاهرة): ٢٠١٠/١٠/٢٧.
رجب، دعاء. «برهامي يطيح بـ٥٠ قيادياً مؤيداً للإخوان من الدعوة السلفية.» المصريون: ٢٠١٥/٧/٢٧.
رمضان، أيمن. «نائب رئيس "النور": لسنا حزباً سلفياً ونهدف لإدارة الدولة وليس حكمها.» اليوم السابع: ٢٠١٤/١/١٣.
شلاطة، أحمد زغلول. «خريطة الجماعات السلفية في مصر،» مجلة رؤى (مركز الدراسات الاجتماعية والتاريخية بالأهرام): العدد ١، شباط/فبراير ٢٠١٥.

ــــــــ. «المرجعيات الفكرية للتيارات الإسلامية.» مجلة الثقافة الجديدة: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

صوت الدعوة: العدد ٣، شوال ١٤١٢هـ ـ نيسان/أبريل ١٩٩٢م؛ العدد ٦، شعبان ـ رمضان ـ آذار/مارس ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

«طائفة من الإخوان وضعت أيديها في أيدى الجماعات التكفيرية ولم ينكروا ما حدث في سيناء.» حوار أحمد بدراوي. الشروق: ٢٠١٤/٤/٢٠.

عبد العال، محمد فتحي. ««الأوقاف» تمنح برهامي حق الخطابة في صلاة العيد.» المصري اليوم: ٢٠١٥/٧/٥.

عبد الكريم، أسامة. «حطيبة وعبد الحميد ويدران ودياب يلتقون أبناء الدعوة السلفية بمكة المكرمة.» الفتح: ٢٠١٤/٤/١٨.

عبد اللطيف، أميمة. «في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المصرية.» أوراق كارنيغي (واشنطن): العدد ١٣، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

عِشرة، نرمين. ««أقباط ٣٨» يطالبون مرسي بتطبيق الشريعة الإسلامية.» الوفد: ٢٠١٢/٨/٢١.

العيادي، نيفين. ««رابطة أقباط ٣٨»: حزب النور لا يعادي الكنيسة ومستعدون للانضمام إليه.» المصري اليوم: ٢٠١٤/٦/٢٤.

الفتح: ٢٠١١/١١/٤.

مرسي، أحمد. «الأفراد قبل الأحزاب في الإنتخابات المصرية.» نشرة صدى (مركز كارنيغي للسلام الدولي)» ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٤.

المصريون: ٢٠٠٩/١٠/١٤.

«نجيب جبرائيل: الدستور القادم ديني وليس مدنياً.» روز اليوسف: ٢٠١٢/٧/١٦.

الوشاحي، سمير. «فاطمة ناعوت: حزب النور هو «داعش منزوع السلاح».» الشروق: ٢٠١٥/٦/١٩.

ياسر برهامي في حواره مع جريدة «الفتح»: الدعوة الإسلامية لن تتوقف.. والفكر السلفي هو الوحيد القادر على مقاومة التطرف.» أجرى الحوار مختار سيد وإبراهيم أباظة. الفتح: ٢٠١٥/٦/٢١.

ندوات، مؤتمرات

الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر ـ قبل وأثناء وبعد الثورة (أعمال ندوة). القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢.

مقالات ودراسات إلكترونية

أبو خليل، هيثم. «ذكريات حول قضية الشهيد سيد بلال...» البداية، ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ <http://www.albedaiah.com/node/12034>.

أبو العلا، أمجد ربيع. «حكايات الزعفراني ـ الحلقة الأولى.» الشبكة الدعوية، <http://www.daawa-info.net/article.php?id=539>.

«أعضاء مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين.» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، <http://goo.gl/yYr0Yq>.

«استقالة الدكتور ياسر برهامي!.» موقع «أنا سلفي»، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=38508>.

«بالأسماء.. شيوخ السلفية الممنوعون من الخطابة فى رمضان.» الموجز، ٢٠١٥/٦/٢٣، <http://www.elmogaz.com/node/214471>.

برهامي، ياسر. «السلفية ومناهج التغيير.» مقال في مجلة صوت الدعوة، <http://www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=1606>.

______. «كاميليا شحاتة.. ما المطلوب؟!» موقع «أنا سلفي» <http://www.salafvoice.com/sndlib/lesson.php?id=5130>.

بكر، علاء. «الدولة بين الإسلام والمدنية الحديثة.» موقع «أنا سلفي»، <http://goo.gl/wLXFud>.

«بيان من حزب النور بشأن المشاركة بلجنة الخمسين.» موقع «أنا سلفي»، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42562>.

«بيان من علماء ودعاة سعوديين حول موقف حزب «النور» من الانقلاب بمصر.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://goo.gl/c6yDTX>

«تاريخ مجلس الشورى العام بجماعة الإخوان: مجلس الشورى العام في الإسماعيلية.» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، <http://goo.gl/KuCWCl>.

«ترشح المرأة لانتخابات مجلس الشعب.» موقع «صوت السلف» (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) <http://goo.gl/2ZX68C>.

جلال، البدري. «تأميم الدعوة السلفية.. برهامية خالصة.» البديل، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://goo.gl/Wkrc82>

«جهود الإمام البنا مع العمال.. مسيرة النهوض والترقي.» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، <http://goo.gl/nvpxYh>

حسن، صلاح الدين. «السلفية المدخلية في مصر .. وحراك الشارع (الحلقة الثانية).» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=611&Itemid=157>.

______. «المدخلية: تيار ديني ينصّب نفسه ممثلاً حقيقياً للسلفية (الحلقة الأولى).» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=568&Itemid=157>.

«حكم عمل المرأة.» موقع «صوت السلف» (٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧) <http://goo.gl/jRBdoJ>

«حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية.» موقع «صوت السلف» (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) <http://goo.gl/5wVZcS>.

«حول فتوى حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية.» موقع «صوت السلف» (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) <http://goo.gl/KEMePk>

«حول موقف «الدعوة السلفية» من «كوته المرأة والأقباط» في البرلمان.» موقع «صوت السلف» (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) <http://goo.gl/SJ5WRU>.

«خطاب من «الدعوة السلفية» بمصر إلى فضيلة الشيخ ناصر العمر المشرف على موقع «المسلم».» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://goo.gl/Fg7EjT>.

«الرد على من يقول بجواز رئاسة المرأة وغير المسلم للدولة المسلم.» موقع «صوت السلف» (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) <http://goo.gl/e2ftaU>.

«رسالة من الشيخ د. محمد إسماعيل المقدم.» موقع «أنا سلفي»، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://anasalafy.com/play.php?catsmktba=58454>.

سعيد، سامي. «قانون الانتخابات الجديد «كارثي».. يضعف الأحزاب ويدعم العصبية.» البدائل (٢ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://goo.gl/0WwXOO>.

الشحات، عبد المنعم. «خواطر حول ولاية المرأة والكافر.» موقع «صوت السلف» (١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨) <http://goo.gl/mLnl6l>.

ــــــــ. «سلسلة تبصير الداعي بمشروعية العمل الجماعي.» موقع «أنا سلفي»، <http://www.anasalafy.com/catplay.php?catsmktba=743>.

ــــــــ. «عوامل خطورة الشيعة على المجتمعات الإسلامية.» موقع «أنا سلفي»، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://goo.gl/L7tQ05>.

ــــــــ. «نصائح بعد الانتخابات «لا تحزن ـ لا تشمت ـ لا تتعجل ـ لا تتوقف.» موقع «صوت السلف»، بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=>.

شلاطة، أحمد زغلول. «٣٠ يونيه ومأزق الإسلاميين في مصر.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://goo.gl/emfGeb>.

ــــــــ. «الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة.» مؤسسة مؤمنون بلا حدود (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://www.mominoun.com>.

ــــــــ. «أسامة القوصي: أنا أول الخائفين من السلفية.. وأقبل المسيحي رئيساً لمصر.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1253&Itemid=157>.

ــــــــ. «حزب النور .. هل يبقى الحصان الأسود؟.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، <http://goo.gl/h9Jy2r>.

ــــــــ. «حوار مع ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها.» إسلام أون لاين، ٢٠١١/١٠/١٩، <http://islamonline.net/ar/1877>.

ــــــــ. «حوار مع ياسر برهامي: الدعوة لها رؤية شاملة بما فيها المشاركة السياسية.» إسلاميون، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ <http://goo.gl/ocu6TY>.

ــــــــ. «الدعوة السلفية ... خطوات نحو التنظيم الدولي.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، <http://goo.gl/7D62Mq>.

______. «الدعوة السلفية والتنظيم.. خطوات على طريق الإخوان.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٧ تموز/يوليو ٢٠١١، <http://goo.gl/XOKFJs>.

______. «السلفيون للمرأة: دينك يحتاجك خارج البيت.» الإسلاميون: بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=997&Itemid=157>.

______. «عبد الله شاكر: على من يبحث على المنهج السلفي أن يرجع لجماعة أنصار السنة المحمدية.» حوار. <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=778&Itemid=157>.

______. «ياسر برهامي: حزب النور ابن السلفية ولن يخرج عن طاعتها.» إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net/ar/1877>.

الطباخ محمود ومحمود خالد. «الدعوة السلفية تُهاجم وزير الأوقاف بعد طلب ضم معاهدها للوزارة.» البوابة نيوز، ٢/٤/٢٠١٥، <http://www.albawabhnews.com/1209137>.

عباس، محمود. «"برهامي".. وأوسكار أفضل انقلابي.» بوابة القاهرة، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://goo.gl/I484Lx>.

عبد العزيز، أيمن. «ننشر حيثيات حكم "الإداري" بتأييد قرار الأوقاف رفض تجديد تصريح الخطابة لـ"متشدد".» البوابة نيوز، ٢٧/٤/٢٠١٥، <http://www.albawabhnews.com/1257657>.

عبد اللطيف، أميمة. «السلفيون في مصر والسياسة.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/release/08e451ef-0f5c-4a4d-a805-5eb7c792f8aa>.

«عمل المرأة في القضاء.» موقع «صوت السلف» (٤ أيار/مايو ٢٠٠٧) <http://goo.gl/U2OfMX>.

فريد، أحمد. «هل قامت فعلاً ثورة في ٢٥ يناير؟.» موقع «أنا سلفي» ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42013>.

الفقي، محمد. «كواليس "عمومية السلفية" وحقيقة الإطاحة بـ "داعم مرسي".» مصر العربية، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://goo.gl/xUSXLq>.

لاكروا، ستيفان. «الشيوخ والسياسيون: داخل الحركة السلفية المصرية الجديدة.» (مركز بروكنجز، الدوحة، ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، <http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2012/06/07-egyptian-salafism-lacroix>.

«مركز الكلمة يقدم بلاغاً ضد صحافة الفتنة.» <http://www.copts.net/forum/archive/index.php/t-8849.html>

«مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.» موقع «صوت السلف» (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) <http://goo.gl/gCnjNW>.

«المناصب التي تتقلدها المرأة.» موقع «صوت السلف»، <http://goo.gl/UyPL9R>.

«نص مبادرة حزب "النور" لحل الأزمة الحالية.» في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، <http://goo.gl/FEIKp6>.

مواقع الإنترنت

جريدة البداية: <http://www.albedaiah.com>.

شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي: <http://www.al-fath.net>.

موقع إسلام أونلاين: <http://www.islamonline.net>.

موقع إسلام ويب: <http://www.islamweb.net>.

موقع إسلاميون: <http://www.islamyun.net>.

موقع الأقباط متحدون: <http://www.copts.net>.

موقع الشبكة الدعوية: <http://www.daawa-info.net>.

موقع الشيخ محمد سعيد رسلان: <http://www.rslan.com>.

موقع جريدة الوفد: <http://www.alwafd.org>.

موقع صوت السلف: <http://www.salafvoice.com>.

موقع مجلس شورى العلماء: <http://www.shora-alolamaa.com>.

موقع معهد الفرقان: <http://www.elforqan.org>.

موقع ويكيبيديا الإخوان: <http://www.ikhwanwiki.com>.

موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Tarrow, Sidney G. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

Electronic Studies

Christiansen, Jonathan. «Four Stages of Social Movements.» (EBSCO Publishing Inc., 2009), <https://www.ebscohost.com/uploads/imported/thisTopic-dbTopic-1248.pdf>.

Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

فهرس